

مستشار  
عبد الممنع الشيرازي  
المحامى بالنقض

# أحكام سوق الشياطين

لأحكام محكمة النقض

الدوائر المدنية والتجارية والعمال والأحوال الشخصية

والإيجارات

١٩٧٨

الجزء الرابع

من يونيو حتى ديسمبر

السنة التاسعة والعشرون



اهداءات ٢٠٠٣

أ.د/ ماهر عبد الهادي

القاهرة

مستشار  
عبد الممنع النقيب  
الحامي للنقض

# أموال الممنوعين

الأحكام محكمة النقض

الدوائر المدنية والتجارية والعمال والأحوال الشخصية

والإيجارات

١٩٧٨

الجزء الرابع

من يونيو حتى ديسمبر

السنة التاسعة والعشرون





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

نوهت في مقدمة الجزء الأول من هذه الموسوعة الى الغرض من اصدارها . . وهو الوصول باحكام محكمة النقض الى المشتغلين بالقانون بأسرع وقت ممكن توحيد ا للرأى فيه . . . كما نوهت في مقدمة الجزأين الثانى والثالث انه استهدافا للسرعة رأيت جمع احكام السنة القضائية فى جزأين بدلا من ثلاثة اجزاء وما ترتب على ذلك من الاقتصار فى بعض الأحكام على نشر المبادئ الاجرائية التى تضمنتها دون الاحكام كاملة على الا يخل ذلك بالطابع الاصلى لهذه الموسوعة من انها موسوعة احكام وليس المستهدف منها مجرد نشر مبادئ متفرقة . . .

ولعل القارىء لمجموعات الأحكام التى تضمنتها الأجزاء التى صدرت قد لمس بدون شك الفائدة العظمى لهذه الأحكام والثروة القانونية التى تضمنتها والخلافات العملية التى حسمتها . . . الا انه مما لا شك فيه ايضا أن المتعمق فى هذه الأحكام يجد أن الغالبية فيها لا تتضمن فائدة عملية بالنسبة للقضايا التى صدرت بشأنها وان فائدتها القانونية أصبحت قاصرة على القضايا المستقبلية ومرجع ذلك تاخير الفصل فى الطعون لعدة سنوات مما يفقد الحكم فائدته العملية المرجوة .

وان كثيرا من الأحكام التى تنقض لا يقوم الصادر لصالحهم الحكم بتعجيلها وموالاته السير فيها بعد مرور هذه الأعوام الطويلة . . حيث تكون قد تم تنفيذها . . الأمر الذى يرشح للقول بأن محكمة النقض أصبحت اقرب الى أن تكون محكمة أكاديمية منها الى أن تكون جهة قضاء تفصل فى خصومات لقضاياها اثر فعال على دعاوى التى ننظرها بالفعل .



وانفى لاذكر وانا اكتب هذه السطور ان صديقا جاغنى لعمل نقض له  
قبل انتهاء الميعاد بيومين فاعتذرت بضيق الوقت فاستأذن في ان يساعدننى في  
اعداده شقيقه المستشار المتقاعد المرحوم / توفيق محمود عبد الحكم الذى اعد  
الصحيفة وهو على فراش المرض وتوفى بعدها بأيام .

وقد راعنى أسلوبها وعمقها القانونى . . . وما تضمنته من أبحاث فتأكد  
لى ان المستشار قادر على العطاء حتى وهو على فراش المرض وفى أيامه الأخيرة  
وتسألت . . ؟ لماذا نفهى خدمة هؤلاء الأكاديميين العلماء عند سن الستين ؟ . . ؟

لماذا لا تستفيد بهم الدولة ونحن فى مسيس الحاجة اليهم للفصل فى هذه  
القضايا المتأخرة . . . ؟

لماذا نحدد عمرهم القضائى بسن معينة والعدالة البطيئة اخرج ما تكون  
اليهم للدفع بها الى الامام . . ؟؟

ان المستشار شأنه شأن صاحب أى قدرات علمية او فنية . . لا عمر له  
. . عمره ينتهى عند انعدام قدرته على العطاء . . . وهو وحده الذى يستطيع  
أن يحدد عمره .

وكسب كبير للعدالة لانجاز هذه القضايا المتأخرة وسرعة وصول الحق  
الى أصحابه أن يبقى المستشار فى موقعه دون تحديد بقائه بسن معينة . . .  
 طالما انه قادر على العطاء . . . راغب فى البقاء . . . ولا مجال للتحدى قولا بفتح  
فرص الترقية أمام الآخرين . . فيكفى فى ذلك الغاء الدرجات وفتحها ماليا حتى  
نهاية المربوط - لأن العمل القضائى لا يعرف كبيرا ولا صغيرا . . ورجل القضاء  
فى أى موقع كبير وعظيم بعلمه وخلقه وليس بدرجة . . . « حبذا لو خضنا هذه  
التجربة ! . . »



## جلسة ١ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عبد العال السيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : احمد صلاح الدين زغو ، محمد فاروق رلقب و ابراهيم فودة ، عماد الدين بركات

---

( ١٦٣ )

### الطعن رقم ٥٥٧ سنة ٤٥ ق

بيع - الشرط الصريح الفاسخ - متى وقع الفسخ بمقتضى شرط العقد فان  
ايداع باقى الثمن ليس من شأنه ان يعيد العقد بعد انفساخه .

- اذا تضمن العقد الشرط الصريح الفاسخ وثبت ان المشتري تخلف عن دفع  
الثمن فى الموعد المحدد بالعقد رغم انذاره ومن ثم فقد انفسخ العقد بمجرد التأخير  
فى دفع الثمن ولا يملك القاضى سلطة تقديرية فى صدد الفسخ ولا يبقى له فى  
اعتبار الفسخ حاصلًا فعلا الا ان يتحقق من حصول المخالفة التى يترتب عليها  
ولا يجدى بعد ذلك قيام المستأنفين بعرض باقى الثمن وايداعه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر احمد صلاح الدين زغو والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -



تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٤٧٣ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى الزقازيق ضد مورث الطاعنتين الرابعة والسابعة وباقي الطاعنين للحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٥/١/١٠ وتسليمها الأرض المبيعة وقالت بياناً للدعوى أنها باعت للطاعنين ١٣ ط ٤ ف أرضاً زراعية وتبقى من ٢٠٠ جنيه في ميعاد غايته آخر ابريل سنة ١٩٦٥ والا اعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه بدون تنبيه أو اذار وإن الطاعنتين لم يقوموا بأداء باقى الثمن رغم فوات الميعاد المحدد لذلك ولنذارهم بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢١ فيكون العقد قد انفسخ بتحقيق الشرط الصريح الفاسخ فأقامت الدعوى للحكم بطلباتها قرر مورث الطاعنين الرابعة والسابع أنه أوفى بباقي الثمن وطلب توجيه اليمين الحاسمة للمطعون عليها بعدم قبضها باقى الثمن قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢ بتوجيه اليمين للمطعون عليها وبعد أن حلفتها قضت بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٨ باعتبار عقد البيع المؤرخ ١٩٦٥/١/١٠ مفسوخاً وبالزام الطاعنين بتسليم الأرض المبيعة استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة « مأمورية الزقازيق » طالبين الغاء ورفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٥٢ سنة ١٤ ق وعرض الطاعنون على المطعون عليها باقى الثمن وبعد رفضها استلامه اودعوه خزانة المحكمة في ١٩٧٣/٢/٢٢ وبتاريخ ١٩٧٥/٣/١٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا للحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الراى برفض الطعن .

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه بالبطلان وفي بيان ذلك يقولون ان محكمة الدرجة الثانية حجزت الدعوى للحكم لجلسة ١٩٧٤/١٢/١٤ وفيها قررت اعادتها للمرافعة لجلسة ١٩٧٥/١/١٣ واذا وافق هذا اليوم عطلة رسمية فقد حددت المحكمة جلسة ١٩٧٥/٢/١٣ لنظر الدعوى وكلف قلم الكتاب اعلان الخصوم ورغم عدم اعلان الطاعنين الرابعة والخامسة والسادس والسابع والثامنة فان الحكم المطعون فيه صدر دون الاعلان فيكون قد بنى على اجراءات باطلة وشابه عيب جوهري يبطله .



وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان الطاعنين قدموا صورة طبق الأصل من محضر جلسة ١٣/٢/١٩٧٥ وصحيفة الاعلان الادارى التى تتضمن اعلان بعضهم دون البعض الآخر لتلك الجلسة ولم يقدموا شهادة من قلم الكتاب بعدم تمام الاعلان ، لما كان ذلك وكانت الورقتان اللتان قدمهما الطاعنون لا تفيد ان المحكمة عندما حجزت الدعوى للحكم من جلسة ١٣/٢/١٩٧٥ انها تحققت من اعلان جميع الخصوم ، فان النعى بهذا السبب يضحى عاريا عن الدليل .

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون ان الحكم المطعون فيه لم يحقق المخالفة التى رتب عليها اعمال الشرط الفاسخ ولما كانت المطعون عليها لم تقم بالوفاء بالتزامات المترتبة على العقد ومنها تقديم مستندات الملكية والأوراق اللازمة لشهر العقد فانها لا تملك المطالبة بالوفاء بباقى الثمن ولا يجوز لها التمسك بأعمال الشرط الفاسخ .

وحيث ان هذا النعى فى شقه الأول مردود ذلك انه لما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى على قوله « ومن حيث انه متى كان الثابت بعقد البيع ان الطرفين اتفقا على ان يقع الفسخ فى حالة تأخر المشتري عن دفع الثمن فى الميعاد المتفق عليه والا اعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون تنبيه او اذار فان العقد يفسخ بمجرد التأخير عملا بالمادة ١٥٨ من القانون الحنى ، ومتى وقع الفسخ بمقتضى شرط العقد فان ايداع باقى الثمن ليس من شأنه ان يعيد العقد بعد انفساخه واذا كان الثابت ان المستأنفين « الطاعنين » قد تخطفوا عن دفع الثمن فى الموعد المحدد بالعقد رغم انذارهم ومن ثم فقد انفسخ العقد بمجرد التأخير ولا يملك القاضى سلطة تقديرية فى صدد الفسخ ولا يبقى له فى اعتبار الفسخ حاصلا فعلا الا ان يتحقق من حصول المخالفة التى يترتب عليها ولا يجدى بعد ذلك قيام المستأنفين بعرض باقى الثمن ، وكان مفاد



ذلك ان الحكم تحقق من المخالفة التي رتب عليها اعمال الشرط الصريح الفاسخ وهي عدم وفاء الطاعنين بباقي الثمن في الموعد المحدد وذلك رغم انذارهم فان النعي عليه بهذا الشق يكون على غير اساس ، والنعي عليه بالشق الثاني غير مقبول ذلك انه لما كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على تمسكهم بدفاعهم المبني عليه هذا الشق امام محكمة الموضوع وخلا الحكم المطعون فيه مما يقيد ذلك فانه يكون سببا جديدا لا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزمّت الطاعنين بالمصاريف ومبلغ عشرين جنيها  
مقابل اتعاب المحاماة وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

\*\*\*

## جلسة ٣ يونية سنة ١٩٧٨

( ١٦٤ )

### الطعن رقم ٣٧ سنة ٤٣ ق

**عمل - مكافأة زيادة الانتاج من ملحقات الأجر غير الدائمة • القضاء  
باستحقاق العامل لهذه المكافأة خلال فترة اعتقاله • خطأ • علة ذلك •**

**— الأصل في استحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من  
قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - انه لقاء العمل الذى يقوم  
به العامل ، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل الا اذا تحققت اسبابه  
فهى ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستقرار واذ كان المقصود  
بمكافأة زيادة الانتاج هو دفع العامل الى الاجتهاد فى العمل ومن ثم فهو لا  
يستحقها الا اذا تحقق سببها وهو مباشرة العمل وزيادة الانتاج فيه وكان  
الحكم المطعون فيه قد قضى باستحقاق المطعون ضده لمكافأة زيادة الانتاج عن  
مدة اعتقاله التى لم يؤدى فيها عمالا لى الطاعة وانعدم بذلك أساس استحقاقه  
لها فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون •**



## جلسة ٥ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
حافظ رفقى وجميل الزينى ومحمود حمدي عبد العزيز ، عاصم المراهى .

---

( ١٦٥ )

### الطعن رقم ٨٩٩ سنة ٤٥ ق

تزوير - اذا قضى برفض الادعاء بالتزوير وصحة اسناد السند الى  
الدين فليس فى القانون ما يحول دون القضاء بسقوط الدين او بطلانه .

— ليس فى القانون ما يحول دون التمسك ببطلان الدين او سقوطه بعد  
الاخفاق فى الادعاء بتزوير السند المثبت له لاختلاف موضوع وسبب الادعاء  
بالتزوير عن الدفع بالبطلان او السقوط اذ يقتصر الامر فى الادعاء بالتزوير على  
انكار صدور السند ومدوناته من الطاعن بالتزوير دون التعرض للاسناد  
القانونية التى يركن اليها فى الدفع ببطلان او سقوط الدين المثبت به . فاذا  
ثبت للمحكمة فساد الادعاء بالتزوير وصحة اسناد السند الى الدين فان ذلك لا  
يقتضى بطريق اللزوم الحتمى ان يكون هذا الدين صحيحا وجديا بل يجوز  
للمحكمة ان تقضى ببطلانه او سقوطه دون ان يعد ذلك منها اهدارا لقوة الامر  
القضى بحكم رفض الادعاء بالتزوير .

٢ - عدم اخطار الدائن الجمعية التعاونية الزراعية فى الميعاد الذى حددته  
المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ عن الدين المثبت بالنسبة لكل  
مدين يستأجر ارضا زراعية يرتب سقوط الدين .

— بالنسبة للديون السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ٦٦ بتعديل بعض احكام المرسوم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ للإصلاح الزراعى اوجبت المادة الثالثة على كل دائن ايا كانت صفته يحمل سندا بدين على مستاجر أرض زراعية ان يخطر عنه الجمعية التعاونية الزراعية الواقع في دائرتها محل اقامة الدين في موعد اقصاه ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٦ والا سقط دينه والعبرة هي بشخص الدين وكونه مستاجرا لأرض زراعية وليست بشخص الدائن ايا كانت صفته ولا بسبب الدين ايا كان منشأ الدين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر محمود حمدى عبد العزيز والرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان الطاعن اقام الدعوى رقم ١٧٧ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى الفيوم - بعد رفض طلب اصدار امر الاداء - طالبا الحكم بالزام المطعون ضده بمبلغ ٣٠٠٠ ج قيمة سند اذنى مؤرخ ١٩٥٨/١٠/٥ ، وبتاريخ ١٩٧٣/٢/١٣ قضت محكمة الفيوم الابتدائية باجابة الطاعن الى طلبه . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨ سنة ٩ ق بنى سويق وطعن على السند الاذنى بالتزوير تأسيسا على انه وقع عام ١٩٥٦ على بياض وادعه لدى امين لضمان تنفيذ قسمة الاطيان المخلفة عن مورثهما الا ان الامين سلمه للطاعن فملا بياناته واعطاه تاريخا مزورا ١٩٥٨/١٠/٥ ، كما دفع المطعون ضده بسقوط الدين استنادا الى انه مستاجر لأرض زراعية ولم يتم الطاعن بايداع بيانات دينه بالجمعية التعاونية في اليعاد المخصوص عليه في المادة الثالثة



من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٦ ، وبتاريخ ١٩٧٥/١/٧ قضت محكمة استئناف  
بنى سويف ( مأمورية الفيوم ) برفض الطعن بالتزوير وحددت جلسة لنظر  
الموضوع وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٥ قضت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ،  
طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبحت  
فيها الراى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت  
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة راىها .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين ينعى الطاعن بأولهما على الحكم  
المطعون فيه مخالفة القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول ان  
النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ على سقوط الدين الذى  
لا تخطر الجمعية التعاونية عنه خلال شهرين من تاريخ العمل به استهدف  
المشرع به غاية معينة هى أن تقوم لجنة فض المنازعات الزراعية بفحص الديون  
المخطر عنها للتحقق من انها لا تمثل زيادة فى الأجرة المكملة فى العقد فاذا انتفت  
هذه الغاية لا يسقط الدين بعدم الاخطار عنه خلال الأجل المذكور ، واذ لم يقل  
المطعون ضده ان مبلغ السند محل التداعى يمثل زيادة فى الأجرة بل قام دفاعه  
على أن تحرير السند كان لضمان تنفيذ قسمة الأطيان المشاعة التى خلفها مورثهما  
ومن ثم يكون المطعون ضده قد أقر بأن قيمة هذا السند لا تمثل زيادة فى الأجرة  
وتتفق بذلك الحكمة التى تغياها المشرع من الاجراء الذى تضمنته المادة الثالثة  
المشار اليها ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط دينه فانه  
يكون قد أخطأ فى فهم القانون وخالف الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير صحيح ذلك ان النص فى المادة الثالثة من القانون  
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة  
١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى على انه « يجب على كل مؤجر أو دائن ايا كانت  
صفته يحمل سندا يعين على مستاجر ارض زراعية كالكيميالات وغيرها على  
ان يتقدم خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان واف عن هذا الدين

وقيمته وسببه وتاريخ نشوئه وتاريخ استحقاقه واسم الدائن وصفته ومحل اقامته ، ويقدم هذا الاخطار الى الجمعية التعاونية الزراعية الواقع في دائرتها محل اقامة المدين ويسقط كل دين لا يخطر عنه خلال الموعد المحدد لذلك ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على انه بالنسبة للديون السابقة على تاريخ العمل بالقانون المذكور اوجبت هذه المادة على كل دائن ايا كانت صفته يحمل سنداً بدين على مستأجر أرض زراعية أن يخطر عنه الجمعية التعاونية الزراعية الواقع في دائرتها محل اقامة المدين في موعد اقصاه ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٦ والا سقط دينه ، ولما كانت العبرة في تطبيق الأحكام التي اوردتها هذه المادة هي بشخص المدين وكونه مستأجراً لأرض زراعية وليست بشخص الدائن ايا كانت صفته وسواء كان مؤجراً أو غير مؤجر وايا كان سبب الدين سواء كان قد نشأ بسبب عقد الايجار أو الاستغلال الزراعي بشكل عام أو لأي سبب آخر لا علاقة له بزراعة الأرض وذلك درءاً للوسائل التي قد يلجأ اليها الملاك الحاصلون على توقيعات مستأجريهم على سندات محررة على بياض وملء بياناتها بأسماء دائنين آخرين سواهم - على ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور - وكان نص المادة الثالثة سابقة الذكر قد جاء مطلقاً بالنسبة لكل مدين يستأجر أرضاً زراعية دون قيد أو شرط فان تخصيصه بقصره على من كانت حرفته الأساسية الزراعة يكون تقييداً لمطلق النص دون قيد وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص ولا وجه للاستناد الى حكمة التشريع لأن ذلك انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه اما اذا كان النص واضحاً جلي المعنى فانه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي املته ، واذ يبين من الحكم المطعون فيه انه استدل في حدود سلطته التقديرية ، من عقد الايجار المؤرخ ١٠/١٠/١٩٥٧ الذي استند الطاعن اليه في دعوى الطرد رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦٣ اصلاح زراعي التي اقامها على المطعون ضده ومن التحقيق الذي اجرت المحكمة في الدعوى رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٤ مدنى مركز الفيوم ، على ان المطعون ضده مستأجر لأرض زراعية ، ورتب على ذلك سقوط دين الطاعن والسابق على صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ لعدم تقدم الطاعن باخطار



عنه الى الجمعية التعاونية الزراعية في الميعاد الذي حددته المادة الثالثة سالفة الذكر فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطا في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم الصادر في ١٩٧٥/١/٧ برفض الطعن بالتزوير اذ قطع في اسبابه بان ما ادعاه المطعون ضده من توقيعه على السند على بياض لضمان تنفيذ عقد القسمة هو ادعاء غير صحيح فان مفاد ذلك ان السند صحيح في جميع اجزائه ومن بينها البيان المتعلق بسبب الدين وهو ان القيمة وصلت نقدا وكان يتعين على الحكم المطعون فيه ان يحترم قوة الامر المقضى للحكم السابق صدوره بصحة السند وسبب الالتزام به ، الا انه اهدر هذه القرينة رغم تعلقها بالنظام العام فجاء مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك انه ليس في القانون ما يحول دون التمسك ببطلان الدين او سقوطه بعد الاخفاق في الادعاء بتزوير السند المثبت له لاختلاف موضوع وسبب الادعاء بالتزوير عن الدفع بالبطلان او السقوط ، اذ يقتصر الامر في الادعاء بالتزوير على انكار صدور السند ومدوناته من الطاعن بالتزوير دون التعرض للأسانيد القانونية التي يركن اليها في الدفع ببطلان او سقوط الدين المثبت به ، ومن ثم اذا ثبت للمحكمة فساد الادعاء بالتزوير وصحة اسناد السند الى المدين فان ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم الحتمى ان يكون هذا الدين صحيحا وجديا بل يجوز للمحكمة ان تقضى ببطلانه او سقوطه دون ان يعد ذلك منها اهدارا لقوة الامر المقضى بحكم رفض الادعاء بالتزوير ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر الصحيح وانتهى بعد رفض

- ٦٣٩ -

الادعاء بتزوير سند الدين - الى القضاء الذى حددته المادة الثالثة من القانون  
فيضحي النعى بهذا السبب على غير اساس .

• وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الطعن والزم الطاعن بالمصروفات وبمبلغ عشرين  
جنيها مقابل اتعاب المحاماة مع مصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

امين السر

\*\*\*



## جلسة ٧ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد الباجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان ، ابراهيم فراج .

---

( ١٦٦ )

### الطعن رقم ٥٣٤ سنة ٤٤ ق

الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لا يسقط الحق في ابدائه لمجرد تقديم  
التمسك به طلبا بتعجيل نظر الخصومة اذ أن ذلك لا يعتبر دفاعا في الدعوى  
يمس الموضوع .

— انه وان كان من المقرر أن الجزء الوارد بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات  
الخاص باعتبار الخصومة والاستئناف كان لم يكن مقرر لمصلحة من لم يتم  
اعلانه خلال الميعاد اعلنا صحيحا ويعد فضلا عن ذلك من قبيل الدفوع الشكلية  
المتعلقة بالاجراءات بحيث يتعين ابدؤه قبل التعرض للموضوع والا سقط الحق  
فيه الا أن مجرد تقديم طلب التقصير لا يمكن اعتباره تعرضا للموضوع لأنه  
لا يدل بذاته عما اذا كان الهدف منه هو التمسك بالجزء او مواجهة الموضوع ذلك  
ان التكلم في الموضوع المسقط للدفع يكون بابداء أى طلب أو دفاع في الدعوى  
يمس الموضوع أو مسألة فرعية فيها أو ينطوى على التسليم بصحتها ولا  
يعتبر اعلان التعجيل من قبيل تلك الأمور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى قلاه السيد المستشار المقرر  
ابراهيم فراج والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل فى ان المطعون عليها اقامت الدعوى رقم ٧٢٥٨ لسنة ١٩٧٥  
مدنى امام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم باخلائه من  
العين المبينة بالصحيفة والمؤجرة اليه والزامه بتسليمها لها شاملة موجوداتها،  
وقالت شرحا لها بانه بموجب عقد مؤرخ ١٦/١/١٩٦٩ اجرت للطاعن شقة  
مفروشة بالمنزل رقم ١٥ شارع يوسف نجيب بقسم الموسيقى بالقاهرة بأجرة  
شهرية قدرها ٢٥ ج ، واذ اخطرت برغبتها فى عدم تجديد العقد وانها فى  
اخر يوليو سنة ١٩٧٠ ولم يذعن فقد اقامت الدعوى . وبتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٤  
حكمت المحكمة باخلاء الطاعن من الشقة والزمته التسليم شاملا المنقولات استئناف  
الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٩٣ لسنة ٨٨ ق القاهرة طالبا الغاء  
ورفض الدعوى ، دفت المطعون عليها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وفق  
المادة ٧٠ من قانون المرافعات وبتاريخ ١٨/٣/١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف  
باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض،  
وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة  
فى غرفة مشورة فرائه جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رايها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ، ينمى الطاعن بالسببين الاول



والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبب .  
وفي بيان ذلك يقول ان الحكم بنى قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن  
على سند من انقضاء أكثر من ثلاثة شهور من تقديم صحيفته لقلم الكتاب وبين  
اعلان المطعون عليها بها عملا بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات ، في حين ان الطاعن  
تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه وجه اعلان صحيفة الاستئناف الى المطعون  
عليها في موطنها الأصلي الذي حددته في صحيفة دعواها وفي ورقة اعادة الاعلان،  
ومرد عدم تمام الاعلان الى خطأ المطعون عليها وتواطؤها مع المحضر لا الى  
تقصير من الطاعن ، مما لا يجوز معه اعمال الجزاء عملا بحكم المادة ٢١ من  
قانون المرافعات تبعا لأنها المتسببة فيه ، اذ عدم الاعلان في هذه الحالة يعتبر  
بمثابة قوة قاهرة من شأنها وقف الميعاد . هذا الى أن حضور المطعون عليها  
بناء على اعلانها ولو كان باطلا من شأنه أن يصحح البطلان ، كما ان طلب  
تقصير الاستئناف واعلانه اليه يعتبر ردا على اعلان صحيفة الاستئناف بما  
يدل على اعتباره صحيحا . بالاضافة الى أنه طلب اعادة الدعوى للمرافعة  
لاتخاذ اجراءات الادعاء بالتزوير على عقد الايجار لاثبات التواطؤ بين المحضر  
والخلعون عليها ، واذ لم يرد الحكم على هذا الدفاع فانه فضلا عن مخالفة  
القانون يكون معيبا بالقصور في التسبب .

وحيث ان النعي مردود ، ذلك انه لما كان مؤدى نص المادة ٢٠ من قانون  
المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٢٤٠ من ذات القانون  
انه اذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور في خلال ثلاث شهور من تقديم  
صحيفة الاستئناف الى قلم الكتاب فان الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بقوة  
القانون ، وهذا الجزاء يقع فور انقضاء هذه المدة ويتحتم على المحكمة توقيعه  
حال طلبه من صاحب المصلحة فيه طالما لم يسقط حقه فيه . لما كان ذلك وكان  
المستأنف هو المكلف بموالة استئنافه واتخاذ اجراءاته في مواعيدها ، وفي مكنته  
توقى هذا الجزاء بمتابعته الاجراءات وحث المحضر على القيام بالاعلان ، وكان  
البين من مطالعة الحكم المطعون فيه ان صحيفة الاستئناف قدمت لقلم الكتاب

في ١٩٧١/٤/٢٩ ولم يصح اعلان المطعون عليها الا في ١٩٧١/١٠/٢٠ وكانت هذه الأخيرة قد ظلت متمسكة بالدفع في جميع الجلسات التي وردت فيها الدعوى على ما يجيىء في الرد على السبب الثاني فقد قام موجب اعمال الجراء .

لما كان ما تقدم وكان الثابت من المستندات المقدمة بملف الطعن ان المطعون عليها لم تحضر بناء على اعلان الاستئناف ، وانما حضرت في الجلسة التي عجل نظر الاستئناف اليها بناء على طلب منها ، وكانت المطعون عليها قد اثبتت سواء في طلب التعجيل او اعلان التقصير انها علمت مصادفة بحصول الاستئناف من الطاعن على الحكم الابتدائي الصادر لصالحها حينما ارادت استلام صورة تنفيذية منه ، فانه لا يمكن اعتبار حضورها امام محكمة الاستئناف او اعلانها الطاعن بالجلسة التي قصر اليها الاستئناف بمثابة رد على صحيفة الاستئناف ومن شأنه تصحيح الاعلان . لما كان ما سلف وكان الطاعن لم يقدم دليل توافر المطعون عليها مع المحضر فانه لا على الحكم ان هو اثبتت عن هذا الدفاع او عن طلب اعادة الدعوى للمرافعة لأن الاستجابة اليه من الاطلاقات التي لا يطلب من الحكم تسببها لاطراحها ، ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والقصور في التسبب على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطا في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم ذهب الى ان صحيفة اعلان التقصير التي قامت بها المطعون عليها وتمسكت فيها بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن لم تتضمن كلاما في الموضوع يعتبر مستقلا لحقها في ابدائه ، في حين ان مجرد تقديم طلب التقصير قبل ابداء الدفع يعتبر قانونا من مستقطاته . هذا الى ان الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن هو دفع شكلي متعلق بالاجراءات يسقط الحق فيه اذا لم يبدى قبل التكلم في الموضوع المستقط للدفع طلب المطعون عليها في اعلان التقصير باعتبار الاستئناف كان لم يكن دون ان تدفع به والطلب يختلف عن الدفع واذ خلط الحكم بين الأمرين فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه عيب الفساد في الاستدلال .



وحيث ان النعى مردود ذلك انه وان كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان  
الجزء الوارد بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يتعلق بالنظام العام ، بل مقرر  
لمصلحة من لم يتم اعلانه خلال الميعاد اعلانا صحيحا فيكون له وحده التمسك  
به ، ولئن كان التمسك باعتبار الخصومة او الاستئناف كان لم يكن وايقاع  
الجزء بمقتضاء يعد من قبيل الدفع الشكلى المتعلقة بالاجراءات بحيث يتعين  
ابداؤه قبل التعرض للموضوع والا سقط الحق فيه وفق المادة ١٠٨ من قانون  
المرافعات ، الا انه لما كان مجرد تقديم طلب التقصير بقصد تعجيل ميعاد الجلسة  
المجددة لنظر الدعوى الابتدائية او الاستئنافية لا يمكن اعتباره تعرضا  
للموضوع مما يسقط الحق في التمسك بالجزء المنصوص عليه في المادة ٧٠  
سألفة البيان الا ان الطلب في هذه الصورة لا يدل بذاته عما اذا كان الهدف منه  
هو التمسك بالجزء او مواجهة الموضوع ، وكان التكلم في الموضوع المسقط  
للدفع يكون بابداء أى طلب او دفاع في الدعوى يمس الموضوع او مسألة فرعية  
فيها ، او ينطوى على التسليم بصحتها ، سواء ابدى كتابة او شفاهة ، وسواء  
قصد الى النزول عن الدفع او لم يقصد او لم يتنبه الى حقه فيها ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد أفصح في مدونات من أن الاشارة في اعلان التعجيل الى اعتبار  
الاستئناف كان لم يكن مبعثه الرغبة في ابراز تمسك المطعون عليها بتوقيع  
الجزء ، وان تعجيل الاستئناف بمعرفتها لا يستشف منه التنازل عن التمسك  
بالدفع ، وأن مصداق ذلك هو ابرازها الدفع في اول جلسة نظرتها محكمة  
الاستئناف عقب التعجيل فان الحكم لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون او شابه  
الفساد في الاستدلال . . . . .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزمت الطاعن المصروفات ومبلغ عشرين جنيها  
مقابل اتعاب المحاماة وحكمت بمصادرة الكفالة .

- نائب رئيس المحكمة -

أمين السر

## جلسة ٧ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور ابراهيم صالح ، محمد الباجوري وصلاح نصار ، ، ابراهيم فراج .

---

( ١٦٧ )

### الطعن رقم ٣٤٠ سنة ٤٤ ق

مواعيد مرافعات - اذا صادف آخر ميعاد تقديم المذكرات يوم عطلة رسمية  
امتد الميعاد الى اول يوم عمل بعدها .

— انه وان كان النص في المادة ١٨ من قانون المرافعات على انه اذا  
صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى اول يوم عمل بعدها وهذا النص  
يشمل كافة المواعيد التي حددها القانون كما يشمل ايضا تلك المواعيد التي  
يحددها القاضي للخصوم مباشرة اجراءات معينة خلالها ولا كان الميعاد المحدد  
لتقديم المذكرة قد صادفت نهايته عطلة عيد الاضحى ومن ثم يمتد الميعاد الى  
يوم العمل التالي لها .



## جلسة ٧ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور ابراهيم صالح ، محمد الباجوري وصلاح نصار ، محمود رمضان .

---

( ١٦٨ )

### الطعن رقم ٧٣٩ سنة ٤٣ ق

ايجار امساكن - الأجرة الثابتة بكشف العوايد يصح اعتبارها مجرد  
قرينة قضائية على الأجرة دون الزام على محكمة الموضوع بالاعتداد بها .

- الأصل في تقديرات البلدية للعوايد التي تحصل عن عقارات يصح ان  
تكون اساسا لتحديد الأجرة القانونية مما مفاده ان ربط العوايد وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة يصلح كمجرد قرينة قضائية لتحديد الأجرة القانونية  
متروك تقديره لمحكمة الموضوع دون الزام عليها بالأخذ بها فلا تثريب عليها ان  
هي لم تأخذ بها .

## جلسة ٧ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور ابراهيم صالح ، محمد الباجورى وصالح نصار ، ابراهيم فراج .

---

( ١٦٩ )

### الطعن رقم ٢٦٣ سنة ٤٤٤ ق

ايجار أماكن - يجوز للمؤجر طلب تعديل الأجرة التي سبق ووافق عليها ان كانت موافقته نتيجة خطأ في تطبيق القانون الواجب الأعمال ولا مجال للتحدى بقاعدة عدم جواز الدفع بالجهل بالقانون .

— اذا تبين ان المؤجر طبق قانونا بدلا من قانون آخر وكانت نيته منصرفة الى اعمال القانون وليست منصرفة الى التنازل عن حق له فانه يجب رد حقه اليه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح ولا يحتج بقاعدة عدم جواز الدفع بالجهل بالقانون لانه لا يدور حول وقوع مخالفة لقاعدة قانونية من قواعد النظام العام التي يفترض علم كل شخص بها ولا يجوز تبريرها بالجهل بهذه القاعدة وانما يقوم على اساس اعمال قاعدة قانونية خطأ في غير مجال تطبيقها وهو ما يخضع لقاعدة الغلط في القانون المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من القانون المدني .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر محمد الباجورى والمرافعة وبعد المداولة .



حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٢٩٩٨ لسنة ١٩٦٣ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية والتي قيدت فيما بعد برقم ٦٨٤٠ لسنة ١٩٦٣ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد شركة الشرق للتأمين المطعون عليها بطلب الحكم بتخفيض اجرة الشقة استتجاره منها بواقع ٢٠٪ اعتبارا من اول ديسمبر ١٩٦٠ وجعلها ٣٥٢٠٠ جم بدلا من ٤٤ جنيها شهريا ، وقال شرحا لها انه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٠/١٠/٣١ استاجر من المطعون عليها الشقة رقم ١٠٧ بالعمارة رقم ١٩ شارع الجبلالية بالزمالك لقاء اجرة شهرية قدرها ٤٤ جنيها ، واذ تبين له انها لم تعد للسكنى الا فى عام ١٩٥٣ ومن ثم تخضع اجرتها للتخفيض المنصوص عليه فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بنسبة ٢٠٪ ، وامتنعت عن تطبيق هذا القانون فقد اقام الدعوى . وبتاريخ ١/٢٣/١٩٦٤ حكمت المحكمة بنصب مكتب الخبراء لبيان ما اذا كانت عين النزاع تم انشاؤها وتهيئتها للسكنى قبل ١٩٥٢/٩/١٨ تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر ام فى تاريخ لاحق ، وبعد ان قدم مكتب الخبراء تقريره وضمت الدعوى الى الدعويين الاخرين ، حكمت المحكمة فى ١٩٦٦/٦/١٦ بنصب أحد الخبراء لأداء الامورية المحددة بمنطوق الحكم ، وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٩٦٩/٤/١٧ بنصب مكتب الخبراء لبيان اجرة كل من شقق النزاع فى شهر يونية ١٩٥٨ او خلال السنة السابقة على ذلك التاريخ مخفضة اقلهما بنسبة ٢٠٪ فان تعذر ذلك فعليه بيان اجرة كل منهما بالمقارنة باجرة شقة مماثلة ثابت ايجارها فى شهر يونية ١٩٥٨ وتخفيض تلك الاجرة بنسبة ٢٠٪ وبعد ان قدم مكتب الخبراء تقريره التكميلى عادت المحكمة فحكمت فى ١٩٧٣/٤/٢٦ بتخفيض اجرة شقة النزاع الى مبلغ ٣٦٢٠٠ جم شهريا اعتبارا من ١/٧/١٩٥٨ ثم الى ٢٨٩٦٠ جم شهريا اعتبارا من ١/٣/١٩٦٥ استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٣١٣ لسنة ٩٠ ق القاهرة طالبة

الغاء وبتاريخ ١٩٧٤/١/٢٩ حكمت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف بتخفيض اجرة شقة النزاع الى مبلغ ٤١٦٠٠ جم شهريا اعتبارا من ١٩٦٠/١٢/١ ثم الى ٣٣٢٨٠ جم شهريا اعتبارا من ١٩٦٥/٣/١ . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرائته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطا في تطبيق القانون والبطلان والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم اخضع اجرة شقة النزاع لقواعد التخفيض المقررة بالقانونين رقمى ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥ لسنة ٥٨ في ذات الوقت وطبق احكام اولهما تطبيقا كاملا وطبق الثانى تطبيقا مقصرا ، فقد اعتمد تخفيضا بنسبة ١٥٪ قررته المادة ٥ مكررا ( ١ ) المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وام يعتمد من التخفيض الذى قررته المادة ٥ مكررا ( ٤ ) المضافة بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وقدره ٢٠٪ سوى ٥٪ فقط ، في حين ان كل قانون من القوانين الاستثنائية محدد في تطبيق احكامه بفترة زمنية لا يجاوزها وان المبنى وقد تم انشاؤه بعد ١٨/٩/١٩٥٢ فقد كان للملاك مطلق الحرية في تحديد الاجرة فاذا قامت المطعون عليها بتخفيض الاجرة من تلقاء نفسها في حدود النسبة المقررة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ فان هذا التخفيض يكون وليد ارادتها المطلقة وليس تطبيقا لحكم هذا القانون ، وما نص عليه في العقد بشأن تطبيقه يكون لغوا ويعتبر من قبيل التحايل على القانون ، ولا اساس لما دفعت به المطعون عليها من ان تخفيضها الاجرة كان وليد الخطا في القانون لاستحالة وقوعه من شركة كبيرة تمتلك العديد من العقارات ولانه لا يقبل من احد الدفع بالجهل بالقانون . هذا الى ان الحكم لم يتعرض لما دفع به من بطلان نص التخفيض الوارد بالعقد ولم يرد على ما اورده الحكم الابتدائى من اسباب مناهضة بالاضافة الى انه وقد اعتمد بالتخفيض الذى اجرى تطبيقا للقانون



رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ يكون قد ناقض ما أورده من الحكم النهائي الصادر من محكمة أول درجة في ١٦/٦/١٩٦٦ قطع في خضوع شقة النزاع لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وهو ما يعيبه بالبطلان بالقصور في التسبب فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان النعى مردود ، ذلك انه لا كانت المباني التي انشئت بعد العمل بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وحتى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ لم تكن تخضع من حيث تقدير أجرتها لقواعد قانونية معينة وانما كان تقديرها متروكا لمطلق ارادة المتعاقدين لا يحكمها في ذلك سوى قانون العرض والطلب ، فان مؤدى اخضاع اجور هذه الأماكن الى التخفيض المقرر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الذي قضى بسريان احكامه على الأجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل به او الأجرة الواردة في عقد الايجار ايتهما أقل ، ان تكون الأجرة المعتبرة في هذا المقام هي الأجرة الحقيقية التي انعقدت عليها الارادة الصحيحة للمتعاقدين عند بدء التاجير او التي اتفق المتعاقدان عليها فيما بعد متى استمر المستأجر في دفعها خلال السنة السابقة على العمل بالقانون وكانت تقل عن الأجرة الأصلية .

لا كان ذلك وكانت المطعون عليها قد أسست دفاعها على انها وقعت في غلط في القانون عند تاجيرها شقتي النزاع في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ لبدء انشائه في ظله وقامت بتخفيض الأجرة المتفق عليها وفقا للنسبة المحددة به وهي ١٥٪ ، وكان المقرر وفقا للمادتين ١٢٠ و ١٢٢ من القانون المبنى ان للمتعاقد الذي وقع في غلط في القانون ان يطلب ابطال التصرف الذي شابه هذا الغلط متى كان جوهريا ووقع فيه المتعاقد الآخر او اتصل علمه به او كان من السهل عليه ان يتبينه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعتد بما اجراه المتعاقدان من تخفيض على الأجرة المتفق عليها على سند من وقوعهما في غلط في القانون نتيجة اعمالهما قواعد التخفيض المقررة

بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ عدم سريان احكامه على المكان المؤجر ، واستدل على توافر هذا العيب من عيوب الارادة بما اوردته من انه د ٠٠٠ ومن حيث انه بالنسبة للشقة رقم ١٠٧ استتجار المستأنف عليه الاول - الطاعن - فقد استرشد بالشقة ٤٧ من ذات العمارة ووجدها الخبير مماثلة تماما لشقة النزاع وأنها مؤجرة الى صالح درويش بعقد مؤرخ ١٩٥٣/٩/٧ نظير ٤٣ جنيها - وإن الشركة المستأنفة - المطعون عليها - قدمت للخبير عقدي ايجار عن الشقة ١٠٧ على استتجار المستأنف عليه الاول لها اولهما مؤرخ ١٩٥٣/٨/١٨ صادر الى جوزيف بترجيان وواضح به ان الأجرة ٥٢ جنيها شهريا أصبحت بعد تخفيضها بنسبة ١٥٪ طبقا للقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٢ مبلغ ٤٤ ج والعقد الآخر مؤرخ ١٩٥٦/٨/٢٧ صادر الى فريد . س . سيجور وأثبت الخبير انه جاء به مثل ما جاء بالعقد السابق بالنسبة للأجرة ٠٠٠ ومن حيث انه بالنسبة لعقود الايجار المقدمة فان الثابت من الأوراق ان عقد ايجار الشقة ٤٧ التي استرشد بها محامى المستأنف عليهم بالنسبة للشقة ١٠٧ ( محضر أعمال الخبير في ١٦/١١/١٩٧١ ) تاريخه ١٩٥٣/٩/٧ وان عقدي الايجار للشقة ١٠٧ موضوع النزاع المقدمين من المستأنفة لم يعترض عليهما المستأنف عليه الاول بأى اعتراض او يطعن عليهما بطعن جدى واحدهما مؤرخ ١٩٥٣/٨/١٨ والثانى مؤرخ ١٩٥٦/٨/٢٧ وأوضح من ذلك ان شقة النزاع رقم ١٠٧ كانت قيمتها الايجارية ٥٢ جنيها شهريا وخفضت ١٥٪ حسب عقد الايجار اعمالا للقانونين رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وهذا التطبيق خاطئ واذا كانت الشركة المؤجرة قد اخطأت في تطبيق قانون بدلا من قانون اخر فان هذا لا يعنى انها اجرت شقق النزاع طواعية بايجار مخفض اذ الثابت من عقد الايجار سالف الذكر ان القيمة الايجارية المسماة لهذه الشقة ٥٢ جنيها وان الواجب اجراء التخفيض عليها بنسبة ٢٠٪ اعمالا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بنسبة ٢٠٪ تطبيقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وبذلك تصبح اجرتها ١٦٠٠ ل.ج من ١٩٦٠/١٢/١ تاريخ تنفيذ العقد ومبلغ ٢٨٠ ل.ج من اول مارس ١٩٦٠



سنة ١٩٦٥ ٠٠٠ وهذا ما يتعين تعديل الحكم المستأنف مع مراعاة أن عقود شقق المثل سابقة بمدة طويلة على صدور القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ مما تجد المحكمة معه أن المؤجرة لم تكن تتوقعه حتى تعمل للتحويل عليه وأن اجراءها تخفيض ١٥٪ اعمالا للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ خطأ قانوني لا يقيد بها ولا يفيد منه ان ارادتها انصرفت الى تخفيض الايجار بنسبة تزيد عن النسبة التي نص عليها القانون ويؤيد هذا النظر انها نصت في عقود الايجار كلها ان التخفيض بنسبة ١٥٪ اعمالا للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ فاذا ما تبين انها طبقت قانونا بدلا من اخر وكانت نيتها منصرفة الى اعمال القانون وليست منصرفة الى التنازل عن حق لها فانه يجب رد حقها اليها وانزال حكم القانون الصحيح بالنسبة لطرفي النزاع لأن خطأها جاء نتيجة تعدد القوانين وعدم قدرتها على تفسيرها فلا تضار بذلك ولا يمكن للمستأجرين استغلال هذا الخطأ لصالحهم خصوصا وان المحكمة اعطتهم حقوقهم باجراء التخفيض المقرر بالقانونين رقمي ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ٧ لسنة ١٩٦٥ . كما انه يضاف الى ما سلف - وقد سبق بيانه - ان عقود ايجار الشقق المسترشد بها عرضت في حضور الطرفين بمحاضر اعمال الخبير وتمت المعاينة في حضورها ممثلين في الدفاع الحاضر عن كل منهما ولم يعترض بشيء على هذه العقود مما جعل المحكمة تطمئن اليها جميعا . فان هذا الذي اوردته الحكم سائغ في التدليل على ان الاتفاق على تخفيض الأجرة المتعاقد عليها لم يكن من قبيل التحويل على القانون وانما جاء وليد الغلط ومن ثم يقع باطلا وتكون الأجرة قبل تخفيضها هي المتعين اتخاذها اساسا للتخفيض المقرر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الواجب التطبيق ، لما كان ذلك وكان لا اساس لما يمسك به الطاعن من عدم جواز الدفع بالجهل بالقانون لأن الأمر في الدعوى لا يدور حول وقوع مخالفة لقاعدة قانونية من قواعد النظام العام التي يفترض علم كل شخص بها ومن ثم لا يجوز تبريرها بالجهل بهذه القاعدة وانما يقوم على اساس اعمال قاعدة قانونية خطأ في غير مجال تطبيقها وهو ما يخضع لقاعدة الغلط في القانون المخطوئتين عليها في المادة ١٢٤ من القانون الختلى على ما سلف بيانه .

لما كان ما تقدم ، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه كافيا لحمل قضائه وللرد على ما أثاره الطاعن من أوجه دفاع وما جاء بأسباب الحكم الابتدائي ومتفقا مع تقريره بأن النزاع حول خضوع العلاقة الايجارية لاحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ قد حسم بالحكم الصادر من محكمة اول درجة في ١٦/٦/١٩٦٦ والذي حاز قوة الأمر المقضى ، فان النعى عليه بالبطلان والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

### لذلك

رفضت المحكمة الطعن ، والزمّت الطاعن المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٠ يولية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : أنور خلف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
سعد المنباطي ، الدكتور بشرى رزق ورائت عبد الرحيم ، محمد حسب الله .

---

( ١٧٠ )

### الطعن رقم ١٨٥ سنة ٤٦ ق

تأمينات اجتماعية - لا تسري احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على العاملين  
في الزراعة بما في ذلك من يؤدي اعمالا ادارية او كتابية متعلقة بها .

— لما كان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة  
١٩٦٤ ينص في المادة الثانية منه على ان احكامه لا تسري على العاملين في  
الزراعة الا فيما يرد به نص خاص وكان مفاد هذا استبعاد العاملين في الزراعة  
بما في ذلك من يؤدي منهم اعمالا ادارية او كتابية متعلقة بها وعلى ذلك فالعامل  
على جرار زراعي لا تظله قوانين التأمينات .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
الدكتور بشرى رزق والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .



وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في ان المطعون ضدهما الاولى والثانية اقامتا الدعوى رقم ٦١٦ لسنة ٧٣ ق مدنى كلى بنى سويف على الهيئة الطاعنة طالبتين الحكم بان تؤدى لهما معاشا شهريا مقداره ٣٦٠ ج اعتبارا من ١/٩/١٩٦٨، وقالتا شرحا لدعواهما ان مورثهما كان يعمل لدى المطعون ضدهما الاخيرين من قبل عام ١٩٥٩ حتى توفى في ٢٦/٨/١٩٦٨ ، وكانا قد أمنا عليه لدى الهيئة الطاعنة في ١/٨/١٩٥٩ وقد طالباها بدفع معاش شهرى لهما فابت فاقاما دعواهما بطلباتهما سالفه البيان .

وبتاريخ ١٦/٤/١٩٧٦ قضت المحكمة بنadb مكتب خبراء وزارة العدل لأداء الامورية المبينة بمنطوق هذا الحكم ، وبعد ان قدم الخبير تقريره في ٢٦/١١/١٩٧٤ قضت بالزام الطاعنة بان تؤدى لهما معاشا مقداره ٣٦٠ ج اعتبارا من ١/٩/١٩٦٨ . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف بنى سويف بالاستئناف رقم ١ لسنة ١٣ اق . وبتاريخ ٤/١/١٩٧٦ قضت بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بالنقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم . وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٢٠/٥/٧٨ وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث انه مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطا في تطبيق القانون وتاويله - وتقول في بيان ذلك ان الحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه على ان عمال الزراعة المشتغلين بالالات الميكانيكية ينتفعون بكافة التأمينات وان مفاد المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ هو عدم سريان احكامه على العاملين في الزراعة الا فيما يرد به نص خاص ، وان عمال الزراعة الذين يعملون على الات ميكانيكية يتمتعون بكافة التأمينات عملا بالمادة ١٩ من ذلك القانون ، التى تعتبر نصا خاصا في مفهوم المادة الثانية يكون قد اخطا في تطبيق القانون ذلك ان الاصل هو عدم

خضوع عمال الزراعة لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية والاستثناء هو خضوعهم للتأمين الذي يرد به نص خاص ، وان المشرع لم يجعل المادة التاسعة عشرة استثناء من المادة الثانية ومن ثم يظل حكم هذه المادة ساريا بالنسبة لعمال الزراعة المشتغلين بآلات ميكانيكية فلا يخضعون لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية عدا تأمين اصابة العمل لورود نص خاص .

وحيث ان هذا النعى في محله - ذلك انه لمسا كان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بنص المادة الثانية منه على ان احكامه لا تسرى على العاملين في الزراعة الا فيما يرد به نص خاص وكان مفاد هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة استبعاد العاملين في الزراعة بما في ذلك من يؤدي منهم أعمالا ادارية او كتابية متعلقة بها - من نطاق هذا القانون - وكان الثابت ان مورث المطعون ضدهما الأولين كان يعمل عاملا على جرار زراعى ، فلا تظله احكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لأنه عمل يندرج فيما استثنى بمقتضى نص المادة الثانية من نطاق تطبيق احكامه ، وكان ما ورد في المذكرة الايضاحية لهذا القانون في مقام التعليق على مادته الثانية من ان المقصود بعبارة العاملين في الزراعة « من يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ، ولا يمتد الاستثناء الى من يؤدون الأعمال الادارية أو أعمال الحراسة كناظر الزراعة والخولى والخفير أو كاتب الزراعة أو غير هؤلاء ممن يؤدون أعمالا مماثلة - فيه خروج عن المعنى الصحيح لعبارة النص ، وتخصيص لعمومه بغير مخصص ، وبسط لمجال تطبيق القانون على بعض طوائف من عمال الزراعة دون سند من نصوصه .. التي قصرت ببيان احكامه فيما يتعلق بالعاملين في الزراعة وفقا للمادة ١٩ منه التي اضيفت على غرار المادة ١٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على العمال المشتغلين بالالات الميكانيكية او المعرضين للأمراض المهنية بالنسبة لتأمين اصابة العمل - وهو ما لا تملكه تلك المذكرة ، ومن ثم فلا يعتد بما ورد بها في هذا الخصوص . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه

تقد خالف هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه بما يوجب  
نقضه بغير حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتعين الغاء الحكم  
المستأنف .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وحكمت فى موضوع الاستئناف رقم  
١٣ لسنة ١٣ ق بنى سويى بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى واعفت  
المطعون ضدهما الاولين من المصروفات عن جميع درجات التقاضى .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

\*\*\*



## جلسة ١٢ يوتية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حافظ رفقى ، جميل الزينى ومحمود حسن حسين ، محمود حمدي عبد العزيز

---

( ١٧١ )

### الطعن رقم ١٠٥٨ سنة ٤٥ ق

افلاس - شرط القضاء به الا تكون المنازعة فى الدين جدية وعلى محكمة  
الموضوع تمحيص جدية المنازعة فى الدين .

— لما كان تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس،  
وما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية الا ان ذلك مشروط بان تقيم  
قضائها فى هذا الشأن على اسباب سائغة وان تعرض للمستندات المقدمة من  
الخصوم لتستظهر دلالتها على صحة او نفى جدية المنازعة فى هذا الدين .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر محمود حمدي عبد العزيز والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٢ سنة ١٩٧٣ افلاس شمال القاهرة على المطعون ضده الأول طالبا الحكم بإشهار افلاسه لشرائه منه بضاعة بمبلغ ١٧٠ ج حرر بثمنها ثلاث سندات اذنية مؤرخة ١٩٧٣/٦/٧ ثم امتنع عن الوفاء بقيمتها في تواريخ استحقاقها على ما ثبت باحتجاجات عدم الدفع المحررة عن كل منها . أجاب المطعون ضده الأول بأنه رد البضاعة الى الطاعن في ذات يوم شرائها ، وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٥ قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بإشهار افلاس المطعون ضده الأول فاستأنف الحكم بالاستئناف رقم ٥٦٩ سنة ٩٠ ق تأسيسا على أن السندات التي قدمها الطاعن كان قد وقعها على بياض ضمانا للوفاء بسندات أخرى تحررت على والده في ذات التاريخ ثمنا لبضاعة اشتراها من الطاعن ثم ردها واسترد سندات الا ان الطاعن ماطل في رد سندات الضمان الموقعة منه على بياض ثم أقام الدعوى مستغلا بقاءها تحت يده بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٧ فقضت محكمة استئناف القاهرة باستجواب الخصوم وبجلسة الاستجواب طلب الطاعن التأجيل لتقديم دفتر الفواتير الخاص بمحله ثم قدمه بالجلسة التي تأجلت الدعوى اليها ، وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٣٠ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأي برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه البطلان للقصور وفساد الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول ان السندات الاذنية الثلاث الموقع عليها من المطعون ضده الأول وتوقفه عن سدادها تختلف قيمة وتاريخا عن السندات الاذنية الست المقدمة منه والموقع عليها من والدته والتي يدعى أنه وقع سندات على بياض للوفاء بها ، وهذا يدل على فساد المنازعة وان هناك حقيقتين احدهما تخص المطعون ضده الأول والأخرى تخص والدته وانه قدم تأييدا

لذلك دفتر فواتير وبه صورة فاتورة البضاعة التي اشتراها المطعون ضده الأول بتاريخ ١٩٧٣/٦/٧ وقيمتها ١٧٠ ج حررت بها السندات الاذنية الثلاث موضوع التداعي وفاتورة اخرى مؤرخة ١٩٧٣/٦/٨ ببيان البضاعة التي اشترتها والدته وقيمتها ٣٣٠ والتي استردت سنداتها عقب اعادتها للبضاعة المبيعة ، وازاء اختلاف تواريخ المستندات الأربعة المقدمة من المطعون ضده الأول عن تلك المقدمة من الطاعن اصدرت محكمة الاستئناف حكما باستجواب المطعون ضده الأول في هذا الشأن واستجواب الطاعن في نقاط أخرى الا ان المحكمة لم تناقش المطعون ضده الأول فيما رأت استجوابه في شأنه وقضت برفض دعوى الافلاس بمقولة ان المنازعة في الدين جديّة دون ان تعرض في حكمها الى دفتر الفواتير المقدم من الطاعن للوقوف على دلالة في نفي أو تأييد جديّة المنازعة كما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى سديد ذلك انه وان كان تقدير مدى جديّة المنازعة في الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية الا ان ذلك مشروط بأن تقيم قضاها في هذا الشأن على اسباب سائغة وان تعرض للمستندات المقدمة من الخصوم لتستظهر دلالتها على صحة أو نفي جديّة المنازعة في هذا الدين .

لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق ان الطاعن في ادعاء المطعون ضده الأول بان السندات الاذنية الست والتي استردها بعد ردها للبضاعة المشتراه وركن الطاعن في نفي هذا الادعاء الى اختلاف سندات المطعون ضده الأول عن سندات والدته قيمة وتاريخا والى دفتر فواتير المحل المثبت بها ان هناك صفتين احدهما تخص المطعون ضده الأول عن بضاعة قيمتها ١٧٠ ج اشتراها من الطاعن بتاريخ ١٩٦٣/٦/٧ وحررت بمقتضاها السندات الاذنية المشار اليها، والصفقة الأخرى تخص والدته عن بضاعة اشترتها بتاريخ ١٩٧٣/٦/٨ بلغت



قيمتها ٣٣٠ ج ثم أعادتها للطاعن واستردت سنداتهما ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه بجدية منازعة المطعون ضده الأول في الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس ، الأمر الذى يعيب الحكم بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت الدعوى الى محكمة استئناف القاهرة وألزمت المطعون ضده الأول بالمصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٢ يوتية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : مصطفى الفتى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حافظ رفقى ، جميل الزينى ومحمود حسن حسين ، محمود حمدي عبد العزيز •

---

( ١٧٢ )

### الطعن رقم ٩٥٤ سنة ٤٦ ق

تاميم - تظل الشركة المؤمة محتفظة بشكلها القانونى وشخصيتها  
المعنوية التى كانت لها قبل التاميم فتسأل بذلك مسئولية كاملة عن جميع  
التزاماتها السابقة •

— لم يشأ المشرع انقضاء شخصية الشركة المؤمة بل رأى الإبقاء  
على شكلها القانونى واستمرارها فى ممارسة نشاطها مع إخضاعها للجهة  
الإدارية التى يرى الحاقها بها وهذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية الشركة  
أو النشأة المؤمة بل تظل لها شخصيتها المعنوية التى كانت لها قبل التاميم  
وذمتها المالية المستقلة بما عساه أن يكون عالقاً بها من التزامات فتسأل الشركة  
المؤمة مسئولية كاملة عن جميع التزاماتها السابقة على التاميم كنتيجة حتمية  
لإستمرار شخصيتها المعنوية •

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر حافظ رفقى والمرافعة وبعد مداولة •

حيث ان الطعنين استوفيا اوضاعهما الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في انه بعد رفض اصدار امر الاداء اقام المطعون ضده الاول الدعوى رقم ٥٠٨ سنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة على الطاعنين طالبا الحكم بالزامهم بان يدفعوا له مبلغ ٥٤٣٢٠٤٨ جم وفوائده القانونية وقال شرحا للدعواه انه كان يداين شركة مصانع عوف للغزل والنسيج وهى شركة توصية بالأسهم بمبلغ ٦٩٩٧٠٩٣٦ جم قيمة اربع سندات اذنية وقد امتت الشركة المذكورة بالقانون رقم ٧٦ سنة ١٩٦٣ ثم ادمجت بعد ذلك فى شركة القاهرة للملابوسات والتريكو وكانت نتيجة تقييم الشركة المؤممة قد اسفرت عن تجاوز خصومها قيمة اصولها واذ كانت الدولة لا تسأل عن ديون المنشأة المؤممة الا فى حدود ما آل اليها من اصولها وكان الطاعنون وهم اصحاب هذه المنشأة يسألون وفقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٣ عن ديونها الزائدة عن قيمة اصولها فقد اقام هذه الدعوى بطلباته السابقة .

دفع الطاعنون بعدم مسئوليتهم عن الدين المطالب به تأسيسا على ان الشركة المؤممة لم تزاوّل نشاطها بعد التاميم ، وبتاريخ ١٩٦٨/١/٣١ قضت محكمة القاهرة الابتدائية للمطعون ضده الاول بطلباته السابقة . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٦٨ سنة ٨٥ ق وبتاريخ ١٩٧١/٥/٢٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بنحبّ خبير وبعد ان قدم الخبير تقريره قضت المحكمة فى ١٩٧٦/٦/٣٠ بتعديل الحكم المستأنف الى الزام الطاعنين بان يدفعوا للمطعون ضده الاول مبلغ ٢٣٨٨٠٤٣٦ وفوائده القانونية .

طن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقمى ٨٦٥ -  
٩٥٤ سنة ٤٦ ق وقدمت النيابة العامة مذكرة ايدت فيها الراى برفض الطعنين



واذ عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرها وفيها التزمت  
النيابة رايها \*

وحيث ان المحكمة قررت ضم الطعنين ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث ان مما ينفي به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق  
القانون وفي بيان ذلك يقولون ان الحكم المطعون فيه اقام قضاء بالزامهم  
بالمبلغ المقضى به على اساس مسئولية اصحاب المنشأة المؤممة وفقا للمادة الرابعة  
من القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٣ عن الديون السابقة على التاميم فيما زاد عن  
اصول المنشأة التي آلت الى الدولة في حين ان هذه المسئولية لا تتحقق الا عند  
المنشأة بعد تأميمها فتسأل الدولة عن الديون السابقة في حدود ما آل  
اليها من اصولها ويسأل اصحاب المنشأة السابقون فيما زاد عن هذه الأصول  
ولما كان الثابت ان الشركة المؤممة استمرت في مزاولة نشاطها بعد التاميم  
محتفظة بشخصيتها المعنوية فانها تظل مسئولة عن ديونها كاملة واذ خالف  
الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالزام اصحاب الشركة المؤممة السابقين  
بعينها رغم عدم تصفيتها فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب  
نقضه .

وحيث ان هذا النعي سديد ذلك انه لما كان مؤدى القانون رقم ١١٧ سنة  
١٩٦١ بتاميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التاميم اللاحقة - وعلى  
ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع لم يشأ انقضاء الشركة المؤممة بمقتضى  
هذه القوانين بل رأى الابقاء على شكلها القانوني واستمرارها في ممارسة  
نشاطها مع اخضاعها للجهة الادارية التي يرى الحاقها بها وهذا الاشراف  
لا يعنى زوال شخصية الشركة او المنشأة المؤممة بل تظل شخصيتها المعنوية  
التي كانت لها قبل التاميم ودمتها المالية المستقلة بما عساه يكون عاقبا بها من  
التزامات فتسأل الشركة المؤممة مسئولية كاملة عن جميع التزاماتها السابقة

على التاميم كنتيجة حتمية لاستمرار شخصيتها المعنوية ، ولا يغير من ذلك  
أيلولة أسهم الشركات المؤممة الى الدولة مع تحديد مسئوليتها عن التزاماتها  
السابقة في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التاميم ذلك ان  
مسئولية الدولة وقد أصبحت المساهم الوحيد بعد أن آلت اليها ملكية الشركة  
المؤممة لا تعدو أن تكون تطبيقا للقواعد العامة في مسئولية المساهم لا يسأل  
إثناء قيام الشركة وإنما تتحدد مسئوليته في التصفية بقيمة ما يملكه من  
أسهم ، لما كان ما تقدم فان مسئولية أصحاب الشركة المؤممة السابقين عن  
ديونها فيما زاد على أصولها التي آلت الى الدولة لا تقوم الا عند تصفيتها  
لتغطية ما يزيد عن مسئولية الدولة .

لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الشركة المؤممة  
ظلت تزاوّل نشاطها بعد التاميم ولم تتم تصفيتها فانها تظل مسئولة وحدها  
مسئولية كاملة عن كافة ديونها السابقة على التاميم ولا يغير من ذلك ادماجها  
بعد تأميمها في شركة القاهرة للملبوسات والتريكو ذلك ان ادماج الشركات  
بطريق الضم وان كان يقترب عليه أن تنقضى الشركة المدمجة وتمحى شخصيتها  
الاعتبارية ودمتها المالية الا ان الشركة المدمجة تحل محلها فيما لها من حقوق  
وما عليها من التزامات وتخلفها في ذلك خلافة عامة واذ اقام الحكم المطعون فيه  
قضاءه بالزام الطاعنين بالدين المضى به على سند من المادة الرابعة  
من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ التي تنص على مسئولية أصحاب  
الشركة او المنشأة المؤممة السابقين عما زاد من ديونها السابقة على التاميم  
عن قيمة أصولها التي آلت الى الدولة بالرغم من ثبوت استمرار الشركة  
المؤممة في مزاولة نشاطها وعدم تصفيتها فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون  
بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فانه وقد ثبت عدم تصفية

الشركة المؤممة فإنها تظل وحدها دون أصحابها السابقين مسئولة عن كافة ديونها ومن ثم يتعين الغاء الحكم ورفض الدعوى .

لذلك

حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وألزمت المطعون ضده الأول بمصروفات هذا الطعن ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

وثانيا : وفي موضوع الاستئناف رقم ١٦٨ سنة ٨٥ ق بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وألزمت المطعون ضده الأول بالمصروفات عن درجتى التقاضى ومبلغ عشرة جنيهات مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

\*\*\*



## جلسة ١٢ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حافظ رفقى ، جميل الزينى ومحمود حسن حسين ، عاصم الراغى .

---

( ١٧٣ )

### الطعن رقم ٦ ٧ سنة ٤٥ ق

الوارث - يعتبر من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث الى وارث آخر  
- من المقرر ان الوارث يعتبر فى حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر  
من المورث الى وارث آخر متى طعن على هذا التصرف بالصورية اضارا بحقه  
فى الميراث ويستمد الوارث حقه فى الطعن هذا من القانون مباشرة حماية له من  
تصرفات مورثه التى قصد بها التحايل على قواعد الارث ويكون له اثبات طعنه  
بكافة طرق الاثبات .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر جميل الزينى والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٥٥٠ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى  
سوهاج على أخيه المطعون ضده بطلب الحكم بتثبيت ملكيته الى ٢٩١٩ متراً  
شيوفاً في العقار الموضح بصحيفة الدعوى تأسيساً على أنه يمتلك هذا القدر  
ميراثاً عن والدته التى تملك العقار بموجب حكم تثبيت الملكية الانتهاى  
الصادر فى الاستئناف رقم ٢٥ سنة ٤٧ ق سوهاج - اجاب المطعون ضده بأن  
والدته قد باعت العقار جميعه بعقد بيع مؤرخ ١٩٦٧/٦/٢٨ قضى بصحته  
ونفاذه فى الدعوى رقم ٦٦٣ سنة ١٩٦٧. مدنى البلينا وان الطاعن بوصفه  
وارثاً للبائعة يلزم بالضمان وبتاريخ ١٩٧٤/١/٢٧ قضت محكمة سوهاج  
الابتدائية برفض الدعوى ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم  
٤٨ سنة ٤٩ ق ، وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٣ قضت محكمة استئناف أسيوط  
أولاً : بإلغاء الحكم المستأنف ثانياً : برفض الدعوى . فطعن الطاعن فى هذا  
الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبحت فيها الراى بنقض  
الحكم . واذ عرض الحكم على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره.  
وفيهما التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون.  
فيه بالخطا فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول انه  
تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن التصرف الصادر من والدته الى أخيه المطعون  
ضده ليس بيعاً منجزاً ، وإنما هو تصرف مضاف الى ما بعد الوفاة أى وصية،  
وطلب من المحكمة لحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت حقيقة التصرف الا ان  
الحكم المطعون فيه ا طرح هذا الدفاع بمقولة ان الطاعن باعتباره خلفاً عاماً  
للبائعة يلتزم بالضمان شأنه فى ذلك شأن مورثه البائعة . واستدل الحكم  
من عدم تدخل الطاعن فى دعوى صحة التعاقد رقم ٦٦٧ سنة ٦٧ مدنى البلينا  
التى كان قد أقامها شقيقه المطعون ضده على والدتهما حال حياتها ، على عدم  
إحدية طعنه على التصرف بالصورية فى حين أنه يعتبر من الغير بالنسبة  
للتصرف الصادر من مورثه لابنها المطعون ضده ومن ثم يجوز له ان يثبت

بكافة طرق الاثبات ان هذا التصرف ليس بيعا منجزا بل هو تصرف يضاف الى ما بعد الموت اى يخفى وصية ، كما وان عدم تدخله في دعوى صحة التعاقد المشار اليها لا يدل على انه غير جاد في طعنه بالصورية على هذا التصرف لأن التدخل في الدعوى حق اختياري منوط بتقدير ظروف صاحبه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى بسببيه سعيد ، ذلك انه من المقرر ان الطعن من المورث في عقد البيع الصادر من المورث بأنه في حقيقته وصية ، انما يعد طعنا منه بصورية هذا العقد صورية نسبية بطريق التسبر ، ومن حقه كوارث ان يثبت هذا الدفاع بجميع طرق الاثبات بما فيها البينة لأن التصرف يكون في هذه الحالة قد تم اضرارا بحقه في الارث الذي تتعلق احكامه بالنظام العام فيكون تحايلا على القانون .

لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، انه رفض ما تمسك به الطاعن من صورية عقد البيع الصادر لشقيقة المطعون ضده من والدتهما البائعة وانه يخفى وصية وطلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ذلك ، واقام قضاءه على ان الطاعن بوصفه وارثا للبائعة يلتزم بضمان عدم التعرض للمشتري المطعون ضده وانه لو كان جادا في طعنه بالصورية على ذلك العقد لبادر الى التدخل في الدعوى التي اقامها المطعون ضده على والدته بصحة ونفاد العقد والطعن عليه بذلك ، فان ما أورده الحكم ينطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك ان الوارث - وعلى ما سلف القول - يعتبر في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث الى وارث آخر متى طعن على هذا التصرف بأنه وان كان في ظاهره بيعا منجزا الا انه في حقيقته وصية اضرارا بحقه في الميراث ، ويستمد الوارث حقه في الطعن هذا من القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثه التي قصد بها التحايل على قواعد الارث ويكون له اثبات طعنه بكافة



طرق الاثبات ، كما ان استخلاص الحكم المطعون فيه بعدم جدية الطاعن في التمسك بصورية عقد البيع المشار اليه من عدم تدخله في دعوى صحة ونفاذ هذا العقد التي سبق ان اقامها المطعون ضده ( المشتري ) على والدته البائعة ينطوي بدوره على خطأ في تطبيق القانون وشابهه فساد في الاستدلال ذلك ان صفة الوارث التي تخوله حقا في تركه المورث ويحقق له مصلحة قانونية في الطعن على تصرفات مورثه التي تضر بحقه في الميزات تحايلا على قواعد الارث - هذه الصفة - لا تثبت للوارث الا بوفاة المورث ، ولما كان مناط التدخل في الدعوى والطعن بصورية عقد لا يقبل الا ممن له مصلحة فيه ، وكانت دعوى صحة ونفاذ عقد البيع المطعون عليه بالصورية النسبية التي اقامها المطعون ضده على والدته البائعة حال حياتها - أي في وقت لم يكن قد ثبتت فيه للطاعن صفته كوارث ولم تتوافر لديه المصلحة القانونية التي تجيز له طلب التدخل في تلك الدعوى للطعن في هذا العقد بالصورية - فان الحكم المطعون فيه اذ استخلص من عدم تدخل الطاعن في تلك الدعوى دليلا على عدم جدية طعنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابهه الفساد في الاستدلال . ولما كان ما تقدم وكان الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب المحكمة عن تحقيق دفاع الطاعن الجوهرى بصورية عقد البيع موضوع النزاع وانه يخفى وصية فانه يتعين نقض الحكم والاحالة .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه واحالت الدعوى الى محكمة استئناف اسيوط والزمّت المطعون ضده بالمصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعابه المحاماة .

قائمين رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٣ يونية سنة ١٩٧٨

م رئاسة السيد المستشار : الدكتور محمد محمد حسنين نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين : محمد كمال عباس ، محمد محمد المهدي وصلاح الدين يونس ، محمد  
وجدى عبد الصمد .

---

( ١٧٤ )

### الطعن رقم ٣٥٤ سنة ٤٩ ق

ضرائب - استئناف الأحكام الصادرة بخصوص الدعاوى المتعلقة بفرض رسم  
أيلولة على التركات ميعادها ستون يوما طبقا للقواعد العامة .

— استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى المتعلقة بالقانون رقم ١٤٢  
لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات هو ستون يوما من تاريخ  
صدور الحكم ذلك ان مواد القانون المذكورة خلت من النص على تحديد ميعاد  
لاستئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى المتعلقة بتطبيق أحكامه ومن ثم يرجع  
في هذا الخصوص الى القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات ،

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسما ع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر محمد وجدى عبد الصمد والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل في ان مأمورية ضرائب بنى سويف الابتدائية قدرت الضرائب المستحقة على المطعون ضدهم بمبلغ ١١١٦٢ جنييه و ٦٨٨ مليم واذ اعترضوا واحيل الخلاف الى لجنة الطعن التي اصدرت قرارها بتخفيض تقدير المأمورية الى مبلغ ١٠٧٣٢ في و ١٦٥ مليم ، فقد طعنوا في هذا القرار بالدعوى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٦ تجارى بنى سويف الابتدائية ، وبتاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠ حكمت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه الى مبلغ ١٠٣٢٢ ج و ٤١٨ مليم . استئناف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢ سنة ، ق بنى سويف وقدموا صحيفته الى قلم المحضرين في ١١/١/١٩٦٧ ، ودفعت مصلحة الضرائب بسقوط حق المطعون ضدهم في الاستئناف لمرفعه بعد الميعاد ، وبتاريخ ١٩٦٨/٦/٩ حكمت المحكمة برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلا وبإعادة الدعوى للمرافعة لنظر الموضوع ، ثم عادت وبتاريخ ١٩٦٩/٩/٤ فحكمت في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستئناف الى اعتبار صافي قيمة التركة مبلغ ٥٦٩٥ ج و ٥٣٢ مليم . طعنت مصلحة الضرائب في هذين الحكمين بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى بنقضهما ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة راىها .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكمين المطعون فيهما ان اولهما قضى برفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف المرفوع من المطعون ضدهم وبقبوله شكلا تأسيسا على ان المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ اجازت الطعن في قرارات اللجان امام المحاكم الابتدائية وفقا للمادة ٥٤ من القانون . رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ونتيجة لذلك يتعين في هذا الخصوص الاخذ بما تنص عليه المادة ٩٩ من هذا القانون من ان ميعاد الاستئناف هو ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الحكم ولو لم يعلن بعد ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك ان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لم ينص على تحديد ميعاد استئناف الاحكام



الصادرة في المنازعات المتعلقة بتطبيق أحكامه ، كما لم يتضمن الاحالة الى نص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فيتعين اعمال القواعد العامة في قانون المرافعات ومقتضاها ان ميعاد الاستئناف هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم ، وغير صحيح ان الاحالة الى نص المادة ٥١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يقتضي المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ تستتبع تطبيق نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأن هذه المادة وردت في الأحكام العامة الخاصة بالضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، فلا ينصرف حكمها الى الضرائب الأخرى التي تنظمها قوانين خاصة الا بنص صريح في هذه القوانين .

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك انه لما كانت مواد القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات قد خلت من النص على تحديد ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى المتعلقة بتطبيق أحكامه ، وكان النص في المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٥١ على ان « ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقا للمادة ٥٤ يكون ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الحكم هو استثناء من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات يقتصر اثره على الطعون الضريبية التي وقع هذا الحكم من أجلها ولا يتعداها الى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى الا بنص خاص في القانون ، وكانت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ لم تحل الى المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، سالفة الذكر ، وانما اُحالَت الى المادة ٥٤ من هذا القانون والتي تنص بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أن « لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أقام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ اعلانه بالقرار على الوجه المبين بالمادة السابقة » ويجوز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في هذا الشأن أي كانت

تخيمة النزاع ، وهذه الاحالة لا تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم المطعون فيه من ان ميعاد استئناف الأحكام المشار اليها هو ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الحكم ، يؤيد هذا النظر انه عندما اراد الشارع اتباع الميعاد المذكور في شأن الأحكام الصادرة في الدعاوى المتعلقة بالضريبة العامة على الايراد ، احوال في المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الى المادة ٩٩ سالفة البيان . لما كان ذلك ، فانه يتعين الرجوع في هذا الخصوص الى القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ١٩٤٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - وتقضى المادتان ١/٣٧٩ و ٤٠٢ منه بعد تعديلتهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأن ميعاد الاستئناف هو ستون يوما تبدأ من وقت صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك ، واذ خالف الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٦/٩ هذا النظر وقضى برفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف المرفوع من المطعون ضدهم وبقبوله شكلا استنادا الى ان المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد احوالت الى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وان من شأن هذه الاحالة وجوب الأخذ بنص المادة ٩٩ من هذا القانون ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه ، واذ كان هذا الحكم أساسا للحكم الصادر في الموضوع بتاريخ ١٩٦٩/٤/٧ ، فانه يتعين نقضه ايضا اعمالا لنص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما كان الثابت في الدعوى ان الحكم الابتدائي صدر بتاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠ وان المطعون ضدهم استأنفوا هذا الحكم بصحيفة قدمت الى قلم المحضرين في ١٩٦٧/١١/١ فان الاستئناف يكون قد رفع بعد الميعاد ويتعين الحكم بسقوط الحق فيه .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكمين المطعون فيهما وحكمت في الاستئناف رقم ٥٢ لسنة ٥ ق بنى سؤيف بعدم قبوله شكلا ، والزم المطعون ضدهم مصروفاته ومصروفات هذا الطعن ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

أمين السر

نائب رئيس المحكمة

## جلسة ١٤ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد الباجوري ، صلاح نصار ومحمود رمضان ، ابراهيم فراج .

---

( ١٧٥ )

### الطعن رقم ٢٠٣ سنة ٤٣ ق

دعوى ثبوت الحق وصحة الحجز - يتعين رفعها بصحيفة تودع قلم الكتاب  
ولا تقبل بغير هذا الطريق ويترتب البطلان على مخالفة اجراءات التقاضى وهو  
بطلان من النظام العام .

— فى الأحوال التى يكون فيها الحجز بأمر من قاضى التنفيذ يجب  
على الحاجز رفع دعوى صحة الحجز وفقا للقواعد العامة لرفع الدعاوى خلال  
ثمانية ايام من اجراء الحجز والا اعتبر كأن لم يكن اما تحديد الجلسة فى امر  
الحجز وطرحه على المحكمة فى الجلسة التى حددها القاضى الأمر فى امر الحجز  
لا يجزىء عن وجوب اتباع السبيل الذى استنته القانون لاتصال المحكمة بالدعوى  
مما يؤدى الى عدم قبول الدعوى .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر ابراهيم فراج والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .



وحيث ان الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن تتحصل في ان الشركة المطعون عليها استصدرت في ١٩٦٩/٢/١٩ من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية امرا بتوقيع الحجز التحفظى الاستحقاقى على الماكينات والالات الموجودة بحيازة الطاعن ، وحددت جلسة ١٩٦٩/٤/٩ للحكم باحققتها للاشياء المحجوز عليها وتسليمها لها وتثبيت الحجز التحفظى وجعله نافذا مع الزام الطاعن ان يدفع لها ثمن الناقص او التالف منها على سند من انها اجرت الطاعن بعقد مؤرخ ١٩٥٠/٦/٢٣ عنبرا لاستعماله ورشة للنجارة ، كما اجرته بعقد آخر مؤرخ ١٩٥٠/٩/٢٧ بعض الات والماكينات لاستعمالها في تشغيل العنبر المشار اليه ، لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ما لم يخطر احد الطرفين الاخر بعدم التجديد ، وقد وقع الحجز في ١٩٦٩/٢٢٢٥ وتضمن اعلان الحجز تكليف الطاعن بالحضور بالجلسة السابق تحديدها امام محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت الدعوى برقم ١٧٦٧ سنة ١٩٦٩ مدنى ثم قيدت برقم ١٥٢٢ سنة ١٩٧١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ، وازافت الشركة المطعون عليها بالجلسة طلب اخلاء العين المؤجرة - دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة نوعيا لنظر الدعوى وبعدم قبولها لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون طبقا للمادة ٢٠١ مرافعات وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى ثم عادت وحكمت في ١٩٧٢/٥/٢٤ بتثبيت الحجز التحفظى المتوقع بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٥ على المنقولات المبينة بالمحضر الموجود بالعين المؤجرة موضوع عقدى الايجار المؤرخين ١٩٥٠/٦/٢٣ ، ١٩٥٠/٩/٢٧ وتسليم المنقولات الموضحة بالكشف الموقع عليه من الطاعن سليمة وخالية من التلف والزامه بدفع قيمة ما نقص او تلف من هذه المنقولات وباخلاء العين محل عقدى الايجار . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٧٨ سنة ٨٩ ق القاهرة بطلب الغاء الحكم وبعدم قبول الدعوى واحتياطيا رفضها . وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٢ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى بنقض

الحكم • عرض الطعن على هذه المحكمة فرائه جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة للتمت النيابة رايها •

وحيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي ذلك يقول ان محكمة اول درجة اتصلت بالدعوى عن طريق تكليف الطاعن بالحضور للجلسة التي حددها القاضي الامر بتوقيع الحجز التحفظي الاستحقاقى في حين ان المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات القائم والمطبق على واقعة الدعوى • استوجبت لاتصال المحكمة بدعوى ثبوت الحق وصحة الحجز رفعها بصحيفة تودع قلم الكتاب وفق المادة ٦٣ من ذات القانون ، وهو اجراء متعلق بالنظام العام لاتصاله باجراءات التقاضى وانه اذ اعتد الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه بالسبيل الذى سلكته الشركة المطعون عليها في رفع دعواها وقضى بقبولها وفصل في الموضوع فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون •

وحيث ان النعى محله ، ذلك انه وان كان الطاعن لم يسبق له التمسك بهذا الدفاع امام محكمة الموضوع ، الا انه لما كان مبنى النعى هو في حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع الاجراءات المتصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون المرافعات ، وكان بهذه المثابة متعلقا باجراءات التقاضى المعتبرة من النظام العام ، وكانت عناصره التي تمكن من الالام به تحت نظر محكمة الموضوع فانه تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض • لما كان ذلك وكان النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات عى انه «...» وفي الأحوال التي يكون فيها الحجز بأمر من قاضى التنفيذ يجب على الحاجز فيها خلال ثمانية الأيام المشار اليها في الفقرة السابقة ان يرفع امام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز والا اعتبر كان لم يكن ، يدل على انه في الأحوال التي يوقع فيها الحجز بأمر

من قاضى التنفيذ يجب على الحاجز رفع دعوى صحة الحجز وفقا للقواعد العامة لرفع الدعاوى خلال ثمانية أيام من اجراء الحجز ، والا اعتبر كأن لم يكن ، وبذلك عدل المشرع - وعلى ما أفصحت عن المذكرة الايضاحية الحكم الذى كان واردا فى المادة ٦٠٥ من قانون المرافعات السابق تعديلا اقتضاه الاتجاه لاعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحيفتها قلم الكتاب ، اكتفاء بالزام الحاجز برفع دعوى صحة الحجز بالطريق المعتاده فى الميعاد المحدد لاعلانه المحجوز عليه بمحضر الحجز .

لما كان ما تقدم وكان البين من ملف الدعويين الابتدائية والاستئنافية المرفقين بالطعن ان الشركة الحاجزة - المطعون عليها - لم تقم برفع دعاوها بثبوت الحق بصحيفة مودعة قلم الكتاب ، بل طرحتها على المحكمة فى الجلسة التى حددها القاضى الأمر فى أمر الحجز - دون موجب والتى تضمنتها اعلان الطاعن المحجوز عليه بالحجز ، وكان تحديد الجلسة فى أمر الحجز على النحو السالف لا يجزىء عن وجوب اتباع السبيل الذى استتته القانون لاتصال المحكمة بالدعوى ، فان تنكب المطعون عليها هذا الطريق متجافية عن حكم المادة ٦٣ من قانون المرافعات من شأنه أن تضحي دعاوها غير مقبولة . . اذ خالف الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطأ القانون مما يستوجب نقضه ، دون حاجة لبحث باقى لأسباب .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى .



نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وحكمت في موضع الاستئناف رقم  
٢١٨٧ لسنة ٨٩ ق القاهرة بإلغاء الحكم الاستئناف والقضاء بعدم قبول الدعوى  
والزمت الشركة المطعون عليها المصروفات عن مرحلتى التقاضى الابتدائية  
والاستئنافية ومصروفات هذا الطعن ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب  
المحاماة عنها .

فائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٥ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عبد المال السيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد صلاح فودة ، د . عبد الرحمن عياد وإبراهيم فودة ، عماد الدين بركات .

---

( ١٧٦ )

### الطعن رقم ٥٩٩ سنة ٤٤ ق

نقض - نقض الحكم في خصوص أحد أسباب الطعن يزيل الحكم المنقوض في  
خصوص ما نقض من أجله ولمحكمة الإحالة الحرية في الفصل بما تراه على أن تتبع  
في قضائها الحكم الناقض في المسألة القانونية التي فصل فيها .

— نقض الحكم في خصوص أحد الأسباب يزيل الحكم المنقوض بشأن  
ما نقص من أجله لمتابع الخصوم السير في الخصومة الأصلية بعد تحريك  
الدعوى أمام محكمة الإحالة بتعجيلها ممن يهمه الأمر فتستأنف الدعوى سيرها  
أمامها ويكون لها مطلق الحرية في الفصل بما تراه في هذا الشأن على أن تتبع  
في قضائها فيها حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها  
هذه المحكمة .

— لا يجوز النعى على حكم محكمة النقض بأي طعن .

— لما كان القول ببطلان حكم محكمة النقض استنادا إلى عدم اختصاص  
المحجوز تحت يدهما فيه غير مقبول حيث أن أحكام محكمة النقض غير قابلة  
للطعن بأن طعن على ما جرى به نص المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر ابراهيم فودة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتصل فى أن المطعون عليه الأول طلب الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٦٨٧٥ ج  
والفوائد وقال بياننا للدعوى أن الطاعن فوضه فى بيع العمارة المملوكة له الى  
السيد/عباس حسن الشربتلى وأولاده وذلك بموجب اتفاق مؤرخ ١٥ يناير  
سنة ١٩٦٠ بثمن قدره ٢٧٥ ألف جنيه وتعهد الطاعن بأن يدفع له نظير وساطته  
سمسرة قدرها ٢٥٪ من ثمن المبيع، ولما كان البيع قد تم وفق ما جاء بالتفويض  
واستحق المطعون عليه الأول السمسرة المتفق عليها فقد أقام الدعوى للحكم  
بطلباته وبتاريخ ١٩٦٣/١/٢٠ قضت المحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون  
عليه الأول مبلغ ٦٨٧٥ ج والفوائد استئناف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة  
استئناف القاهرة طالبا الغاءه والحكم بالزام المطعون عليه الأول بأن يرد له  
مبلغ ٢٢٠٩٤٢٢٠ جم قيمة ما حصله تنفيذا للحكم المستأنف واحتياطيا تخفيض  
الأجر الى ١٪ الى مبلغ ٢٧٥٠ ج والزام المستأنف عليه الأول بأن يرد له  
الفرق وقدره ٤٣٣٣٢٢٠ جم . . . . . وقيد الاستئناف برقم ٦٠٠ سنة ٨٠ ق ،  
وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٢ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف الى الزام الطاعن  
بأن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ٢٧٥٠ ج والفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ  
الحكم . طعن المطعون عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٩  
سنة ٣٤ ق وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه لقصوره  
عن بيان الأسباب التى استند اليها فيما قرره من حصول ضرر للمطعون عليه  
الأول الدعوى لدى محكمة استئناف القاهرة قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٦



«بندب خبير لبيان مقدار صافي ريع العقار المبين في المدة التي تأخر فيها تحرير العقد النهائي وتحديد نسبة هذا الصافي للفوائد التي يدفعها المستأنف عن المبالغ التي أوفائها المشتري للمستأنف وما إذا كان يجوز خصم ريع هذه المبالغ من قيمة الفوائد سالفة الذكر ثم تأثير ذلك كله على حقوق الضرر بالمستأنف من عدمه . . . وبعد أن قدم الخبير تقريره منتهيا فيه الى أن ضررا ما لم يلحق الطاعن قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٧ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينبغي الطعن بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثالث على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٦ بنحب الخبير مخالفته للمادتين ٢/٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات والمادة ٤٠٥ من القانون المدني وفي بيان ذلك يقول ان الحكم المذكور فصل في الدعوى على خلاف الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٢ في ذات النزاع وبين الخصوم أنفسهم والذي حاز قوة الشيء المقضى فيه واستبعد طلبات الطاعن الأصلية والاحتياطية قبل المحجوز تحت يدها وجاء ذلك نتيجة لعدم ادخال المطعون عليه الأول للمحجوز تحت يدهما البنك الأهلى المصرى وبنك القاهرة في الطعن المرفوع منه أمام محكمة النقض عن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٢ مما يجعل حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧ باطلا لعدم اختصاص المحجوز تحت يدهما فيه .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لا كان الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧ في الطعن رقم ١٩ سنة ٢٤ ق المقام عن الحكم رقم ٦٠٠ سنة ٨٠ ق استئناف القاهرة الصادر في ١٩٦٣/١٢/٢٢ قد نقض هذا الحكم الأخير في خصوص السبب الثانى من أسباب الطعن المذكور لتصوره عن بيان الأسباب التي استند إليها فيما قرره من حصول ضرر

المطعون عليه « الطاعن في الطعن المائل » ، ولأنه لا يحمل الرد الكافي على ما تمسك به الطاعن « المطعون عليه الأول في الطعن المائل » ، من عدم حصول الضرر ، وكان نقض الحكم لهذا السبب يزيل الحكم المنقوض في خصوص ما نقض من أجله ليتابع الخصوم السير في الخصومة الأصلية بعد تحريك الدعوى أمام محكمة الاحالة بتعجيلها ممن يهمل الأمر فتستأنف الدعوى سيرها أمامها ويكون لها مطلق الحرية في الفصل بما تراه في هذا الشأن على أن تتبع في قضائها فيها حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٦ أنه قضى بنقض خبر لتحقيق عناصر الضرر التزاما منه بقضاء الحكم الناقض وكان القول ببطلان حكم محكمة النقض في الطعن رقم ١٩ سنة ٣٤ ق استنادا الى عدم اختصاص المحجوز تحت يدهما فيه غير مقبول لعدم قابلية احكام محكمة النقض للطعن بأي مطعن على ما جرى به نص المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات فان النعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثالث يكون على غير اساس .

وحيث ان حاصل النعي على الحكم المطعون فيه بالوجهين الثاني والثالث من السبب الثالث البطلان في الاجراءات ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٢ لم يكن يقبل الطعن فيه من المطعون عليه الأول « محمد عبد الغنى عبده » اذ لم يقض عليه فيه بشيء ، واذا اخذ الحكم المطعون فيه بحكم محكمة النقض في شقه الذي نقض به الحكم المذكور ولم تكن محكمة النقض مختصة ببحت الضرر في حكمها الناقض حيث جعل القانون تقدير الضرر الذي يلحق الموكل من عمل الوكيل من اختصاص محكمة الموضوع المطلق دون معقب عليها في ذلك فانه يكون مشوبا بالبطلان .

وحيث ان هذا النعي مردود بأنه وقد قضت محكمة النقض بنقض الحكم

الاستئناف السابق الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٢ ، وكانت أحكام محكمة النقض بآته وغير قابلة للطعن ، وكان يتعين على محكمة الموضوع أن تورد في حكمها عناصر الضرر الموجبة لتحقيق أجر السمسة المتفق عليه تمكيناً لمحكمة النقض من أداء واجبها في رقابة تطبيق القانون على وجهه الصحيح فإنه لا تشريب على محكمة الاستئناف إذا هي سارت - في حكمها المطعون فيه - نحو تحقيق عناصر الضرر التزاماً منها بقضاء الحكم المناقض ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذين الوجهين على غير أساس .

وحيث أن حاصل النعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الأخير الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى المستندات التي قدمها الطاعن تدعيماً لدفاعه بعدم التزامه بأية سمسة مكتفياً بالقول بأن الطاعن قد استفاد من تأخير تحرير العقد النهائي دون أن يلتفت إلى دفاعه بأن خسارة قد لحقت به بسبب هذا التأخير كما أن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى ما طلبه الطاعن من إلزام المطعون عليه الأول برد المبلغ الذي قبضه بغير وجه حق تنفيذاً للحكم المستأنف .

وحيث أن هذا النعي مردود في وجهه الأول بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بنفي الضرر من تأخير إتمام العقد النهائي في الموعد المتفق عليه على ما انتهى إليه الخبير في تقريره من أن ثمة ضرراً لم يلحق بالطاعن وأنه استفاد من التأخير ، وكانت محكمة الموضوع لها مطلق الحرية في الأخذ بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه دون معقب عليها في ذلك وكان الطاعن لم يوجه لدى نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع - أية مطاعن إلى تقرير الخبير أو يأخذ عليه عدم بحث مستنداته كلها أو بعضها فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس والنعي في وجهه الثاني مردود بأنه لما كان طلب الطاعن إلزام المطعون عليه الأول برد المبالغ التي يقول أن المطعون عليه قبضها بدون وجه حق - وأياً كان وجه الرأي في هذا الطلب - مقررناً على إلغاء الحكم المستأنف



أو تعديله الى اقل مما حكم به ابتدائيا ، وكان الحكم المطعون فيه لم يجب الطاعن الى طلبه الاصلى بإلغاء الحكم المستأنف ولا الى طلبه الاحتياطي بتعديله على النحو المذكور - وانما قضى بما استخلصته المحكمة بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٢ ان عقد البيع لم يتم تسجيله الا في ١٠ مارس سنة ١٩٦٢ أى بعد التاريخ المتفق عليه بعقد السمسة المؤرخ ١٥/١/١٩٦٠. ودون تدخل أو جهد من المستأنف عليه الأول فانه لا يكون قد نفذ جميع التزاماته بعقد السمسة وبالتالي فلا يستحق الأجر بالنسبة المتفق عليها وهي ٢٥٪ من قيمة الصفقة بالكامل بما ترى معه المحكمة تقدير ما يستحقه مقابل ما أتمه من عمل وما بذله من جهد بواقع ٢٪ من قيمة الصفقة ويتعين لذلك تعديل الحكم المستأنف الى الزام المستأنف بأن يؤدي للمستأنف عليه الأول مبلغ ٥٥٠٠ في وفوائده القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٨/١١/١٩٦٢. وحتى تمام السداد كنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني مع المصاريف المناسبة عن درجتى التقاضى والأمر بالمقاصة في اتباع المحاماة .

وحيث انه عن طلب الزام المستأنف عليه الأول برد ما قبضه من المستأنف الطاعن ، بغير حق تنفيذا للحكم الابتدائى فهو طلب جديد لا يقبل في الاستئناف بما يتعين معه القضاء بعدم قبوله كنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات والمستأنف وشأنه في اتخاذ ما يراه كافلا لحقه في هذا الخصوص .

### لذلك

حكمت المحكمة أولا - بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الثانى والزمط المطعون عليه الأول بالمصاريف ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتباع المحاماة .

ثانياً - وفي موضوع الاستئناف رقم ٦٠٠ سنة ٨٠ ق القاهرة بتعديل  
الحكم المستأنف الى الزام المستأنف « الطاعن » بأن يدفع للمستأنف عليه  
الأول « المطعون عليه الأول » مبلغ ٥٥٠٠ ج « خمسة الاف وخمسمائة جنيه »  
وفولئده القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٨/١١  
سنة ١٩٦٢ وحتى تمام السداد والمصاريف المناسبة لما قضى به عن الدرجتين  
وأمرت بالمقاصة في اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٥ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عز الدين الحسيني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : عثمان الزيني ، محمد الخولي وإبراهيم هاشم ، د . سعيد عبد الماجد .

---

( ١٧٧ )

### الطعن رقم ٧٥٩ سنة ٤٥ ق

اثبات - شرط احالة الحكم الى دعوى اخرى ان يكون ملفها مودعا الدعوى  
التي صدر فيها هذا الحكم .

— لا كان الدليل الذي اوردته الحكم من الاحالة الى دعوى اخرى غير  
منضمة في ملف الدعوى التي صدر فيها قد تداخل في تكوين عقيدة المحكمة وله  
اثره في النتيجة التي انتهى اليها وكان شرط احالة الحكم الى مضمون دعوى  
اخرى ان تكون مودعة ملف الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم حتى يمكن  
اعتبارها من ضمن مستنداتها وعنصرا من عناصر الاثبات فيها يتنازل الخصوم  
في دلالته . لا كان ذلك فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .



## جلسة ١٥ يولية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عبد العال السيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد صلاح الدين زغو ، محمد فاروق راتب وإبراهيم فوده ، معاد الدين بركات .

---

( ١٧٨ )

### الطعن رقم ٢٥٦ سنة ٤٥ ق

تقضى - التوكيل بالنقض الذى يودع بملف الطعن يجب ان يكون صادرا  
للمحامى من الطاعن شخصيا ولا يغنى عن ذلك صدوره من وكيل للطاعن .

— اذا كان الثابت ان التوكيل المودع بملف الطعن لم يصدر من الطاعن  
الى المحامى الذى رفع الطعن بل صدر اليه من شقيق الطاعن بصفته وكيل  
عنه ولم يقدم ذلك التوكيل حتى حجت الدعوى للحكم ولما كان لا يغنى عن  
تقديم هذا التوكيل الاخير مجرد ذكر رقمه فى التوكيل الصادر من شقيق الطاعن  
للمحامى اذ ان تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع  
معرفة حدود هذه الوكالة وما اذا كانت تشمل الاذن لشقيق الطاعن فى توكيل  
المحامى فى الطعن بالنقض فان الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى  
صفة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر أحمد صلاح الدين زغو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان النيابة العامة تقدمت مذكرة أبدت فيها الراى بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة وحيث ان مبنى الدفع ان المحامى الذى رفع الطعن لم يقدم التوكيل رقم ٢٩٧٧ سنة ١٩٧١ توثيق الجيزة الصادر من الطاعن لشقيقه نبيل عبد الحميد الذى وكله فى الطعن مما يكون معه الطعن غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

وحيث ان هذا الدفع فى محله ذلك انه بين من الأوراق ان التوكيل رقم ٤٤٩٠ سنة ١٦٧٥ توثيق الجيزة المودع بملف الطعن بصفته وكيلا عنه بتوكيل رقم ٢٩٧٧ سنة ١٩٧١ توثيق الجيزة ولم يقدم ذلك التوكيل حتى حجت الدعوى للحكم ، ولما كان لا غنى عن تقديم التوكيل حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما اذا كانت تشمل الاذن لشقيق الطاعن فى توكيل المحامين فى الطعن بالنقض ، فان الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

لذلك

حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة والزم الطاعن بالمصاريف مع مصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٥ يوتية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عبد العال السيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد صلاح الدين زغو ، محمد فاروق راتب وإبراهيم فودة ، عماد الدين بركات ..

---

( ١٧٩ )

### الطعن رقم ٥٨١ سنة ٤٥ ق

استئناف - إذا اقتصر الحكم الاستئنافي على تعديل الحكم الابتدائي دون الغائه كلية فإنه لا يكون ملزما إلا بذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل . ويعتبر أن كل ما لم يتناوله التعديل مؤيدا وتبقى أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة له .

— لما كان تقدير الضرر من مسائل الواقع التي تستقل به محكمة الموضوع بما لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض ما دام لا يوجد في القانون نص يلزم اتباع معايير معينة في خصوصه ولا يلتزم قاضي الموضوع بإيضاح عناصر الضرر الذي من أجله قضى بالتعويض وكان الحكم المطعون فيه وإن خلا من إحالة صريحة على حكم محكمة أول درجة فيما أورده من بيان عناصر الضرر إلا أنه وقد اقتصر على تعديل الحكم الابتدائي دون الغائه كلية فإنه لا يكون ملزما إلا بذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل ويعتبر أن كل ما لم يتناوله التعديل مؤيدا وتبقى أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة له .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
ابراهيم فودة والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى ان الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى  
جنوب القاهرة للحكم بالزام الشركة المطعون عليها الاولى بالتضامن مع شركة  
الشرق للتأمين ( المطعون عليها الثانية ) بأن يدفعوا لهما مبلغ ٥٠٠٠ جنيه  
تعويضا عن الأضرار الأدبية والمادية التى أصابتها بموت مورثهما المرحوم  
محمد فراج نتيجة إصاباتة التى أحدثتها به السيارة رقم ٤٩٤ نقل القاهرة  
الملوكة للمطعون عليها الاولى والمؤمن عليها لدى المطعون عليها الثانية والتى  
كان يقودها السائق شعبان السيد غنيم الذى حكم بحبسه ستة أشهر والزامه  
مع الشركة المطعون عليها الاولى بأن يدفعوا للطاعنة مبلغ ٥١ ج على سبيل  
التعويض المؤقت فى القضية رقم ٧٦٦٣ سنة ١٩٦٦ جنح مصر القديمة وقد  
صار هذا الحكم نهائيا ، وبتاريخ ١٩٧٤/٦/٣ قضت المحكمة بالزام الشركة  
المدعى عليها الاولى « المطعون عليها الاولى » بأن تدفع للطاعنين مبلغ ٤٠٠٠ ج  
وبرفض الدعوى بالنسبة للشركة المدعى عليها الثانية « المطعون عليها الثانية »

استأنفت الطاعتان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبتين  
الغاء والحكم بطلباتهما وقيد الاستئناف برقم ٣٥٦٢ سنة ٩١ ق ، كما  
استأنفته الشركة المطعون عليها الاولى طالبة الحكم بالغاء فيما زاد على مبلغ  
٣٠٠ ج وقيد الاستئناف برقم ٣٢٩٥ سنة ٩١ وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٧ قضت

المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى قبل الشركة المطعون عليها الثانية . وبتعديل الحكم المستأنف الى إلزام المطعون عليهما بأن يدفعوا للطاعنين مبلغ ٢٠٠ ج ، طعنت الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن .

وحيث ان الطعن اقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنتان على الحكم المطعون فيه انه اذ خفض قيمة التعويض الذى قضت لهما به محكمة اول درجة دون أن يذكر أسباب جديدة تبرر هذا التخفيض ولم يتعرض لعناصر الضرر المادى والأدبى الذى قدرت محكمة اول درجة التعويض على أساسه فانه يكون معيبا بالتصور .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كان تقدير الضرر من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع بما لاتجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض ما دام لا يوجد فى القانون نص يلزم اتباع معايير معينة فى خصوصه ، ولا يلتزم قاضى الموضوع ايضاح عناصر الضرر الذى من أجله قضى بالتعويض ، وكان الحكم المطعون فيه وان خلا من احالة صريحة على حكم محكمة اول درجة فيما أورده من بيان عناصر الضرر الا أنه وقد اقتصر على تعديل الحكم الابتدائى دون الغائه كلية فانه لا يكون ملزما الا بذكر الأسباب التى اقتضت هذا التعديل ويعتبر أن كل ما لم يتناوله التعديل مؤيدا وتبقى أسباب الحكم الابتدائى قائمة بالنسبة له .

لما كان ذلك وكان حكم محكمة اول درجة الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٦/٣ أورد فى خصوص بيان عناصر الضرر وأحقية الطاعنة فى التعويض بقوله ( . . . وحيث انه لا يبقى بعد ذلك الا تقدير قيمة التعويض والمحكمة تقدره وفقا لأحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مدنى عملا بنص المادة ١٧٠ مدنى مع مراعاة الظروف الملابسة وإن المدعين هم ارملة المجنى عليه وأولاده ومنهم قاصرات عاجزات عن

الكسب لا زالوا في مراحل الدراسة المختلفة وقد فقدوا عائلهم الذى كان يمثل بالنسبة لهم المورد المالى الذى يكفل لهم نفقات الحياة وما لحقهم نتيجة ذلك من الالام النفسية بسبب وفاة ذلك العائل وقد ترملت الزوجة وتيتم اولادها وبالنظر لهذه الظروف مجتمعة فان المحكمة تقدر التعويض المستحق بشقيه المادى والمعنوى بمبلغ أربعة آلاف جنيه وكان هذا التحديد لعناصر الضرر لا قصور فيه فان الحكم المطعون فيه الذى اقتصر على تعديل الحكم الابتدائى بتخفيض مبلغ التعويض المحكوم به دون الغائه كلية وأورد فى هذا الخصوص قوله ( ..... ) الا ان المحكمة ترى من ظروف الحادث ان التعويض المقضى به مغالى فيه مما ترى معه تخفيضه الى مبلغ ٢٠٠٠ ج ( ..... ) يكون قد بين -  
الاسباب التى اقتضت تخفيض مبلغ التعويض فى حدود السلطة المطلقة لمحكمة الموضوع فى هذا الشأن لا يعيبها اذا هى لم تبين الضرر التى تعتبر اسباب الحكم الابتدائى ما زالت قائمة بشأنها ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور على غير اساس .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن وألزمت الطاعنين بالمصاريف وحكمت بمصادرة الكفالة ..

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ١٧ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : أنور خلف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
حسن السنباطي ، الدكتور بشرى رزق ورأفت عبد الرحيم ، محمد حسب الله .

---

( ١٨٠ ) -

### الطعن رقم ٣٦٥ سنة ٤٦ ق

عمال - لا يجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفية لم يستوفى شروط شغلها المحددة بقواعد التوصيف والتقييم المعتمدة وفقا لأحكام هذا النظام وأن تسكين العامل على وظيفة معينة بصفة شخصية لا يكسبه الحق في بداية مربوطها ما دام لم يستوفى شروط شغلها .

— ذلك ان مؤدى نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه لا يجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفية لم يستوف شروط شغلها المحددة بقواعد التوصيف والتقييم المعتمدة وفقا لأحكام هذا النظام . ولما كان الثابت ان مدة خبرة المطعون ضده هي ثمانى سنوات وتسعة اشهر وان مدة الخبرة اللازمة بالنسبة لحملة مؤهله المتوسط للتسكين على الفئة الخامسة التى يطالب بها هي ١٢ سنة فانه لا يكون قد استوفى شروط هذه الفئة . لما كان ذلك وكان التجاوز عن ثلث هذه المدة أمرا جوازيا للشركة الطاعنة المطلوب تقديره طبقا لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيه كل من العاملين وكان قيام المطعون ضده بأعمال وظيفة لم يستوف شروط شغلها لا يكسبه الحق فى فئةها المالية ولا فى استحقاق بداية مربوطها .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر الدكتور بشرى رزق والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلا .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل فى ان المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣١١٣ سنة ١٩٧١ عمال  
كلى شمال القاهرة على الشركة الطاعنة انتهى فيها الى طلب الحكم بأحقية فى  
أول مربوط الفئة الخامسة اعتبارا من ١/٧/١٩٦٥ وفى مبلغ ٩٠٤٣٢ ر.ج  
قيمة الفروق المالية المستقطعة منه بواقع ٣٧٦٨ ر.ج شهريا ابتداء من ذلك  
التاريخ حتى ١/٧/١٩٦٧ . وقال بيانا لذلك انه اعمالا للقرار الجمهورى رقم  
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سكنته المطعون ضدها على الفئة الخامسة من ١/٧/١٩٦٤  
وقيمت مرتبه بواقع ٣١٢٣٢ ر.ج فى حين أن أول مربوط هذه الفئة هو ٣٥ ج  
شهريا ، غير أنها عادت ورفعت مرتبه الى أول مربوط تلك الفئة اعتبارا من  
١/٧/١٩٦٧ . وبجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٠ قضت المحكمة برفض الدفع  
بعدم اختصاص المحكمة قيميا بنظر الدعوى وباختصاصها وبندب مكتب خبراء  
وزارة العدل لأداء الامور المبينة بمنطوق الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره  
حكمت المحكمة فى ٢٦/١١/١٩٧٢ بأحقية المطعون ضده للفئة المالية الخامسة  
اعتبارا من ٣٠/٦/١٩٦٤ وبأحقية لأول مربوطها من تاريخ استحقاقه لذلك  
قانونا وباعادة الامورية للخبير لاحتساب الفروق المستحقة للمطعون ضده حتى  
تاريخ تقديم التقرير فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ حكمت المحكمة بالزام  
الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضده مبلغ ٧٩٩٣٢٧ ر.ج قيمة ما له من فروق  
حتى نهاية نوفمبر سنة ١٩٧٤ وبأن تؤدى له مبلغ ٢٦٠٠ ر.ج شهريا لابتداء

من أول ديسمبر سنة ١٩٧٤ . استئناف الطاعن الحكيم الصادرين بجلستى  
٧٢/١١/٢٦ ، ٧٤/١٢/١٥ أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد أولهما برقم  
٥١ سنة ٩٠ ق وثانيهما برقم ١٤٣ سنة ٩٢ ق . وبجلسة ١٧ من فبراير سنة  
١٩٧٦ قضت المحكمة بعد أن قررت ضم الاستئنافين لبعضهما - بعدم جواز  
الاستئناف رقم ٥١ لسنة ٩٠ ق وفي موضوع الاستئناف رقم ١٤٣ سنة ٩٢ ق.  
بتأييد الحكم المستأنف . طعن الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض .  
وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم . وعرض الطعن على غرفة  
المشورة فحدثت لنظره جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٨ ، وفيها التزمت النيابة  
رأيها .

حيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق  
القانون ذلك انه قضى بأحقية المطعون ضده للفئة المالية الخامسة في حين انه  
يشترط للتسكين على هذه الفئة طبقا لجداول التقييم والتعادل التى وضعتها  
الطاعنة تنفيذا لأحكام اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الحصول على مؤهل  
متوسط وخبرة اثنتى عشرة سنة وهو ما لم يتوافر له ، كما أن قاعدة ثلثى  
مدة الخبرة ليس لها صفة الالتزام ، وأن تسكين المطعون ضده على تلك الفئة  
بصفة شخصية لا يكسبه الحق في بداية مربوطها ما دام لم يستوف شروط  
شغلها .

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك ان مؤدى نظام العاملين  
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه لا يجوز  
تسوية حالة عامل على فئة وظيفية لم يستوف شروط شغلها المحددة بقواعد  
التوصيف المعتمدة وفقا لأحكام هذا النظام . وبما كان الثابت أن مدة خبرة  
المطعون ضده هي ثمانى سنوات وتسعة اشهر ، وأن مدة الخبرة اللازمة  
- بالنسبة لحملة مؤهله المتوسط - للتسكين على الفئة الخامسة التى يطالب بها  
هي ١٢ سنة ، فانه لا يكون قد استوفى شروط شغل هذه الفئة .



لما كان ذلك وكان التجاوز عن ثلث هذه المدة أمرا جوازيا للشركة الطاعنة.  
تقصره طبقا لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيه كل من العاملين بها وكان قيام  
المطعون ضده بأعمال وظيفه لم يستوف شروط شغلها لا يكسبه الحق في فنتها  
المالية ولا في استحقاق بداية مربوطها .

لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر ، فانه يكون  
قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى  
أسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الغاء الحكم  
المستأنف ورفض الدعوى .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وحكمت فى موضوع الاستئناف رقم  
١٤٣ سنة ٩٢ ق استئناف القاهرة - بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى،  
وأعفت المطعون ضده من المصروفات عن جميع درجات التقاضى .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٧ يوتية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : شرف الدين خيرى ، أحمد شيبه الحمد وألفى بقطر حبشى ، أحمد شوقى  
المليجى .

---

( ١٨١ )

### الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٤٥ ق

عمولة - عدم جواز ضم العمولة للاجر فى حالة النقل الى عمل لا يستحق  
عمولة طالما ان النقل لم ينطوى على اساءة استعمال الحق وتم لداع من تنظيم  
العمل .

— العمولة وان كانت من ملحقات الأجر لا يجوز لرب العمل ان يستقل  
بتعديلها او الغائها الا انها من الملحقات غير الدائمة التى ليس لها صفة الثبات  
والاستقرار بحيث لا يستحقها العامل الا اذا تحقق سببها ولما كان لرب العمل  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان يكلف العامل عملا آخر غير المتفق عليه  
لا يختلف اختلافا جوهريا وان ينقله الى مركز آخر أقل ميزة او ملاءمة من  
المركز الذى كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك وكان الحكم المطعون  
فيه قد خلص فى حدود سلطة محكمة الموضوع التقديرية ولما أورده من تدليل  
سائغ الى ان نقل الطاعنة الى الادارة المالية بالشركة تم بغير عسف ولم ينطو على سوء  
استعمال الحق وانه تم لداع من تنظيم العمل كما ان الوظيفة التى نقلت اليها  
الطاعنة لا تختلف اختلافا جوهريا عن عملها السابق فان الحكم اذ انتهى الى  
عدم استحقاق الطاعنة متوسط ما كانت تتقاضاه من عمولة بعد نقلها من  
العمل الذى تستحق هذه العمولة بسببه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر احمد شيبه الحمد والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في أن الطاعنة اقامت على المطعون ضدها - شركة الصالون  
الأخضر والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - الدعوى رقم ٥٩٧ لسنة ١٩٧٢  
عمال كلى الاسكندرية بطلب الحكم بالزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع  
لها مبلغ ٢١٦٠٨ر٦٠٨ جنيها قيمة فروق الاجر المستحقة لها حتى ١٩٧٢/٥/٣١ .  
وما يستجد بواقع ١١ر٦٤٤ جنيها شهريا والفوائد القانونية - وقالت بيانا  
لها انها التحقت بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها الأولى في ١٩٥٤/١١/٢٢  
مقابل اجر شهرى قدره ٢٠ جنيها يضاف اليه عمولة على المبيعات بلغ متوسطها  
الشهرى ١١ر٦٤٤ جنيها ، فيصبح اجرها الشهرى الشامل ٣١ر٦٤٤ جنيها ،  
وقد نقلتها المطعون ضدها الأولى الى الادارة المالية وقررت ان يصرف اليها  
مبلغ ستة جنيهات شهريا بالاضافة الى اجرها وحتى تتم تسوية متوسط  
العمولة الثابتة لها وانه ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٧١ امتنعت المطعون  
ضدها الأولى عن صرف العمولة الى الطاعنة ومع ذلك استمرت في سداد  
اشتراكات التأمين المستحقة عن الطاعنة الى المطعون ضدها الثانية على أساس  
اجرها الشامل بما فيه مبلغ العمولة بواقع ١١ر٦٤٤ جنيها شهريا ولهذا فقد  
قامت بادخالها خصما في الدعوى لتقدم ما تحت يدها من مستندات وليصدر  
الحكم في مواجهتها ولا كان من المقرر ان يلتزم رب العمل بالوفاء باجر العامل  
وما ينحصل عليه من مزايا ومنها العمولة فقد اقامت دعواها بطلباتها المتقدمة ،  
وبتاريخ ١٩٧٢/١١/١٢ قضت المحكمة بتدب مكتب الخبراء لأداء المهمة



المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٤/٢/٣ بالزام الشركة المطعون ضدها الأولى بأن تدفع للطاعنة مبلغ ٢١٥٨٠٠ جنيهاً والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٥ عن الفترة من ١٩٦٩/١١/١ حتى ١٩٧٢/٥/٣١ ، ومبلغ ٢٣٦ جنيهاً والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ صيرورة الحكم انتهائياً عن الفترة من ١٩٧٢/٦/١ حتى ١٩٧٤/٥/٣١ ، استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٢٤٦ لسنة ٣٠ ق ، وبتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى - طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لظهوره جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطاعنة تنعى بأسباب طعنها الثلاثة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول إنها في ١٩٥٤/١١/٢٢ التحقت بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها الأولى في وظيفة مقرر لشاغلتها أجر ثابت يضاف إليه عمولة وتم الاشتراك عنها لدى المطعون ضدها الثانية على أساس هذا الأجر الشامل إلا أن المطعون ضدها الأولى أصدرت قراراً بنقل الطاعنة إلى وظيفة أخرى غير مقرر لها عمولة ، مما ترتب عليه أن حُجبت عنها جزءاً من أجرها يتمثل في متوسط ما كانت تتقاضاه من عمولة في وظيفتها السابقة ، وإذا كان يحق لها طلب ضم متوسط تلك العمولة إلى أجرها الشهري ورفض الحكم المطعون فيه إقرار حقها في هذا الضم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى مردود بأن العمولة وإن كانت من ملحقات الأجر لا يجوز لرب العمل أن يستقل بتعديلها أو إلغاؤها ، إلا أنها من الملحقات غير الدائمة التي ليس لها صفة الثبات والاستقرار بحيث لا يستحقها العامل إلا

إذا تحقق سببها ، ولما كان لرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكلف العامل عملا آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافا جوهريا وأن ينقله الى مركز آخر أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص - في حدود سلطة محكمة الموضوع التقديرية ولما أورده من تدليل سائغ - الى أن نقل الطاعنة الى الادارة المالية بالشركة كان بغير عسف ولم ينطو على اساءة استعمال الحق وأنه تم لداع من تنظيم العمل ، كما أن الوظيفة التي نقلت اليها الطاعنة لا تختلف اختلافا جوهريا عن عملها السابق فان الحكم اذ انتهى الى عدم استحقاق الطاعنة متوسط ما كانت تتقاضاه من عمولة بعد نقلها من العمل الذي تستحق هذه العمولة بسببه ، يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون ما وجه اليه من نعي على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة للطعن وأعطت الطاعنة من المصروفات .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٧ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : شرف الدين خيرى ، أحمد شيبه الحمد والفي بقطر حبشى ، أحمد شوقي المليجي

---

( ١٨٢ )

### الطعن رقم ١٢٧ سنة ٤٢ ق

عمال - لا يحق للعمال المعيّنين بعد ١٩٦٣/٧/١ الاستفادة بكافة الحقوق  
والمزايا والتي وضعتها الشركة أسوة بزملائهم المعيّنين قبل هذا التاريخ وذلك  
حتى تتم معاملة الوظائف بها .

- لا يحق للعمال الذين عينوا في الشركة بعد ١٩٦٣/٧/١ ان يطلبوا  
احقيتهم في الانتفاع بقواعد ونظم الأجور بما في ذلك النظم الخاصة باعانة  
غلاء المعيشة وبالجمله لا يحق للعمال المعيّنين بعد نفاذ القرار الجمهوري ٣٥٤٦  
لسنة ١٩٦٢ المطالبة باى زيادة في أجورهم بالاستناد الى قواعد ونظم سابقة  
للشركة ولا مجال لأعمال قاعدة المساواة اذ لا مساواه فيما يناهض ما نص عليه  
القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
أحمد شوقي المليجي والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .



وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان المطعون ضدها أقامت النزاع رقم ٥٦ سنة ١٩٥٦، تحكيم استئناف القاهرة ضد الطاعنة - شركة النصر لصناعة السيارات - وطلبت تقرير أحقية العاملين بالشركة والمعينين بها بعد ١/٧/١٩٦٣ في الانتفاع بكافة الحقوق والمزايا التي تناولتها الانظمة والقواعد التي كانت تتبعها الشركة بالنسبة لعمالها المعينين قبل هذا التاريخ وأحقيتهم في عدم الاعتداد بتجميد مرتباتهم وأجورهم اعتبارا من ١/٣/١٩٦٣ بما في ذلك تقرير حقهم في المنحة بواقع شهرين عن كل عام وضم هذه المنحة الى المرتب وكذا حقهم في اعانة غلاء المعيشة عن الأجور الأساسية وقالت شرحا لطلبها انه اعتبارا من ١/٧/١٩٦٣، دأبت المطعون ضدها على تعيين العاملين لديها بموجب عقود عمل تضمنت تحديد الأجور جزافا ودون اتباع القواعد التي كانت متبعة قبل هذا التاريخ بما يمس بحقوقهم الأمر الذي اضطرها الى اقامة دعواها بطلباتها السالفة البيان . وبتاريخ ١٥/٦/١٩٦٦ قضت هيئة التحكيم بنذب مكتب علاقات عمل حلوان خبيرا في النزاع لأداء المأمورية الموضحة بذلك الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريراً بنتيجة عمله قضت في ١٠/٦/١٩٦٩ بإعادة المأمورية اليه لاستكمال ما توضح بالحكم ، وبعد ان قام الخبير بهذه المهمة وقدم تقريره الثانى حكمت بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٢ بأحقية العاملين بالشركة انطاعنة المعينين بعد ١/٧/١٩٦٣ في الانتفاع بكافة الحقوق والمزايا التي تناولتها الأنظمة والقواعد المتبعة مع العاملين المعينين قبل هذا التاريخ بما في ذلك حقهم في المنح واعانة غلاء المعيشة حتى تاريخ التعادل وللتقييم بالشركة . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبحت فيها الراى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٣/٥/١٩٧٨ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول ان الحكم

انتهى الى احقية العمال المعينين بالشركة بعد ١٩٦٣/٧/١ في الاستفادة بكافة الحقوق والمزايا التي وضعتها هذه الأخيرة بالنسبة للاجور بما في ذلك المنح واعدادات غلاء المعيشة اسوة بزملائهم المعينين قبل هذا التاريخ وذلك حتى تتم معادلة الوظائف بها ، في حين انه لما كان تعيين هؤلاء العمال جاء لاحقا لتاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في ١٩٦٢/١٢/٢٩ وتعتبر احكامها نافذة منذ ذلك التاريخ عدا ما تعلق منها بالتسوية والعلاوات الدورية وعلاوات الترقية التي يتراخى العمل بها الى حين اتمام التوصيف والتقييم والتعادل وكانت هذه اللائحة قد نصت على الغاء النظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة بالنسبة للعاملين بتلك الشركات وعلى أن يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بجدول ترتيب الوظائف باعتباره أجرا شاملا ، فان الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من اجابة المطعون ضدها الى طلباتها وبالمخالفة لأحكام اللائحة المشار اليها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث ان هذا النعي صحيح ذلك انه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان العمال الذين طلبت اللجنة النقابية المطعون ضدها تقرير احقيتهم في الانتفاع بقواعد ونظم الاجور بالشركة قد عينوا بها بعد ١٩٦٣/٧/١ وكانت الأحكام الخاصة بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عدا ما تعلق منها بتسوية حالات العاملين ومنح العلاوات الدورية والترقيات التي يتراخى العمل بها الى حين اتمام معادلة الوظائف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر نافذة من تاريخ العمل بها في ١٩٦٤/١٢/٢٩ ، وكانت الفقرة الثانية من هذا القرار قد ألغت النظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة بالنسبة للعاملين بتلك الشركات وترتيبها على ذلك لا تسري هذه النظم على من يعين بعد العمل بتلك اللائحة ، وكانت المادة التاسعة من ذات اللائحة تنص على أن أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بجدول ترتيب الوظائف ، وكانت الاجور

الواردة بهذا الجدول هي أجور شاملة لا تضاف اليها المنح ، فانه لا يحق للعمال المعيّنين بعد نفاذ القرار الجمهوري المشار اليه المطالبة بأية زيادة في أجورهم بالاستناد الى قواعد ونظم سابقة للشركة ، ومما لا يدع مجالا لأعمال قاعدة المساواة اذ لا مساواة فيما يفاض ما نص عليه القانون .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى احقية عمال الشركة المعيّنين بعد ١٩٦٣/٧/١ في الانتفاع بالحقوق والمزايا التي نصت عليها نظم الشركة وقواعدها واتبعتها بالنسبة للعاملين المعيّنين بها قبل هذا التاريخ بما في ذلك اضافة المنح واعانة غلاء المعيشة الى أجورهم المقررة للوظائف التي عينوا فيها ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين رفض الطلب .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وحكمت في موضوع النزاع رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٥ تحكيم استئناف القاهرة برفض الطلب ، واعفت المطعون ضدها من المصروفات .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ١٧ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل الرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : شرف الدين خيرى ، أحمد شيبه الحمد والفى بقطر حبشى ، أحمد شوقي المليجي .

---

( ١٨٣ )

### الطعن رقم ٣٥٧ سنة ٤٤ ق

اعلان نقض - لا يترتب الجزاء المتصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون  
المرافعات باعتبار الطعن بالنقض كان لم يكن اذا لم يتم الاعلان خلال ثلاثة  
شهور من تاريخ ايداع الصحيفة .

— انه لما كان اجراء اعلان الطعن بالنقض قد نظمته المادة ٢٥٦ من قانون  
المرافعات فيما يجرى به نصها من ان يقيد قلم كتاب محكمة النقض الطعن في  
يوم تقديم الصحيفة او وصولها اليه في السجل الخاص بذلك . وعليه في اليوم  
التالى على الأكثر ان يسلم اصل الصحيفة وصورها الى قلم المحضرين لاعلانها  
ورد الاصل الى قلم الكتاب وعلى قلم المحضرين ان يقوم باعلان صحيفة الطعن  
خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليمها اليه ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد  
بطلان اعلان صحيفة الطعن وكان لا مجال لاعمال حكم المادة ٧٠ من قانون  
المرافعات في خصوص اجراء اعلان الطعن بالنقض الذى ورد بشأن تنظيمه نص  
خاص رفع عن كاهل الطاعن عبء هذا الاعلان والقاء على قلم الكتاب فلا يعد ويعاد .  
حتما بل تنظيميا لا يترتب على تجاوزه بغرض صحة ذلك البطلان .

## جلسة ١٩ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : أنور خلف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
حسن السنباطي ، الدكتور بشرى رزق ورافت عبد الرحيم ، محمد حسب الله .

---

( ١٨٤ )

### الطعن رقم ١٦٩ سنة ٤٢ ق

تأمينات اجتماعية - العمل كوكيل محامى لا يعتبر من المهن الحرة التى  
نظمت فى قوانين أو لوائح خاصة ومن ثم لا يجوز ضم مدة الخدمة فيها الى  
مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش اذا ما التحق وكيل المحامى بعمل جديد .

— مدة الخدمة السابقة المحسوبة فى المعاش والتى يستحق العامل عنها  
مكافأة وفقا لقانون العمل فقد غاير المشرع بين المدة السابقة التى قضاهما العامل  
فى خدمة صاحب العمل الحالى وتلك التى قضاهما لدى أرباب عمل سابقين  
وبالنسبة للاحيرة فقد أجاز المشرع احتسابها اذا كان العامل قد قضاهما فى  
الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المهن الحرة  
المنظمة بقوانين أو لوائح خاصة والعمل كوكيل محامى لا يعد ضمن المهن الحرة  
التى نظمت فى قوانين أو لوائح خاصة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
الدكتور بشرى رزق فتيان والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها الدعوى رقم ٥٩٣ لسنة ٧١ عمال كلى القاهرة طالبا الحكم على أولاهما في مواجهة ثانيهما . . بضم مدة تسع سنوات الى معاشه عند بلوغه سن التقاعد مقابل قيامه بتأدية الاشتراكات المستحقة عن هذا الضم البالغة ٨٦١ ط ٤٩ جم واعتباره مستحقا لمعاش شهرى وتسوية حقوقه على هذا الأساس وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بياننا لذلك انه التحق بخدمة الشركة المطعون ضدها الثانية في ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٥ كسكرتير بإدارة القضايا بالفئة المالية السابعة ، ثم رقى الى الفئة المالية السادسة اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وقد تم الاشتراك عنه لدى الهيئة المطعون ضدها الأولى فور التحاقه بالعمل ، ونظرا لأنه من مواليد ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩١٢ ولسبق عمله كوكيل ومدير لعدد من مكاتب المحامين مدة خمسة وثلاثين عاما ، ولتعذر حصوله على معاش الشيخوخة عند بلوغه سن التقاعد لعدم اكتمال مدة اشتراكه ١٨٠ شهرا ، فقد طلب من الشركة المطعون ضدها الثانية برغبته في ضم مدة تسع سنوات من مدة خدمته السابقة الى مدة خدمته بها مع تحمله كافة ما يترتب على ذلك من التزامات للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية استنادا الى نص المادة ٨٦ من القانون رقم ٦٤ وقد استجابت الشركة الى طلبه وقامت بخضم المبالغ المستحقة عن المدة السابقة المطلوب ضمها منذ شهر أكتوبر سنة ١٩٦٩ ، الا أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية رفضت الموافقة على هذا الضم ، فأقام دعواه بطلابه السالف بيانها .

وبتاريخ ٢١ من ابريل سنة ١٩٧١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم امام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٣٧٣ لسنة ٨٨ ق . وبتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية



وبرفضه بالنسبة للمطعون ضدها الأولى . وعرض الطعن على غرفة المشورة ،  
وتحددت جلسة ١٩٧٧/٦/٥ لفضله وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعن - طوال مراحل الدعوى لم يطلب  
القضاء له باى طلب قبل المطعون ضدها الثانية وهى بدورها لم تنازعه  
فى طلباته ، وكان من المقرر ان الخصم الذى لم يقض له او عليه فى الحكم المطعون  
فيه لا يكون خصما حقيقيا ، ويكون اختصامه فى الطعن غير مقبول ، ومن ثم  
فانه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية .

وحيث ان الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الاولى قد استوفى اوضاعه  
الشكلية .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه - الخطأ فى تطبيق القانون،  
ويقول فى بيان ذلك ان الحكم المطعون فيه اذ اعمل حكم المادة ٨٦ من المادة  
٢/٨٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ - استنادا الى ان الطاعن طوال فترة  
عمله ، كوكيل محام ، لا يجوز ضم مدة خدمته عنها الى مدة خدمته التى  
يستحق عنها معاشا ، لأنه كان بمتن مهنة لا ينظمها قانون خاص - يكون  
قد أخطأ صحيح القانون ذلك ان النص الواجب التطبيق هو المادة ٢/٨٥ من  
القانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ التى نظمت قواعد ضم مدد الخدمة السابقة فى غير  
الحالات الواردة بالمادتين ٨٤ ، ٨٦ من ذلك القانون . واذا كان ذلك وكان الثابت  
ان الطاعن كانت تربطه علاقة عمل بالمرحوم الاستاذ طاهر الخشاب المحامى  
يستحق عنها مكافأة نهاية خدمة طبقا لقانون العمل ، وقام بأداء الاشتراكات  
المطلوبة للهيئة المطعون ضدها الأولى عن المدة التى يطلب ضمها من مدة خدمته  
السابقة الى مدة عمله بالشركة المطعون ضدها الثانية ، فيحق له بالتالى  
احتساب تلك المدة لاستكمال مدد الاشتراك فى التأمين الموجب للمعاش عملا  
بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٨٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر  
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

وحيث ان هذا النعى سديد - ذلك أن المادة ٨٥/١ ، ٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كانت تنص على أنه : « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٨٠ ، ٨٤ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري المشار اليه في المادة ٧٦ عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة ، فاذا لم تبلغ مدة الاشتراك في التأمين مضافا اليها المدة السابقة التي تعطى الحق في معاش وفقا لأحكام هذا القانون استحق المؤمن عليه تعويضا دفعة واحدة على أن يحسب عن كل سنة من المدة السابقة بواقع ٥ر٧٪ من متوسط الأجر السنوي المشار اليه ١ المادة ٨١ ويجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب المعاش عن المدة السابقة المشار اليها أو جزء منها بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري بشرط أن يؤدي الى الهيئة مبالغ تحسب وفقا للجدول رقم ٥ المرافق - ٢٢ - وتنص الفقرة الرابعة من المادة ٨٦ من ذات القانون على أنه « ٠٠ كما يجوز حساب مدة الخدمة السابقة في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المهن الحرة المنظمة بقوانين أو لوائح ضمن المدة المحسوبة في المعاش وفقا لأحكام هذا القانون بشرط أن يؤدي المؤمن عليه مبالغ تحسب وفقا للجدول المشار اليها بالفقرة الثانية » - ومؤدى ذلك أن المشرع بغية منه في أن يحقق نظام المعاشات النتائج المرجوة منه قضى باحتساب المدة السابقة - لاشتراك المؤمن عليه - والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل ، ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ، مغايرا بين المدة السابقة التي قضاها العامل في خدمة صاحب العمل الحالي ، وتلك التي قضاها العامل في خدمة صاحب العمل الحالي ، وتلك التي قضاها لدى أرباب أعمال سابقين . فبالنسبة للحالة الأولى ٠٠ فان المدة السابقة التي تحسب ضمن مدة المعاش - كما أفصحت عنها المذكرة الايضاحية لذلك القانون - تلك التي قضاها العامل في خدمة صاحب العمل قبل اشتراكه في الهيئة ٠٠٠ ولا تحسب الا بالنسبة للعامل الموجود لدى صاحب العمل عند بدء اشتراكه في التأمين . واما بالنسبة للمدة التي قضاها

تُلقى أصحاب أعمال سابقين ، فقد أجاز الشارع احتسابها ان كان العامل قد قضاها في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المهن الحرة المنظمة بقوانين أو لوائح وفقا لأحكام ذلك القانون . متى كان ذلك - وكان الثابت ان الطاعن يطلب احتساب مدة سابقة قضاها في خدمة رب عمل سابق - كوكيل لأحد المحامين - ضمن المدة المحسوبة في المعاش ، وكان هذا العمل لا يعد ضمن المهن الحرة التي نظمت بقوانين أو لوائح خاصة ، فان طلبه لا يكون تد صايف محلا ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر قد أصاب صحيح القانون .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

حكمت : بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون ضدها الثانية ، وبرفض الطعن وألزمت الطاعن المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ١٩ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حافظ رفقى ، جميل الزينى ومحمود حمدى عبد العزيز ، عاصم المراغى .

---

( ١٨٥ )

### الطعن رقم ١٥٠ سنة ٤٥ ق

تركة - التزام - شخصية الوارث مستقلة عن شخصية المورث والتركة  
منفصلة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة ومن ثم لا تنتقل التزامات المورث  
الى ذمة الوارث بل تنتقل الى التركة .

— لا كانت شخصية الوارث مستقلة عن شخصية المورث وكانت التركة  
منفصلة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة وأن ديون المورث تتعلق بتركته  
ولا تتشغل بها ذمة ورثته ومن ثم لا تنتقل التزامات المورث الى ذمة الوارث  
لمجرد كونه وارثا فى حدود ما آل اليه من أموال التركة فاذا كانت قد اقيمت  
دعوى قبل المورث بفسخ عقد البيع ورد الثمن وانقطع سير الخصومة فى الدعوى  
لوفاة المورث فقام المطعون ضده بتعجيلها فى مواجهة الورثة بذات الطلبات فان  
الحكم المطعون فيه اذ ايد الحكم الابتدائى فيما قضى به من الزام الطاعنين  
شخصيا بثمن الاطيان ولم يحمل التركة بهذا الالتزام يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
عاصم المراغى والمرافعة وبعد الدالة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٠٠ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى أسيوط على مورث الطاعنين محمود ابراهيم عبد البارى بطلب الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٥٦/١٠/٢٧ بالنسبة لمساحة ٢/٣ أس ، ١٠ ط . والزامه بأن يدفع له مبلغ ٤٠٠ ج وذلك في مواجهة حفيظة ابراهيم عبد البارى ، وقال بيانا لدعواه انه بمقتضى عقد البيع المشار اليه باعه مورث الطاعنين أطيانا مساحتها ١٩ ط مبينة بصحيفة الدعوى نظير ثمن مقبوض قدره ٦٠٠ ج . وقد نازعته الأخيرة في ملكية جزء من هذه الأطيان المبيعة واستصدرت في مواجهة مورث الطاعنين حكما في الدعوى رقم ٦٧٨ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى أسيوط قضى بتثبيت ملكيتها الى ٢/٣ أس ، ١٠ ط من هذه المساحة استنادا الى تقرير الخبير المنتدب وملحقه المودعين بتلك الدعوى ، وقد تأيد هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٧ سنة ٤٠ ق ، ولما كان هذا العقد يعتبر مفسوخا بالنسبة للقسم الذى قضى فيه نهائيا لصالح حفيظة ابراهيم عبد البارى فقد أقام دعواه بطلباته السابقة ، وبتاريخ ١٩٦٩/٢/١ قضت محكمة أسيوط الابتدائية بانقطاع سير الخصومة لوفاة مورث الطاعن فجعلها المطعون ضده قبل الورثة ( الطاعنين ) بذات الطلبات وبتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٣ قضت المحكمة بفسخ عقد البيع المذكور بالنسبة للمساحة المشار اليها وألزمت الطاعنين بأن يردوا للمطعون ضده مبلغ ٣١٨٨٤٨ ج فاستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٩ سنة ٤٩ ق ، وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٢ قضت محكمة استئناف أسيوط بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه واذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين فعلى الطاعنون بالوجه الأول من

من السبب الأول وبالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مذاتفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولون انهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن مورثهم باع الى المطعون ضده بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٥٦ أطيانا مساحتها ١٩ ط من ضمن الأطيان التى يمتلكها بالميراث عن والده والبالغ مساحتها ١٩ س ٢ ط ١ ف ، وان المطعون ضده لم يكتف بحيازة القدر المبيع له بل امتدت حيازته الى الأطيان المملوكة لحفيظة ابراهيم عبد البارى التى قضى بتثبيت ملكيتها لها بالحكم الصادر لصالحها فى الدعوى رقم ٦٧٨ سنة ٥٨ مدنى أسيوط الذى تأيد استئنافيا ومن ثم فان المساحة المباعة الى المدعون ضده لا تشتمل على أى من أطيان السيدة المذكورة واذ اطرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضى بفسخ عقد البيع المشار اليه بالنسبة لمساحة ٢/٣ س ، ١٠ ط بمقولة انها مملوكة للسيدة حفيظة ابراهيم عبد البارى استنادا الى قرائن استخلصها من أوراق ومستندات واجراءات اثبات قدمت وتمت فى دعوى أخرى ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تركز الى اجراءات اثبات لم تتم امامها فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان البين من مدونات الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى أسيوط والحكم المؤيد له الصادر فى الاستئناف رقم ٦٧ سنة ٤٠ ق - المودعة صورتها ملف الطعن - ان هذين الحكمين عرضا فى اسبابهما للخلاف الذى قام بين طرفى هذا الطعن وبين لحفيظة ابراهيم عبد البارى حول ما اذا كان القدر المبيع من مورث الطاعنين الى المطعون ضده بموجب العقد المؤرخ ٢٧/١٠/١٩٥٦ قد شمل جزءا من أطيان المذكورة وحسما هذا الخلاف بالقضاء بتثبيت ملكيتها الى أطيان مساحتها ٢/٣ س ، ١٠ ط اخذا بتقرير الخبير المنتدب فى تلك الدعوى الذى اطمانت المحكمة الى سلامة ما انتهى اليه من شمول عقد البيع المشار اليه لتلك المساحة رغم انها مملوكة للسيدة المذكورة وليست ملكا للبائع (مورث الطاعين) ولما كان القضاء فى هذه المسألة الأساسية قد حاز قوة الأمر المقضى فانه يمتنع على الخصوم



أنفسهم التنازع فيها في أية دعوى تالية تكون فيها تلك المسألة هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أى منهم قبل الآخرين من حقوق مترتبة عليها .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي في قضائه بفسخ عقد البيع بالنسبة للمساحة المقضى بتثبيت ملكيتها للسيدة/لحفيظة ابراهيم عبد البارى وقدرها ٢/٣ س ، ١٠ ط على قوله « انه لما كان المستأنفون ( الطاعنون ) قد أسسوا استئنافهم على أن ما حكم به لحفيظة ابراهيم لا يدخل في القدر الذى باعه مورثهم للمستأنف عليه ( المطعون ضده ) بالعقد الابتدائي المؤرخ ١٩٥٦/١٠/٢٧ وهو أمر سبق أن قضى فيه بحكم نهائى حائز لقوة الأمر المقضى به في الدعوى رقم ٩٧٨ لسنة ١٩٥٨ - مدنى كلى اسيوط والتي تأيد حكمها استئنافيا في الاستئناف رقم ٦٧ سنة ٤٠ ق اذ قضت المحكمة في تلك الدعوى والتي كان المستأنفون طرفا فيها بتثبيت ملكية لحفيظة ابراهيم اخذا بتقرير الخبير المقدم فيها والتي استباننت منه أن المساحة المحكوم بتثبيت ملكيتها فيها تدخل في القدر موضوع عقد البيع الصادر من مورث المستأنفين للمستأنف عليه ، ومن ثم فلا يجوز العودة لإثبات هذا الشق من النزاع بعد أن فصل فيه أن حق المطعون ضده في طلب فسخ عقد البيع بالنسبة لمساحة ٢/٣ س ، ١٠ ط مترتب ومتفرع من المسألة الأساسية السابق الفصل فيها بين نفس الخصوم بأن البيع قد شمل تلك المساحة رغم انها مملوكة للسيدة لحفيظة ابراهيم عبد البارى وليس ملكا للبائع ( مورث الطاعنين ) ، لما كان ما تقدم فان النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون اذ أقام قضاءه على قرائن ومستندات واجراءات اثبات قدمت وتمت في دعوى اخرى يكون على غير أساس .

وحيث ان حاصل الوجه الثانى من السبب الأول بأن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه اذ أيد الحكم الابتدائي في قضائه بفسخ عقد البيع الصادر من مورثهم ويلزم الطاعنين بأن يردوا للمطعون ضده مبلغ

٣١٨٨٤٨ جم ، في حين انه وقد صدر عقد البيع من مورثهم فان الالتزام برد ما قبضه من ثمن يقع على عاتق تركته لأن الورثة لا يلتزمون بديون مورثهم الا في حدود ما آل اليهم من اموال التركة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي سديد ، ذلك انه لما كانت شخصية الوارث مستقلة عن شخصية المورث وكانت التركة منفصلة عن أشخاص الورثة واهوالهم الخاصة وأن ديون المورث تتعلق بتركته ولا تشغل بها ذمة ورثته ومن ثم لا تنقل التزامات المورث الى ذمة الوارث - مجرد كونه وارثا في حدود ما آل اليه من اموال التركة لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد من بالحكم المطعون فيه ان الدعوى الحالية أقيمت على مورث الطاعنين بطلب فسخ عقد البيع الصادر من المورث الى المطعون ضده بالنسبة الى الاطيان التي ثبتت ملكيتها للغير والزام المورث برد ثمنها ، واذ انقطع سير الخصومة في الدعوى لوفاة المورث قام المطعون ضده بتعجيلها في مواجهة الورثة ( الطاعنين ) بذات الطلبات ، فان الحكم المطعون فيه اذ أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من الزام الطاعنين شخصيا بأن يدفعوا للمطعون ضده ثمن الاطيان المشار اليها ولم يحمل التركة بهذا الالتزام ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولا تقدم يتعين تعديل الحكم المطعون فيه بالنسبة للمبلغ المتقضى به والزام الطاعنين بأن يدفعوا من تركة مورثهم الى المطعون ضده مبلغ ٣١٨٨٤٨ جم وتأبيده فيما عدا ذلك .

لذلك

حكمت المحكمة

أولا : بِنَقْضِ الْحُكْمِ الْمَطْعُونِ فِيهِ وَالزَّمَتِ الْمَطْعُونُ ضَدَّهُ بِمَصْرُوفَاتِ هَذَا  
الطَّعْنِ وَمَبْلَغِ عَشْرِينَ جَنْيَهَا مَقَابِلَ اتِّعَابِ الْمَحَامَاةِ •

ثانيا : فِي مَوْضُوعِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِتَعْدِيلِ الْحُكْمِ الْمَتَّانِفِ فِيهِمَا يَتَعَلَّقُ  
بِالْمَبْلَغِ الْمَقْضَى بِهِ وَالزَّامِ الطَّاعِنِينَ بِأَنْ يَدْفَعُوا مِنْ تَرْكَةِ مَوْرَثَتِهِمُ الْمَرْحُومِ مُحَمَّدٍ  
أَبِرَاهِيمَ عَبْدَ الْبَارِي إِلَى الْمَطْعُونِ ضَدَّهُ مَبْلَغَ ٨٤٨ ، ٣١٨ ج وَتَأْيِيدِهِ فِيهِمَا عَدَا  
ذَلِكَ مَعَ الزَّامِ الطَّاعِنِينَ بِالْمَصْرُوفَاتِ الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ وَأَمَرَتْ بِالْمَقَاصَةِ فِي اتِّعَابِ  
الْمَحَامَاةِ •

فَائِزٌ رَئِيسُ الْحَكَمَةِ

أَمِينُ السَّرِّ



## جلسة ٢٠ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد محمد حسنين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : كمال عباس ، محمد محمد المهدي وصلاح الدين يونس ، محمد وجدى عبد الصمد

---

( ١٨٦ )

### الطعن رقم ٤٢٨ سنة ٤٦ ق

ضرائب - تسرى الضرائب على المرتبات التى تمنحها الحكومة المصرية للموظف  
المعار لحكومة الجزائر .

— المرتبات اتى تمنحها الحكومة للموظف المعار لحكومة الجزائر تكون  
قد أدتها اليه بصفة أصلية وليس نيابة عن حكومة الجزائر وتسرى عليه  
لذلك الضرائب المقررة على المرتبات التى تدفعها الحكومة المصرية الى أى  
شخص سواء كان مقيما فى مصر أو فى الخارج .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر صلاح الدين يونس والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق  
— تتحصل فى ان المطعون ضده أقام الدعوى ٢١٥٢ لسنة ١٩٧٠ مدنى طنطا

الابتدائية يطلب فيها الحكم بالزام مصلحة الضرائب بأن تدفع له مبلغ ١٢٢٢ر٤٤٠ ج قيمة ما استقطع من مرتبه خلال مدة اعارته الى حكومة الجزائر من ١٩٦٣/٣/٢١ حتى ١٩٦٧/٨/٣١ كضرائب كسب عمل ودفاع وأمن قومي تأسيسا على أن المرتب الذى حصل عليه خلال تلك المدة لا يخضع لأية ضريبة لأن الحكومة المصرية أدته له نيابة عن حكومة الجزائر ، وبتاريخ ٧١/٣/٤ حكمت المحكمة بإجابته الى طلباته . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٤ لسنة ٢١ ق طنطا . وبتاريخ ١٩٧٣/٣/١٤ حكمت المحكمة فى الشق الخاص بالمرتب الاصلى للمطعون ضده بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بالنسبة له وبندب خبير لبيان قيمة المبالغ التى استقطعت من مرتب الاعارة والبدلات الملحقه الخاصة بالمطعون ضده وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٦/٣/٧ فى الشق الثانى من الطلبات بتعديل الحكم المستأنف الى مبلغ ١١٨٩ر٦٤٠ . طعن الطاعنة فى هذين الحكمين بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكمين وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لفضه وفيها التزمت انيابة راياها .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكمين المطعون فيهما مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول ان الحكمين أقاما قضاءهما بعدم خضوع مرتب الاعارة للضرائب على أن حكومة الجزائر هى المزمة به وأن الخزانة المصرية أدته للمطعون ضده نيابة عنها وفى ذلك مخالفة لنص المادة ٦١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٤٩ التى توجب فرض الضرائب على المرتبات متى كان مصدرها الخزانة المصرية دون أى اعتبار اخر .

وحيث ان هذا النعى صحيح ذلك ان الاصل فى اعارة موظفى الدولة الى الحكومات والهيئات العربية والأجنبية والدولية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون مرتب المعار على جانب الجهة المستعيرة غير ان المشرع

أجاز منح الموظف المعار مرتبا بن الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية ومن أجل ذلك أصدر القرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين المعارين للدول الأفريقية وقضى في المادة الأولى منه بسريانه على الموظفين المعارين للدول الأفريقية المبينة بهذه المادة ومنها الجزائر ونص في المادة الثانية منه على أن تمنح حكومة جمهورية مصر العربية مرتبات للموظفين المعارين لحكومات الدول المبينة بالمواد السابقة وفقا للجدول المرافق ويفرض وزير الخزانة بالاتفاق مع ديوان الموظفين في تعديل هذه المرتبات كلما دعت الضرورة الى ذلك « وبمقتضى التفويض الممنوح لوزير الخزانة بالاتفاق مع ديوان الموظفين في تعديل المرتبات الواردة بهذا القرار الجمهوري أصدر وزير الخزانة القرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ ونص في مادته الأولى على أن « يعدل مرتب الاعارة بالنسبة للمعارين الى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بحيث يصرف للمعارين علاوة عى المبالغ التي يستحقونها طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه المرتب الاصلى بالكامل في جمهورية مصر العربية « فدل بذلك على أن يصرف للمعارين الى جمهورية الجزائر مرتباتهم الأصلية بالكامل في جمهورية مصر العربية .

لما كان ذلك وكانت اتفاقية التعاون التي بين حكومة مصر العربية وحكومة الجمهورية الجزائرية الموقعة في الجزائر بتاريخ ٢٤/٣/١٩٦٣ والصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٧ لسنة ١٩٦٣ لم يرد بها نص على أن تتحمل الحكومة المصرية نيابة عن حكومة الجزائر بشيء من هذه المرتبات - فان المرتب الذي تمنحه الحكومة المصرية للموظف المعار يكون قد أدته له بصفة أصلية لاعتبارات متعلقة بالمصلحة العامة وليس نيابة عن حكومة الجزائر وتسرى عليه لذلك الضرائب المقررة على المرتبات التي تدفعها الحكومة المصرية الى أى شخص سواء اكان مقيما في مصر او في الخارج واذا خالف الحكمان المطعون فيهما هذا النظر في قضائهما بعدم خضوع مرتب الاعارة والبدلات الملحقه به للضريبة على



المرتبات فانهما يكونا قد اخطا في تطبيق القانون فيتعين نقضهما في هذا الخصوص .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ولا تقدم يتعين القضاء بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم خضوع مرتب الاعارة ( مرتب البعثة ) وملحقاته للضريبة ورفض الدعوى في هذا الخصوص .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم الصادر بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٦ وحكمت في موضوع الاستئناف رقم ١٥٤ لسنة ٢١ ق طنطا بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم خضوع مرتب الاعارة ( مرتب البعثة ) وملحقاته ورفض دعوى المطعون ضده في هذا الخصوص والزمته المصروفات المناسبة عن درجتى التقاضى ومصروفات هذا الطعن ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة :  
المستشارين : الدكتور ابراهيم صالح ، محمد الباجوري وصلاح نصار ، ابراهيم فراج .

---

( ١٨٧ )

### للطعن رقم ٦٦٨ سنة ٤٤٤ق

استئناف - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لأحد الخصوم يجعله كذلك بالنسبة للخصم الآخر حتى ولو تم اعلانه اذا كان الموضوع غير قابل للتجزئة - دعوى الاخلاء التي يرفعها المالك على المستاجر الأصلي والمتنازل له من الايجار يعتبر موضوعها غير قابل للتجزئة .

- لما كان الواقع في الدعوى أن النزاع فيها يدور حول قيام المستاجر الأصلي المطعون ضده الثاني بالتنازل عن العين المؤجرة للمطعون عليه الأول بغير إذن كتابي صريح من المالك وكان الموضوع على هذا النحو غير قابل للتجزئة لأن الأثر القانوني المطلوب ترتيبه في حق المطعون عليهما يقوم على تصرف معقود بينهما اذا ثبت وجوده وجب اعمال الأثر بالنسبة اليهما معا والا تخلف بالنسبة لكليهما وبالتالي فان اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لاحدهما يجعله كذلك بالنسبة للآخر .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر محمد الباجوري والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٦٩٦ لسنة ١٩٧١ مدنى امام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم باخلائهما من العين المؤجرة المبينة بالصحيفة ، وقال شرحا لها انه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦١/٦/١ استأجر منه المطعون عليه الثانى شقة كائنة بالعقار رقم ٤ شارع ثاقب بشبرا ، واذ تنازل عن حق الايجار للمطعون عليه الأول دون اذن كتابى منه بذلك فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٧١/١١/١٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٠ لسنة ٨٤ ق القاهرة طالبا الغاء والحكم بطلباته ، دفع المطعون عليه الأول باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم تكليفه بالحضور خلال الثلاثة اشهر التالية لتقديم صحيفة الاستئناف وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٥ حكمت محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كأن لم يكن طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبحت فيها الراى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القاتون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على سند من أن تكليف المطعون عليه الأول بالحضور لم يتم ضخيا خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديم صحيفة الاستئناف وأن الدعوى غير قابلة للتجزئة فيعتبر الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمطعون عليهما ، فى حين ان المطعون عليه الثانى وهو الخصم الأصيل فى الدعوى بصفته المستأجر الأصلي وقد كلف بالحضور فى الميعاد فان عدم التزام الميعاد لدى تكليف المطعون عليه الأول بالحضور لا يترقب عليه سوى اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة اليه وحده ، وهو مالا يخول



دون اختصاصه مجدداً بعد فوات الميعاد طبقاً للمادة ٢١٨ من قانون المرافعات .  
وانه رغم تمسكه بهذا الدفاع الجوهرى وبأن الحكم الذى يصدر ضد المطعون  
عليه الثانى له حجيته قبل المطعون عليه الأول بصفته خلفاً ولو لم يختصم فى  
الدعوى فان الحكم المطعون فيه لم يرد عليه مؤسساً قضاءً على أن الدعوى  
مبناها تنازل المطعون عليه الأول للمطعون عليه الثانى عن عقد الايجار بينما  
الثابت أن الاخيز هو المستأجر الأصلى وأن الأول هو المتنازل اليه وهو ما يعيبه  
بالخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب .

وحيث أن النعى مردود ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون  
المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٢٤٠ منه وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه اذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور  
فى خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الاستئناف الى قلم الكتاب فان  
الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بقوة القانون ، ويجب عند تعدد المستأنف عليهم  
أن يتم اعلانهم بالطعن فى خلال هذا الميعاد ، وأنه لا يعفى المستأنف من التزامه  
بذلك بالنسبة اليهم جميعاً ما تقضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات وفقرتها  
من وجوب اختصاص باقى الخصوم ولو بعد فوات ميعاد الطعن بالنسبة اليهم  
فى حالة رفع الطعن فى الميعاد على أحد المحكوم لهم فى موضوع غير قابل  
للتجزئة ، ذلك أن نص هذه المادة إنما ينصب على ميعاد الطعن فيمده لمن فوته  
ولا شأن له باجراءات ومراحل الطعن الأخرى ومنها اجراءات التكليف بالحضور  
ومن ثم فلا ينطبق حكم المادة المذكورة على الحالة التى يرفع الاستئناف على  
جميع المحكوم لهم فى الميعاد . لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون عليه الأول لم  
يكلف بالحضور تكليفاً صحيحاً خلال الثلاثة أشهر التالية لايداع صحيفة  
الاستئناف بقلم الكتاب وأنه تمسك بتوقيع الجزاء المقرر قانوناً وهو اعتبار  
الاستئناف كأن لم يكن ، وكان الواقع فى الدعوى أن موضوع الخصومة فى  
الاستئناف يعور حول قيام المستأجر الأصلى - المطعون عليه الثانى - بالتنازل  
عن العين المؤجرة للمطعون عليه الأول بغير إذن كتابى صريح من المالك - الطاعن -

مما يخوله الحق في طلب اخلائهما من العين عملا بنص المادة ٢٣ ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وكان الموضوع على هذا النحو غير قابل للتجزئة لأن الأثر القانوني المطلوب ترتيبه في حق المطعون عليهما يقوم على تصرف معقود بينهما اذا ثبت وجوده وجب اعمال الاثر بالنسبة اليهما معا والا تخلف بالنسبة لكليهما ، وبالتالي فان اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لاحدهما يجعله كذلك بالنسبة للآخر . لما كان ما تقدم ، وكان لا تأثير والأمر كذلك لما اذا كان الخصم الذي لم يتم اعلائه في الميعاد هو المستأجر الأصلي أو المتنازل له ولا لامكانية رفع دعوى الاخلاء قبل المستأجر الأصلي وحده مع اعتبار الحكم الصادر فيها حجة على المتنازل له وذلك طالما اختصم المذكور فيها وأصبح خصما يجب اتخاذ اجراءات الخصومة قبله وفقا للاوضاع القانونية ، فان الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمطعون عليهما يكون قد اصاب صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزممت الطاعن المصروفات وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢١ يولية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور ابراهيم صالح ، محمد الباجورى وصالح نصار ، محمود رمضان .

---

( ١٨٨ )

### الطعن رقم ٥٩٨ سنة ٤٤ ق

وكالة - حق المستأجر حق شخصى وليس حقا عينيا فهو يعتبر مالا منقولاً  
ولو كان محل الاجارة عقارا ويعد من اعمال الادارة لا من اعمال التصرف بالنسبة  
للوكيل .

— لما كان ما تقدم وكانت الوكالة تختلف باختلاف الصيغة التى يفرغ  
فيها التوكيل وكان مؤدى المادة ٧٠٢ من القانون المدنى ان الوكالة الخاصة  
تحدد بعمل او اعمال قانونية معينة وترد على اعمال التصرف واعمال الادارة  
على حد سواء وهى وان اقتضت على عمل معين فهى تشمل كذلك توابعه ولوازمه  
الضرورية وفقا لطبيعة الاشياء والعرف السارى . ولما كان ما تقدم وكان البين  
من مطالعة التوكيل الصادر من المستاجرة الأصلية الى المطعون عليه الثانى انه  
توكيل رسمى عام تضمن توكيلا خاصا مضافا اليه « بالبيع والشراء » فيما  
يتعلق بالمقولات وكل ما هو منقول وثابت والتوقيع على عقد البيع الابتدائى  
وقبض الثمن فان نطاق هذه الوكالة الخاصة يتسع لتصرف المطعون عليه  
الثانى فى التنازل عن حق الايجار باعتباره بيعا لقول على ما سلف بيانه .



## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر الدكتور ابراهيم صالح والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتصل في أن شركة الشرق للتأمين - الطاعنة - اقامت الدعوى رقم ١١٤٨  
سنة ١٩٧٢ مدنى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليه  
الثانى طالبة الحكم باخلائه من الشقة الموضحة بصحيفة الدعوى وتسليمها  
اليها خالية مما يشغلها وقالت بيانا لها انه بموجب عقد مؤرخ ١٨/١١/١٩٤٢  
اجرت لشقيقة المطعون عليه الثانى شقة بالعقار رقم ٦ شارع الغرفة التجارية  
بالاسكندرية لاستعمالها سكنا خاصا لها ، وظلت تقيم بها بمفردها حتى  
ادركها الموت فى سنة ١٩٧٢ وانتهت بذلك العلاقة الايجارية ، واذ وضع المطعون  
عليه الثانى يده عليها دون سند فقد اقامت الدعوى . طلبت المطعون عليها  
الأولى قبولها خصما مت دخلا فى الدعوى استنادا الى تنازل المطعون عليه  
الثانى لها باعتبارها من مهجرى القناة من العين المؤجرة وذلك بوصفه وكىلا عن  
المستأجرة الأصلية . وبتاريخ ١٨/٤/١٩٧٣ حكمت المحكمة :

اولا - بقبول تدخل المطعون عليها الأولى خصما فى الدعوى .

ثانيا - باخلاء العين المؤجرة وتسليمها للطاعنة خالية مما يشغلها .  
استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٥٦ لسنة ٢٩  
الاسكندرية وفي ٢١ مارس ١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم

المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض .  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن  
على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرائه جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة.  
للتزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسبب الأول  
منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول ان  
الحكم ذهب الى ان تنازل المطعون عليه الثانى عن الايجار للمطعون عليه  
الأولى تصرف صحيح يتسع له نطاق الوكالة الصادرة اليه من المستأجرة  
الأصلية في حين ان هذا التوكيل عام لا يدخل الوكيل صفة الا في أعمال الإدارة  
دون للتصرف طبقا للمادة ٧٠١ من القانون المدنى ، واذ جاءت عبارات التوكيل  
خلوا من اباحة التنازل عن أى حق من الحقوق ، واجازا الحكم للمطعون عليه  
الثانى تأسيسا على هذه الوكالة العامة التنازل عن الاجارة المعقودة مع  
المستأجرة الأصلية ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان النعى مردود ، ذلك انه لما كان مفاد المادة ٥٥٨ من القانون  
المدنى ان حق الاجارة في طبيعته حق شخصى وليس حقا عينيا ، وهو  
بهذه المثابة يعتبر مالا منقولاً ولو كان محل الاجارة عقارا ، كما يعد عقد الايجار  
من أعمال الإدارة لا من أعمال التصرف .

لما كان ذلك وكانت حدود الوكالة تختلف باختلاف الصيغة التى يفرغ فيها  
التوكيل ، وكان مؤدى المادة ٧٠٢ من القانون المدنى ان الوكالة الخاصة تحدد بعمل  
او أعمال قانونية معينة ، وترد على أعمال التصرف وأعمال الإدارة على سواء ،  
وهى وان اقتصر على عمل معين فهى تشمل كذلك توابعه ولوازمه الضرورية  
وفقا لطبيعة الاشياء والعرف السارى .

لما كان ما تقدم وكان البين من مظالمة التوكيل الصادر من المستأجرة

الأصلية الى المطعون عليه الثانى انه توكيل رسمى عام تضمن توكيلا خاصة مضافا اليه في « بالبيع والشراء فيما يتعلق بالمتقولات ، وكل ما هو منقول وثابت والتوقيع على عقد البيع الابتدائى وقبض الثمن ، فان نطاق هذه الوكالة الخاصة يتسع لتصرف المطعون عليه الثانى في التنازل عن حق الايجار باعتباره بيعا لمنقول على ما سلف بيانه .

لما كان ذلك وكان تحديد مدى الوكالة مسألة واقع يبت فيها قاضى الموضوع بما له من السلطة في تعرف حقيقة ما اراده العاقدان ، مستعينا بعبارة التوكيل وبظروف الدعوى وملابساتها طالما كان الاستخلاص سائغا ، وكان ما حصله الحكم مبررا بما ساقه من اسباب لا تتعارض مع نصوص عقد الوكالة فان النعى يكون على غير اساس .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة ان الحكم اعتد بتنازل المطعون عليه الثانى عن الاجارة للمطعون عليها الاولى وجعله نافذا في حق الشركة مالكة العقار المؤجر ، في حين ان التنازل هو حوالة للحق فلا تكون نافذة في حق المؤجر الا من تاريخ الاعلان الرسمى او التاريخ الثابت لقبول المدين طبقا للمادة ٣٠٥ من القانون المدنى ، واذ يحظر عقد الايجار التنازل الا بموافقة المؤجر الصريحة كتابة وأسقط الحكم ضرورة اعلان التنازل الى الشركة الطاعنة كشرط اساسى لنفاذ التنازل في حقها ، فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث ان النعى مردود ، ذلك انه وان كان التنازل عن الايجار هو حوالة حق بالنسبة الى حقوق المستاجر وحوالة دين بالنسبة لالتزاماته ، فيتعين اتباع الاجراءات التى تخضع لها الحوالة في القانون المدنى في نطاق الحدود التى لا تتعارض مع التنظيم التشريعى لعقد الايجار فلا يصير النزول نافذا في حق المؤجر وفق المادة ٣٠٥ من القانون المدنى الا من وقت اعلانه بها .



أو من وقت قبوله له إلا أنه لما كانت الأوراق خلوا مما يفيد تمسك الشركة بالطاعة أمام محكمة الموضوع بعدم نفاذ التنازل عن عقد الإيجار للمطعون عليها الأولى تجاهها فلا يجوز لها إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع ، ويكون للنعي غير مقبول .

وحيث أن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم استند في قضائه بصحة التنازل الصادر من المطعون عليه الثاني إلى المطعون عليها الأولى لأحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ باعتبار أنها من مهجري منطقة القناة ، في حين أنه يشترط للاستفادة من أحكام هذا القانون أن يكون عقد الإيجار الأصلي قائماً ، وقد جاء التنازل لاحقاً لوفاة المستأجرة الأصلية وبعد انقضاء إيجارها ، مما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث أن النعي مردود ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للاستفادة من أحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن إيقاف إجراءات التنفيذ والإجراءات المترتبة على التنازل عن عقد الإيجار والتأجير من الباطن للمهجرين من محافظات القناة وسيناء ، أن يكون عقد المستأجر الأصلي المتنازل صحيحاً وقائماً عند حصوله ، فإن انقضى هذا العقد لسبب أو لآخر ، فلا يجوز لهذا المستأجر التنازل اعتباراً بأنه يتصرف في حق زائل لا يملكه .

لما كان ذلك وكان العيني من مدونات الحكم المطعون فيه أن وفاة المستأجرة الأصلية في غضون سنة ١٩٧٢ لاحقة للتنازل الحاصل في شهر إبريل سنة ١٩٧١ أدى أثناء سريان عقد إيجار المستأجرة وحيازتها ، فسان النعي يكون في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن •

لذلك

رفضت المحكمة الطعن ، والزمّت الطاعنة المصروفات وحكمت بمصادرة الكفالة •

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور ابراهيم صالح ، محمد الباجوري وصالح نصار ، ابراهيم فراج .

---

( ١٨٩ )

### الطعن رقم ١٣٧ سنة ٤٤ ق

الضرر المبرر للاخلاء طبقا للتشريع الاستثنائي يستطيل الى عدم احداث تغيير  
مادى ضار بالعين المؤجرة كما يشمل مجرد تغيير الاستعمال اذا ترتب عليه  
الضرر .

— مناط التزام المستاجر في صدد استعماله للعين المؤجرة وانتفاعه بها هو  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة عدم الحاق ضرر بالمؤجر واذا جاءت  
الاشارة للضرر في قانون الايجارات عامة مطلقة فانها تظل على عمومها واطلاقها  
بحيث تستطيل الى عدم احداث تغيير مادى ضار بالعين المؤجرة كما تشمل مجرد  
تغيير الاستعمال اذا تحقق منه الضرر .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
صالح نصار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .



وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان المطعون عليه اقام الدعوى رقم ١٦٩٨ سنة ١٩٧٠ مdney امام محكمة شبين الكوم الابتدائية ضد الطاعن طالبا اخلائه من الدكان المبين بصحيفة الدعوى وتسليمه اليه ، وقال بيانا لدعواه انه بموجب عقد مؤرخ ١٩٣٨/١/١ استأجر منه الطاعن دكانا بشارع الجلاء بمدينة منوف لاستعماله مطعما بأجرة شهرية صارت ٤٣٥٠ جم بخلاف العوائد ، واذ تاخر في سداد الأجرة من اول ديسمبر سنة ١٩٦٨ حتى اخر نوفمبر سنة ١٩٧٠ والعوائد التي سفتى ١٩٦٩ و ١٩٧٠ وجملة ذلك ١٢٤٦٠٠ جم ، كما استعمل المحل المؤجر بطريقة تخالف شروط عقد الايجار المعقولة وبما يضر بمصلحة الطاعن فقد اقام للدعوى وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٩ حكمت المحكمة بنذب خبير لبيان ما اذا كان الطاعن قد أجرى بالعين المؤجرة تعديلات من شأنها ان تضر بمصلحة المالك ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت في ١٩٧٢/١٢/٥ باخلاء الطاعن من العين المؤجرة وتسليمها للمطعون عليه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩ سنة ٦ ق د مأمورية شبين الكوم ، طالبا الغاء ورفض الدعوى وبتاريخ ١٩٧٤/٤/١٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرائته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ، ينعى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاءه على سند من انه أحدث بالعين المؤجرة تغييرات مادية في حين أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٢ حظرت اخلاء المستأجر الا لأحد اسباب ثلاثة ليس من بينها احداثه تغييرات مادية بالعين المؤجرة ، بخلاف ما تقضى به المادة ٥٨٠ من القانون الذى عطل تشريع الايجارات حكمها وقصر طلب الاخلاء على اساءة الاستعمال ومخالفة شروط الايجار المعقولة في

تُخصّص الاستعمال دون استحداث تغييرات مادية لم يابه بها ، ولم يجعلها سببا يبرر اخلاء المستأجر حماية له وافترضا بأنه حريص على العين المؤجرة ولا يقصد من التغييرات المادية التي يجريها سوى زيادة منفعتها واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان النعى مردود ، ذلك ان النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين المقابلة للمادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - على انه « في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر ان يطلب اخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد الا لأحد الأسباب الآتين : ( ١ ) ٠٠٠٠ (ب) ٠٠٠٠ ( ج ) ٠٠٠ اذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة ، ٠ يدل على ان قانون ايجار الأماكن اجاز للمؤجر طلب الاخلاء اذا خالف المستأجر شروط العقد المعقولة المتصوص عليها فيه صراحة أو الشروط الأخرى التي تعتبر من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة وفق المادة ١٤٨/٢ من القانون المدني فيقع على عاتق المستأجر عند استعماله العين المؤجرة عدم احداث تغييرات بها سواء كان التغيير ماديا أو معنويا ٠ ولا يسوغ القول بأن المشرع في هذا القانون اراد الخروج من نطاق التزامات المستأجر الواردة في المواد ٧٥٩ و ٥٨٠ ، ٥٨١ و ٥٨٣ من القانون المدني مجيزا طلب الاخلاء عند اساءة استعمال العين المؤجرة دون اجراء تغيير مادي فيها ، لأن غاية ما قصده المشرع هو أن يستمد المؤجر حقه من التشريع الاستثنائي بعد أن كان يستمد من القواعد العامة يؤيد هذا النظر ان مناط التزام المستأجر في صدد استعماله العين المؤجرة وانقاعه بها هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من عدم الحاق ضرر بالمؤجر واذ جاءت الاشارة للضرر في قانون الايجارات عامة مطلقة فانها تظل على عمومها واطلاقها بحيث تستطيل الى عدم احداث تغيير مادي ضار بالعين

المؤجرة ، كما تشمل مجرد تغيير الاستعمال اذا تحقق منه الضرر ، وقد يكون التغيير المادى اشد اثرا وأبلغ ضررا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالاخلاء على سند من ان الطاعن أجرى تغييرات مادية بالعين المؤجرة أضرت بالمؤجر وبغير اذن منه رغم النص في عقد الايجار المبرم بين الطاعن والمطعون عليه على حظر احداث التغيير فانه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى غير سديد .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم استدل على توافر الضرر الناشئ عن اجراء التغييرات المادية بالعين المؤجرة بزيادة قيمة العوائد السنوية عليها نتيجة هذه التعديلات التى اجراها الطاعن ، مستندا الى كشفين مستخرجين من مأمورية الضرائب العقارية اولهما مثبت به ان قيمة العوائد على المحل المؤجر عام ١٩٦٩ مبلغ ٢٨٩٠ جم والثانى مثبت به ان قيمتها عام ١٩٧٠ مبلغ ٤٨٨٠ جم ، فى حين ان الكشف الأخير مزور . ولئن فات الطاعن ان يطعن عليه بالتزوير الا انه اشار فى دفاعه الى ان الخبير المنتدب لم ينتقل الى مأمورية الضرائب العقارية ، ولو انتقل لتبين ان قيمة العوائد لم تتغير منذ عام ١٩٦٠ . كما أوضح الطاعن بتقرير الخبير الاستشارى المقدم للمحكمة الاستئنافية ان التعديلات التى اجريت بالعين المؤجرة ليست جوهرية ولم ترتب ضررا للمطعون عليه . واذ التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يرد عليه فانه يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

وحيث ان النعى مردود ، ذلك انه لما كان الحكم المطعون فيه اخذ بتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى واطرح تقرير الخبير الاستشارى الذى لم يطمئن اليه ، فانه يكون قد رفض الأسباب التى اقيم عليها التقرير الأخير ، وتضمن



الرد على اعتراضاته وحججه ، وليس على الحكم أن يرد بأسباب خاصة لأن  
أخذه بتقرير الخبير المختب مفاده أنه لم يرى في تقرير الخبير الاستشاري  
ما يغير وجه الرأي الذي انتهى إليه في الدعوى .

لما كان ذلك وكان الحكم قد أقام قضاءه فيما يتعلق بثبوت حصول  
ضرر للمطعون عليه نتيجة التعديلات التي أجراها الطاعن بالعين المؤجرة  
على دعامتين مستقلتين هما زيادة العوائد وتلف الأجزاء التي أدخلت عليها  
التعديلات ، وكانت الدعامة الأخيرة كافية وحدها لحمل قضاؤه في هذا الخصوص  
فإن تعيبه في الدعامة الأخرى - أيا كان وجه الرأي فيها يكون غير منتج ومن  
ثم فإن النعي برمته يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن ، وألزمت الطاعن المصروفات ومبلغ عشرين جنيها  
مقابل اتعاب المحاماة ، وحكمت بمصادرة الكفالة .

قائِمٌ ونَيسَ المحكمة

أمين السر



## جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عبد المال السيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
استشاريين : أحمد صلاح الدين زغو ، محمد غاروق راتب وإبراهيم فودة ، عماد الدين بركات.

---

( ١٩٠ )

### الطعن رقم ٨٩٥ سنة ٤٤ ق

اعلان - مرافعات - وفقا لنص المادة ١٣ مرافعات يصح الاعلان بالنسبة  
للشركات التجارية بتسليم الصورة في مركز ادارة الشركة لأحد الشركاء  
المتضامنين أو رئيس مجلس الادارة أو المدير أو من يقوم مقامهم دون حاجة  
لارسال خطاب مسجل بعلم وصول .

— المادة ١٣ من قانون المرافعات نصت فقرتها الثالثة على ان تسلم صورة  
الاعلان فيها يتعلق بالشركات التجارية في مركز ادارة الشركة لأحد الشركاء  
المتضامنين أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير أو لمن يقوم مقامهم . كما  
نصت في فقرتها الأخيرة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على انه  
وفي جميع الحالات السابقة اذا امتنع المراد اعلانه أو من ينوب عنه عن تسلم  
الصورة أو عن التوقيع على اصلها بالاستلام اثبتت المحضر فلك في  
الاصل والصورة وسلم الصورة للنيابة وهو ما يبين منه انه فيما يتعلق  
بالشركات التجارية تسلم صورة الاعلان في مركز ادارة الشركة لأحد الشركاء  
المتضامنين أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير واذا تم الاعلان لأحد هؤلاء

أو أن يقوم مقامهم في مركز الشركة كان صحيحا ولا يلزم في هذه الحالة توجيه كتاب مسجل على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ذلك أن المادة الثالثة عشرة مرافعات سالفة الذكر لم تنص على ذلك واعتبرت تسليم الورقة من يقوم مقام رئيس مجلس الإدارة أو المدير في مركز إدارة الشركة تسليما لذات المعلن اليه واذا التزم الحكم المعلنون فيه هذا النظر يكون قد التزم التطبيق القانوني الصحيح .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر محمد فاروق راتب والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليهم أتموا الدعوى رقم ١٨٩٥ سنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد البنك الطاعن للحكم بالتزامه بأن يدفع مبلغ ١٥٠٠ ج وفوائده القانونية من تاريخ الحكم الانتهاضى . وقالوا ببياننا للدعوى ان مورثهم المرحوم محمود رجب كان قد اقتترض سنة ١٩٣٠ مبلغ ١٥٠٠ ج من بنك الأراضي المضرى مضمونا برهن رسمى على أرض زراعية مساحتها ٢٢ س ١٩ ط ١٤ ف واذا صدرت قوانين تسوية الديون العقارية قررت اللجنة المختصة قبول طلبه على أساس أن ما يمتلكه هو ٢٢ س ٢٢ ط ٩ ف وأربعة منازل قدرتها اللجنة جميعها بمبلغ ٢١٩٤٥٨٢ ج مع تخفيض دين البنك من ١٨٣٤٧٢٩ ج الى ١٥٣٠٨ ج وحدث أن احتاج المورث الى موافقة البنك على شطب قائمة رهن عن مساحة من الأرض أراد بيعها فاستصدر منه البنك اقرارا بان حقيقة

مساحة أطيانه ١٥ س ٣ ط ١٢ ف وبعث بهذا الاقرار الى لجنة التسويات فأصدرت قرارا في ١٩٤٩/٦/٣٠ بزيادة رصيد الدين ، الأمر الذى اضطرهم الى اقامة الدعوى رقم ٣٢٩ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى الاسكندرية وقضى فيها نهائيا فى الاستئناف رقم ٣١٧ سنة ١٠ ق اسكندرية ببراءة ذمتهم من دين البنك فيما زاد على نتيجة المحاسبة التى تمت على أساس قرار التسوية الأول الصادر فى ١٩٤٥/٨/١٨ وسار البنك فى اجراءات التنفيذ مسارا ملتويا ولجا الى اجراءات كيدية أطالت امد النزاع وحملتهم مالا يطيقون من مصروفات مما اضطرهم الى اقامة الدعوى رقم ١٤٨٢ سنة ١٩٦١ مدنى كلى الاسكندرية لتسوية الحساب على أساس الحكم السابق وقد تابع خلالها البنك اجراءاته التعسفية وعمد الى تعطيل أعمال الخبير فيها واخفاء مستندات التسوية ولجا لطرق الطعن العادية وغير العادية حتى طال النزاع فيها الى سنة ١٩٦٨ وهو ما يعتبر اساءة من البنك لحق التقاضى الحق بهم ضررا يقدر بمبلغ ١٥٠٠ ج فأقاموا الدعوى للحكم بطلباتهم وقد دفع البنك الطاعن لدى محكمة اول درجة باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم اعلان صحيفتها خلال ثلاثة اشهر من تقديمها لقلم الكتاب تأسيسا على أن المحضر لم يوجه خطابا مسجلا الى ممثل البنك يخطره فيه بتسليم الصحيفة رغم أنها لم تسلم لهذا الممثل شخصا كما طلب احتياطيا رفض الدعوى .

وبتاريخ ١٩٧٣/٢/١٠ قضت المحكمة بالزام البنك بان يدفع ٢٠٠ ج وفوائده بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا حتى السداد .

استأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديل التعويض الى ما طلبوا الحكم به فى دعواهم أمام محكمة اول درجة وقيد الاستئناف برقم ٢٠٥١ سنة ٩٠ ق كما استأنفه البنك الطاعن طالبا الغاء وقيد استئنافه برقم ٢٥٩٥ سنة ٩٠ القاهرة وقررت المحكمة ضم الاستئناف الثانى للاول لينصد فيها حكم واحد .



وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٧ قضت المحكمة بإحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المستأنفون في الاستئناف الأول انه لحقهم اضرار من الاجراءات التي اتخذها البنك ضد مورثهم وضدهم وقيمة هذا الضرر ثم تنازل المستأنفون المذكورون عن حكم التحقيق اكتفاء بما قدموه من مستندات وبتاريخ ١٩٧٤/٦/١٣ حكمت المحكمة أولا في الاستئناف رقم ٢٠٥١ سنة ٩٠ ق بتعديل الحكم المستأنف الى الزام البنك المستأنف عليه ( الطاعن ) بأن يدفع للمستأنفين ( المطعون عليهم ) مبلغ ٧٠٠ ج وفوائده القانونية بواقع ٤٪ سنويا من يوم صدور الحكم حتى السداد ثانيا برفض الاستئناف رقم ٢٥٩٥ سنة ٩٠ ق طعن البنك العقاري المصرى في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن .

وحيث ان للنقض اقيم على أربعة اسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول انه دفع أمام محكمة أول درجة باعتبار الدعوى كان لم تكن لعدم اعلانها اليه في الميعاد تأسيسا على بطلان الاعلان لعدم توجيه خطاب مسجل لمثل البنك على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١ مرافعات يخطره فيه بتسليم الصورة ورد الحكم على ذلك بأن توجيه الخطاب غير لازم طالما ان الصورة سلمت في مقر البنك الى من يقوم مقام ممثله القانونى وهو رد غير سائغ لأن البنك لم ينازع في تسليم الاعلان لمن خاطبه المحضر ولا في صفة مستلم الاعلان .

وحيث ان هذا النعى غير صحيح ، ذلك ان المادة ١٣ من قانون المرافعات نصت في فقرتها الثالثة على أن تسلم صورة الاعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية في مركز ادارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين او لرئيس مجلس الادارة او للمدير او لمن يقوم مقامهم . كما نصت في فقرتها الأخيرة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على انه وفي جميع الحالات السابقة اذا ارتفع المراد اعلانه او من ينوب عنه عن تسلم الصورة او من التوقيع على اصلها



بالاستلام اثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة ، وهو ما يبين منه أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الاعلان في مركز ادارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين او لرئيس مجلس الادارة او للمدير واذا تم الاعلان لأحد هؤلاء او لمن يقوم مقامهم في مركز ادارة الشركة كان صحيحا ولا يلزم في هذه الحالة توجيه كتاب مسجل على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ذلك ان المادة الثالثة عشرة مرافعات سالفه الذكر لم تنص على ذلك واعتبرت تسليم الورقة الى من يقوم مقام رئيس مجلس الادارة او المدير في مركز ادارة الشركة تسليما لذات المعلن اليه واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن على ان صحيفة الدعوى اودعت بقلم الكتاب في ١٦/٥/١٩٧٢ وتم تكليف المدعى عليه بصفتة ( الطاعن ) بالحضور في ١٤/٩/١٩٧٢ بتسليم صورتها الى رئيس مجلس الادارة بمقر البنك مخاطبا مع الأستاذ أحمد مصباح المحامي بالبنك والنائب عنه قانونا خلال المدة المقررة في المادة ٧٠ من قانون المرافعات دون حاجة بعد ذلك الى الاخطار بكتاب مسجل فان النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض وفي بيان ذلك يقول ان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٢٧/١٢/١٩٧٣ باحالة الدعوى الى التحقيق تضمنت اسبابه المرتبطة بالمنطوق ان المطعون عليهم لم يقيموا الدليل على ان ضررا ماديا اصابهم ولكن الحكم القطعى الصادر في ١٣/٦/١٩٧٤ قضى بالتعويض دون تنفيذ حكم التحقيق فتناقضت اسبابه كما خالف القانون اذ بصحور حكم التحقيق استنفدت المحكمة ولايتها فكان يتعين عليها اجراء التحقيق وليس لها ان تعذر عن تنفيذه ولو تنازل المطعون عليهم عن التمسك به لتعلق حق الطاعن به .

وحيث ان هذا النعى في غير محله ، ذلك انه لما كان الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع لا يقيّد المحكمة عند الفصل في الموضوع الا أن يكون قد فصل فصلا لازما في شق من النزاع تستنفد به المحكمة ولايتها فيه وفيما عدا ذلك فان المحكمة تكون عقيدتها من مجموع الوقائع والأدلة وأوجه الدفاع المقدمة اليها تقديما صحيحا ، وكان يبين من الحكم الصادر في ١٩٧٣/١٢/٢٧ باحالة الدعوى الى التحقيق ان المحكمة لم تفصل في الموضوع او في شق منه ولم تأت كلمتها قاطعة في شأن عدم كفاية الأدلة المقدمة للاثبات بعد استعراض تلك الأدلة أو مناقشتها فلا تكون قد استنفدت ولايتها في هذا الشأن ويكون لها ان تحكم في الموضوع من مجموع الأدلة التي طرحت عليها طرعا صحيحا .

لما كان ذلك وكانت المادة التاسعة من قانون الاثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ تنص على أن للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من اجراءات الاثبات بشرط أن تبين اسباب العدول بالمحضر وذلك حتى لا يلزم القاضى بتنفيذ اجراء لم يعد يرى ضرورة له ما دام غير مقيد في حكمه في الموضوع بما يسفر عنه هذا الاجراء وكان المطعون عليهم كما ورد بالحكم قد تنازلوا عن حكم التحقيق فان النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض يكون على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه ان الحكم الصادر في ١٩٧٣/١٢/٢٧ اورد في بيان اثبات خطأ الطاعن ان الحكم الصادر في دعوى اخرى بالزام البنك بتعويض عم المطعون عليهم عن الأضرار التي لحقتهم من الاجراءات التي اتخذها البنك وهي بذاتها موضوع الخصومة في الدعوى الحالية حاز حجية ضد البنك في اثبات الخطأ تمتد الى اثباته في الدعوى المطروحة اما ما جاء بذلك الحكم في شأن كون المحكوم له في الدعوى السابقة هو الذى تحمل عبء التقاضى فحجته قاصرة على طرفي الخصومة السابقة لا تمتد الى المطعون عليهم فاسبابه بذلك تناقض إذ اثبتت الحجية ونفاها في نفس

الوقت ، وخالف ما نصت عليه المادة ١٠١ من قانون الاثبات من اشتراط وحدة الخصوم لقيام الحجية .

وحيث ان هذا النعى في غير محله ، ذلك ان الحكم المطعون فيه الصادر في ١٣/٦/١٩٧٤ اقام قضاءه بالتعويض للمطعون عليهم على قوله « وحيث انه عن الاستئناف رقم ٢٠٥١ سنة ٩٠ ق فان الثابت الذي لا ينازع فيه البنك المستأنف ضده ان المستأنفين اضطروا في سبيل الدفاع عن أنفسهم الى توكيل محامين لرفع العديد من الدعاوى ضد البنك المستأنف ضده وللدفاع عنهم في الدعاوى المرفوعة عليهم من البنك ، سواء اكان ذلك امام القضاء الادارى او القضاء العادى وسواء كان ذلك امام المحاكم الابتدائية او الاستئناف او محكمة النقض ، كما ان المستأنفين حرموا من استغلال مبلغ ٥٧٧ جنيه الذى يمثل قيمة الزيادة عن الدين الاصلى التى دفعها مورثهم في سنة ١٩٤٨ ولم يستردوها الا في سنة ١٩٦٩ بمقتضى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٧٢ سنة ٢٣ ق فضلا عن الأضرار الأدبية التى لحقت بالمستأنفين من معاناة وقلق نتيجة اطالة امد التقاضى .

لما كان ذلك وكانت رابطة السببية قائمة بين هذه الأضرار وخطأ البنك فلا يحديه تمسكه بما سبق ان قضى به فى الاستئناف رقم ٣٨٤٧ سنة ٨٨ ق طالما ان حجية ذلك الحكم قاصرة على المحكوم له شخصيا ومن ثم فان المستأنفين يستحقون التعويض عن الأضرار المشار اليها وهو ما تقدره المحكمة بمبلغ ٧٠٠ جنيه . . . . . ومفاد ذلك ان المحكمة قد ثبت لديها خطأ البنك والأضرار التى حاققت بالمطعون عليهم ورابطة السببية بين هذا الخطأ وذلك الضرر ، وهو ما يكفى لحمل ما قضى به الحكم المطعون فيه ضد الطاعن .

لما كان ذلك فان النعى بالتناقض بالنسبة لما ورد بأسباب الحكم الصادر في ٢٧/١٢/١٩٧٣ من ان الحكم الصادر للاستيلاء عوضا محمولا يجب فى الدعوى



رقم ٣٨٤٧ سنة ٨٨ ق استئناف القاهرة حجية في اثبات الخطأ في الدعوى الحالية ولا حجية له في شأن كون المحكوم له قد تحمل وحده عبء التقاضى - أيا كان وجه الراى فيه يكون غير منتج .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع اذ سوغ التفات الحكم الابتدائى عن طلبه التأجيل لادخال ضامن على أساس ان الطاعن لم يتبع حكم المادة ١١٩ من قانون المرافعات التى توجب تكليف ضامنه بالحضور فى خلال ثمانية ايام من تاريخ اعلانه بالدعوى او قيام السبب الموجب للضمان ولما لم يفعل فيكون الطلب بذلك جوازيا للمحكمة ولا محل للنعى على حكمها اذ التفتت عنه فى حين أنه لا وجه لالزامه بحضور الجلسة الأولى اذا كان القانون قد اعطاه هذا الحق وكلف خصمه باعادة اعلانه واعمال حكم المادة ١١٩ مرافعات يقتضى تمام الاعلان بالصحيفة صحيحا وهو ما نازع فيه ودفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن كما ان تحقيق العدالة كان يقتضى من المحكمة ان تأذن فى ادخال الضامن ما دامت قد اعتمدت على الحكم الصادر لهذا الضامن والذي قضى له بالتعويض على أنه هو الذى تحمل وحده عبء اجراءات التقاضى ضد البنك فضلا عما شاب الحكم المطعون فيه من فساد الاستدلال اذ استندت المحكمة على دفاع المطعون عليهم فى مذكرة قدمت لجلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ لم يتسلم الطاعن صورة منها ، وعلى - عدة أوراق عرفية دون ان تعنى ببيان ما اذا كان المطعون عليهم طرفا فيها ولم تبين وجه خطأ البنك ولا عناصر الضرر وازضاف الطاعن ان الحاضر عنه اثبت بجلسته ١٩٦٣/٦/١٤ انه يحضر فى الاستئناف المرفوع منه دون استئناف المطعون عليهم مما كان يتعين معه تكليف هؤلاء باعادة اعلانه .

وحيث ان النعى فى الشق الأول منه مردود ذلك ان المادة ١١٩ مرافعات تنص فى فقرتها الأولى على انه " يجب على المحكمة فى المواد المدنية اجابة الخصم الذى طلب تأجيل الدعوى لادخال ضامن فيها اذا كان الخصم قد كلفه



ضامنه بالحضور خلال ثمانية أيام من تاريخ اعلانه بالدعوى أو قيام السبب الموجب للضمان أو اذا كانت الأيام الثمانية المذكورة لم تنقضى قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، بينما تنص في الفقرة الثانية على انه فيما عدا هذه الحالة يكون التأجيل لادخال الضامن جوازيا للمحكمة . . وهذا النص صريح في انه اذا لم يكن الخصم قد كلف ضامنه بالحضور في الموعد المحدد أو تكون الجلسة المحددة للدعوى الأصلية قد حلت قبل انقضاء هذا الأجل ، فان المحكمة لا تلتزم بالتأجيل لادخال الضامن وانما يكون لها ان تجيب طالب الضمان أو لا تجيبه الى طلبه بحسب ما تراه اذ ان اجابة طلب التأجيل في هذه الحالة يكون من اطلاقات قاضى الموضوع وداخله في سلطته التقديرية .

متى كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان الطاعن لم يكلف ضامنه بالحضور خلال الثمانية الأيام التالية لاعلانه بالصحيفة في ١٤/٦/١٩٧٢ ولم يبد هذا الطلب الا في مذكرته المقدمة لمحكمة اول درجة بعد حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٠/١/١٩٧٣ وعلى سبيل الاحتياط ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى سلامة التفات محكمة اول درجة عن اجابة هذا الطلب - لا يكون قد اخل بحق الطاعن في الدفاع . والنعى في شقه الثانى مجهل وغير مقبول ، ذلك ان الطاعن لم يبين ما هي المستندات التى اعتمد عليها الحكم المطعون فيه ولم يكن المطعون عليهم طرفا فيها ولا اوجه الدفاع التى تضمنتها المذكرة التى لم يتسلم صورتها ولا اثرها في قضائه - اما النعى بان الحكم لم يبين وجه خطأ البنك ولا عناصر الضرر ، فان هذا النعى في غير محله - ذلك انه وعلى ما جاء في الرد على السبب الثالث فان الحكم المطعون فيه بين الوقائع التى رأى فيها خطأ الطاعن وأشار الى عناصر الضرر ورابطة السببية بما يحمل قضاءه في هذا الشأن صحيحا .

لا كان ذلك وكان الطاعن لم ينفزع امام محكمة الموضوع في صحة حضور وكيله في الجلسات التالية لجلسة ١٤/٦/١٩٧٣ فان النعى بان وكيله لم يحضر بتلك الجلسة وكان يجب اعادة اعلانه يكون في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك .

رفضت المحكمة الطعن وألزمت الطاعن بالمصاريف ومبلغ عشرين جنيها مقابل  
اتعاب المحاماة .

وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عز الدين الحسينى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : عثمان الزينى ، محمدى الخولى وسعد العيسوى ، ابراهيم هاشم .

---

( ١٩١ )

### الطعن رقم ٤٣٧ سنة ٤٥ ق

آثار - لا يكفى لاعتبار الأرض اثرية مجرد صدور قرار مراقبة الاملاك  
باعتبارها كذلك ولا وصفها بأنها اثرية فى قوائم المساحة والتحديد بل لا بد  
من صدور قرار بذلك من مجلس الوزراء او وزير الأشغال على الأقل .

- الأرض لاتعتبر اثرية الا اذا تقرر ذلك من قبل الحكومة اى صدر بذلك قرار  
من مجلس الوزراء او على الأقل من قبل وزير الأشغال المكلف بتنفيذ هذا القانون  
فيما يخصه وان كل ورقة او مخاطبة ادارية ليست قرارا من هذا القبيل لا يمكن  
- فى علاقة الحكومة بالجمهور ان تعتبر مغيرة لوصف الأرض ومخرجة لها من  
ملك الحكومة الخاص الى ملكيتها العامة ومن ثم لا يكفى لاعتبار الأرض اثرية  
غير ممكن اكتسابها بوضع اليد بمضى المدة مجرد صدور قرار من مراقبة الاملاك  
باعتبارها كذلك ولا وصفها بأنها اثرية فى قوائم المساحة والتحديد .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
ابراهيم هاشم والمراقمة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وسائر الأوراق - تتحصل في ان المطعون عليه بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الاثار اقام ضد الطاعنين وأخرى الدعوى رقم ١١٩٤ لسنة ٤٤ ق كلى القاهرة طالبا الحكم باعتبار القطع ارقام ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ بحوش الباشا رقم ١٧ زمام ناحية ابو مسك مركز ومديرية الجيزة ومساحتهم ٤ س ٣ ط ٩ ف من أملاك الدولة العامة وازالة تعديهما على هذه الأرض من مبان أو مزروعات ، مع الزامهما بدفع مقابل الانتفاع بها من يوم التعدي . وأسس دعواه على ان هذه الأرض ملك الاثار ومنافع عامة بموجب قرار الاضافة رقم ٣٥٩ لسنة ١٩١٠ الصادر من مراقبة الأملاك ومثبتة بسجلات المساحة الحديثة باسم المنافع العامة التابعة لمصلحة الاثار ، وتمسك المدعيان الأولان ( الطاعنان ) بأن مورثهما المرحوم رياض بشاى الفرعونى اشترى الأرض بموجب عقدين مسجلين في سنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٣ ووضع اليد عليها من تاريخ الشراء . وفى ٤/٤/١٩٥٥ حكمت المحكمة بنحى خبير من مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لتحقيق الملكية وسببها . وبعد ان قدم الخبير تقريره عادت المحكمة فى ٢٧/١١/١٩٦١ وحكمت برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٦٩ سنة ٧٤ ق القاهرة . وفى ٤/٣/١٩٧٥ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وثبتت ان أرض النزاع الموضحة بصحيفة الدعوى . تدخل ضمن المنافع العامة المخصصة للآثار وبازالة تعدي الطاعنين عليها . طعن الطاعنان فى الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة برايها وطلبت نقض الحكم .

وحيث ان مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان ان الحكم استند فى قضائه باعتبار الأرض موضوع النزاع من الأموال العامة المخصصة للآثار الى افتراض صدور قرار قانونى من الوزير المختص طبقا لنص المادة ٩ من القانون الجنى السابق البلى وقت



صدوره ونصوص قانون الآثار الصادر في ١٢/٦/١٩١٢ التي تشترط لاعتبار الأرض اثرية أن يصدر بذلك قرار من مجلس الوزراء أو الوزير المختص ، في حين أنه لم يقدّم دليل على صدور مثل هذا القرار بالنسبة للأرض موضوع النزاع ، واذ افترض الحكم المطعون فيه صدور هذا القرار معتبرا قرار الاضافة رقم ٣٥٩ لسنة ١٩١٠ الصادر من مراقبة املاك الميرى ومراجعتة دليلا على صدوره ، ورغم ما ورد بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى من عدم تقديم الحكومة لهذا القرار ، وكان قرار الاضافة سالف الذكر ليس سوى اجراء ادارى غير مغير لوصف الأتبان وغير مخرج لها من الملكية الخاصة للدولة الى ملكيتها العامة ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك ان الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه باعتبار أرض النزاع من الآثار بقوله « ولما كان واقع الحال أن قرار الاضافة رقم ٣٥٩ لسنة ١٩١٠ المقدم اصله الى المحكمة صادرا من مراقب املاك الميرى في ٢٤/٣/١٩١٠ بالاستناد الى قرار من ناظر المالية ، وهو صاحب الولاية للتصرف في املاك الدولة الخاصة وواضح أنه بعد تنفيذ القرار أعيد الى نظارة المالية ( مراقبة املاك الميرى الحرة ) بتاريخ ٣١/١٢/١٩١٠ فتأشر بذيله بتاريخ ٩/٤/١٩١٠ بأن ( النمر والأحواض المتدرجة بعاليه وارده بسجل نمرة ٢١ بخانة المنافع العمومية ) وهو ما يفيد تمام المراجعة والتحقيق من أن التنفيذ جاء مطابقا لسجلات ( النظارة الخاصة باملاك الدولة العامة ) وكل هذا يكفي المحكمة للاطمئنان الى أن ذلك القرار الادارى صدر موافقا للقواعد القانونية التي كانت قائمة وقت صدوره طالما لم يقدم اليها ثمة دليل على العكس ( ٠٠٠ ) . ولئن كانت الفقرة العاشرة من المادة التاسعة من القانون المدنى السابق التطبيق على واقعة الدعوى - نصت على « ان الآثار العمومية وكافة ما يكون مملوكا للحكومة من مصنوعات الفنون أو الأشياء التاريخية يكون معتبرا بذاته من المنافع العامة ، الا أنه لما كانت المادة السادسة من قانون الآثار رقم ١٤ الصادر في ١٢ يونية سنة ١٩١٢ تنص على أن « أراضي الحكومة المقررة

أو اتى سيتقرر أنها أثرية تعد جميعها من أملاك الحكومة العامة ، وكان هذا النص واضح الدلالة على أن الأرض لا تعتبر أثرية الا اذا تقرر من قبل الحكومة ، أى صدر به قرار من مجلس الوزراء أو على الأقل من قبل وزير الأشغال المكلف بتنفيذ هذا القانون فيما يخصه بمقتضى المادة الثانية والعشرين منه ، فان كل ورقة أو مخاطبة ادارية ليست قرارا من هذا القبيل لا يمكن - فى علاقة الحكومة بالجمهور - أن تعتبر مغيرة لوصف الأرض ومخرجة لها من ملك الحكومة الخاص الى ملكيتها العامة ، ومن ثم لا يكفى لاعتبار الأرض أثرية غير ممكن اكتسابها بوضع اليد بمضى المدة مجرد صدور قرار من مراقبة الأملاك باعتبارها كذلك ولا وصفها بأنها أثرية فى قوائم المساحة والتحديد . واذ كان الحكم المطعون فيه قد استمد من مجرد صدور قرار مراقبة الأملاك الميرى رقم ٣٥٩ لسنة ١٩١٠ باضافة ارض النزاع الى الملكية العامة باعتبارها من الآثار دليلا على صدور قرار بذلك من الوزير المختص ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه واحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة وألزمت المطعون عليه المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عبد العال السيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
الدكتور عبد الرحمن عياد ، محمد فاروق راتب وإبراهيم فودة ، عماد الدين بركات .

---

( ١٩٢ )

### الطعن رقم ١٢٥٨ سنة ٤٧ ق

ايجار - الايجار الصادر من المالك الظاهر يكون صحيحا وناظدا في حق  
المالك الحقيقي متى كان المستاجر حسن النية .

— صدور قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي يقضي بأحقية المطعون  
عليه الأول بإلغاء القرار الصادر من حرمانه من أرض النزاع وبأحقية في إعادة  
انتفاعه بها فلا يترتب على ذلك بطريق اللزوم اهدار عقد ايجار الطاعن ( المستاجر  
من الإصلاح الزراعي ) بل يجب بحث مدى حسن نية المستاجر تطبيقا لقاعدة  
ان الايجار الصادر من المالك الظاهر يكون صحيحا وناظدا في حق المالك الحقيقي  
متى كان المستاجر حسن النية .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
الدكتور عبد الرحمن عياد والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليه الأول اقام ضد الطاعن والمطعون عليه الثاني الدعوى رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٢ مدنى بفدر الزقازيق للحكم بتمكينه من وضع يده على قطعة ارض مساحتها فدانان مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة وقال بياننا للدعوى انه صدر لصالحه قرار في ١٩٦٥/١٢/٢٣ من اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى فى الافتراض رقم ١٨٢٩ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأحقية فى الانتفاع بالتوزيع بالارض المذكورة وصحقت عليه الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ١٩٧٤/٩/١٢ وتنفذ رسميا فى ١٩٧١/١١/٢٩ ، الا ان الطاعن يعترضه فى وضع يده ولم يمكنه من استغلال الأرض فأقام الدعوى للحكم بطلباته وفى ١٩٧٣/١٢/٢٠ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة الزقازيق الابتدائية حيث تقيدت برقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ ، وفى ١٩٧٥/٤/٣٠ حكمت هذه المحكمة بعدم اختصاصها ولاثيا بنظر الدعوى ثم ألغى هذا الحكم استئنافيا وأعيد نظر الدعوى امام المحكمة الابتدائية التى حكمت فى ١٩٧٦/١١/١٧ فى مواجهة المطعون عليه الثانى بتمكين المطعون عليه الأول من وضع يده على الأطيان الزراعية المبينة بالصحيفة والبالغ مساحتها فدانان . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة « مأمورية الزقازيق » طالبا الغاءه ، وبرفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٣٦٦ سنة ١٩ ق ٠ وفى ١٩٧٧/٦/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبحت فيها الراى بنقض الحكم .

وحيث ان مما ينمى الطاعن بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على صدور قرار لصالح المطعون عليه الأول من اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى يقضى بأحقية فى الانتفاع بالارض وبإلغاء قرار حرمانه منها وانه بصور قرار اللجنة يعود المطعون عليه الأول والهيئة العامة للإصلاح الزراعى ( المطعون عليها الثانية ) الى الحالة التى كنا عليها قبل ذلك ، فى حين ان الطاعن



«استأجر الأرض أربعة عشر سنة من الهيئة ومازال عقد ايجاره قائما اذ ليس من شأن صدور قرار اللجنة الغاء هذا التعديل يظل ساريا في حق المطعون عليه الأول ولو انتقلت اليه ملكية الأرض لانها تنتقل اليه محملة بحق الطاعن في استئجاره الارض وبالتالي لا يجوز طرده منها .

وحيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه على قول « وحيث ان الثابت من الأوراق المسلم به من الطرفين أنه صدر قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٦٥ في الاعتراض رقم ١٨٢٩ بقضى بأحقية المستأنف عليه الأول ( المطعون عليه الأول ) في الانتفاع بالتوزيع للأرض موضوع النزاع والغاء القرار الصادر بحرمائه من هذه الأرض وبأحقيته في إعادة انتفاعه بها ، ومؤدى هذا القرار وهو مقرر للحق أحقية المستأنف عليه الأول في الأرض موضوع النزاع وعدم حرمانه من الانتفاع بها وهو الأمر الذي لا ينافي الا بتمكينه من هذا الانتفاع تمكينا فعليا . ولا يغير من هذا النظر مجرد تأجير الإصلاح الزراعي هذه المساحة للمستأنف ( الطاعن ) لأنه بصدور القرار وقبول اعتراض المستأنف عليه الأول والغاء القرار الصادر بحرمائه من العين يعيد الطرفان الى الحالة الأولى التي كانا عليها قبل ذلك ، ومن ثم فالإصلاح الزراعي وشأنه والمستأجر منه « وهذا الذي قرره الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب ، ذلك ان الايجار الصادر من المالك الظاهر يكون صحيحا وناظرا في حق المالك الحقيقي متى كان المستأجر حسن النية ، واذ كان الحكم المطعون فيه لم يتحقق من توافر شروط هذه القاعدة بالنسبة للطاعن عندما استأجر الأرض من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وبالتالي لم يبحث مدى نفاذ عقد ايجار الطاعن في حق المطعون عليه الأول بعد صدور قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بأحقيته في التوزيع واطلق القول بأن هذا القرار يقترب عليه اهداز عقد ايجار الطاعن ، فانه يكون قاصر التسبيب علاوة

- ٧٥٤ -

على خطئه في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسبابه  
الطعن •

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية الى محكمة استئنافية  
المنصورة « مأمورية الزقازيق » والزمّت المطعون عليه الأول بالمصاريف ومبلغ  
عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة •

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عبد المال السيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد صلاح الدين زغو ، الدكتور عبد الرحمن عياد ومحمود فاروق راتب ، عماد  
الدين بركات .

---

( ١٩٣ )

### الطعن رقم ٤٩٩ سنة ٤٠ ق

مسئولية حارس الأشياء والمسئولية والتقصيرية :

المقاول الذى يقوم بتشديد البناء أو باصلاحه يعتبر فى حكم المادة ١٧٧ مدنى حارسا له حتى يسلمه لمالكه وانه يتعين على المقاول اتخاذ الاحتياضات اللازمة لمنع الضرر عن الجيران .

١ - يعتبر المقاول الذى يقوم بتشديد البناء أو اصلاحه حارسا له فى حكم المادة ١٧٧ مدنى حتى يسلمه لمالكه وعليه اتخاذ الاحتياضات اللازمة لمنع الضرر عن الجيران واذا تهدم المنزل اثناء القيام باعمال الهدم أو الاصلاح فان كان التهدم راجعا الى اهمال فى الصيانة أو الى قدم فى البناء أو الى عيب فيه تحققت المسئولية بمقتضى الخطأ المفترض أى خطأ حارس الأشياء أما اذا كان التهدم لم يقع الا نتيجة للهدم أو الاصلاح وجب تطبيق القواعد العامة واثبات الخطأ فى جانب المسئول على أساس المسئولية التقصيرية .

٢ - الاصل ان المقاول الذى يعمل تحت اشراف رب العمل الذى جعل نفسه مكان المهندس المعمارى لا يسأل عن تهدم البناء أو العيوب التى يترتب عليها تهديد

متانة البناء وسلامته اذا كان ذلك ناشئاً عن الخطأ في التصميم الذى وضعه رب العمل الا ان الما قول يشترك فى المسئولية مع صاحب العمل اذا كان على علم بالخطأ فى التصميم واقره او اذا كان ذلك الخطأ من الوضوح بحيث لا يخفى امره على الما قول المجرى .

٣ - ليس فى القانون ما يمنع من أن يكون هناك سببان متكافآن فى احدث الضرر وتتحقق بذلك مسئولية كل من الما قول وصاحب العمل بحيث تكون كل مسئولية مستقلة عن الأخرى وذلك تطبيقاً للقواعد العامة فى المسئولية التقصيرية متى ثبت الخطأ فى جانب كل منهما وعلاقة السببية بين هذا الخطأ وما أصاب المضرور من ضرر .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر احمد صلاح الدين زغو والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى ان المطعون عليهم الخمسة الاول أقاموا الدعوى رقم ٨٧١ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى بسيوط للحكم بالزام الطاعن وباقى المطعون ضدهم بأن يدفعوا لهم مضافين مبلغ ١٠٤٠٠ ج وقالوا بياناً للدعوى انهم ومورثهم المرحوم عزيز عباس كانوا يقيمون بالطابق الثانى من العقار المبين بالصحيفة ويشغل الطابق الاول منه المعهد الصحى وأن المطعون عليهم من السادس للاخير عهدوا الى الطاعن باجراء عمليات هدم وبناء بالطابق الاول وبتاريخ ١٩٦٤/١/٩ انهار جزء من البناء لنقص فى الخبرة الفنية ولسوء الاشراف مما أدى الى وفاة مورثهم وتلف منقولاتهم



وقد تحرر عن هذه الواقعة محضر العوارض رقم ٢٤٣ سنة ١٩٦٤ قسم أول. أسيوط وأقاموا دعوى اثبات الحالة رقم ١٣ سنة ١٩٦٤ مستعجل أسيوط كما رفعوا الدعوى الماثلة للحكم لهم بالمبلغ المطالب به على سبيل التعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي أصابتهم من جراء فقد عائلهم المذكور وتلف منقولاتهم وأسسوا ذلك على ثبوت مسئولية الطاعن وباقي المطعون عليهم عن الفعل الخاطئ الذي وقع منهم بالإضافة الى مسئوليتهم الناشئة عن حراسة البناء طبقا للمادة ١٧٧ من القانون المدني . أقام المطعون عليهم من السادس للاخير دعوى ضمان فرعية ضد الطاعن للحكم عليه بما عساه أن يحكم به عليهم للمطعون عليهم الخمسة الاول وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٩ قضت المحكمة بالزام الطاعن والمطعون عليهم السادس والسابع والتاسع بأن يدفعوا متضامنين للمطعون عليهم الخمسة الاول عشرة آلاف جنيه وفي دعوى الضمان الفرعية بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليهم السادس والسابع والتاسع مبلغ ٣٧٥٠ ج .

استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالبا الغاءه ورفض الدعويين الأصلية والفرعية وقيده الاستئناف برقم ١٢١ سنة ٤٣ ق كما استأنف المطعون عليهم من السادس للاخير هذا الحكم طالبين الغاءه والقضاء برفض الدعوى الأصلية واحتياطيا بالزام الطاعن مباشرة بما عساه بأن يحكم به للمطعون عليهم الخمسة الاول ومن باب الاحتياط الكلى بالزامه بأن يؤدي لهم ما عساه أن يحكم به عليهم للمطعون عليهم الخمسة الاول وقيده الاستئناف برقم ١٢٧ سنة ٤٣ ق أسيوط وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين ليصدر فيها حكم واحد قضت بتاريخ ١٩٧٠/٤/٧ بتعديل الحكم المستأنف الى قصر التعويض في الدعوى الأصلية على مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وقصر المبلغ المحكوم به في الدعوى الفرعية على مبلغ ١٢٢٥ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول ان الذى يميز عقد المقاولة عن عقد العمل هو أن المكاو لا يخضع لادارة رب العمل واشرافه بل يعمل مستقلا وبالتالى لا يعتبر تابعا لرب العمل ولا يسأل الأخير عن أفعاله غير المشروعة أما العامل فيخضع لادارة رب العمل واشرافه ولا يعمل مستقلا بل يتلقى تعليماته ويقوم بتنفيذها في حدود العقد المبرم بينهما ولذا يعتبر تابعا لرب العمل الذى يسأل عن أفعاله غير المشروعة مسئولية المتبوع عن التابع واذا كانت أعمال الترميمات التى قام بها الطاعن فى البناء موضوع النزاع قد تمت طبقا لتعليمات مهندس مجلس مدينة أسىوط فى حدود العقد المبرم بينهما فإنه يعتبر عاملا لا علاقة له بحراسة البناء ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون اذا اعتبره مسئولا كحارس بناء طبقا لنص المادة ١٧٧ من القانون المدنى .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بمسئولية الطاعن عن تهمم البناء على قوله « انه من المسلمات ان المكاو الذى يقوم بتشيد البناء أو باصلاحه يعتبر فى حكم المادة ١٧٧ مدنى حارسا له حتى يسلمه لملكه وأنه يتعين على المكاو اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع الضرر عن الجيران ، وأنه من المسلمات كذلك أنه اذا ثبت أن التهمم وقع فى أثناء القيام بهدم البناء أو باصلاحه فان كان التهمم راجعا الى اهمال فى الصيانة أو الى قدم فى البناء أو الى عيب فيه تحققت المسئولية بمقتضى الخطأ المفترض أما اذا كان التهمم لم يقع الا نتيجة للهمم أو الاصلاح وجب تطبيق القواعد العامة واثبات الخطأ فى جانب المسئول ، واذا كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير فى الدعوى ١٣ سنة ١٩٦٤ مستعجل ( ١ ) أن تهمم المبنى حدث فى اليوم التالى لانتها المكاو المستأنف ( الطاعن ) من القيام بأعمال الاصلاح التى كلف بها وبعد أكثر من ١٢ ساعة من انتهاء هذه الأعمال مما يقطع بأن تهمم المبنى جاء نتيجة للقيام بهذه الاصلاحات .

( ٢ ) انّ الثابت من التقرير المذكور ان الما قول المستأنف قام باضافة

كمرات حديدية محملة على أعمدة بالاضافة لكمرات سقف البدروم استعمل صالة المحاضرات لتقوية السقف وكذلك بتنكيس الجزء الغربى والجزء الشرقى من الواجهة البحرية .

( ٣ ) أثبت التقرير ان أضعف نقطة فى المبنى معرضة لقوى الشد والمد

والهبوط هى اتصال صالة المحاضرات الوسطى بالجزء الشرقى الذى يحوى ثلاثة أدوار به مسكن المستأنف عليهم والمرحوم والدهم وذلك عند الحد الفاصل لهذين الجزأين وهى الحائط الذى بدأ بالانهيار عند سقوط الحائطين البحرى والشرقى كما أثبت التقرير ان الحائط المذكور الذى يحدث عنده تأثير التمدد والانكماش والهبوط لاختلاف الأحمال علاوة على تحميله بالكمرات الرئيسية الحاملة للسقف من الجهتين وهذا وذلك مفاده ان هناك صلة أكيدة بين الحائط المنهار وبين الكمرات التى تحمل السقف وبالتالي بين اضافة الكمرات والتنكيس وبين انهيار الحائط الأوسط أو نقطة الضعف فى البناء كله .

( ٤ ) ان النتيجة التى انتهى اليها الخبير فى تقريره من عدم مسئولية

المستأنف عن تهدم البناء لا تتفق مع ما جاء بصلب التقرير من أن المستأنف قام باصلاحات جوهرية فى المبنى كاضافة كمرات حديدية وتنكيس وخلافه والمبنى على حالته التى وصفها بها الخبير ذاته من قدم المبانى وعدم مراعاة الأصول الفنية فى البناء وضعف مواد البناء المستعملة وتسرب المياه من دورة المياه الكائنة بالدور الثالث . . ذلك لأن وجود هذه العوامل فى حد ذاتها على فرض صحة وجودها كان يتعين أن يكون مانعا من القيام بالاصلاحات الجوهرية التى قام بها أو على الوجه الذى تمت به و فى أضعف الايمان كان يتعين على الما قول المستأنف ان يتخذ من الاحتياطات الشديدة مع وجود هذه العوامل لكى لا ينهار المبنى لأنه قديم متحلل تتفجر فى جوفه المياه لا يصلح ان يكون محلا لاقامة كمرات وتنكيس وخلافه ومسئولية الما قول المستأنف هى فى قيامه بالاصلاحات



التي قام بها والمبنى على حالته التي وصفها به الخبير أو على الأقل في عدم قيامه باتخاذ الوسائل الفنية الكفيلة بعدم تأثر المبنى من هذه الاصلاحات ٠٠٠ .  
 وأضاف الحكم المطعون فيه « أما ما ذكره المستأنف « الطاعن » من انتفاء مسئوليته استنادا الى أنه كان يقوم بالترميمات تحت اشراف مهندس مجلس المدينة والاسكان وطبقا للمواصفات التي وضعوها له وطبقا لتعليماتهم فانه مردود بأن قضاء محكمة النقض جرى على أنه ( لئن كان الأصل أن الما قول الذي يعمل باشراف رب العمل الذي جعل نفسه مكان المهندس المعماري لا يسأل عن تهم البناء أو العيوب التي يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته اذا كان ذلك ناشئا عن الخطأ في التصميم الذي وضعه رب العمل الا أن الما قول يشترك في المسؤولية مع صاحب العمل اذا كان على علم بالخطأ في التصميم وأقره أو اذا كان ذلك الخطأ من الوضوح بحيث لا يخفى أمره على الما قول « المجرى » واذ كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المستأنف « الطاعن » وباقراره في مذكراته من الذين يقومون بهذه الأعمال بتعاقد سنوى أى من الماولين المجرىين . وكان الخطأ في التصميم من الوضوح بحيث لا يخفى على أمثاله يتعين عليه أن يتخذ من الحيلة في تنفيذ هذه الأعمال أو حتى الاعراض عن القيام بها أصلا ، وانه لما كان الثابت من الأوراق كذلك من أقوال ادوارد مكسيموس مدير الادارة الهندسية بمجلس مدينة أسيوط في محضر تحقيق النيابة المؤرخ ١٩٦٤/٣/٢١ في قضية العوارض ٢٤٣ سنة ١٩٦٤ قسم أول أسيوط المضمومة ، انه شهد بأن أعمال الترميم في المبنى جميعه نفذت تحت اشراف المهندسين المختصين . بأعمال الترميمات بمجلس مدينة أسيوط وهؤلاء المهندسون يعملون بمديرية الاسكان التابعة لوزير الاسكان بصفته وان السيد مدير الاعمال بمديرية الاسكان بالاتفاق مع قسم الترميمات لمجلس المدينة قام بمعاينة المبنى ظاهريا . وعمل القايضة بالترميمات العاجلة والتعديلات المطلوبة مما يؤدى الى القول . بأن هناك سببان متضامان في احدث الضرر وتتحقق بذلك المسئوليتان معا . ويستتبع ذلك أن يرجع المدعون في دعوى الضمان بنصف التعويض على . المستأنف ولا عبرة في هذا الخصوص بما اشار اليه المستأنف من أقوال المهندسين .



رفاعى الصاوى ورياض خليل واحوارد مكسيموس لأنها جمعا أقوال جاءت في معرض الدفاع عن خطئهم وبذلك يكون ما جاء بهذا السبب هو الآخر على غير أساس ومفاد ذلك أن الحكم أقام قضاءه أولا على خطأ شخصى صدر من الطاعن هو أنه كان يجب عليه اتخاذ الحيطة الواجبة عند قيامه بأعمال الهدم والاصلاح ثانيا أن أعمال الترميم نفذت تحت اشراف المهندسين المختصين بأعمال الترميمات بمجلس مدينة أسيوط الذين يعملون بمديرية الاسكان التابع لوزارة الاسكان وأن مدير الأعمال بمديرية الاسكان بالاتفاق مع قسم الترميمات لمجلس المدينة قام بمعاينة المبنى ظاهريا وعمل المقايسة بالترميمات العاجلة والتعديلات مما يؤدي الى القول بأن هناك سببين متكافئين في احداث الضرر بالمطعون عليهم الخمسة الاول وتتحقق المسئوليتان ( مسئولية الطاعن والمطعون عليهم من السادس للاخير ) معا وطبق بذلك القواعد العامة في المسئولية التقصيرية وانتهى بأسباب سائغة الى ثبوت الخطأ في جانب الطاعن والمطعون عليهم من السادس للاخير وعلاقة السببية بين هذا الخطأ وما اصاب المطعون عليهم الخمسة الاول من ضرر ومن ثم فان النعى على الحكم بمخالفة القانون تأسيسا على أنه أقام قضاءه بمسئولية الطاعن استنادا الى أنه حارس بناء يكون على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول انه لما كان عقد الاتفاق المبرم بينه وبين مجلس مدينة أسيوط قد حرر من نسخة واحدة تحت يد هذا المجلس وكان هذا العقد هو الفيصل في تحديد العلاقة القائمة بينهما وهل هى علاقة مقاوله أم عمل فقد طلب من المحكمة الابتدائية والاستئنافية وتمسك في مذكرتيه امامهما بالزام مجلس مدينة أسيوط بتقديم هذا العقد مبينا أنه عقد المقاوله المحرر بينه وبين مجلس مدينة أسيوط عن أعمال الترميمات التي قام بها سنة ١٩٦٤ ورغم استيفاء هذا الطلب للشروط والأوضاع المتصوص عليها في المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من قانونه

الاثبات فان الحكم المطعون فيه اذ رفض اجابته الى هذا الطلب بمقولة عدم مراعاة احكام المواد المذكورة يكون قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كان الحكم المطعون فيه - وعلى ما جاء في الرد على السبب الاول قد قضى بمسئولية الطاعن بالتعويض مع المطعون عليهم من السادس للاخير على اساس القواعد العامة في المسئولية التقصيرية وثبوت ارتكابهم معا خطا أدى الى وفاة مورث المطعون عليهم الخمسة الاول واتلاف منقولاتهم دون أن يعول في ذلك على أنه حارس بناء ، فان النعى عليه بمخالفة القانون لرفضه اجابته الى طلب الزام المطعون عليه الأخير بتقديم العقد المحرر بينه وبين الطاعن لاثبات ان العلاقة بينهما علاقة عمل وليست مقاوله - يكون غير منتج .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه التناقض في التسبيب وفي بيان ذلك يقول ان الحكم رفض طلبه في الاستئناف رقم ١٢١ سنة ٤٣ ق بالزام مجلس مدينة اسقوط بتقديم العقد المبرم بينهما الا انه استند الى هذا العقد باعتباره عقد مقاوله عند الرد على أسباب الاستئناف رقم ١٢٧ سنة ٤٣ ق رغم عدم تقديمه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان الحكم المطعون فيه - وعلى ما ورد في الرد على السبب الاول - قد اقام قضاءه بمسئولية الطاعن والمطعون عليهم من السادس للاخير على اساس خطئهم الشخصي طبقا للقواعد العامة في المسئولية التقصيرية ومن ثم فان استناد الحكم في الاستئناف رقم ١٢٧ سنة ٤٣ ق على العقد المبرم بين الطرفين باعتباره عقد مقاوله لا يؤثر في سلامة الأساس الذي اقام الحكم قضاءه عليه ويكون النعى عليه بالتناقض غير منتج .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة

القانون وفي بيان ذلك يقول انه كان يعمل تحت اشراف وطبقا لأوامر مهندس مجلس مدينة أسيوط ورغم ما ثبت في محضر المعاينة المؤرخ ١٩٦٤/٢/٨ المرفق بمحضر العوارض رقم ٢٤٣ سنة ١٩٦٤ قسم اول من أن اللجنة التي قامت بها انتهت الى أن أعمال الترميم بالجزء النهار ليس لها دخل في انهيار المبنى الذي يرجع الى قدم البناء وضعف مومته وتحللها وبنائه بطريقة غير اصولية وسبق بياضه وترميمه أكثر من مرة مما أخفى الشروخ التي كانت موجودة به ، وما ثبت بأقوال المهندسين الذين سئلوا بتحقيقات محضر العوارض من أنه لم يرتكب أى خطأ فيما قام به من أعمال وأن الجزء النهار يبعد عن الأعمال التي كلف بترميمها ولم يكن به مظاهر تدل على أنه آيل للسقوط مما يستفاد منه انعدام ركن الخطأ في جانبه ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمسئوليته عن تهدم البناء والزامه بالتعويض يكون قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بمسئولية الطاعن عن تهدم البناء على خطئه الشخصى لعدم اتخاذه الحيطة الواجبة عند قيامه بأعمال الهدم والاصلاح الأمر الذى ترتب عليه تهدم المبنى ووفاة مورث المطعون عليهم الخمسة الاول وتلف منقولاتهم ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص ركن الخطأ من اطلاقات محكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائغا ومستتمدا من عناصر تؤدى اليه من وقائع الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في اثبات خطأ الطاعن وعلى ما ورد في الرد على السبب الأول - الى ما ساقه من أدلة سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق ، فان ما يثيره الطاعن في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول انه أسس قضاءه في دعوى الضمان الفرعية على ما انتهى اليه من مسئولية الطاعن باعتباره مقاولا واذا انتفت هذه الصفة عنه

بالنسبة للأعمال التي قام بها في المبنى موضوع النزاع وانتفتت مسئوليته لعدم وقوع أى خطأ من جانبه فإن القضاء بالزامه بالتعويض في دعوى الضمان الفرعية يكون مخالفا للقانون .

وحيث ان هذا النعى في غير محله ذلك انه لما كان الحكم المطعون فيه - وعلى ما ورد في الرد على السببين الأول والرابع - قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعن والمطعون عليهم السادس للاخير على خطئهم الشخصي وانتهى الى ان هناك سببين متكافئين من الطاعن والمطعون عليهم من السادس للاخير في احداث الضرر بالمطعون عليهم الخمسة الاول ، فان تعيب الحكم فيما قضى به ضد الطاعن في دعوى الضمان الفرعية - استنادا الى نفي مسئوليته يكون على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزم الطاعن بالمصاريف ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماه للمطعون عليهم من الخامسة للاخير وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ٢٣ يوتية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : أنور خلف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
حسن السنباطي ، د. بشرى رزق ورأفت عبد الرحيم ، محمد حسب الله .

---

( ١٩٤ )

### الطعن رقم ٣٨٤ سنة ٤٧ ق

تقادم - الآثار المالية المترتبة على التسكين تخضع للتقادم الخمسى  
باعتبارها من الأجور والمهايا طبقا للمادة ٣٧٥ مدنى .

— الآثار المالية المترتبة على تسكين العامل فى فئدة مالية المتمثلة فى فروق  
الأجور المترتبة على قرارات التسوية تخضع للتقادم الخمسى المخصوص عليه فى  
المادة ٣٧٥ من القانون المدنى باعتباره من الأجور والمهايا وإذا كان الحكم قد  
خالف هذا النظر معتبرا ان فروق الأجر الناتجة عن التسكين بمنأى عن احكام  
هذه المادة يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٢٤ يونية سنة ١٩٧٨

( ١٩٥ )

### الطعن رقم ١٥٣ سنة ٤٢ ق

**عمل - المجند الذى لم يسبق تعيينه • وجوب مساواته عند التعيين فى  
الاقدمية مع زملائه المتخرجين معه • عدم احقيته فى المساواة معهم فى العلاوات  
او الترقيات او الأجر •**

**المستدعون للتجنيد اثناء العمل • عدم احقيتهم فى المطالبة بهذه المساواة •  
المادتان ٦٢ ، ٦٣ ق ٥٠ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٨ •**

— مؤدى نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية وقبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ اللاحق لواقعة النزاع ان المشرع احتفظ لهؤلاء المجندين باقدمية التعيين تساوى اقدمية زملائهم فى التخرج بحيث يحق للمجند الذى لم يسبق تعيينه ان يطالب بمساواته فى الاقدمية مع زملائه المتخرجين معه اذا توافرت له شروط التوظف وكان التجنيد هو الذى يمنعه من التعيين دون ان يكون له الحق فى المطالبة بمساواته بها فى العلاوات او الترقيات او الأجر وذلك على خلاف من يستدعون للخدمة الالزامية اثناء قيام علاقة العمل الذين افرد لهم المشرع حكما خاصا فى المادة ٦٢ من ذات القانون بالنص على أن يحتفظ لهم بما يستحقونه من ترقيات وعلاوات كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلا وان تضم مدة خدمتهم العسكرية او الوطنية لمدة عملهم وتحتسب فى المكافأة او المعاش •

« يراجع نص الحكم ص ٧٦٩ بند ١٩٧ ،

## جلسة ٢٤ يوتية سنة ١٩٧٨

( ١٩٦ )

### الطعن رقم ٣٨٤ سنة ٤٧ ق

١ - عمل - القضاء بإحقية العامل في التسكين على فئة مالية معينة مع ندب خبير لتحقيق الفروق المالية دون شموله بالنفاذ المعجل • غير منه للخصومة • عدم جواز الطعن فيه استقلا • م ١٢ مرافعات •

— متى كان الحكم لم ينفذ الخصومة كلها وغير قابل للتنفيذ الجبرى باعتبار أنه صادر بتعديل مركز قانونى وليس حكما بالالزام أو من الأحكام الوقتية والمستعجلة وغير مشمول بالنفاذ المعجل فإنه لا يقبل الطعن بالنقض على استقلال وإنما يطعن فيه مع الحكم النهائى وذلك بالتطبيق لأحكام المادة ٢١٢ من قانون المرافعات •

٢ - عمل - تسوية حالة العاملين • وجوب مطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا •

— مؤدى نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ • وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان تسوية حالات هؤلاء العاملين تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التى شغلها قبل التقييم أى فى ٣٠ يوتية سنة ١٩٦٤ • وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك لمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا حتى اذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحا لشغلها •

- ٣ - عمل - فروق الأجر المستحق للعامل نتيجة تسوية حالته •  
خضوعها للتقادم الخمسى •

- الآثار المالية المترتبة على تسكين العامل فى فئة مالية معينة تتمثل فى مرتبه الناتج عن هذا التسكين لأن المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بعد ان بينت فى فقراتها الاربعة الأولى اجراءات تسوية حالات هؤلاء العاملين اتبعت ذلك بالنص فى فقرتها الخامسة على ان يمنح العاملون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقا للتعاقد الخاص عليه اعتبارا من اول السنة المالية التالية واذ كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدنى تنص فى فقرتها الأولى على أن يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقرب به المدين كإجره ٠٠٠ والمهايا والأجور والمعاشات فإن فروق الأجر المترتبة على قرارات التسوية المشار إليها تخضع لهذا التقادم الخمسى •



## جلسة ٢٤ يولية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : أنور خلف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
حسن السنباطي ، الدكتور بشرى رزق ورافت عبد الرحيم ، محمد حسب الله .

---

( ١٩٧ )

### الطعن رقم ١٥٣ سنة ٤٢ ق

**تجنيّد - عمل احتفظ المشرع للمجنّد بأقدمية في التعيين تساوى  
أقدمية زملائه في التخرج دون أن يكون له حق في طلب مساواته بهم في العلاوات  
أو الترقّيات أو الأجر حيث يقتصر ذلك على من يستدعون للخدمة الإلزامية  
إثناء قيام علاقة العمل .**

**— احتفظ المشرع للمجنّدين بأقدمية في التعيين تساوى أقدمية زملائهم  
في التخرج بحيث يحق للمجنّد الذي لم يسبق تعيينه أن يطالب بمساواته في  
الأقدمية مع زملائه المتخرجين معه إذا توافرت له شروط التوظيف وكان التجنيد  
هو الذي حرّمه من التعيين معهم دون أن يكون له الحق في المطالبة بمساواته بهم  
في العلاوات أو الترقّيات أو الأجر ذلك على خلاف من يستدعون للخدمة الإلزامية  
إثناء قيام علاقة العمل الذين أفرد لهم المشرع حكماً خاصاً في المادة ٦٢ من  
القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٨ التي نصت  
على أن يحتفظ لهم بما يستحقونه من ترقّيات وعلاوات كما لو كانوا يؤدّون  
عملهم فعلاً وإن تضم مدة خدمتهم العسكرية أو الوطنية مدة عملهم وتحتسب  
في المعاش .**

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر رافقت عبد الرحيم والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٤١ لسنة ١٩٦٨ عمال كلى القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم باعتباره معيناً بها فمستند ١٩٦٣/٦/٣ بأجر شامل مقداره ٩١٧ر٣٠ جم شهريا ، وبالإلزامها بأن تؤدي له مبلغ ٧٣٥١٥٠ جم قيمة الفروق التى يستحقها حتى ١٩٦٨/٦/٣٠ ، وقال بياناً لدعواه أنه تخرج من مركز التدريب الصناعى شعبة هندسة السيارات في نوفمبر سنة ١٩٦٢ واستدعى للخدمة الإلزامية في الشهر التالى ، وإثناء تجنيده تقدم بطلب للتعيين في الشركة المطعون ضدها وصدر قرار بتساريخ ١٩٦٤/٥/٢٠ بتعيينه في وظيفة فنى تخطيط بمرتبة شامل مقداره خمسة عشر جنيها شهريا ، وبعد أن انتهت مدة تجنيده تسلم العمل اعتباراً من ١٩٦٤/٩/٣ فتبين أن زملاء المتخرجين معه من ذات المعهد يتقاضون ضعف أجره وإذا كانت الشركة قد سكنته بعد ذلك على الفئة السادسة اعتباراً من ١٩٦٧/٧/١ وتساوى مع زملائه من حيث الوظيفة والفئة إلا أنها رفضت مساواته بهم من حيث المرتب على خلاف ما تنص به المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فقد أقام دعواه بطلباته سألها البيان .

وبتاريخ ١٩٧١/٣/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٩٠٩ لسنة ٨٨ ق ، وفي ١٩٧٢/٢/٢٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٥/٤/١٩٧٨ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن اقيم على اربعة اسباب حاصل السبب الثانى والوجه الثانى من السبب الرابع منها الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب، ذلك ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ذهب الى أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ أوجبت احتساب مدة التجنيد أو الاستبقاء فى اقدمية المجند ولم تنص على مساواة المجندين أو المستبقيين بزملائهم من حيث الأجر ، وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون لأن المشرع قصد بهذه المادة تحقيق المساواة الكاملة بين المجند وزميله الذى لم يجند الأمر الذى لا يتحقق اذا اقتصر تطبيق حكم تلك المادة على الأقدمية وحدها دون الأجر ، بالإضافة الى ما شاب الحكم المطعون فيه من قصور باغفاله الرد على هذا الدفاع الجوهرى .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كانت المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية الذى عين الطاعن فى ظله - وقبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ - اللاحق لواقعة النزاع - قد نصت على أن ( يحتفظ للمجندين المخصوص عليهم فى المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية فى التعيين تساوى أقدمية زملائهم فى التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقدمهم للتوظيف فى وزارات الحكومة ومؤسساتها والهيئات الاعتبارية العامة عقب اتمامهم مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد خرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف ) فان هوادى ذلك أن المشرع احتفظ لهؤلاء المجندين بأقدمية التعيين تساوى أقدمية زملائهم فى وقت زعموا أنها كانت فى وقت تجنيدهم - وهو ما لا ينافى مع مقتضى المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ -



في الأقدمية مع زملائه المتخرجين معه اذا توافست له شروط التوظيف وكان التجنيد هو الذي حرمة من التعيين معهم ، دون ان يكون له الحق في المطالبة بمساواته بهم في العلاوات أو الترقيات أو الأجر ، وذلك على خلاف من يستدعون للخدمة الالزامية اثناء قيام علاقة العمل الذين أفرد لهم المشرع حكما خاصا في المادة ٦٦ من ذات القانون . على أن يحتفظ لهم بما يستحقونه من ترقيات وعلاوات كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلا ، وإن تضم مدة خدمتهم العسكرية او الوطنية لمدة عملهم وتحتسب في المكافأة أو المعاش .

لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد التزم هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن استنادا الى ان المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ لا تجيز له المطالبة بالمساواة مع زملائه في الأجر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أحال في قضائه الى أسباب ذلك الحكم ، فان النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون على غير اساس .

وحيث ان حاصل الأسباب الأول والثالث والوجه الأول من السبب الرابع مخالفة القانون والفساد في الاستدلال والتناقض ، وفي بيانها يقول الطاعن ان الحكم المطعون فيه - محيلا في ذلك الى أسباب الحكم الابتدائي - خلص الى عدم احقيقه في الاستناد الى المادة ٥٣ من قانون العمل تأسيسا على ما نص عليه القانون رقم ٥١ سنة ١٩٦٨ من عدم احقية العاملين بشركات القطاع العام في المطالبة بالحد الأدنى للاجور المقررة باللائحة رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، في حين ان الطاعن لا شأن له بهذه اللائحة الأخيرة لأنه وزملاؤه اللذين أشار اليهم في دعواه عيخوا في ظل اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي نصت على استمرار خضوع هؤلاء العاملين لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ما دام لم يرد باللائحة نص أكثر سخاء لهم ، بحيث يجب اعمسال قاعدة المساواة بين العاملين في الظروف الواحدة طبقا للمادة ٥٣ من قانون العمل المشار اليه - واذا صدر الحكم هذه القاعدة واعمل حكم القانون رقم ٥١ لسنة



١٩٦٨ رغم ما اوردته من أن الطاعن عين في ظل اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه التناقض ، علاوة على مخالفته الثابت في الأوراق فيما قرره من أن زملاء الطاعن عينوا في ظل اللائحة رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بينما هم قد عينوا مثله بعد العمل باللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مما يتعين مساواته بهم في الأجر .

وحيث ان هذا النعى برمته غير مقبول ، ذلك انه لما كان الطاعن لم ينازع في أن أجره يتفق وأحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي عين في ظلها، وكان لا وجه للتحدي بمبدأ المساواة بين العاملين أو بقواعد العدالة للخروج عن الأصل الذي قرره المشرع بنص صريح ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى النتيجة الصحيحة على ما سلف بيانه في الرد على سبب الطعن السابق ، فان ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم في تطبيق القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٨ أو بصدد تقاضى بعض زملائه مرتبات تزيد على المقرر بلائحة نظام العاملين المشار اليه ، يكون بفرض صحته غير منتج .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

**لذلك**

**رفضت المحكمة الطعن وأيدت الطاعن من المبرونات .**

**نائب رئيس المحكمة**

**أمين الصلح**

## جلسة ٢٦ يولية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حافظ رفقى : جميل الزينى ومحمود حسن حسين ، عاصم المراغى .

---

( ١٩٨ )

### الطعن رقم ١٠٤٩ سنة ٤٥ ق

صفات الخصوم - تحقيق صفة الخصوم ليس من النظام العام وليس  
للمحكمة من تلقاء نفسها أن تتعرض لتحقيق الصفة طالما أن الخصوم لم ينازعوا  
فيها .

— لما كان توافر أو انعدام صفة المدعى فى المطالبة بالحق موضوع التقاضى  
غير متعلق بالنظام العام وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن  
شخصيا اقر بان تطهير الشيك اليه كان بصفته مصفيا لشركة فؤاد غالى وان لم  
تتضمن عبارة التطهير ايضاح تلك الصفة ولم تنازع المطعون ضدها فى ذلك  
وقصرت منازعتها على مجرد عدم احقية الطاعن بصفته فى اقتضاء قيمة  
الشيك - لما كان ذلك فان تعرض الحكم المطعون فيه من تلقاء نفسه لنفى حصول  
تطهير الشيك الى الطاعن بصفته مصفيا واقامة قضائه على ان التطهير تم لاسم  
الطاعن بصفته الشخصية رغم ان كلا من الطاعن والمطعون ضدها لم ينازعا  
فى ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
جميل الزينى والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل فى أنه بعد رفض طلب اصدار أمر الاداء ، أقام الطاعن عن  
نفسه وبصفته مصفيا لشركة فؤاد غالى وجورج فرج الدعوى رقم ٣٩٧ سنة  
١٩٧١ تجارى كالى اسكندرية على الشركة المطعون ضدها بطلب الزامها بأن تؤدى  
له مبلغ ٣٣٤٦٧٥٠ جم ، وقال شرحا لدعواه أنه يداينها بهذا المبلغ بموجب  
شيك مؤرخ ١٩٦٩/٧/٣٠ ومسحوب منها على بنك بورسعيد فرع سيزوستريس  
لأمر واذن مراقب عام الحراسة العامة بالاسكندرية الذى كان يمثل الطاعن  
أثناء فرض الحراسة على أمواله فلما رفعت الحراسة عنها بالقرار الجمهورى  
رقم ٩٠ سنة ١٩٦٩ سلمت اليه أمواله بموجب محضر تسليم مؤرخ  
١٩٧٠/١٢/٢٠ ومن بينها هذا الشيك الذى ظهرته له الحراسة واذ امتنع  
البنك المسحوب عليه وكذا الشركة المطعون ضدها عن سداد قيمة الشيك فقد  
اضطر الى اقامة الدعوى بطلباته سالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٧١/١١/٩ قضت  
محكمة اسكندرية الابتدائية بالزام المطعون ضدها بأن تؤدى للطاعن بصفته  
المبلغ الثابت بالشيك فاستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم  
٤٨٢ سنة ٢٧ ق ، وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٦ قضت المحكمة فى موضوع  
الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف ، وبرفض دعوى المستأنف ضده ( الطاعن )  
بصفته مصفيا لشركة فؤاد غالى وجورج فرج قحت التصفية ، فطعن الطاعن  
فى هذا الحكم بطريق النقض. وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى

بنقض الحكم ، واذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في فهم الواقع ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول انه ركن في دعواه أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها الى ان الشيك المطالب بقيمته كان قد سلم في بادئ الأمر الى الحراسة وذلك لحساب شركة فؤاد غالى وجورج فرج فلما رفعت الحراسة عنها تسلم الطاعن هذا الشيك بوصفه مصفيا لتلك الشركة ، وقد أجابته محكمة أول درجة الى طلباته بهذه الصفة ، الا ان محكمة الاستئناف قد ألغت الحكم الابتدائي ورفضت الدعوى بمقولة ان تظهير الشيك تم لاسم الطاعن شخصيا وليس بصفته مصفيا للشركة المشار اليها ، في حين ان وقائع وظروف الدعوى تشير كلها الى ان الشيك قد حرر وظهر لحساب شركة فؤاد غالى وجورج فرج وان لم يشر صراحة الى ذلك في عبارات التظهير ، فضلا عن عدم منازعة الخصوم لتلك الصفة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى وخالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مسديد ، ذلك ان الثابت بالأوراق ان الطاعن اقام دعواه عن نفسه وبصفته مصفيا لشركة فؤاد غالى وجورج فرج للمطالبة بقيمة شيك مظهر له من مراقب عام الحراسة العامة بالاسكندرية وكانت الحراسة قد تسلمته من المطعون ضدها ثمنا لبيعها مكتبا بالاسكندرية للشركة المشار اليها والتي وضعت تحت التصفية وعين الطاعن مصفيا لها ، فأجابه محكمة أول درجة الى طلباته بصفته مصفيا ، الا ان الحكم المطعون فيه قضى بالغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى تأسيسا على قوله ان المحكمة ترى بادئ ذي بدء وقبل التعرض لما اثاره الخصوم في كافة مراحل التداعى سواء امام محكمة أول درجة او امام هذه المحكمة الرجوع الى الشيك المطالب بقيمته والمقدم من المستأنف ضده عن نفسه وبصفته مصفيا لشركة فؤاد غالى وجورج فرج (الطاعن)



السيد رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية بالحافطة المؤرخة ١٩٦٩/٢/١٤ وثابت به أنه صادر لأمر مراقب عام الحراسة العامة بالاسكندرية بمبلغ ٣٣٤٩٧٥٠ جم وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٠ ظهر من الصادر لصالحه الشيك الى السيد جورج دمترى فرج ( الطاعن ) عن نفسه فقط بعدم اضافة أية صفة أخرى له ومن ثم أصبح السيد جورج ديمترى فرج وبصفته الشخصية وحده صاحب الحق في المطالبة بقيمته واقتضاؤها \* وهذا الذى أورده الحكم مخالف للقانون ذلك انه لما كان توافر او انعدام صفة المدعى في المطالبة بالحق موضوع التدعى غير متعلق بالنظام العام وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن شخصيا قد أقر بأن تظهير الشيك اليه كان بصفته مصفيا لشركة فؤاد غالى وجورج فرج وان لم تتضمن عبارة التظهير ايضاح تلك الصفة ولم تنازع المطعون ضدها في ذلك ، وقصرت منازعتها على عدم أحقية الطاعن بصفته في اقتضاء قيمة الشيك لأنه يمثل في الحقيقة دينا غير مشروع .

لما كان ذلك فان تعرض الحكم المطعون فيه من تلقاء نفسه لنفى حصول تظهير الشيك الى الطاعن بصفته مصفيا واقامة قضائه على ان التظهير تم لاسم الطاعن بصفته الشخصية رغم ان كلا من الطاعن والمطعون ضدها لم ينازعا في ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت الدعوى الى محكمة استئناف الاسكندرية وألزمت الشركة المطعون ضدها بالمصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ٢٦ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حافظ رمقى ، جميل الزينى ومحمود حسن حسين ، محمود حمدى عبد العزيز

---

( ١٩٩ )

### الطعن رقم ١٧٧ سنة ٤٢ ق

قانون بحرى - عقد النقل البحرى الكتابة ليست شرطا لانعقاده او صحته  
بل هى شرط لاثباته والمرسل اليه طرف ذو شأن فى سند الشحن فيتكافا مركزه  
ومركز الشاحن .

— لما كانت المادة ١٠٠ من قانون التجارة البحرى قد أوجبت أن يكتب  
سند الشحن من اربع نسخ اصلية يوقع عليها كل من الشاحن والربان الا ان  
الكتابة التى اوجبتها هذه المادة ليست شرطا لانعقاد عقد النقل البحرى او  
صحته بل هى شرط لاثباته ومن ثم فان عقد النقل البحرى يعتبر من العقود  
الرضائية وينعقد بتطابق بين ارادتى الناقل والشاحن على نقل البضاعة بحرا  
وتسليمها الى المرسل اليه فى ميناء الوصول كذلك ايضا فقانون التجارة  
البحرى يجعل من المرسل اليه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طرفا ذا  
شأن فى سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة فى عملية الشحن يتكافا مركزه  
حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل - ومركز الشاحن وانه يرتبط بسند الشحن كما  
يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
حافظ رفقى والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن تتحصل فى أن الطاعنة اقامت الدعوى رقم ٢١١٤ سنة ١٩٦٩ تجارى  
كلى الاسكندرية على المطعون ضدها طالبة الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ  
٢٢٢٣ر٨٨٤ جم وفوائده القانونية وقالت شرحا لدعواها انها استوردت رسالة  
من زيت بذرة القطن السودانى شحنتها على الباخرة فورتست التى تمثلها  
المطعون ضدها واثّر وصول الشحنة الى ميناء الاسكندرية فى ١٠/١٠/١٩٦٩  
وتفريغ الشحنة تبين وجود اضرار بها قدر التعويض المستحق عنها بالمبلغ  
المطالب به ولما كانت المطعون ضدها بصفتها وكيلة الباخرة المشار اليها ووكيلة  
ملاكها مناء النقل البحرى ومسئولة عن تسليم الرسالة كاملة وسليمة فى ميناء  
الوصول فقد اقامت الطاعنة الدعوى عليها بصفتها لمطالبتها بالتعويض  
المشار اليه . دفعت المطعون ضدها بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم فى  
مشارطة الايجار التى احوال اليها سند الشحن وبتاريخ ١٤/١١/١٩٧٠  
قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لقيام  
شرط التحكيم فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٥٧ سنة ٢٦ق  
وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٦ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم  
المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة  
مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن واذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة  
مشورة حذيت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ان الطاعنة المرسل اليها طرف ذو شأن في سند الشحن بما حواه من نصوص وردت به واندمجت فيه فيسرى في حقها شرط التحكيم الوارد بمشارطة الايجار التي أحال اليها سند الشحن في حين أن الحجية المشار اليها لا تثبت الا للسند الكامل الذي استوفى الشروط التي أوجبتها المادة ١٠٠ من قانون التجارة البحرى وأخصها توقيع الشاحن على سند الشحن فاذا خلا من هذا التوقيع امتنع على الناقل أن يحتج بما حواه السند من شروط استثنائية في مواجهة الشاحن أو المرسل اليه ولما كان موضوع التداعى قد خلا من توقيع الشاحن فان الحكم المطعون فيه اذ ألزم المرسل اليها بما اندرج فيه من شرط التحكيم وهو من الشروط الاستثنائية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك وان كانت المادة ١٠٠ من قانون التجارة البحرى قد أوجبت أن يكتب سند الشحن من أربع نسخ أصلية يوقع عليها كل من المشاحن والربان الا أن الكتابة التي أوجبتها هذه المادة ليست شرطاً لانعقاد عقد النقل البحرى أو صحته بل هى شرط لاثباته ومن ثم فان عقد النقل البحرى يعتبر من العقود الرضائية وينعقد بتطابق بين ارادتي الناقل والشاحن على نقل بضاعة بحرا وتسليمها الى المرسل اليه في ميناء الوصول

لما كان ذلك وكان قانون التجارة البحرى يجعل من المرسل اليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طرفاً ذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن بتكافؤ مركزه - حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل - ومركز الشاحن وانه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الاخير به وكانت الطاعنة لم تنازع في انعقاد عقد النقل البحرى رغم عدم التوقيع على سند الشحن فان الحكم المطعون فيه اذ استخلص - في حدود سلطته الموضوعية



- قبول الشاحن الضماني للشروط التي تضمنها سند الشحن - سواء كانت شروطا عادية أو استثنائية - من قرينة استلامه السند دون أي اعتراض ومن قيامه بتنفيذ عقد النقل دون تحفظ واستخلص علم وقبول الطاعة المرسل اليها بشروط سند الشحن المشار اليه بما في ذلك شرط التحكيم - الوارد بمشارطة الايجار التي أحال اليها سند الشحن - من استنادها اليه ومطالبتها بتنفيذه فان الحكم يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ان الشاحن قد علم بشروط سند الشحن عندما تسلم السند من ربان السفينة الناقلة ومن ثم فلا يقبل منه أن يتحلل من أحكام تلك الشروط بمقولة انه لم يوقع على سند الشحن وهذا الذي أورده الحكم مشوب بالفساد في الاستدلال ذلك ان مجرد تسلم الشاحن لسند الشحن وان كان دليلا على علمه بما احتواه من شروط الا أن ذلك لا يؤدي بذاته الى القول بقبوله لها بل ان عدم توقيعه على السند يؤكد رفضه لتلك الشروط واذا خالف الحكم هذا النظر فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي مردود ذلك انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه تبين انه استخلص علم وقبول الشاحن والمرسل اليها الشروط التي تضمنها سند الشحن مما أورده في محتوياته من قوله ( انه قد نص صراحة في سندات الشحن الثلاث المقدمة من المستأنفة ( الطاعة ) ان جميع شروطه ارتضاها عندما تسلم السندات من ربان السفينة الناقلة ومن ثم فلا يقبل منه أن يتحلل من أحكام تلك الشروط بمقولة انه لم يوقع على سندات الشحن وقد كان في استطاعة الشاحن ان يعترض على هذه الشروط وعلى تدوينها في السندات المسلمة اليه من الربان وان يرفض بضاعته على تلك السفينة ويبحث عن

غيرها - وان الشاحن وقد اطلع على سند الشحن ووقف على ما جاء فيه ما اُحال اليه بالنسبة لما ورد في مشارطة الايجار من شروط واتخذ هذا السند دليلا لاستلام رسالته من الناقل بعد تنفيذ عقد النقل فانه يكون قد ارتضى كافة شروط هذا السند عادية كانت أو استثنائية وتلتزم المرسل اليها بهذه الشروط لعلمها بها من نسخة سند الشحن المرسلة اليها ) ولما كانت هذه الأسباب سائغة وتؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم وكانت الشروط الواردة بسند الشحن التي خلص الحكم الى علم وقبول الشاحن والمرسل اليها لها - قد تضمنت الاحالة الى شرط التحكيم الوارد بمشارطة الايجار فان مقتضى هذه الاحالة ان يعتبر شرط التحكيم ضمن شروط سند الشحن فيحتج به على الطاعنة المرسلة اليها واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزمّت الطاعنة بالمصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب الحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٦ يوتية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة وعصوية السادة  
المستشارين : حافظ رفقى ، جميل الزينى ومحمود حمدي عبد العزيز ، عاصم الماغى .

---

( ٢٠٠ )

### الطعن رقم ٦٨٤ سنة ٤٦ ق

١ - شركات - ادماج الشركة بعد تأميمها فى شركة أخرى يؤدى الى زوال  
شخصية الشركة المندمجة ومحو شخصيتها الاعتبارية ودمتها المالية .

— لما كان ادماج الشركة بعد تأميمها فى شركة أخرى بطريق الضم وان  
كان يترتب عليه أن تختفى الشركة المندمجة وتمحى شخصيتها الاعتبارية  
ودمتها المالية الا ان الشركة الدامجة تحل محلها فيما لها من حقوق وما عليها من  
التزامات وتخلفها فى ذلك خلافة عامة .

٢ - نقص - الخطأ المادى فى أسباب الحكم لا يصح أن يكون محلا للطعن  
بالنقض .

— اذا كان الثابت من مدونات ومنطوق الحكم الابتدائى انه قضى للمطعون  
ضدها الاولى بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه وفوائده بواقع ٥٪ سنويا ولا يعدو ما ورد  
بأسباب الحكم المطعون فيه من ان محكمة اول درجة قضت بالفوائد بواقع ٧٪  
لا يعدو ان يكون خطأ مادى فهو بذلك لا يصلح أن يكون سببا للطعن فيه بطريق  
النقض .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر محمود حمدي عبد العزيز والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وفي حدود ما يقتضيه الفصل فيه - تتحصل في أنه بعد رفض طلب اصدار امر الأداء - اقام السيد / عبد المجيد بركات عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على ابنتيه ووكيلا عن شقيقته المطعون ضدها الاولى الدعوى رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٦٣ تجارى كلى اسكندرية على شركة الجيزة للقطن والتجارة طالبا الحكم بالزامها بالمبالغ التى اودعوها بها وفوائدها القانونية ومنها مبلغ ٧٠٠٠ ج اودعته المطعون ضدها الاولى بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٣ قضت محكمة اسكندرية الكلية بنذب خير وبتاريخ ٣/٩/١٩٦٦ قضت بانقطاع سير الخصومة لفرض الحراسة على المدعى وعائلته .

جددت المطعون ضدها الاولى السير فى الدعوى قبل شركة المصايد الساحلية التى ادمجت فيها شركة الجيزة للقطن والتجارة وقبل الحارس العام على اموال الخاضعين للقرار الجمهورى رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٦ طالبة الحكم بالزام الشركة فى مواجهة الحراسة بأن تدفع لها ٧٠٠٠ جنيه قيمة ما يخصها فى المبلغ الذى رفعت به الدعوى وفوائده القانونية بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٩ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بالزام الطاعنة بالمبلغ المطالب به استؤنف هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٥ ق تجارى وبتاريخ ٢٦/٦/١٩٧٦ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بنذب خير وبتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٣ قضت بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة الحارس العام .

جدد المطعون ضده الثالث السير فى الدعوى بصفته محالا اليه من المطعون ضدها الاولى بكافة حقوقها الثابتة بالحكم المستأنف وبتاريخ ٢٨/٤/١٩٧٦ قضت محكمة الاستئناف بقبول تدخل المطعون ضده



الثالث خصما منضما في الدعوى وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون ضده الثاني بصفته وبرفضه - موضوعا بالنسبة لباقي المطعون ضدهم ، واذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مبنى دفع النيابة العامة بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون ضده الثاني بصفته انه وقد رفعت الحراسة على اموال وممتلكات السيد / عبد المجيد اسماعيل بركات فان صفة المطعون ضده الثاني كحارس عام تكون قد زالت ويضحى اختصاصه في الطعن غير مقبول .

وحيث ان هذا الدفع في محله ، ذلك ان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الدعوى اقيمت ابتداء على المطعون ضده الثاني بصفته الحارس العام على اموال وممتلكات السيد/عبد المجيد اسماعيل بركات ، وان هذه الحراسة قد رفعت بموجب قرار المدعى العام الاشتراكي رقم ١ لسنة ١٩٧٢ تنفيذا لاحكام القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٧١ بتصفية الحراسات السابقة فقضت محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٧٣/٢/٢٧ بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة المطعون ضده الثاني فقام من رفعت الحراسة عن امواله بتجديد السير في الدعوى ، ولما كان من المقرر انه لايجوز ان يختصم في الطعن الا من كان خصما حقيقيا ان طلب الطاعن - الحكم عليه بشيء ما او كان هو قد نازع الطاعن في طلباته ، فان المطعون ضده الثاني اذ زالت عنه الصفة التي كان قد اختصم بها امام محكمة الموضوع فان صفته كخصم في النزاع تنحسر عنه ويكون اختصاصه في الطعن غير مقبول .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون ضدهم فهو لذلك مقبول شكلا .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين تنعى الطاعنة بالوجه الاول من كل منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول ان الحكمين الابتدائي والمطعون فيه اسسا قضاءهما بالزامهما بالمبلغ المحكوم به على أن شركة الجيزة للقطن والتجارة ظلت بعد تأميمها محتفظة بشخصيتها وبشكلها القانوني فظلت ملتزمة بأداء التزامات سابقة على التأميم وانها قد أدمجت بعد ذلك في الطاعنة فان الاخيرة تعتبر خلفا عاما لها وتلتزم بالوفاء بهذه الالتزامات ثم استند في طلب القضاء على الطاعنة بالمبلغ المحكوم به الى التقييم الذي تم بمناسبة تأميم الشركة المذكورة تأميما نصفيا والذي اسفر عن أن اصولها في تاريخ ذلك التأميم تزيد على خصومها ، في حين أن الدولة لا تسأل وسواء كان التأميم كلياً أو جزئياً الا في حدود حصتها في اسهم المشروع المؤمم ، واذ امتت شركة الجيزة للقطن والتجارة تأميما نصفيا بالقانون رقم ٧١ سنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٦١ وثبت من قرار تقييمها بمناسبة هذا التأميم أن اصولها لا تزيد في ١٩٦١/٦/٢٢ على خصومها بمبلغ ٤٣٣١٨٣ ر.ج.م وكان الثابت من تقرير الخبير ان المبلغ المحكوم به اودع من المطعون ضدها الأولى في تاريخ لاحق على التأميم النصفى وسابق على تأميم الشركة تأميما كلياً بالقانون رقم ٣٨ سنة ١٩٦٣ فانه لا يمكن تحديد ما تلتزم به الدولة من ايداعات المطعون ضدها الأولى لعدم امكان التوصل الى معرفة ان كانت اصول الشركة تزيد على خصومها عند التأميم الكلى أم لا ، لأنه لم يجر تقييم الشركة بمناسبة التأميم الكلى واذا أدمجت الشركة اعتباراً من ١٩٦٧/٧/١ في شركة المصايد الساحلية بموجب قرار نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى الذى نص على تشكيل لجنة لتقدير صافي اصولها من واقع ميزانياتها في ١٩٦٦/٦/٣٠ وعلى أن لا تسأل الشركة الدامجة الا في حدود ما آل اليها من اصول على أساس ما انتهت اليه تقارير لجان تقدير اصول وخصوم الشركة المدمجة فانه وقد تبين من تقرير اللجنة المذكورة ان خصوم الشركة المدمجة كانت في ١٩٦٦/٦/٣٠ تزيد على اصولها

بمبلغ ٥٤٣٢ر٦٥٧ جم فان الشركة الدامجة لا تسأل عن ديون الشركة المدمجة ، واذ صفيت الشركة الدامجة بالقرار الجمهورى رقم ١٢١٣ سنة ١٩٦٨. لتوالى خسائرها وحلت الطاعنة محلها فانها لا تسأل بالتالى عن تلك الديون واذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بالزامها وعلى سند من التقييم الذى قم بمناسبة التأمين النصفى فانه يكون فضلا عن خطئه فى القانون قد جاء قاصر التسبب فاسد الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى سديد ذلك انه لما كان مؤدى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأمين الشركات والمنشآت وقوانين التأمين اللاحقة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع لم يشأ انقضاء الشركة أو المنشأة المؤممة بمقتضى هذه القوانين بل رأى الابقاء على شكلها القانونى واستمرارها فى ممارسة نشاطها مع اخضاعها للجهة الادارية التى يرى الحاقها بها وهذا الاشراف لا يعنى زوال شخصية الشركة أو المنشأة المؤممة بل تظل شخصيتها المعنوية التى كانت لها قبل التأمين وذمتها المالية المستقلة بما عساه يكون عالقا بها من التزامات ، فتسأل الشركة المؤممة مسئولية كاملة عن جميع التزاماتها السابقة على التأمين كنتيجة حتمية لاستمرار شخصيتها المعنوية ، ولا يغير من ذلك ايلولة أسهم الشركات المؤممة الى الدولة مع تحديد مسئوليتها عن التزاماتها السابقة فى حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأمين ذلك ان مسئولية الدولة - وقد أصبحت المساهم الوحيد بعد أن آلت اليها ملكية الشركة المؤممة - لا تعدو ان تكون تطبيقا للقواعد العامة فى مسئولية المساهم الذى لا يسأل اثناء قيام الشركة عن التزاماتها وانما تتحدد مسئوليته عند التصفية بما يملكه من أسهم ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان شركة الجيزة للقطن والتجارة قد أمتت تأميما نصفيا بالقانون رقم ٧١ سنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٦١ وثبت من قرار تقييمها بمناسبة هذا التأمين ان أصولها تزيد على خصومها وثبت من تقرير الخبير ان ايداعات المطعون ضدها الأولى تمت فى تاريخ لاحق للتأمين النصفى وبلغ مجموعها ٧٠.٠٠



ثم أمت الشركة المشار اليها تأميما كليا بالقانون رقم ٣٨ سنة ١٩٦٣ وظلت تباشر نشاطها بعد التأميم ولم يتم تصفيقتها ، فانها مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن كافة ديونها السابقة على التأميم ، ولا يغير من ذلك ادماجها بعد تأميمها في شركة المصايد الساحلية التي حلت محلها الشركة الطاعنة ، ذلك ان ادماج الشركات بطريق الضم وان كان يترتب عليه ان تفتق الشركة المندمجة وتمحى شخصيتها الاعتبارية ودمتها المالية ، الا ان الشركة الدامجة تحل محلها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات وتخلفها في ذلك خلافة عامة ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة الصحيحة في القانون فان النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير اساس .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الاول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول ان الحكم المطعون فيه اورد في اسبابه ان محكمة اول درجة قضت بالفوائد بسعر ٧٪ مخالفا بذلك المادة ٢٢٦ من التقنين المدنى والتي تقضى بان تكون الفوائد اربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية ، واذ لم يعدل الحكم المطعون فيه هذا القضاء المخالف للنظام العام فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود بان الثابت من مدونات ومنطوق الحكم الابتدائى انه قضى للمطعون ضدها الاولى بمبلغ ٧٠٠٠ وفوائده بواقع ٥٪ سنويا ، ولا يعدو ما ورد باسباب الحكم المطعون فيه من ان محكمة اول درجة قضت بالفوائد بواقع ٧٪ ان يكون خطأ ماديا لا يصلح سببا للطعن فيه بطريق النقض ويكون النعى بهذا الوجه في غير محله .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالوجه الثالث من السبب الاول وبالوجهين الثانى والثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون



والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول انها ضمنت صحيفة استئنافها ومذكرتها التي قدمتها الى محكمة الاستئناف مطاعنها على تقرير خبير اول درجة ورات تلك المحكمة ان هذه الاعتراضات جدية بالبحث فأصبرت في ١٩٧١/١/٢٦ حكما بنصب خبير آخر لبحثها الا ان هذا الخبير لم يبحث تلك الاعتراضات ولا ما أثبتته بمحاضر أعماله من اعتراضات أخرى بمقولة انها اعتراضات قانونية في حين انها في تقدير المحكمة اعتراضات محاسبية وكلفته ببحثها وابداء الراى الفنى والمحاسبة فيها ، فقدمت مذكرة سجلت فيها على الخبير تقاعسه عن مباشرة الأمورية وفحص اعتراضاتها كما قدمت للمحكمة مستنداتها مما كان الخبير قد احتجزه لديه وطلبه خبير آخر ، الا أن محكمة الاستئناف التفتت عن طلبها واغفلت الاشارة في مدونات حكمها المطعون فيه الى ما أثارته من اعتراضات والى المستند الهام الذى قدمته ، فجاء حكمها معيبا بالقصور في التسبب مما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك ان النعى بعبارة مجملة مبهمة على الحكم المطعون فيه بأنه اغفل الاشارة والرد على اعتراضات الطاعنة على تقرير الخبير والمستند الهام الذى قدمته الى محكمة الاستئناف دون أن تكشف في تقرير الطعن عن ماهية تلك الاعتراضات والمستند المشار اليه والدلالة المستفادة من كل منهما وأثرها فيما انتهى اليه الحكم يعتبر نعيًا مجهلا وغير مقبول .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

حكمت المحكمة برفض الطعن والزمّت الطاعنة بالمصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة مع مصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٨ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور ابراهيم صالح ، محمد الباجوري وصلاح نصار ، ابراهيم فراج .

---

( ٢٠١ )

### الطعن رقم ٦٢٣ سنة ٤٤ ق

ترك الخصومة - انه وان كان يترتب على ترك الخصومة الغاء جميع  
اجراءاتها وكافة الاثار المترتبة على قيامها بما في ذلك صحيفة افتتاحها الا ان  
الترك لا يؤدي الى سقوط الأحكام القطعية التي تكون قد صدرت في الدعوى فلا  
تسقط الا بمضى خمس عشرة سنة .

— ان مفاد المادة ١٤٣ من قانون المرافعات انه يترتب على ترك الخصومة  
الغاء جميع اجراءاتها وكافة الاثار المترتبة على قيامها بما في ذلك صحيفة  
افتتاحها فتعود العلاقة بين الخصوم الى ما كانت عليه قبل رفع الدعوى دون  
ان يترتب على الترك اى اساس باصل الحق المرفوعة به الدعوى الا ان الترك  
لا يؤدي الى سقوط الأحكام القطعية التي تكون قد صدرت في الدعوى وهي التي  
تكون قد حسمت بعض الطلبات فيها فهذه الأحكام اسوة بما هو مقرر في المادة  
١٣٧ من قانون المرافعات بصدد سقوط الخصومة تبقى على الرغم من ترك  
الخصومة ولا تسقط الا بمضى خمس عشرة سنة واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا  
النظر وجعل من الترك سببا لاهدار ما تضمنه الحكم القطعي فانه يكون قد  
أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
محمود رمضان والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق  
الطعن تتحصل فى ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٤٣٣٢ لسنة ١٩٦٥ مدنى امام  
محكمة القاهرة الابتدائية والتي قيدت فيما بعد برقم ٢١٢٢ لسنة ١٩٧١ شمال  
القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم باخلائها من العين المؤجرة  
المبينة بصحيفة الدعوى وتسلمها له خالية وقال بيانا لها انه بموجب عقد مؤرخ  
١٩٧٣/٩/١ استأجرت منه المطعون عيها دكانا أسفل المنزل رقم ١٣٢ شارع  
كامل صدقى قسم باب الشعرية بالقاهرة بأجرة شهرية قدرها ٢ر٩١٣ جم واذ  
تأخرت فى سداد مبلغ ١٨ر٦٥٩ جم عبارة عن فروق أجرة من تاريخ التعاقد  
حتى آخر ابريل سنة ١٩٦٥ بواقع ٦٧١ قرشا شهريا ، وأجرة اشهر مايو ويونيو  
ويوليو بواقع ٣ر٥٧٥ جم شهريا ، فقد اقام الدعوى بأن الأجرة متنازع عليها،  
وانها اقامت الدعوى رقم ٦٤٣ لسنة ٩٦٦ مدنى امام محكمة باب الشعرية  
الجزئية طالبة تحديد الأجرة وفق احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ،  
وقالت شرحا لدعواها انه صدر قرار من لجنة تحديد  
القيمة الايجارية بتحديد اجرة العين المؤجرة بمبلغ ٢ر٩٠٤ جم وفق القانون  
وبراءة ذمتها من فروق الأجرة، كما تقدمت بعبقدايجار مؤرخ ١٩٦٢/٦/١ عن ذات  
عين النزاع مبرم بين الطاعن واحد المستأجرين بأجرة شهرية قدرها ٢ر٥٠٠ جم،  
وادعى الطاعن تزوير هذا العقد . وبتاريخ ١٩٦٧/٢/١٨ حكمت المحكمة  
( اولا ) برفض الدفوع المبداه من المطعون عليها ( ثانيا ) بوقف الدعوى حتى  
يفصل نهائيا فى الدعوى رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٦٦ باب الشعرية وبعد ان قررت  
المطعون عليها ترك الخصومة فى الدعوى الأخيرة اقامت الدعوى رقم ١٠٩٣



سنة ٩١٠ مdney أمام محكمة القاهرة لابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم  
اصليا بتحديد اجرة الدكان محل النزاع بمبلغ ١٦٢٥ ر.ج م وبراءة ذمتها من  
الايجار عن المدة من ١/٩/١٩٦٣ حتى آخريونية ١٩٧٠ وبالزام الطاعن بان يرد لها  
مبلغ ٥٦٤ ر.٥١٥ جم واحتياطيا بتحديد الأجرة بمبلغ ١٩٣ ر.١٥١ جم طبقا للقانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، واذا لم يصح هذا التقدير نهائيا حتى صدور القانون  
رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وكان يتعين تخفيض الأجرة المسماة بالعقد بمعدل ٣٥٪  
عملا بأحكامه فتصبح الأجرة مبلغ ١٩٣ ر.١٥١ جم ، ونازعها الطاعن فقد أقامت  
دعواها . ضمت الدعويان وبتاريخ ٨/٢/١٩٧٢ حكمت المحكمة : ( أولا ) في  
الدعوى رقم ١٠٩٣ بتحديد اجرة الدكان موضوع الدعوى بمبلغ ١٩٣ ر.١٥١ جم  
شهريا اعتبارا من ١/٩/١٩٦٣ ( ثانيا ) وفي الدعوى رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٧١  
برفضها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨١٤ سنة ٨٩ ق القاهرة  
طالباً القضاء له بطلباته ، وبتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٤ قضت محكمة الاستئناف  
بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، دفعت  
المطعون عليها بعدم قبول الطعن لانعدام المصلحة ، قدمت النيابة مذكرة ابدت  
فيها الراى برفض الدفع وفي الموضوع بنقض الحكم ، عرض الطعن على هذه  
المحكمة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة القزمت  
النيابة راياها .

وحيث ان مبنى الدفع المبدى من المطعون عليها بعدم قبول الطعن ان اساس  
النعى على الحكم المطعون فيه اعتباره الأجرة المسماة في عقد الايجار هى الأجرة  
الاتفاقية التى يجرى عليها التخفيض طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، مع  
انها فى حقيقتها الاجرة المقررة بمعرفة لجنة تقدير القيمة الإيجارية ، والأخذ  
بوجهة نظر الطاعن يؤدى الى عرض الطعن فى قرار اللجنة على مجلس المراجعة ،  
وقد اُغلق هذا الباب تبعا لحجب المجلس نفسه عن نظره ، واما التحقق من  
القيمة الإيجارية الاتفاقية ، ولا ما هى يعد استبعاد دلالة عقد الايجار المبرم مع  
المطعون عليها من الاعتداد بالعقد المبرم بين الطاعن وبين مستأجر سابق ، بعدم



ان لم يستمر الطاعن في السير في الادعاء بالتزوير ، في مرحلة الاستئناف ، بما يعد نزولا عنه ، واذ تقل - الأجرة المسماة في العقد الأخير بعد اجراء التخفيض عليها عن الأجرة المقضى بها فلا تكون هناك مصلحة في اقامته طعنه .

وحيث ان الدفع في غير محله ، ذلك انه لما كان المراد بالمصلحة في الطعن بطريق النقض هي أية فائدة مادية أو أدبية تعود على الطاعن من استصدار حكم من محكمة النقض في مسألة قانونية معينة يكون الحكم المطعون فيه قد فصل فيها على وجه ضار به ، سواء كانت تلك الفائدة قليلة الأهمية أو عظيمنتها ، وكان ينبغي على محكمة النقض ان تقضى بقبول الطعن متى كان النزاع على المصلحة يقتضى منها بحث وقائع الدعوى وموضوعها بحثا موضوعيا لاحق لها في ولوجه .

لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان طلبات الطاعن أمام محكمة أول درجة والتي لم يتخل عنها أمام محكمة الاستئناف - هي اخلاء عين النزاع وتسليمها اليه على سند من ان الأجرة الاتفاقية هي مبلغ ٣٥٧٥ جم شهريا ، وان المطعون عليها لم توف فروق الأجرة والايجار عن بعض الأشهر ، وكان الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضي برفض الطلبات ومحدد الأجرة الشهرية بمبلغ ١٨٩٣ جم وبإلزام الطاعن المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة ، وكان مبنى الطعن المائل وجوب ان يرد التخفيض على الأجرة الاتفاقية الحقيقية لاعلى ما أثبت بالعقد باعتباره يمثل ما حددته لجنة تقدير القيمة الايجارية ، وكان ما تذهب اليه المطعون عليها من تحديد مجال الدفاع الذي في وسع الطاعن سلوكه واقتضاؤه على أمرين كلاهما مسعود سبيله ومستغلق بابيه ، ينطوي على تطرق لمسائل موضوعية وبحث لوقائع الدعوى وتحديد لمسالك الدفاع بما لا يتسع له النطاق أمام هذه المحكمة .

لما كان ما تقدم وكان مجرد طلب الاقالة من مصاريف الدعوى يجعل

للطاعن مصلحة قائمة ومحقة في الطعن على الحكم ، فان الدفع بانعدام المصلحة يكون حليف الرفض .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاءه على سند من ان الاجرة المسماة بعقد الايجار هي الاجرة الاتفاقية التي يسرى عليها التخفيض طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، في حين انه تمسك امام محكمة الموضوع بحجية الحكم السابق صدوره بين ذات الخصوم في الدعوى رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٦٦ مدنى باب الشعرية والمؤيد استئنافها والذي قطع في أسبابه بأن الاجرة الثابتة بالعقد تمثل ما حددته لجنة تقدير القيمة الايجارية والتي كان قرارها مطعونا عليه امام مجلس المراجعة عند صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وما تضمنه الحكم من ان الدعوى المشار اليها قد قضى فيها بقبول ترك الخصومة مما يترتب عليه الغاء جميع اجراءاتها وعودة الخصوم الى الحالة التي كانوا عليها قبل رفع الدعوى ، مردود عليه بان الأحكام القطعية الصادرة في الدعوى تظل باقية بالرغم من ترك الخصومة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان النعى صحيح ، ذلك انه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المقصود بالاجرة التعاقدية التي يجرى عليها التخفيض في معنى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ هي الاجرة التي انصرفت اليها ارادة العاقدين حقيقة منذ بدء تنفيذ الاجارة ودون تقيد بأي قيد ، وكان البين من الاطلاع على الحكم الصادر بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٨ في الدعوى رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٦٦ مدنى باب الشعرية المشار اليها بسبب النعى والمؤيد استئنافيا انه عرض للخلاف الذى قام بين الطرفين حول تحديد اجرة عين النزاع ، وذهب الى ان الثابت من

البند الإضافي بعقد الايجار المبرم بينهما في ١/٩/١٩٧٣. ان الاجرة المسماة به تمثل الاجرة التي حددتها لجنة تقدير القيمة الايجارية المشكلة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، واشير فيه الى ارتضاء الطرفين لتقدير مجلس المراجعة الذي يصدره في التظلم المقام من الطاعن على قرار اللجنة ، وكان مفاد ما سلف ان الحكم قطع في أسبابه المرتبطة بمنطوقه بأن الاجرة المسماة بالعقد ليست هي الاجرة التي ينبغي أن يسرى عليها التخفيض وانما هي الاجرة التي حددتها لجنة تقدير الايجارات ، فبت بذلك في حكم نهائي حائز قوة الشيء المقضي في مسألة كانت مثار نزاع بين الطرفين ذاتهما وانهى الخصومة بشأنها .

لما كان ذلك ، فانه وان كان مفاد المادة ١٤٣ من قانون المرافعات انه يترتب على ترك الخصومة الغاء جميع اجراءاتها وكافة الاثار المترتبة على قيامها بما في ذلك صحيفة افتتاحها ، فتعود العلاقة بين الخصوم الى ما كانت عليه قبل رفع الدعوى ، دون أن يترتب على الترك أى مساس بأصل الحق المرفوعة به الدعوى ، الا ان الترك لا يؤدي الى سقوط الأحكام القطعية التي تكون قد صدرت في الدعوى وهي التي تكون قد حسمت بعض الطلبات فيها ، فهذه الأحكام اسوة بما هو مقرر في المادة ١٣٧ من قانون المرافعات بصدد سقوط الخصومة تبقى على الرغم من ترك الخصومة ولا تسقط الا بمضى خمس عشرة سنة ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وجعل من الترك سببا لاهدار ما تضمنه الحكم القطعي آنف الإشارة فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه دون حاجة للتعرض لباقي الأسباب على أن يكون مع النقض الاحالة .



نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وأحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة والزم المطعون عليها المصاريف .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٨ يولية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة  
المستشارين أحمد سيف الدين سابق وسليم عبد الله سليم ومحمد عبد العزيز الجندي وأمين  
طه أبو العلا .

---

( ٢٠٢ )

### الطعن رقم ٥٣١ سنة ١٩٧٨

ايجار - بيع الجدك الواقع على عيادة طبيب . للمحكمة ابقاء الايجار  
بالنسبة للمشتري تطبيقا لنص المادة ٥٩٤ مدنى . علة ذلك . اتساع عبارة  
المصنع او المتجر الواردة بالنص لتشمل عيادة الطبيب .

— مفهوم النص في المادة ٥٩٤ من القانون المحنى على انه اذا كان الامر  
خاصا بايجار عقار انشئ به مصنع او متجر واقتضت الضرورة ان يبيع  
المستاجر هذا المصنع او المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع ان  
تقضى بابقاء الايجار . . ان عبارة مصنع او متجر تنصرف الى معنى واسع  
يشمل الطبيب الذى يتخذ مكانا لمباشرة مهنته فيه ويضطر لبيع العيادة  
شاملا الحق فى اجارة مقرها والاتصال بالعملاء فيجوز للمحكمة ان تقضى بابقاء  
الايجار بالنسبة للمشتري .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر/ أحمد سيف الدين سابق والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .



وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق - تتحصل في ان الطاعن رفع الدعوى رقم ١٩٢٢ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى الاسكندرية طالبا الزام المطعون ضدها عن نفسها وبصفقتها بان تدفع له من قرعة مورثها مبلغ ٦٠٠ جنيه تاسيسا على انه اشترى عيادة المورث ليباشر فيها عمله كطبيب جراح مع التنازل له عن عقد الايجاز مقابل ثمن قدره ألف جنيه ونص في العقد على ان العقد بيع جدك وان الثمن المدفوع ٤٠٠ ج لخفض الضرائب والرسوم واستلم العيادة وأصلحها وباشر عمله فيها ولكن المؤجر رفض اعمال التنازل عن الايجار وأجر العين لشركة اقتحمتها وطردته منها فاستصدر حكما برد حيازته ولكن المؤجر رفع ضده دعوى لاخلائه فاضطر للتصالح معه وتسليم العين للشركة التى استأجرتها منه وطالب المطعون ضدها برد المبلغ الذى دفعه ومقداره ألف جنيه فلم تدفع له الا المبلغ الثابت بالعقد ومقداره ٤٠٠ ج فرفع الدعوى وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٣٠ قضت المحكمة برفضها فاستأنف هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٧٥ سنة ٢٦ ق الاسكندرية وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٢ قضت المحكمة برفض الاستئناف فطعن بالنقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن واذ عرض على المحكمة بغرفة مشورة حددت جلسة لتظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسببين الأولين مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول ان المطعون ضدها تمسكت بان عقد شراء الشقة ثابت به ان الثمن المدفوع ٤٠٠ ج وليس ألف جنيه فرد على ذلك بان عقد البيع وقع باطلا لأن بيع الجدك لا يجوز في العيادة الطبية عملا بالمادة ٥٩٤ من القانون المدنى التى تقصر بيع الجدك على المصنع او المتجر ولكن الحكم اخطأ بقياسه بيع العيادة الطبية على بيع المصنع والمتجر وينبنى على اعتبار عقد البيع باطلا عدم جواز الاستناد اليه في الاثبات ويحق له اثبات دعواه بشهادة الشهود فردت المحكمة على هذا بأنه لا يجوز اثبات ما يخالف الكتابة بغير الكتابة وهذا الرد

لا يواجه دفاعه بما يعيب الحكم بالقصور في التسبب فضلا عن ان اجازته بيع الجسد بالنسبة للعيادة الطبية ينطوى على مخالفة للقانون وخطا في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك بأن مفهوم النص في المادة ٥٩٤ من القانون المدني على انه اذا كان الأمر خاصا بايجار عقار انشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة ان يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع ان تقضى بابقاء الايجار ٠٠٠٠٠ ، ان عبارة مصنع أو متجر تنصرف الى معنى واسع يشمل الطبيب الذى يتخذ مكانا لمباشرة مهنته فيه ويضطر لبيع العيادة شاملا الحق في اجارة مقرها والاتصال بالعملاء فيجوز للمحكمة ان تقضى بابقاء الايجار بالنسبة للمشتري .

لما كان ذلك فلا على الحكم المطعون فيه ان هو اعتبر بيع العيادة الطبية صحيحا واجاز الاستناد اليه في اثبات الثمن المدفوع وفي الاستخلاص ان المطعون ضدها قد تمسكت بعدم جواز اثبات ما يخالفه بغير الكتابة ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالسببين الأولين غير سديد ويتعين رفضه .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث من اسباب الطعن الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون اذ اعتبر ان مؤدى عدم تعلق قواعد الاثبات بالنظام العام انه يجوز الاتفاق المسبق على مخالفتها واستخلص ان المطعون ضدها تمسكت بعدم جواز اثبات ما يخالف الكتابة بغير الكتابة من استنادها الى ان الثابت بالعقد ان الثمن المدفوع ٤٠٠ ج وليس ألف جنيه ورتب على ذلك عدم اجابته الى طلب اثبات الدعوى بالبينة بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك ان محكمة الموضوع السلطة الكاملة

في فهم الواقع وما يدفع به الخصوم من أوجه دفاع واستخلاص ما تؤدي اليه اقوالهم ولا معقب عليها في ذلك طالما كان استخلاصا محمولا على معنى سائغ للعبارات التي تؤسسه عليها .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قرّر في أسبابه « ..... ان قواعد الاثبات وان كانت لا تعتبر من النظام العام بمعنى انه يجوز الاتفاق على مخالفتها فان الثابت من الأوراق انه لا يوجد بين طرفي الخصوم أى اتفاق يسوغ للمستأنف مخالفة قواعد الاثبات بمعنى انه يجوز له الاثبات بالبينة فيما يخالف الثابت بالكتابة وانما الذى يحكم علاقة الطرفين هو عقد البيع وهو خلو من أى اتفاق على شىء من ذلك وقد تمسك الدفاع عن المستأنف عليها ان عقد شراء الشقة المشار اليها ينص على أن البيع تم بمبلغ ٤٠٠ ج لا ألف جنيه الأمر الذى يؤكد ان الدفاع عن المستأنف عليها يتمسك بالكتابة ومن ثم فانه يتعين ان يكون اثبات أى تعديل بالعقد المتداعى بشأنه بالكتابة ، وهذا الذى أورده الحكم يقوم على استخلاص سائغ وتطبيق صحيح للقانون اذ اخذ من تمسك المطعون ضدها بما ثبت بالعقد دليلا على ان الثمن المدفوع ٤٠٠ ج انها ترفض أى دليل يخالفه بما مؤداه انها تعترض على اثبات ما يخالف الكتابة بالبينة ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس متعين الرفض .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزمّت الطاعن بالمصروفات مع مصادرة الكفالة .

قائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٨ يونية سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور ابراهيم صالح ، محمد الباجوري ومحمود رمضان ، ابراهيم فراج .

---

( ٢٠٣ )

### الطعن رقم ٣٤٧ سنة ٤٣ ق

نقانون - اذا تضمن القانون النص على العمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية فينتج اثره من تاريخ النشر ولا يعتد بعدم توزيع الجريدة  
الرسمية في يوم النشر الا اذا ثبت ذلك على وجه اليقين .

— اذ كان المقصود بالنشر ليس مجرد ادراج التشريع بالجريدة الرسمية  
اي طبعه فيها ولكن توزيعه بعد ذلك اعتبارا بان التوزيع هو الذي يتيح  
لجمهرة المواطنين فرصة معرفة القانون حتى يسوغ القول بافتراض علمهم به الا  
ان ذلك مشروط بتقديم دليل كافي على ان القانون لم يصادف توزيعه فعلا ذات  
يوم نشره بالجريدة الرسمية حتى يمكن دحض افتراض علم الكافة بالاجراءات  
التي اوجبها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر محمود رمضان والمرافعة وبعد المداولة .



حيث ان الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - تتحصل في ان مورث الطاعنين اقام الدعوى رقم ٢٢٦٧ لسنة ١٩٧٠ مدنى امام محكمة المنصورة الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم باخلائه من الشقة استتجاره الموضحة بالصحيفة وتسليمها اليه وقال بياننا لها انه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/٨/١٢ يستأجر منه المطعون عليه شقة بالمنزل المملوك له الكائن بشارع محمد فريد رقم ٦٨ بالمنصورة ، واذ اقام المطعون عليه ثلاث حجرات اضافها للشقة مخالفا بذلك قوانين التنظيم ونصوص عقد الايجار ، فقد اقام دعواه .

وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢٩ حكمت المحكمة بنحى احد الخبراء للانتقال الى عين النزاع وبيان المبانى المقامة من المطعون عليه وما اذا كان قد ترتب على اقامتها ضرر بمصلحة مورث الطاعنين ، وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٢/٦/١٩ برفض الدعوى .

استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٤ سنة ٢٤ ق المنصورة طالبين القضاء لهم بطلباتهم، وبتاريخ ٧٣/٢/٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض، وادعوا صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة التى اصدرت الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٩/٤/٥ دفع المطعون عليه ببطلان الطعن لعدم ايداع سندی توكيل المحامى فى الطعن وقت تقديم الصحيفة ، قدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن لعدم تقديم الطاعن صورة من الحكم المطعون فيه وابتدأت الراى فى الموضوع بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الدفع المبدى من المطعون عليه في غير محله ، ذلك لأن الثابت ان محامى الطاعن أودع عند تقديمه صحيفة الطعن الى المحكمة التى أصدرت الحكم سندی توكيله عن الطاعنين جميعا رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٧٢ ب توثيق الجيزة بتاريخ ١٩٧٢/١/٣١ ، ورقم ٦١٢ لسنة ١٩٧١ توثيق الخليفة بتاريخ ١٩٧١/٦/٢ ، ومنوه في هذين التوكيلين بالطعن بطريق النقض ، ويكون الدفع بهذه المثابة على غير أساس .

وحيث ان مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة ببطلان الطعن ، ان المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات معدلة تشترط ايداع صورة طبق الأصل من الحكم المطعون فيه أو صورته المعلنه ان كان قد أعلن وصورة الحكم الابتدائى ان كان قد أحال اليه في أسبابه ، واذ لم يقدم الطاعنون وقت تقديم الصحيفة صورة من الحكم المطعون فيه ، رغم رفع الطعن في ظل انطباق هذا النص المعجل ، فان الطعن يكون باطلا .

وحيث ان المحامى الحاضر عن الطاعنين بالجلسة ذهب الى انه لم يكن يعلم بصدور التعديل السالف الذى جرى على قانون المرافعات ، وانه كان يستحيل عليه ذلك تبعا لتقديمه صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة في ١٩٧٣/٤/٥ ، وهو ذات اليوم الذى نشر فيه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بالجريدة الرسمية ، وقدم بالجلسة الأخيرة شهادة من محكمة استئناف المنصورة تتضمن ان المنشور الخاص بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ ورد للمحكمة بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٤ .

وحيث ان الدفع المبدى من النيابة ببطلان الطعن في محله ، ذلك انه لما كان مفاد المادة ١٨٨ من الدستور الصادر في سنة ١٩٧١ انه يجب العمل بالقوانين بعد مضي شهر يبدأ من اليوم التالى لتاريخ نشرها ، ما لم يحدد لقانون نفسه ميعادا اخر اقصر أو اطول من ذلك لى يصير نافذا ، وكان القانون

رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر في ١٩٧٣/٣/٢٦ والمنشور في الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٤/٥ قد نظم إجراءات أوجب على الكافة اتباعها ابتداء من تاريخ العمل به ، ومن بينها وجوب أن يودع الطاعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه وقت تقديم الصحيفة والا حكم ببطلان الطعن ، على خلاف ما كان متبعاً قبله من ضم الملفين الابتدائي والاستئنافي بجميع مفرداتهما فيغنى هذا الضم بذاته عن تقديم صورة من حكم محكمة أول درجة أو الحكم المطعون فيه ، وكانت المادة الثالثة من هذا القانون تقضى بالعمل به من تاريخ نشره .

لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنين قد رفعوا الطعن في ١٩٧٣/٤/٥ في ظل انطباق النص المعدل ولم يقدموا وقت تقديم صحيفة الطعن في ١٩٧٣/٤/٥ لدى قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، وهو ذات اليوم الذي نشر فيه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بالجريدة الرسمية ، ذلك لأنه وإن كان افتراض علم الكافة بالاجراءات التي أوجبها ذلك القانون مرهون بعدم قيام أسباب تحول حتما دون قيام هذا الافتراض ، ولئن كان المقصود بالنشر ليس مجرد إدراج التشريع بالجريدة الرسمية أي طبعة فيها ، ولكن توزيعه بعد ذلك اعتباراً بأن التوزيع هو الذي يتيح لجمهور المواطنين فرصة معرفة القانون ومن ثم يسوغ القول بافتراض علمهم به ، إلا أنه لما كانت هذه المحكمة قد طلبت من الطاعنين تقديم الدليل على أن عدد الجريدة الرسمية التي نشر فيه ذلك القانون لم يصير توزيعه فعلاً في يوم نشره وكانت الشهادة التي تفرعوا بها صادرة من محكمة استئناف المنصورة وورد بها أن منشور وزارة العدل بالتبليغ عن صدور القانون لم يرد للمحكمة إلا في ١٩٧٣/٤/١٤ ، فإن هذه الشهادة غير كافية بذاتها للتدليل على أن القانون المشار إليه لم يصادف توزيعه فعلاً ذات يوم نشره بالجريدة الرسمية ، ويكون قول الطاعنين في هذا

الشان مرسلا لا يدحض افتراض علم الكافة بالاجراءات التي اوجبها ، وهو ما يتعين معه القضاء ببطلان الطعن .

لذلك

حكمت المحكمة ببطلان الطعن وألزمت الطاعنين المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة مع مصادرة الكفالة .

فأثب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ٢٩ يوتية سنة ١٩٧٨

( ٢٠٤ )

### الطعن رقم ٢١ سنة ٤٢ ق

دعوى - دعوى الضرور قبل شركة التامين ق ٢٥٦ لسنة ١٩٥٥ بشأن التامين  
الاجبارى على السيارات دعوى مباشرة . عدم الزام الضرور باختصاص المؤمن  
له فى الدعوى على ذلك .

- اوجب المشرع فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥  
بشأن السيارات وقواعد المرور على كل من يطلب ترخيصا لسيارة ان يقدم  
وثيقة تأمين - غير محدودة القيمة عن الحوادث التى تقع منها واستكمالا للغرض  
من هذا النص وضمانا لحصول الضرور على حقه فى التعويض الجابر للضرر  
فقد اصدر القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية  
المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ونص بالفقرة الاولى من المادة الخامسة  
على الزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة او اية اصابة  
بدنية تلحق باى شخص من حوادث السيارات كما قررت المواد ١٦ ، ١٧ ،  
١٨ ، ١٩ ، من القانون المذكور حق المؤمن فى الرجوع على المؤمن له لاسترداد ما  
يكون قد دفعه من تعويض اذا اخل الأخير بما يكون قد فرضه الاول عليه من  
واجبات معقولة وتيود على استعمال السيارة وقيادتها وكذا اذا ثبت ان التأمين  
قد عقد بناء على ادلاء المؤمن له ببيانات كاذبة او اخفاء وقائع جوهرية تؤثر  
فى قبول المؤمن من تغطية الخطر او على سعر التأمين او شروطه او استخدام  
السيارة فى اغراض لا تبيحها الوثيقة واجازت للمؤمن ايضا اذا التزم اداء  
التعويض فى حالة وقوع المسؤولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له

بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الاضرار لاسترداد ما يكون قد اداه من تعويض على أن لا يترتب على الحق المقرر للمؤمن طبقا للاحكام سالفة الذكر أى مساس بحق المضرور قبله . ومفاد ذلك أن للمضرور من الحادث الذى يقع من سيارة مؤمن عليها اجباريا أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى اصابه نتيجة الحادث مستمدا حقه فى ذلك من نصوص القانون المشار اليها آنفا دون اشتراط أن يستصدر أولا حكما بتقرير مسئولية المؤمن له عن الحادث وتحديد مبلغ التعويض المستحق عنه ودون ضرورة لاختصاص المؤمن له فى الدعوى ذلك ان التزام المؤمن طبقا للاحكام سالفة الذكر - يمتد الى تغطية المسئولية عن افعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص غير المصرح لهم بقيادة السيارة المؤمن عليها على حد سواء ان تكون السيارة التى وقع منها الحادث مؤمنا عليها لديها وان تثبت مسئولية قائدها عن الضرر سواء كان تابعا للمؤمن له او غير تابع ، صرح له بقيادتها ام لم يصرح اذ لا اثر لذلك كله الا بالنسبة لدعوى الرجوع المقررة للمؤمن دون أن يمتد الى حق المضرور قبل الأخير واذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى قبل شركة التأمين المطعون عليها الأولى على أساس أن المؤمن له لم يختصم كمسئول عن الحقوق المدنية فى الجنحة أساس الدعوى الماثلة لاقرار مبدأ مسئوليته ومقدار التعويض وذلك رغم ثبوت وقوع الحادث الذى نشأ عنه الضرر من السيارة المؤمن عليها اجباريا لدى المطعون عليها الأولى بالحكم النهائى الصادر فى الجنحة فانه يكون مشسوبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

## جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد الباجوري ، محمد طه سنجر وإبراهيم فراج ، صبحي رزق داود .

---

( ٢٠٥ )

### الطعن رقم ٩٨٩ سنة ٤٤ ق

١ - مرافعات - اذا كان الالتزام غير قابل للتجزئة وفوت أحد المحكوم عليهم ميعاد الطعن وصار الحكم نهائيا فذلك لا يؤثر في شكل الطعن الذي اقيم من باقى المحكوم عليهم صحيحا في الميعاد .

- اذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر ضد الطاعن وأخرى برفض طلب انهاء العلاقة الايجارية واخلأ المطعون عليهم من العين المؤجرة فانه يجوز للطاعن وحده الطعن في هذا الحكم وان صدر في موضوع غير قابل للتجزئة ولا يعتد بعدم طعن المالكة الأخرى التي شاركتها في اقامة الدعوى بداءة مما يعتبر قبولا منها للحكم المطعون فيه وصيرورته نهائيا .

٢ - وكيل التفليسة لا اثر للاذن الذي يصدره او القرارات التي يتخذها على حقوق المؤجر .

- الاذن الذي يصدره مأمور التفليسة يمكن وكيل الدائنين من الاستمرار في الاتجار ليس من شأنه ان يرتب انتقاص حقوق المؤجر ولا يحول دون الأخير والمطالبة بتفسيخ عقد الإيجار الأصلي تطبيقا للقواعد العامة او استنادا الى شرط.

العقد ذلك ان قرارات مأمور التفليسة ليست حجة على المؤجر في علاقته مع  
الفلس . .

٣ - اركان عقد الايجار . هي المدة والمنفعة والأجرة متى توافرت كان العقد  
ايجارا مهما كانت التسمية التي تضمنها العقد .

— لما كان الحكم قد نفى اعتبار العقد ايجارا على سند من انه غنونا  
بأنه استغلال تجارى وانه لم يتضمن صراحة احد لفظى التاجير او الأجرة .  
ولما كان الغناط في تكييف العقد هو بوضوح الارادة لا وضوح اللفظ وما غناه  
العاقدون منها بالتعرف على حقيقة مرماهم دون ان يعتد بما اطلقوه عليها من  
اوصاف وما ضمنوها من عبارات متى كانت تلك الأوصاف والعبارات تخالف  
حقيقة التعاقد ومتى تبين ان العقد توافرت فيه اركان عقد الايجار من منفعة  
ومدة واجرة كان ايجارا وصفت الأجرة فيه بأنها جعل وان اطلق عليه وصف  
استغلال تجارى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر محمد الباجورى والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل فى ان الطاعن واخرى اقاما الدعوى رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٧١  
مدنى امام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم ، بطلب الحكم  
بانتهاى عقد الايجار المبين بالصحيفة واخلاء العين للأجرة وتسليمها اليهما  
خالية بالحالة التى كانت عليها وقت انعقاد الابحار ، وقالوا شرحا لها انه بموجب  
عقد مؤرخ ١٩٤١/٤/٧ استأجرت الشركة العامة للوقود الغذائية لابس



( وشركاه ) من مورثهما ثلاث دكاكين بالعقار رقم ٢ شارع السلولى بالدقى بالقاهرة واذ حظر البند السادس عشر من العقد على المستأجر احلال احد محله او توكيل غيره او التاجير من الباطن او التنازل عن كل او جزء من العين المؤجرة بدون موافقة كتابية من المالك ، واذ أشهر افلاس الشركة المستأجرة وقام وكيل الدائنين المطعون عليهم الاول - بتأجير العين من الباطن بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٣/٩/٢٥ الى باقى المطعون عليهم بغير اذن ، فقد اقاموا الدعوى . دفع المطعون عليهم بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وبعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى ولرفعها من غير ذى صفة ، وبتاريخ ١٩٧٢/٢/١٩ حكمت المحكمة (اولا ) برفض الدفوع الأربعة ( ثانيا ) برفض الدعوى . استأنف المدعيان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٧ لسنة ٨٩ ق القاهرة طالبين الغاءه والقضاء بالطلبات . وبتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، دفع المطعون عليهما الأولان بعدم قبول الطعن ، قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الدفع وفى الموضوع بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرائه جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان مبنى الدفع بعدم قبول الطعن ، ان الطاعن انفرد باقامة الطعن بالنقض دون المالكة الأخرى التى شاركتة فى اقامة الدعوى بداءة ثم فى استئناف الحكم الصادر فيها مما يعتبر قبولا منها للحكم المطعون فيه وصيرورته نهائيا قبلها ، واذ كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة فان الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعن لانعدام المصلحة .

وحيث ان الدفع مردود ، ذلك ان النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على انه " . . . اذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة او فى التزام بالتضامن او فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص

معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمًا إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصامه في الطعن ، • يدل على أن المشرع أجاز خارجًا على مبدأ نسبية الأثر المترتب على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره في الميعاد في حالة الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل في الطعن بالوسيلة التي بينها في المادة المذكورة • وإذا كانت هذه رخصة إجازها الشارع في هذه الحالة لمن قبل الحكم أو لمن لم يطعن عليه في الميعاد ، فإن قعوده عن استعمال هذه الرخصة لا يؤثر في شكل الطعن متى أقيم من باقى المحكوم عليهم صحيحًا في الميعاد • وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر ضد الطاعن وأخرى ، فإنه يجوز للطاعن وحده الطعن في هذا الحكم وإن صدر في موضوع غير قابل للتجزئة ، ومن ثم يتعين رفض الدفع •

#### وحيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث أن مما ينفع الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم ذهب إلى أن العقد المبرم بين المطعون عليه الأول بصفته وكيلًا للدائنين وبين باقى المطعون عليهم في ١٩٦٣/٩/٢٥ هو عقد استغلال تجارى وليس عقد تأجير من الباطن واستند في ذلك إلى ما أطلقه عليه المتعاقدان من تسمية ، وإلى خلو نصوصه من أية إشارة إلى تأجير العين أو الاتفاق على أجره ، وإلى ثبوت تحريره بعد الحصول على موافقة التفليسة ، فيكون محل العقد وارداً على عمل هو استغلال اسم وشهرة المنشأة التجارية وإدارتها ومعدات وكل ما يتعلق بها ، والسماح بتشغيلها لفترة معينة وفقاً لأحكام القانون التجارى نتيجة لاشتهار أفلاس الشركة ، في حين أن العقود لا يتحدد تكييفها بما يطلقه عليها أطرافها من أسماء ، بل باستخلاص حقيقة العلاقة التي ينظمها العقد وبيان أى العقود توافرت أركانها في هذه العلاقة ، والواضح من بنود العقد استئصالها

على عناصر عقد الايجار . هذا الى ان الحكم لم يبين أساس ما استخلصه من وزود العقد على عمل وليس على شيء ، ولا نوع عقد العمل الذي يندرج تحته ، أو يستظهر ما ينطوى عليه من تبعية في الادارة أو الاشراف باعتبارها الخاصية الأساسية لعقد العمل . بالإضافة الى أن حصول وكيل الدائنين على موافقة مأمور التفليسة على ابرام العقد لا يفيد شيئاً في تحديد التكليف القانوني له إذ أن قراراته ليست حجة على المؤجر في علاقته مع المفلس ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

وحيث ان النعى في محله ، ذلك انه وان كان النص في المادة ٢٦٢ من قانون التجارة على انه « يجوز لوكلاء الدائنين الاستمرار في تشغيل محل التجارة بأنفسهم أو بواسطة شخص آخر يقبله مأمور التفليسة ويكون التشغيل تحت ملاحظته » يدل على أنه يجوز لوكيل الدائنين بعد استئذان مأمور التفليسة أن يستمر في تجارة المفلس اما بنفسه أو بواسطة شخص آخر يوافق مأمور التفليسة على اختياره ، وتعتبر الحقوق والالتزامات الناشئة عن العقود المبرمة بمناسبة الاستمرار في التجارة حقوقاً والتزامات على جماعة الدائنين ولئن كان الافلاس بمجرد لا يعتبر سبباً لفسخ عقد الايجار ، الا أنه اذا كان المستأجر هو المفلس ، ولم يكن له حق التأجير من الباطن أو التنازل عن الايجار فان الاذن الذي يصحره مأمور التفليسة ليتمكن وكيل الدائنين من الاستمرار في الاتجار ليس من شأنه ان يرتب انتقاص حقوق المؤجر ، ولا يحول دون الأخير والمطالبة بفسخ عقد الايجار الاصلى تطبيقاً للقواعد العامة أو استناداً الى شرط العقد . واذ عول الحكم على موافقة مأمور التفليسة على شروط وأوضاع العقد المبرم بين وكيل الدائنين وبين باقى المطعون عليهم في ١٩٦٣/٩/٢٥ واعتبره بهذه المثابة تصرفاً قانونياً رغم أن هذه الموافقة لا تجدى في تحديد التكليف القانوني للعقد ، كما ان قرارات مأمور التفليسة ليست حجة على المؤجر في علاقته مع المفلس طالما انطوى عقد الايجار الاصلى المؤرخ ١٩٤١/٤/٧ المبرم بينه وبين المفلس في البند السادس عشر على حظر اعلان آخر محصل



المستأجر أو توكيل غيره أو تأجيره للغير من الباطن أو نزوله عنها كليا أو جزئيا ، فإنه يكون قد خالف القانون .

لما كان ذلك فإنه وإن كان التعرف على ما عناء المتعاقدون في العقد هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ، إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك فإن التكييف القانوني الصحيح لما قصده وتطبيق نصوص القانون على العقد هو مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة النقض ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه عرض لتكييف العقد المبرم في ١٩٦٣/٩/٢٥ بين المطعون عليه الأول بصفته وبين سائر المطعون عليهم فنفي اعتباره إيجارا على سند من أنه عنون بأنه استغلال تجاري وأنه لم يتضمن صراحة أحد لفظي التأجير أو الأجرة ، رغم أن المناط في تكييف العقد هو بوضوح الإرادة وليس وضوح اللفظ ، وما عناء العاقدون منها بالتعرف على حقيقة مرماهم دون أن يعتد بما اطلقوه عليها من أوصاف وما ضمنوها من عبارات ، متى تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد .

لما كان ما تقدم وكان البين من نصوص العقد المشار إليه أن المطعون عليه الأول تعهد فيه بتمكين المطعون عليهم من الثاني للآخر من الانتفاع بالمحل الذي يستأجره المفلس من الطاعن ، على أن يستقل به هؤلاء المطعون عليهم فيعرضون بضاعتهم فيه تحت مسئوليتهم مقابل التزامهم بأن يدفعوا شهريا مبلغ خمسة وأربعين جنيها ، علاوة على التزامهم دفع أجرة المحل ومرتبات الموظفين وأجور العمال والضرائب وقيمة استهلاك المياه والاضاءة ، فإن هذه الشروط التي تضمنها العقد تجعل منه عقد إيجار توافرت فيه أركانه من منفعة ومدة وأجرة ، لا يتغير من ذلك أن المبلغ الذي تعهد المطعون عليهم الثلاثة الآخرين بإدائه وصف في العقد بأنه جمل ، كما لا يؤثر في هذا الاستخلاص الوصف المطلق عليه من أنه استغلال تجاري ، وقد سلم المطعون عليهم في البند الثاني من عقد البيع الآخر عن ذات المحل التجاري والثابت التاريخ في ١٩٧٠/١١/١٢



بانتهاء « العلاقة التاجيرية » ، التي كانت قائمة بينهم بموجب العقد موضوع  
الفرع .

لما كان ما سلف وكانت الخصيصة الأساسية في عقد العمل هي التبعية  
والخضوع ، بأن يعمل المتعاقد في خدمة الآخر وتحت إدارته وإشرافه في مقابل  
أجر ، وكانت بنود العقد محل الخلاف - وعلى ما سلف بيانه - تتنافر مع  
حق التوجيه والإشراف للمطعون عليه الأول ، واذ لم يبين الحكم المطعون فيه  
أساس استخلاصه ورود التعاقد على عمل فإن هذا الاستخلاص لا يكون  
مستقى من مصدر موجود فعلا لا وهما بالإضافة إلى مناقضته للثابت في  
الدعوى ، بما يستوجب نقضه على أن يكون مع النقص الإحالة .

#### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وأحالت القضية إلى محكمة استئناف  
القاهرة ، وألزمت المطعون عليهما الأول والثاني المصروفات ومبلغ عشرين جنيها  
مقابل أتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٨

( ٢٠٦ )

### الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٦ ق

#### ١ - أحوال شخصية .

الجهات الكنسية تتبّع مدى سلامة الانضمام إليها بعد حصوله .  
حقها  
في إبطال الانضمام باثر رجعي لسبب معاصر لقرار الانضمام .  
لمحكمة الموضوع  
مراقبة ظروف هذا الإبطال والتحقق من صدوره في نطاق السلطات الكنسية .

— المقرر في قضاء هذه المحكمة ان للجهات الكنسية سلطة البحث في دوافع  
وبواعث تغيير العقيدة بقبول الانضمام إليها بداءة كما ان لها أيضا تتبّع  
مدى سلامة الانضمام بعد حصوله بمعنى ان لها ان تبطله وتعتبره كأن لم يكن  
متى استبان لها أن الشخص كان عند انضمامه سييء النية ولم يستهدف من  
التغيير ألا التحايل على القانون شريطة أن يكون سبب الإبطال معاصرا لقرار  
الانضمام وليس لاحقا عليه فينبسط الالغاء عندئذ باثر رجعي ويعتبر باقيا  
على مذهبه القديم وكان تغييرا لم يحدث ولقاضي الموضوع مراقبة الظروف  
التي حدثت بالجهة الدينية على إبطال قرار الانضمام ايا كان الوصف الذي تطلقه  
عليه للتحقق من صدوره في نطاق السلطات الكنسية الباقية لها وانه مبني على  
أساس سوء نية طالب الانضمام عند تقديم طلبه وان مرده الى سبب مصاحب  
لقرار الانضمام ومعاصر له وليس مبعثه سلوك الشخص في فترة لاحقة على  
انتمائه سليما باعتبار ذلك مسألة تكييف متعلق بتطبيق القانون على واقعة  
الدعوى .

٢ - للجهات الكنسية حق توقيع جزاء الفصل على اتباعها لسبب تال لانضمامهم اليها اثر ذلك • اعتبار الشخص الموصول بلا ملة او مذهب •• \*

— يتعين التفرقة بين هذه الحالة — حالة ابطال الانضمام — التي جزاؤها السحب أو الالغاء أو البطلان جزاء الغش في التغيير وبين حالة اتمام الانضمام عن عقيدة وبحسن نية ثم يتبين للجهة الدينية المنتمى اليها ان سلوك المتضم الشخصى غير قويم وانه اتى ما يخالف تعاليم الطائفة فانها توقع عليه جزاء الفصل من الكنيسة ولا يعود الموصول الى ملته القديمة بل يعتبر بلا مذهب او ملة •

جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٨

( ٢٠٧ )

الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ ق

أيجار اماكن - دعوى المؤجر باخلاء المستاجر لعدم سداد الأجرة •  
شروط قبولها • تكليف المستاجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة • وجوب عدم تجاوز  
ما ورد بالتكليف للأجرة المستحقة فعلا ما لم تكن متنازعا فيها جديا • عدم  
خصم المؤجر للاعفاءات الضريبية بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ من الأجرة الواردة  
بالتنبيه • اثره • بطلان التكليف بالوفاء •

— مفاد نص الفقرة « ١ » من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان المشرع اعتبر تكليف المستاجر بالوفاء  
شرطا أساسيا لقبول دعوى الاخلاء بسبب عدم دفع الأجرة فاذا خلت منه الدعوى  
او وقع باطلا تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ويشترط ان يبين في التكليف الأجرة  
المتأخرة والا تجاوز الأجرة المطلوبة فيما هو مستحق فعلا في ذمة المستاجر  
شريطة الا تكون متنازعا فيها جديا لما كان ذلك وكان يقصد بالأجرة المستحقة  
في معنى هذه المادة الأجرة المتفق عليها في العقد معدلة طبقا لقوانين ايجار  
الأماكن المتعاقبة زيادة أو نقصا سواء بناء على أحكام قضائية صادرة في  
منازعات تردت بين الطرفين أو بمقتضى اتفاقيات خاصة ولما كان ما تقدم  
وكان البين من مطالعة التكليف بالوفاء المعلن من المَطعون عليهم الى الطالبين  
انه تضمن التنبيه على الأخير بدفع مبلغ ٠٠٠ قيمة الأجرة المتأخرة عليه عن  
الفترة من ٠٠٠ الى ٠٠٠٠ بواقع ٠٠ للشهر الواحد وكان هذا المبلغ يجاوز  
الأجرة المستحقة قانونا بقدر الاعفاء الذي حدده القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١  
رغم ان اعماله لم يكن محل منازعة من المَطعون عليهم فان التكليف بالوفاء يكون  
باطلا حابط الأثر ولا يصلح أساسا لدعوى الاخلاء لمجاوزة المطالبة للتقدير المستحق  
فعلا على الطاعن



## جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عز الدين الحسيني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد سابق ، سعد العيسوي ومصطفى قرطام ، أحمد صبرى أسعد .

---

( ٢٠٨ )

### الطعن رقم ٨١٤ سنة ٤٥ ق

تأمين - التأمين الاجبارى عن الحوادث يسرى على الراكبين المصرح بركوبهم  
فى السيارة النقل اذا كانت وثيقة التأمين على السيارة تسمح بذلك .

- وثيقة التأمين يجب اعمال شروطها متى كانت اصلح للمؤمن له او  
المستفيد اذا تضمنت الوثيقة شرطا بالتزام شركة التأمين بتغطية المسؤولية الناشئة  
عن اصابة الراكب فى السيارة النقل يجب اعمال هذا الشرط دون نص المادة ١٢  
من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
أحمد سيف الدين سابق والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه -  
وسائر الأوراق - تتحصل في ان الطاعنتين رفعتا الدعوى رقم ٢٠٨٢ سنة  
١٩٧٣ مدنى كلى الزقازيق بطلب الزام المطعون ضدهم بأن يدفعوا لهما متضامنين  
تعويضا عن وفاة مورثهما نتيجة اصابته باصابات اودت بحياته . بينما كان  
يركب سيارة نقل يقودها المطعون ضده الثانى ومملوكة للمطعون ضده الثالث  
ومؤمن عليها لدى المطعون ضده الأول ، وأضافتا ان النيابة العامة اتهمت  
المطعون ضده الثانى بأنه تسبب بخطئه فى موت مورثهما وقضى نهائيا بادانته  
وبتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٨ قضت المحكمة بالطلبات . فاستأنف المطعون ضده  
الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٧ سنة ١٧ قضائية المنصورة ( مأمورية  
الزقازيق ) وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٧ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف  
ورفض الدعوى قبل المطعون ضده الأول . طعن الطاعنتان فى هذا الحكم بطريق  
النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم . واذ عرض  
الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة  
رايها .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنتان على الحكم المطعون فيه بأسباب الطعن  
انه رفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الأول استنادا الى أن التأمين  
الاجبارى عن الحوادث لا يسرى على الراكبين المصرح بركوبهما فى سيارة  
النقل فى حين أن وثيقة التأمين على السيارة تغطى المسئولية الناشئة عن اصابة  
هذين الراكبين ومنهما مورث الطاعنتين بما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ  
فى تطبيقه .

وحيث ان هذا النعى سعيد ذلك بأن النص فى المادة ١٣ من القانون ٦٥٢  
لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة من حوادث  
السيارات على أنه « فى تطبيق المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥  
لا يعتبر الشخص من الركاب المشار اليهم فى تلك المادة الا اذا كان راكبا فى

سيارة من السيارات البعدة لنقل الركاب وفقا لأحكام القانون المذكور « لا يمنع من تغطية التأمين للمسئولية الناشئة عن إصابة الركاب في سيارة النقل اذا تضمنت وثيقة التأمين النص على ذلك - لأن المادة ٧٤٨ من القانون المدني تنص على أن الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التي لم يرد ذكرها في هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة » كما تنص المادة ٧٥٣ من القانون المدني على أنه « يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل الا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد » واذ كان مؤدى هاتين المادتين الواردتين ضمن الفصل الثالث الخاص بالأحكام العامة لعقد التأمين ، انهما تحكمان عقود التأمين كافة وتوجبان الأخذ بشروط وثيقة التأمين كلما كانت أصلح للمؤمن له أو المستفيد وكان البند الأول من وثيقة التأمين على سيارة المطعون ضده الثالث التي أقر المطعون ضده الأول بمذكرة أمام هذه المحكمة بمطابقته للنموذج الذي وضعت وزارة المالية والزمّت شركات التأمين باتباعه بالقرار ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ بتنفيذا للمادة الثانية من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري ينص على أن يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التي تقع من السيارة المؤمن عليها . ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا للفقرة « هـ » من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ فان نص وثيقة التأمين هذا هو الذي يسرى لأنه انفع للمستفيدين دون نص المادة ١٣ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . **مسألة البيان** وأذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى تأسيسا على أن « من يركب سيارة نقل ولو كان داخلا في الحدود المصرح بها طبقا للمادة ١٦/هـ من قانون المرور وهو لا يزيد عدد الراكبين على اثنين فإنه لا يتمتع بحماية مظلة التأمين الاجباري »

فاته يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه والاحالة دون  
حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه واحالت القضية الى محكمة استئناف  
المتصورة والزمّت المطعون ضده الأول بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل  
اتعاب المحاماه .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عز الدين الحسيني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : سعد العيسوي ، مصطفى قرطام وأحمد صبرى أسعد ، جلال الدين أنس .

---

( ٢٠٩ )

### الطعن رقم ٥٨٧ سنة ٤٥ ق

مسؤولية تقصيرية - مسؤولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه  
شروطها .

— مسؤولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه لا تقوم الا اذا كان  
الضرر ناشئا عن عمل غير مشروع وقع من التابع حال تادية وظيفته او بسببها  
ويقع على المضرور عبء اثبات خطأ التابع . ومن ثم يجب فى الحكم الذى  
يقضى بالزام المتبوع بالتعويض ان يبين الخطأ الذى وقع من التابع والأدلة  
التي استظهر منها وقوع هذا الخطأ والا كان الحكم قاصر التسيب بما يوجب  
نقضه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر مصطفى قرطام والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٩٢٧٩ سنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن والمطعون ضده الثانى طالبا الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفع له مبلغ ٥٣٥٧ جنيها على سبيل التعويض ، تأسيسا على أنه بينما كان المطعون ضده الثانى يقود سيارة متبوعة للطاعن اصطدم بسيارة الأجرة الملوكة للمدعى مما ادى الى تحطيمها ، وقيد عن الواقعة الجفحة رقم ٣٢٤ سنة ١٩٦٨ العجوزة ونسب فيها للمطعون ضده الثانى أنه تسبب بخطئه فى اصابة اثنين من ركاب السيارة الأجرة وقاد سيارة بحالة يتجم عنها الخطر وقضى بتغريمه عشرة جنيهات .

وفى ١٩٧٢/١/٣١ حكمت المحكمة باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات وتقضى خطأ المطعون ضده الثانى ومقدار الضرر الذى أصاب المدعى ، وبعد سماع أقوال شاهديه حكمت فى ١٩٧٣/٥/٩ بالزام الطاعن والمطعون ضده الثانى متضامنين بأن يدفع للمدعى مبلغ ٨٠٠ جنية . استأنف الطاعن هذا الحكم طالبا الغاء وقيد الاستئناف برقم ١١٨٣ لسنة ٩١ ق القاهرة كما استأنفه المطعون ضده الأول طالبا زيادة التعويض . وفى ١٩٧٥/٣/٢٧ حكمت المحكمة فى الاستئناف بتخفيض التعويض الى ٥٠٠ جنية طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها اصررت النيابة على رأياها .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ فى القانون من وجهين ( الأول ) ان الطاعن دفع امام محكمة الاستئناف ببطلان اجراءات اعلانه امام محكمة اول درجة اذ تعمد المطعون ضده الأول عدم اعلانه فى موطنه الصحيح توصلا لاعلانه فى النيابة مما ترتب عليه جهله بقيام الدعوى اثناء نظرها امام محكمة اول درجة ، ورفض

الحكم المطعون فيه هذا الدفع استنادا الى انه اعلن في ٤٦ شارع الفلكي ، وهو ما يخالف الثابت بهذا الاعلان من ان ورقته لم تسلم الى الطاعن لعدم الاستدلال عليه فيه . ( والثاني ) ان الحكم خطأ في القانون اذ اعتبر اعلان الطاعن بصحيفة افتتاح الدعوى صحيحا دون ان تتحقق المحكمة من كفاية التحريات التي سبقت هذا الاعلان .

وحيث ان هذا النعي في وجهه الأول غير صحيح ، ذلك ان الحكم المطعون فيه رد على ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الاستئناف من تعمد المطعون ضده الأول عدم اعلانه بصحيفة الدعوى في موطنه الحقيقي بقوله « ان الثابت من الأوراق ان المدعى أمام محكمة أول درجة اعلن المستأنف في العنوان الثابت بالشهادة المستخرجة منها والمقدمة للمحكمة وهو ٤٦ شارع الفلكي ومن ثم فانه لا ينسب اليه والحال هذه أي خطأ أو شبهة احتيال أو تعمد المماثلة فاذا لم يصح اعلانه في هذا العنوان الذي اعطاه بنفسه فلا يلومن الا نفسه ويبين من ذلك ان المحكمة قد أدركت ان اعلان الطاعن لم يتم في ٤٦ شارع الفلكي وهو ما ينفي عن الحكم المطعون فيه مظنة مخالفة الثابت بالأوراق .

والنعي في وجهه الثاني غير مقبول ، ذلك ان تقدير كفاية التحريات التي تسبق الاعلان للنيابة هو من مسائل الواقع التي يجب طرحها على محكمة الموضوع ، واذ كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة ما يدل على تمسكه أمام محكمة الاستئناف بعدم كفاية التحريات التي سبقت اعلانه بصحيفة الدعوى للنيابة ، وانما اقتصر على القول بتعمد المطعون ضده الأول عدم اعلانه في موطنه الصحيح ، فانه لا يقبل منه التحدي بعدم كفاية تلك التحريات لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بباقي الأسباب القصور في التبرير ، وفي بيان ذلك يقول ان محكمة الاستئناف انتهت الى الزامه



بإداء التعويض بالتضامن مع المطعون ضده الثانى دون أن تبين المصدر الذى استخلصت منه وقوع خطأ من جانب هذا الأخير ، وما إذا كان ذلك من التحقيقات التى أجرتها بنفسها أو من أى سبيل آخر .

وحيث أن هذا النعى فى محله ، ذلك أن مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه لا تقوم الا اذا كان الضرر ناشئاً عن عمل غير مشروع وقع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، ويقع على المضرور عبء اثبات خطأ التابع ، ومن ثم فإنه يجب فى الحكم الذى يقضى بالزام المتبوع بالتعويض أن يبين الخطأ الذى وقع من التابع والأدلة التى استظهر منها وقوع هذا الخطأ ، وإذ يبين من الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه الى أسبابه أنه قال « وحيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى عليه الأول ( المطعون ضده الثانى ) لم يتخذ الحيطة أثناء قيادته السيارة بحال ينجم عنها الخطر على الأشخاص والأموال فاصطدم بالسيارة المملوكة للمدعى الأمر الذى يتوافر معه ركن الخطأ ... ولا يغرب عن البال أن هذا الضرر لم ينشأ مباشرة من المخالفة موضوع الجنحة رقم ٣٢٤ سنة ١٩٦٨ ٠٠٠ وأن الضرر الذى أصابه ناشئ عن واقعة ائتلاف السيارة وهى واقعة لم ترفع بها الدعوى الجنائية وما كانت ترفع بها لأن القانون الجنائى لا يعرف جريمة ائتلاف المنقول باهمال كما أضاف الحكم المطعون فيه الى ذلك قوله « أن التلفيات التى لحقت بسيارة المستأنف عليه لم تنشأ مباشرة عن المخالفة موضوع الجنحة ٣٢٤ سنة ٦٨ إنما نشأ عن الفعل للضار الغير معاقب عليه فى قانون العقوبات المصرى وهو ائتلاف مال الغير خطأ أو عن غير عمد وباهمال ومن ثم لا يعنى المحكمة أن يكون قد فصل نهائياً أم لم يفصل إطلاقاً فى الجنحة المذكورة ٠٠٠ ، وإذا كان مفاد هذه الأسباب أن محكمة الموضوع بدرجتيها وإن كانت قد أوضحت أن خطأ المطعون ضده الثانى ( التابع ) يتمثل فى قيادته السيارة بحالة ينتجم عنها الخطر على الأشخاص والأموال مما أدى الى اصطدامها بسيارة المطعون ضده الأول ، إلا أن المحكمة لم تفصح عن المصدر الذى استظهرت منه ثبوت هذا الخطأ ، وما إذا



كان ذلك من التحقيقات التي أجرتها محكمة أول درجة أو من التحقيقات التي تمت في الجنحة رقم ٣٢٤ سنة ٦٨ المعجزة ، فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

**لذلك**

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة والزممت المطعون ضده الأول بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

فائب رئيس المحكمة

امين السر

## جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة عبد العال السيد وعضوية السادة  
المستشارين : محمدى الخولى ، ابراهيم فودم وعبد الحميد المنفلوطى ، عبد العزيز هيبه .

---

( ٢١٠ )

### الطعن رقم ٤٠٦ سنة ٤٥ ق

القرار الادارى متى استوفى الشكل القانونى ولم يكن يشوبه فى ظاهرة  
عيب يجرده من صفته الادارية وينحدر به الى درجة العدم فالطعن عليه يخرج  
عن ولاية جهة القضاء العادى .

— اذا كانت ارض النزاع لا تدخل ضمن ممتلكات من صدر قرار اللجنة  
العليا للاموال المصادرة بمصادرة املكهم وبناء على ذلك صدر قرار وزير  
الخزانة بتخصيصها للمنفعة العامة على انها مملوكة لمن تقرر مصادرة املكه  
فان قرار وزير الخزانة المذكور يكون قد صدر استنادا الى القانون ١٢٧ لسنة  
١٩٥٦ ولا يشوبه فى ظاهره عيب يجرده من صفته الادارية وينحدر به الى مرتبة  
العدم وينحصر الاختصاص بطلب منع التعرض بشانه عن جهة القضاء العادى  
ويدخل فى اختصاص القضاء الادارى .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
محمدى الخولى والمرافعة وبعد الدلالة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في ان المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١١٠١ سنة ١٩٦١ مدنى جزئى الدرب الأحمر ضد الطاعن للحكم برد حيازته لقطعة الارض المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها له ، وقال بيانا للدعوى انه يمتلك الأرض المذكورة بطريق الشراء ويضع اليد عليها ويؤجرها الى عبد العال عبد العال خاطر ، ونظراً لأنها ملاصقة لقصر الأميرة السابقة ماهوش فاضل الذى صدر فى سنة ١٩٥٤ - باعتباره من الأموال والممتلكات الخاصة بأسرة محمد على التى قرر مجلس قيادة الثورة فى ١٩٥٣/١١/٨ مصادرتها - فقد قامت ادارة الأموال المصادرة بالاستيلاء على تلك الأرض باعتبارها جزءاً من ذلك القصر ، فأقام ضدها المستأجر للأرض الدعوى رقم ٦٣٧٤ سنة ١٩٥٧ مستعجل القاهرة للحكم برد حيازته لها فقضى له بطلباته الا أن ادارة الاموال المصادرة عادت الى الاستيلاء على الارض محل النزاع فأقام المستأجر لها الدعوى رقم ١٠٣٣٢ سنة ١٩٥٨ مستعجل القاهرة باسترداد الحيازة فقضى له بطلباته فاستأنفت الادارة المذكورة هذا الحكم فقضى بالغائه وبعدم جواز سماع الدعوى ، وتنفيذا لهذا الحكم قامت وزارة الاسكان والمرافق فى ١٩٦١/٩/٥ بالاستيلاء على الأرض محل النزاع ، فأقام المطعون عليه ضدها الدعوى الحالية للحكم بطلباته . دفعت المدعى عليها الدعوى بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظرها وبتاريخ ١/١٠ سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الدفع وبرد حيازة المطعون عليه للأرض .

استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاءه والحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٢٧٣ سنة ٧٩ ق وبتاريخ ١٩٧٤/١١/١٣ حكمت المحكمة بنقض خبر لتحقيق ملكية الأميرة السابقة ماهوش فاضل لأرض النزاع وتطبيق مستندات ملكيتها عليها وتحقيق وضع اليد ومدته وسببه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى

١٩٧٥/٢/٨ بتعديل الحكم المستأنف بجعل رد الحيازة محدودا بإسوار القصر المصادرة طبقا للتحديد الوارد بالخريطة المساحية لسنة ١٩٥١ وتضمنت الأسباب قضاء برفض الدفع • طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض • وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم •

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وقضى برد حيازة ارض النزاع للمطعون عليه رغم ما هو ثابت من ان التعرض الذى وقع من الطاعن بصفته قد استند الى قرار وزير الخزانة رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ الصادر بتخصيصها للمنفعة العامة ولا يصلح ذلك اساسا لرفع دعوى الحيازة لما يقترب على الحكم لمصلحة رافعها من تعطيل نذلك الامر ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم طبقا لفصل المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ •

وحيث ان هذا النعى في محله ذلك ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على أن قرار اللجنة العليا للاموال المصادرة بتاريخ ١٩٥٤/٢/١ بمصادرة قصر الأميرة السابقة ماهوش فاضل وقرارها المفسر له بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٧ يعتبران قرارين معدومين لمساهمهما بحيازة المطعون عليه لأرض النزاع لعدم دخولها فيما تملكه الاميرة السابقة ماهوش فاضل ، وان تنفيذ هذين القرارين بالاستيلاء على أرض النزاع يعتبر عدوانا ماديا يحق دفعه عن طريق دعوى النزاع للمنفعة العامة بالاستناد الى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ المتعلق بالتصرف في الأموال المصادرة واطراف حصيلتها للإيرادات العامة - لا يغير من ذلك لأنه قرار معدوم بدوره لا يبتناؤه على قرارى اللجنة العامة للاموال المصادرة سالفى الذكر المعدومين •



لما كان ذلك ، وكان قرار وزير الخزانة رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ الصادر بتخصيص أرض النزاع للمنفعة العامة قرارا إداريا صدر بالاستناد الى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ولا يشوبه في ظاهره عيب يجرده من صفته الادارية وينحدر به الى درجة العدم ، وكان التعرض المستند الى امر إداري اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة تمتع هذا التعرض وذلك لما يترتب حتما على الحكم لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم العادية بنص المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله - ولا يكون للحائز في هذه الحالة من سبيل لدفع هذا التعرض سوى الالتجاء الى القضاء الإداري صاحب الاختصاص بوقف تنفيذ الأمر الإداري أو الغائه - وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى وإحالتها الى محكمة القضاء الإداري عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

### لذلك

حكمت المحكمة أولا - بنقض الحكم المطعون فيه والزم المطعون عليه بالمصاريف ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

ثانيا - وفي الاستئناف رقم ٢٧٣ لسنة ٧٩ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحاكم العادية ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة القضاء الإداري والزم المستأنف عليه ( المطعون عليه ) بالمصاريف ومبلغ عشرة جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

كلين رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني والسادة المستشارين  
أحمد سابق وسعد العيسوي ومصطفى قرطام وجلال انس .

---

( ٢١١ )

### الطعن رقم ١٥٥ سنة ٤٥ ق

١ - نزع الملكية للمنفعة العامة . الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية  
تطبيقا للقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة  
عدم جواز الطعن فيها بطريق الاستئناف بحجة أنها أحكام باطلة . عدم جواز  
أعمال حكم المادة ٢٢١ مرافعات في هذه الحالة . علة ذلك .

— لا محل للاستناد الى نص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات بفتح باب  
الطعن بالاستئناف في الأحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية بالتطبيق للمادة  
١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة  
بدعوى أنها أحكام باطلة او قائمة على اجراءات باطلة ذلك ان القانون الاخير  
يعد تشريعا خاصا انفردت نصوصه بقواعد متماسكة في ذاتها وهي بذلك  
منبئة الصلة عن حكم المادة ٢٢١ من قانون المرافعات ولا سبيل الى المساس  
بتلك الأحكام الا بتشريع خاص ينص على ذلك ولا يستفاد هذا الالغاء الضمني  
من نص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات ذلك ان النص العام لا يلغى ضمنا  
النص الوارد في قانون خاص ولا وجه للتحدى بان نص المادة ١٤ من القانون  
رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هو النص العام وان نص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات  
هو النص الخاص في هذا الصدد ذلك ان نصوص قانون المرافعات في الطعن

في الأحكام تعد كلها من النصوص العامة في الإجراءات لشمولها كل أنواع  
الأنزعة إلا ما استثنى بنص خاص في حين أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤  
لا يتضمن إلا نصوصا خاصة بالنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام خرج فيها  
المشرع عن القواعد العامة التي أوردها في قانون المرافعات من حيث الاختصاص  
وأجراءات التقاضي وطرق الطعن في الأحكام لأهداف تغييها من سن أحكامه ومن  
بينها رغبته في حسم المنازعات الناشئة عن تطبيقه كما أنه لا وجه للاحتجاج بما  
نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون  
المرافعات من إلغاء كل نص يخالف أحكامه ذلك أن هذا النص ليس إلا ترديداً  
لبدا الإلغاء الضمني دون زيادة ومن ثم فلا يلغى النص الوارد في قانون  
خاص .

٢- نزع الملكية للمنفعة العامة - حكم المحكمة الابتدائية بشأن الطعن في قرار  
لجنة المعارضات عن نزع الملكية العامة . عدم جواز استئنافه سواء بشأن  
تقدير قيمة العقار أو تقدير مقابل عدم الانتفاع به .

— الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في طعن على قرار لجنة الفصل  
في المعارضات سواء فيها يختص بتقدير قيمة العقار المنزوع ملكيته أو بمقابل  
الانتفاع يكون نهائياً طبقاً لنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة  
١٩٥٤ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر سعد العيسوي والمرافعة وبعد مداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٦٣/٧/٧ استولت الحكومة على قطعة أرض بمدينة أسيوط مساحتها ٦١٣٣ مترا مربعا مملوكة للطاعن ، ثم صدر بعد ذلك القرار رقم ١٣٤٣ ونشر بالوقائع الرسمية في ١٩٦٣/٧/١٧ باعتبار هذه الأرض لازمة للمنفعة العامة ، وقدرت الجهة الادارية القائمة باجراءات نزع الملكية التعويض المستحق للطاعن عن هذه الأرض على اساس ثمن المتر المربع ٤٧٥٠ جم ، وأخطرته بذلك في ١٩٦٨/٥/٢٥ ، فعارض في هذا التقدير امام لجنة الفصل في المعارضات المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ، طالبا زيادة التعويض الى مبلغ ١٢٥٠٠ جم للمتر الواحد مضافا الى ذلك التعويض عن نزع الملكية .

وفي ٧٠/٥/٤ رفضت اللجنة معارضته وايدت التقدير المعارض فيه ومقابل عدم انتفاعه بالأرض من تاريخ الاستيلاء الفعلي حتى تاريخ اتخاذ اجراءات نزع الملكية فاقام الطاعن الدعوى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى أسيوط طعنا في قرار اللجنة . وفي ١٩٧٠/١٢/١٩ حكمت المحكمة بنسب خبير لتقدير ثمن الأرض وقت نزع ملكيتها وتقدير مقابل عدم الانتفاع بها من تاريخ الاستيلاء عليها حتى تاريخ اتخاذ اجراءات نزع الملكية ، وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٣/٢/٢٤ بتعديل القرار المطعون فيه بجعل ثمن المتر المربع ٥٠٠ره جم وبالزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ ٢١٣ر١٥٠ جم مقابل عدم الانتفاع . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٨ سنة ٤٨ ق أسيوط . وفي ١٩٧٤/١٢/١٨ قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين ينعى الطاعن باولهما على الحكم



المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول انه استند في استئنافه الى حكم المادة ٢٢١ من قانون المرافعات والتي تجيز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم ، ولم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر بمقولة ان هذا النص قاصر على الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية أو المحاكم الابتدائية في حدود نصابها الانتهائي دون الاحكام التي ينص المشرع على نهائيتها بموجب قوانين خاصة كما هو الحال في المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، في حين ان نص المادة ٢٢١ آنفة الذكر ، قد ورد عاما فلا يجوز تخصيصه بوجوب أن يكون مصدر الانتهائية هو قواعد قانون المرافعات اذ نص في المادة الأولى من قانون اصداره على الغاء كل نص آخر يخالف احكامه، ويكون قد ألغى صراحة نص المادة ١٤ المشار اليها فيما يتعارض مع نص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات .

وحيث ان هذا النعي مردود ذلك بأنه لا محل للاستناد الى نص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات لفتح باب الطعن بالاستئناف في الأحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية بالتطبيق للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة بدعوى انها احكام باطلة أو قائمة على اجراءات باطلة ، ذلك ان القانون الاخير يعد تشريعا خاصا انفردت نصوصه بقواعد متماسكة في ذاتها ، وهي بذلك منبئة الصلة عن حكم المادة ٢٢١ من قانون المرافعات ، ولا سبيل الى المساس بتلك الأحكام الا بتشريع خاص ينص على ذلك . ولا يستفاد هذا الالغاء الضمني من نص المادة الأولى من قانون المرافعات ، ذلك ان النص العام لا يلغى ضمنيا النص الوارد في قانون خاص ، ولا وجه للتحدى بأن نص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هو النص العام وان نص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات هو النص الخاص في

هذا الصدد ، ذلك ان نصوص قانون المرافعات في الطعن في الأحكام تعد كلها من النصوص العامة في الاجراءات لشمولها كل أنواع الأنزعة ، الا ما استثنى بنص خاص ، في حين ان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا يتضمن الا نصوصا خاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه خرج فيها المشرع عن القواعد العامة التي اوردها في قانون المرافعات من حيث الاختصاص واجراءات التقاضي وطرق الطعن في الأحكام لأهداف تغيها من سن أحكامه ومن بينها رغبته في حسم المنازعات الناشئة عن تطبيقه ، كما انه لا وجه للاحتجاج بما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات من الغاء كل نص يخالف أحكامه ، ذلك ان هذا النص ليس الا ترجيذا لمبدأ الالغاء دون زيادة ، ومن ثم فلا يلغى النص الوارد في قانون خاص .

لما كان ذلك فان النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث ان حاصل السبب الثانى مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك ان الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لطلب التعويض عن حرمان الطاعن من الانتفاع بالعقار منذ الاستيلاء الفعلى عليه حتى تاريخ اتخاذ اجراءات نزع الملكية ، تأسيسا على ان قضاء المحكمة الابتدائية في هذا الطلب صدر في معارضته في ذلك التقدير تخضع للقواعد المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، في حين ان الاجراءات التي نصت عليها هذا القانون لم تتخذ في خصوص تحديد التعويض عن عدم الانتفاع بالعقار ، اذ لم يصدر أصلا قرار بتقديره ، كما حجت لجنة الفصل في المعارضات نفسها عن النظر في هذا الطلب ، ومن ثم يعتبر طلبا جديدا رفع لأول مرة أمام المحكمة الابتدائية ويخضع الحكم الصادر فيه للقواعد العامة في قانون المرافعات فيجوز استئنافه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك بان المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧

لسنة ١٩٥٤ تنص على حق صاحب الشأن في العقار المستولى عليه بطريق التنفيذ المباشر في تعويض عن مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية ولصاحب الشأن خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقيمة التعويض عن عدم الانتفاع حق المعارضة في هذا التقدير ، ويكون الفصل في المعارضة في تقدير التعويض طبقا للنصوص الخاصة بالمعارضة في تقدير التعويض عن نزع الملكية . وخولت المادة ١٤ من هذا القانون للمصلحة نازعة الملكية وكل ذي شأن حق الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية ونصت على أن حكمها في هذا الطعن يكون نهائيا ، وعلى ذلك فإن الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في طعن على قرار لجنة المعارضات سواء فيما يختص بتقدير قيمة العقار المنزوع ملكيته أو بمقابل عدم الانتفاع يكون نهائيا ، طبقا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

لما كان ذلك وكانت المصلحة التي يمثلها المطعون ضده قد استولت على عقار الطاعن بطريق التنفيذ المباشر وقدرت التعويض المستحق له عن نزع الملكية بواقع ٤٥٠٠ جم للمتر المربع ولما أعلنته عارض فيه أمام لجنة الفصل في المعارضات طالبا زيادته مضافا الى ذلك التعويض عن حرمانه من الانتفاع بالعقار ، وأصدرت اللجنة قرارها برفض المعارضة وتأييد التقدير المعارض فيه ، مما يعتبر رفضا لطلب التعويض عن عدم الانتفاع ، ولما طعن في هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية قضت بتقدير التعويض المستحق مقابل قيمة العقار بواقع ٥٠٠ جم للمتر المربع وبإلزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ ٢١٣١٥٠ جم مقابل عدم انتفاعه بالأرض من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين اتخاذ اجراءات نزع الملكية ، فانها بذلك تكون قد فصلت في النزاع بمقتضى السلطة المخولة لها بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، ويكون حكمها نهائيا غير جائز استئنافه ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه

٨٣٦ -

بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس • ولما تقدم يتعين  
رفض الطعن •

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزم الطاعن بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها  
مقابل اتعاب المحاماة وحكمت بمصادرة الكفالة •

امتنع للمعير

نائب رئيس المحكمة



## جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عبد العال السيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمدى الخولى ، ابراهيم فوده وعبد الحميد المنفلوطى ، عبد العزيز هيبة .

---

( ٢١٢ )

### الطعن رقم ٦٢٩ سنة ٤٤ ق

يبطل الحكم لبطلان الاجراءات اذا اعيدت الدعوى للمرافعة وحجزت للحكم  
في ذات اليوم دون حضور الخصوم او من يمثلهم وقت النطق بقرار الاعادة  
للمرافعة .

— لما كان من المقرر انه اذا اعيدت القضية للمرافعة وجب على المحكمة  
اخطار طرفي الخصومة للاتصال بها من جديد ويتم هذا باعلانها قانونا او ثبوت  
حضورهما وقت النطق بالقرار فاذا كان الثابت في الدعوى انها اعيدت للمرافعة  
لذات اليوم واصدرت فيه حكما المطعون فيه دون اعلان الطاعنة بقرار اعادة  
الدعوى للمرافعة او حضور من يمثلها وقت النطق بهذا القرار فان الحكم  
المطعون فيه يكون قد صدر في القضية دون ان تتصل الشركة الطاعنة بالخصومة  
من جديد فيقع باطلا بما يستوجب نقضه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
عبد الحميد المنفلوطى والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق-  
تتحصل في ان المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٦٩ مدنى  
كلى القاهرة كما اقامت المطعون عليها الثانية الدعوى رقم ١٤٥١ مدنى كلى  
القاهرة ، وطلب كل منهما فى دعواه الحكم بالزام الشركة الطاعنة والمطعون  
عليها الثالثة بصفتها من تركة مورثها المرحوم كامل همت رزق الله والمطعون  
عليها الرابعة ( شركة الشرق للتأمين ) بأن يدفعوا لهما وبالتضامن بينهما مبلغ  
عشرين ألف جنيه تعويضا عن الأضرار التى أصابتهما من جراء وفاة ابنهما  
النفيب المهندس المرحوم حسين لطفى وهذان ، اثر انقلاب السيارة التى كان  
يستقلها بسبب خطأ قائدها المرحوم كمال همت رزق الله ، وبتاريخ ١٩٧١/٤/٧  
قضت المحكمة فى الدعويين بالزام الشركة الطاعنة وورثة المرحوم كامل همت  
رزق الله بأن يدفعوا متضامنين فيما بينهم الى كل من المدعين مبلغ خمسة  
الاف جنيه ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . استأنفت الشركة الطاعنة هذا  
الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة الغاء ورفض الدعويين وقيّد  
الاستئناف برقم ٢٣٩٠ سنة ٨٨ ، كما استأنفه ورثة المرحوم كامل همت  
رزق الله لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين الغاء ورفض الدعويين وقيّد  
استئنافهم برقم ٢٤١٢ سنة ٨٨ ق ، وضمت المحكمة الاستئنافيين ليصدر فيهما  
حكم واحد - دفع المطعون عليهما الأول والثانية باعتبار كل من الاستئنافيين  
كأن لم يكن لاعلانهما بعد الميعاد القانونى ، وبتاريخ ١٩٧٤/٢/٢ قررت المحكمة  
حجز الاستئنافيين للحكم لجلسة ١٩٧٤/٤/٧ وفيها قررت اعادتهما للمرافعة  
لذات اليوم بسبب وفاة أحد أعضاء الدائرة ، وبنفس الجلسة حكمت باعتبار  
الاستئناف رقم ٢٤١٢ سنة ٨٨ ق كأن لم يكن وفى الاستئناف رقم ٢٣٩٠ سنة  
٨٨ ق بتأييد الحكم المستأنف طعنت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق  
النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبحت فيها رأى : أولا : بعدم قبول  
الطعن فى الحكم المطعون فيه بالنسبة لما قضى به فى الاستئناف رقم ٢٤١٢  
سنة ٨٨ ق - ثانيا : بنقض الحكم فيما قضى به فى الاستئناف رقم ٢٣٩٠  
سنة ٨٨ ق فى خصوص ما ورد بالسبب الأول من أسباب الطعن .

وحيث ان مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن في الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٤١٢ سنة ٨٨ ق القاهرة أن الطاعن لا مصلحة له في الطعن على الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الاستئناف المذكور .

وحيث ان هذا الدفع في محله ذلك انه وان كانت محكمة الاستئناف قد ضمت الاستئناف رقم ٢٤١٢ سنة ٨٨ ق القاهرة ( المرفوع من ورثة المرحوم كامل همت رزق الله ) للاستئناف رقم ٢٣٩٠ سنة ٨٨ ق ( المرفوع من الطاعنة ) ليصدر فيهما حكم واحد ، الا أن هذا الاجراء وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينفى أن لكل من الاستئنافين استقلالاً عن الآخر .

لما كان ذلك وكان الطعن بالنقض لا يقبل الا اذا كان للطاعن مصلحة في طعنه ، وكان البين من وقائع الدعوى أن المطعون عليهما الأول والثانية أقاما الدعويين رقمي ٩٥٩ و ١٤٥١ سنة ١٩١٩ مدنى كلى القاهرة على الطاعنة وورثة المرحوم كامل همت رزق الله وشركة الشرق للتأمين للحكم بالزامهم بأن يدفعوا لكل منهما على وجه التضامن مبلغ عشرين ألف جنيه ، ولما قضت المحكمة بالزام الطاعنة وورثة المرحوم كامل همت رزق الله بأن يدفعوا على وجه التضامن لكل من المدعين مبلغ خمسة الاف جنيه ، استأنف ورثة المرحوم كامل همت رزق الله هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤١٢ سنة ٨٨ ق القاهرة قضت المحكمة باعتبار هذا الاستئناف كأن لم يكن دون أن يقضى على الطاعنة فيه بشيء فان طعن الطاعنة في الحكم المطعون فيه فما قضى به في الاستئناف المذكور يكون غير مقبول .

وحيث انه وبالنسبة للطعن على ما قضى به الحكم المطعون فيه في الاستئناف رقم ٢٣٩٠ سنة ٨٨ ق فقد حاز أوضاعه الشكلية .

وحيث انه مما تنعاه الطاعنة بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه

بطلانه ، وفي بيان ذلك تقول ان محكمة الاستئناف حازت الدعوى للحكم  
لجلسة ١٩٧٤/٤/٧ ولتغيز الهيئة بسبب وفاة أحد أعضائها قررت المحكمة  
اعادة القضية للمرافعة لنفس الجلسة ، ورغم عدم اعلان الطاعنة بهذا القرار  
وعدم حضور ممثلها في الجلسة أصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه بما يعيب  
الحكم بالبطلان .

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر أنه اذا أعيدت  
القضية للمرافعة وجب على المحكمة اخطار طرفي الخصومة للاتصال بها من جديد ،  
. ويتم هذا باعلانهما قانونا او ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار ، وكان  
الثابت من الاطلاع على صور محاضر الجلسات أن القضية نظرت بجلسة ٢/٢  
١٩٧٤ وفيها حازتها المحكمة للحكم لجلسة ١٩٧٤/٤/٧ ، وفي هذه الجلسة  
الأخيرة أعادتها للمرافعة لذات اليوم وأصدرت فيه حكما المطعون فيه ، دون  
اعلان الطاعنة بقرار اعادة الدعوى للمرافعة او حضور من يمثلها وقت النطق  
بهذا القرار فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في القضية دون أن تقتصل  
الشركة الطاعنة بالخصومة من جديد ، فيكون باطلا ، بما يستوجب نقضه دون  
حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

لذلك

#### حكمت المحكمة :

اولا : بعدم قبول الطعن في الحكم المطعون فيه بالنسبة لما قضى به في  
الاستئناف رقم ٢٤١٢ سنة ٨٨ ق والزمّت الطاعنة بمصاريف هذا الشق من  
الطعن ومصادرة الكفالة الخاصة به .

ثانيا : بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الاستئناف رقم ٢٣٩٠  
سنة ٨٨ ق القاهرة وأحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة والزمّت  
المطعونّ عليهما الاول والثانية بمصاريف هذا الشق من الطعن ومبلغ عشرين  
جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم هاشم ، أحمد شوقي المليجي وعبد السلام عوض القرش ، عبد الوهاب  
حسن سليم .

---

( ٢١٣ )

### الطعن رقم ٩٣٦ سنة ٤٤ ق

استئناف - المقصود بالمواد المستعجلة والدعوى التى تنظر على وجه  
الاستعجال فى معنى المادة ١٢٠ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات  
الاجتماعية .

— لما كان المقصود بالمواد المستعجلة وفقا لما تعنيه الفقرة الثانية من  
هذه المادة هى تلك التى يقتصر فيها على الاجراءات الوقتية او التحفظية دون  
المساس بالموضوع وميعاد الاستئناف بالنسبة لها خمسة عشر يوما . اما  
ما نصت عليه المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤  
من نظر المنازعات المتعلقة به على وجه الاستعجال فانه لا يعدو ان يكون حثا  
للمحكمة على نظر هذه المنازعات على وجه السرعة ويبقى ميعاد الاستئناف  
بالنسبة لها اربعون يوما .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
عبد الوهاب حسن سليم والمراقبة وبعد المداولة .

### حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٤١٩٣ لسنة ١٩٦٩ عمال جزئي القاهرة على المطعون ضدها - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - بطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ١١٨٨ ج والفوائد بنسبة ١٪ عن كل يوم تأخير اعتبارا من تاريخ خروجه من العمل حتى الصرف والفوائد القانونية، وقال بيانا لها انه في ١٩٥٧/٥/١ التحق بالعمل بشركة سيجانوس للمياه الغازية واشترك عنه لدى المطعون ضدها ، وأنه في ١٩٦٨/٩/١٤ ترك العمل بالاستقالة وكون شركة تضامن وخرج بذلك عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ نهائيا ، واذ كان يستحق ان يصرف له تعويض الدفعة الواحدة طبقا للمادة ٨١ من القانون المشار اليه ولم تقر له المطعون ضدها بحقه ، فقد اقام الدعوى بطلباته المتقدمة . وبتاريخ ١٩٧٠/٢/١٤ قضت المحكمة بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وباحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت امامها أخيرا برقم ٤١٣٥ لسنة ١٩٧١ عمال كلى جنوب القاهرة ، وفي ١٩٧٠/٥/٤ حكمت المحكمة بنسب خبير لأداء المهمة المبنية بالحكم ، وبعد ان قدم الخبير تقريره عدل الطاعن المبلغ المطالب به الى ١٢٤١٥٠٠ جم - وبتاريخ ١٩٧١/٥/١٠ قضت المحكمة بالزام المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٩٤١٨٥٠ جم وبإعادة الأمور الى الخبير لبيان مدى أحقية الطاعن في الفوائد التأخيرية - واذ قدم الخبير تقريره الثانى قضت المحكمة في ١٩٧٣/٣/١٩ برفض هذا الطلب ، وبالزام المطعون ضدها بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد - استئناف الطاعن هذا الحكم امام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٠٨٢ لسنة ٩٠ ق ، وبتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٧ قضت المحكمة بسقوط حق الطاعن في الاستئناف - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة

أيدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحدثت  
لنظره جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧ وفيها التزمت رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سبب واحد ينمى فيه الطاعن على الحكم  
المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم خلط بين  
الدعوى المستعجلة والدعوى التى تنظر على وجه الاستعجال ، فاعتبر أن الدعوى  
موضوع الطعن والتى نصت المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم  
٦٣ لسنة ١٩٦٤ على نظرها على وجه الاستعجال ، مادة مستعجلة وأن ميعاد  
استئناف الحكم الصادر فيها خمسة عشر يوما طبقا للفقرة الثانية من المادة  
٢٢٧ من قانون المرافعات ، فى حين أنها بطبيعتها دعوى موضوعية فيكون ميعاد  
استئناف الحكم الصادر فيها أربعين يوما وفقا للفقرة الأولى من هذه المادة ،  
واذ قضى الحكم المطعون فيه بسقوط حق الطاعنة فى الاستئناف أخذا بأن ميعاد  
الاستئناف هو الميعاد المنصوص فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى شديد ، ذلك انه لما كانت المادة ٢٢٧ من قانون  
المرافعات قد نصت على أن « ميعاد الاستئناف أربعون يوما ما لم ينص  
القانون على غير ذلك » ويكون الميعاد خمسة عشر يوما فى المواد المستعجلة ايا  
كانت المحكمة التى أصدرت الحكم . . . ، وكان المقصود بالمواد المستعجلة  
وفقا لما تعنيه الفقرة الثانية من هذه المادة هى تلك التى يقتصر الفصل فيها  
على الاجراءات الوقتية أو التحفظية دون المساس بالموضوع ، وكان النزاع  
المردد فى الدعوى قد حكمت محكمة أول درجة فى موضوعه ، فان هذا الحكم لا  
يخضع عند الطعن فيه بالاستئناف للميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من  
المادة المشار اليها ، أما ما نصت عليه المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية  
والصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من نظر المنازعات المتعلقة به على وجه  
الاستعجال فانه لا يعدو أن يكون حثا للمحكمة على نظر هذه المنازعات على وجه  
السرعة .

لما كان ذلك فان ميعاد استئناف الحكم الصادر في الدعوى يكون اربعين يوما طبقا للفقرة الاولى من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات ويكون الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى بسقوط الحق في الاستئناف دون مراعاة حساب ميعاد الاستئناف وفق ما تقدم ، غير صحيح في القانون مما يستوجب نقضه .

#### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وأحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة وأعفت المطعون ضدها من المصروفات .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة مصطفى الفقى وعضوية السادة  
المستشارين : حافظ رفقى ، محمود حسن حسين ودكتور سعيد عبد الماجد ، عاصم الراغى .

---

( ٢١٤ )

### الطعن رقم ١٢٩١ سنة ٤٧ ق

استئناف - التفرقة بين الطلبات الموضوعية التى يطرحها الخصوم على المحكمة وبين الادلة والدفع وأوجه الدفاع التى يركن اليها الخصوم فى تأييد طلباتهم الموضوعية أو الرد بها على طلبات خصومهم .

- قد فرق المشرع بين الطلبات الموضوعية والدفع المقصود بها الرد على طلبات خصومهم فأوجب فى المادة ٢٣٤ على محكمة الاستئناف اذا خالفت محكمة أول درجة فى قضائها فى الطلب الأسمى أن تعيد الدعوى الى تلك المحكمة لتفصل فى الطلب الاحتياطى الذى لم تبجته أما الدفع فقد اطلق المشرع العنان للخصوم فى ابداء ما يشاؤون منها أمام محكمة الاستئناف ولو لم يسبق لهم طرحها أو التمسك بها اصلاً أمام محكمة أول درجة ولا تلتزم بإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة اذا خالفت قضاءها فى شأن ما تمسك به أحد الخصوم من دفع أو دفاع أصلى الا أن يكون ما قضت به تلك المحكمة دفعا لم تستنفذ به ولايتها فى نظر الموضوع .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
حافظ رفقى والمرافعة وبعد مداولة .

### • حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهما بصفتهم أقاما الدعوى رقم ٣٥١ سنة ١٩٧٣ تجارى كلى جنوب القاهرة على الطاعنة بطلب الحكم بالزامها بأن تدفع لهما مبلغ ٢٠٠١ر٣٩٥ جم وفوائده القانونية استنادا الى أنهما وردا لها أجولة معبأة لم تدفع ثمنها أقاما الدعوى للمطالبة به • دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٤ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة فاستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم فقضى بالغاء الحكم بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده الأول بصفته مبلغ ٢٠٠١ر٣٩٥ جم وفوائده القانونية • طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا •

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول منها وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك تقول انها تمسكت أمام محكمتى الموضوع بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة واحتفظت بحقها في ابداء دفاعها الموضوعى ولكن الحكم المطعون فيه بعد أن قضى برفض الدفع بعدم القبول فصل في موضوع الدعوى بالزام الطاعنة بالطلبات دون أن يمكنها من ابداء دفاعها الموضوعى بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه اذا اقتصر المتمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الدفع فليس له أن يعيب على الحكم أن المحكمة فصلت في الدفع بعدم قبول الدعوى مستقلا بصورته في التشريع المصرى عن غيره من

الدفع التي تبدى قبل التكلم في الموضوع ويقتضى أمرها الحكم فيها على استقلال أو الأمر بضمها الى الموضوع ويتعين على من يتمسك بهذا الدفع - ان كان لديه ما يدفع به الدعوى في موضوعها - ان يبديه والا يحصر دفاعه في الدفع بعدم القبول .

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان المحكمة عندما قررت حجز الدعوى للحكم لم تقصره على الفصل في الدفع بعدم القبول فلا عليها ان هي اصدرت حكمها في موضوع النزاع برمته ويكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث ان حاصل الوجه الثانى من السبب الأول مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول الطاعنة انها ابدت أمام محكمة أول درجة طلبا أصليا هو الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير صفة وطلبا احتياطيا هو رفض الدعوى فاجابتها الى طلبها الأصلي ولم تتعرض بالبحث لطلبها الاحتياطي واذا رأت محكمة الاستئناف الغاء الحكم الابتدائي فانه كان يتعين عليها اعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في الطلب الاحتياطي اعمالا لحكم المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصدى للفصل في موضوع الدعوى فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان النص في المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات على انه ( يجب على المحكمة اذا لغت الحكم الصادر في الطلب الأصلي ان تعيد القضية الى محكمة الدرجة الأولى لتفصل في الطلبات الاحتياطية ) وفي المادة ٢٣٣ على انه ( يجب على المحكمة ان تنظر الاستئناف على اساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وواجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك الى محكمة الدرجة الأولى ) يدل على ان المشرع قد فرق بين الطلبات الموضوعية والدفع الاحتياطية ~~الرد بها على طلبات خصومهم~~ فوجب في المادة ٢٣٤ على محكمة الاستئناف اذا خالفت



محكمة أول درجة في قضائها في الطلب الأصلي أن تعيد الدعوى الى تلك المحكمة لتفصل في الطلب الاحتياطي الذي لم تبحثه - اذ حجبها عن نظره اجابتهما الطلب الأصلي - ومن ثم لم تستنفذ ولايتها بالنسبة له وذلك حتى لا يحرم الخصوم من احدى درجتى التقاضى على ما أشارت اليه المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات أما الدفوع وأوجه الدفاع فقد أطلق المشرع العنان للخصوم في ابداء ما يشاعون منها أمام محكمة الاستئناف ولو لم يسبق لهم طرحها أو التمسك بها أصلاً أمام محكمة أول درجة ما دام ان حقهم في ابدائها لم يسقط وأوجب المشرع في المادة ٢٣٣ على محكمة الاستئناف أن تتصدى بالفصل في تلك الدفوع وأوجه الدفاع سواء ما أبدى منها كدفاع أصلى أو احتياطي ولا تلزم باعادة الدعوى الى محكمة أول درجة اذا خالفت دفعا شكليا لم تستنفذ به ولايتها في نظر الموضوع كالحكم بعدم الاختصاص .

لما كان ذلك وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تستنفذ به الدعوى برمتها أمام محكمة الاستئناف بما حوته من أدلة ودفوع وأوجه دفاع أخرى ولا يجوز لها ان هى الغت قضاء محكمة أول درجة أن تعيدها الى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل في موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها افتئاتا على مبدأ التقاضى على درجتين . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان حاصل الوجه الثالث من السبب الأول مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول الطاعنة ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة على الشهادة المقدمة من المطعون ضده الثانى والصادرة من المطعون ضده الأول في حين ان هذه الشهادة لا تعدو أن تكون تفويضا للمطعون ضده الثانى كمستول عن تجارة الشركة وتنسيق نشاطها في مصر ولا تعتبر وكالة خاصة بالخصومة .



ولما كان القانون يشترط لمباشرة الدعوى أمام القضاء وكالة خاصة بالخصومة ويقصرها على المحامين والأقارب والأصهار حتى الدرجة الثالثة فإن للحكم المطعون فيه اذ اعتبر الشهادة المشار اليها توكيلا بالخصومة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك انه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه انه لم يقض بشيء للمطعون ضده الثانى بصفته وانما قضى بالمبلغ المطالب به للمطعون ضده الأول بصفته فان المجادلة فى صفة المطعون ضده الثانى ايا كان وجه الراى فيها - تكون غير منتجة .

وحيث ان حاصل السبب الثانى مخالفة القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك تقول الطاعنة ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على انها لم تنازع فى صور محاضر الاستلام المقدمة او فى مديونيتها بالمبلغ المطالب به فى حين ان الثابت انها تمسكت بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة واحتفظت بحقها فى ابداء دفاعها الموضوعى دون أن تتناول موضوع الدعوى بشيء بما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كان الاثبات فى المواد التجارية طليقا من كل قيد وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير الأدلة والقرائن القضائية للاخذ بما تطمئن اليه منها ، وكان البين من مسدونات الحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه بالزام الطاعنة بالمبلغ المطالب به على قيام العلاقة بين الطرفين من الخطابين المتقدمين وصور محاضر استلام البضاعة المطالب بثمنها ، ولما كان الثابت من الأوراق اقتصار الطاعنة على التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى وعدم ابداء دفاع ما فى موضوعها فان الحكم

المطعون فيه اذ اقام قضاءه على المستندات المشار اليها واستخلص من سكوت الطاعنة عدم منازعتها في هذه المستندات وفي مديونيتها لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير اساس ويتعين رفضه .

#### فأهذه الأسباب

رفضت المحكمة الطعن والزمّت الطاعنة بالمصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة وأمرت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : سعد العيسوي ، زكي الصاوي صالح وحسن النسر ، يحيى العموري .

---

( ٢١٥ )

### الطعن رقم ٣٢٧ سنة ٤٥ ق

الفرق بين التدخل الهجومي والتدخل الانضمامي .

— اذا اقتضت طلبات التدخل على ابداء أوجه دفاع لتأييد طلبات  
الخصم الذي حصل الانضمام اليه ولم يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه  
في مواجهة طرفي الخصومة فان التدخل على هذا النحو ايا كانت مصلحة التدخل  
فيه لا يعد تدخلا هجوميا وانما هو تدخل انضمامي وللمتدخل انضماميا أن  
يستأنف مع المحكوم عليه الحكم الصادر ضده .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر/زكي الصاوي صالح والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٤٥ لسنة ١٩٦١ معنى أسوان الابتدائية

ضد المطعون عليها الأخيرة طلب فيها الحكم بالزامها بأن تسلمه ١٠ ط أطيانا زراعية مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة وذلك في مواجهة المطعون عليه الأول، وقال شرحا للدعوى انه بموجب عقد بيع مسجل ومؤرخ في ١٩٥٠/٧/٧ اشترى تلك الأطيان من المطعون عليها الأخيرة ، واذا امتنعت عن تسليمها له فقد أقام الدعوى للحكم له بطلباته . طلب المطعون عليه الأول رفض الدعوى وتدخل باقى المطعون عليهم في الدعوى منضمين اليه في هذا الطلب ، قبلت المحكمة التدخل ، وحكمت في ١٩٦١/١٢/٣١ بنصب خبير لبيان ما اذا كانت الأطيان مملوكة للمطعون عليها الأخيرة ام لباقي المطعون عليهم ، وبصحيفة معلنة في ١٩٦٣/٣/٩ طلب الطاعن الحكم له بطلباته في مواجهة المتدخلين . قدم الخبير تقريره وحكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٦/٣/٣٠ للطاعن بطلباته . استأنف المطعون عليهم عدا الأخير هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٣٥ لسنة ٤١ ق « دائرة أسوان » وفي ١٩٧٠/٣/١١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبندب مكتب الخبراء لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩ فحكمت بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم وفي الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٣/١١ بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن بنى على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعن بالسبب الثانى منها على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٣/١١ مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول ان المطعون عليهم من الثانى الى الحادية عشرة وان تدخلوا في الدعوى منضمين الى المطعون عليه الأول في طلب رفضها الا ان تدخلهم كان في حقيقته تدخلا هجوميا مبناه الادعاء بملكية الأطيان محل النزاع، ومن ثم فقد دفع امام محكمة الدرجة الثانية بعدم جواز الاستئناف المرفوع من المتدخلين المذكورين تأسيسا على ان قيمة دعواهم الفرعية بالملكية لا تتجاوز



مائتين وخمسين جنيها ، الا ان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري مكتفيا بالقضاء بقبول الاستئناف شكلا ، وهو ما يعيبه بمخالفة القانون والقصور في التسبيب .

وحيث ان هذا النعي غير سديد ، ذلك انه لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه اذا اقتضت طلبات المتدخل على ابداء اوجه دفاع لتأييد طلبات الخصم الذي حصل الانضمام اليه ولم يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة فان التدخل على هذا النحو ايا كانت مصلحة المتدخل فيه لا يعد تدخلا هجوميا وانما تدخل انضمامي ، واذ تدخل المطعون عليهم من الثاني الى الحادية عشرة في الدعوى وانضموا الى المطعون عليه الاول في طلب رفضها ولم يطلبوا حال تدخلهم اى حق ذاتي لهم فان تدخلهم على هذا النحو يعد تدخلا انضماميا ، ولما كان للمتدخل ان يطعن في الحكم الصادر في الدعوى ضد مصلحة من انضم اليه ، وكانت الدعوى قد رفعت بطلب تسليم الاطيان محل النزاع وهو طلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد المنصوص عليها في المواد من ٣٠ الى ٤٣ من قانون المرافعات السابق الواجب التطبيق فان قيمة الدعوى تعتبر زائدة على مائتين وخمسين جنيها طبقا للمادة ٤٤ من هذا القانون ويكون للمتدخلين ان يستأنفوا مع المطعون عليه الاول الحكم الابتدائي الصادر ضده ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بقبول الاستئناف على هذا الأساس الصحيح ، وكان ذلك كافيا للرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، فان النعي على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث ان خاصل النعي بالسبب الاول ان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٣/١١ اذ قضى بقبول الاستئناف شكلا قد اخطأ في تطبيق القانون ، لأن الحكم الابتدائي صدر في ١٩٦٦/٣/٣٠ ورفع الاستئناف بتاريخ ٥/١٢ سنة ١٩٦٦ اى بعد مضي اربعين يوما وهو الميعاد المقرر في القانون لرفع الاستئناف مما كان يستوجب الحكم بعدم قبوله .

وحيث ان هذا النعى غير صحيح ، ذلك انه لما كان قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قد عمل به اعتبارا من يوم ١٠/١١/١٩٦٨ ، وكان الحكم الابتدائي قد صدر في ٣٠/٣/١٩٦٦ فان احكام قانون المرافعات السابق تكون هي الواجبة التطبيق ، واذا كانت القاعدة في هذا القانون - طبقا للمادتين ٣٧٩ و ٤٠٢ منه - ان ميعاد الاستئناف ستون يوما من تاريخ صدور الحكم ، فان استئناف الحكم سالف الذكر في ١١/٥/١٩٦٦ يكون حاصلًا في الميعاد المقرر في القانون ، ولا يغير من هذا النظر ان تكون محكمة الاستئناف قد قضت بقبول الاستئناف في ١١/٣/١٩٧٠ أى بعد العمل باحكام قانون المرافعات القائم الذى جعل ميعاد الاستئناف اربعين يوما ، ذلك ان هذا التعديل لا يسرى على الاستئناف الحاصل قبل العمل بذلك القانون عملا بحكم المادة الثانية منه .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثالث ان الحكم الصادر بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٥ شابه الفساد في الاستدلال ، ذلك انه اتخذ من قضاء الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٦ مدنى مستأنف اسوان دليلا على عدم ملكية الطاعن للاطيان محل النزاع في حين ان هذه الاطيان غير تلك التى تناولها قضاء الحكم المذكور .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك انه لما كانت الأوراق قد خلت مما يفيد سبق تمسك الطاعن بهذا الدفاع امام محكمة الموضوع فانه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزمّت الطاعن بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة للمطعون عليهم الستة الأول والثامن وحكمت بمصادرة الكفالة .

نطق بهذا الحكم الهيئة المؤلفة من السيد المستشار : صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين : محمد صدقي العصار ، زكي الصاوي صالح وحسن النسر ، ويحيى العموري .

أما السيد المستشار سعد العيسوي الذي سمع المرافعة وحضر المداولة فقد وقع على مسودة الحكم .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٨

( ٢١٦ )

### الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق

#### ١ - اثبات « البينة »

الشهادة • شرط صحتها شرعا • العداوة الدنيوية المانعة من قبول الشهادة المقصود بها - اختلاق خصومة بينه وبين الشاهد • لا اثر له على قبول الشهادة

- انه وان كان يشترط لصحة الشهادة شرعا ان يكون الشاهد عدلا غير متهم في شهادته فلا يجوز ان يكون في الشهادة جر مغنم للشاهد او دفع ضرر عنه كما لا تقبل شهادته متى كان بينه وبين الخصوم عداوة دنيوية الا ان العداوة الدنيوية ليست هي كل خصومة تقع بين شخص وآخر في حق من الحقوق بل ان ابطال الشهادة مشروط بان يشهد الشاهد على خصمه في واقعة يخاصمه فيها ومثلوا لذلك بشهادة المقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع •

#### ٢ - احوال شخصية - الاقرار

الاقرار شرعا • ماهيته • ابداء الزوجة رغبتها - بمحضر الشرطة في العودة الى منزل الزوجية خشية وصفها بالنشوز وبحرمانها من النفقة • لا يعد اقرارا برغبتها الحقيقية في استمرار الحياة الزوجية •

— اذا كان يشترط لصحة الاقرار شرعا وجوب ان يفيد ثبوت المخربة على



سبيل الجزم واليقين ، فاذا شأبته مظنة او اعتورته اشارة من شك في بواعث صدورهِ فلا يؤاخذ به صاحبه ولا يعتبر من قبيل الاقرار بمعناه ولما كان ما صرحت به المطعون عليها في الشكوى الادارى - بفرض صحة صدورهِ عنها - من رغبته في العودة الى الإقامة مع زوجها الطاعن قد قرنته بأنه كان منها راغبا في وصفها بالنشوز وبالتالى الحرمان من النفقة فهو بهذه المثابة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليس الا وسيلة دفاع فرضتها عليها الظروف التى تكتنفها ولا يدل بذلك على رغبته الحقيقية فى استمرار العشرة الزوجية ولا ينطوى على اقرار تؤخذ بأصرتهِ ولا على الحكم ان هو التفت عما تمسك به الطاعن فى هذا الخصوص .

٣ - التطبيق للضرر . الضرر الذى لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين . معياره شخصى لقاضى الموضوع تقديره .

— اذ كان المستقر فى قضاء هذه المحكمة ان معيار الضرر المقرر فى معنى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ شخصى لامادى وتقديره بما يجعل دوام العشرة مستحيلا امر موضوعى متروك لقاضى الموضوع ويختلف باختلاف بيئة الزوجين ودرجة ثقافتهم والوسط الاجتماعى الذى يحيطهم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان العشرة لا يمكن ان تدوم بين الزوجين المتنازعين بعد ان وصل الامر الى حد اتهامها واهلها بالسرقة وتعددت الخصومات القضائية بينهما فليس فيما خلص اليه الحكم ما يعاب .

## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٨

( ٢١٧ )

### الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٦ ق

١ - استئناف - نقض الحكم المطعون فيه والاحالة . للخصوم ابداء اوجه دفاع ودفع جديدة امام محكمة الاحالة . وجوب التزامها بالمسالة القانونية التي فصل فيها حكم النقض .

— اذ كان مفاد المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات أنه يجوز للخصوم ان يتقدموا لمحكمة الدرجة الثانية بادلة ودفع وأوجه دفاع جديدة لم يسبق لهم ابداءها امام محكمة الدرجة الاولى وكانت وسائل الدفاع الجديدة تتميز عن الطلبات الجديدة بأنها لا تغير من موضوع النزاع بل تعنى الحجج التي استند اليها الخصم في تأييد ما يدعيه دون أن يغير من مطلوبه وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان للخصوم امام محكمة الاحالة ابداء ما كان يجوز لهم تقديمه قبل صدور الحكم المنقوض من دفاع ودفع وكان لهذه المحكمة ان تعتمد في تحصيل فهمها لواقع الدعوى على ما قدم اليها من هذه الوجوه وعلى ما يستجد من وقائع ومستندات وادلة .

لما كان ذلك وكان البين من تقارير الحكم المطعون فيه ان الدعوى اقيمت بداءة بطلب الحكم ببطلان الوصية لعدم توافر شروط سماعها المقررة بالمادة الثانية من قانون الوصية وان الحكم الابتدائي استجاب لطلب المطعون عليه في هذا الشأن فان تمسك هذا الأخير امام محكمة الاحالة بذات الطلب مؤسساً على سبب جديد متعلق بشروط صحة الوصية لا يعد ابداء لطلب جديد امام محكمة الاستئناف .

لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضى ببطلان الوصية على سند من ثبوت عدم توافر هذه الشروط لايتعارض فى أساسه مع وجوب الالتزام بالمسألة القانونية التى فصل فيها حكم النقض والتى تناولت مجرد تحقق المسوغ لسماع الدعوى .

٢ - نقض - تصدى محكمة النقض للفصل فى الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية م ٢٦٩ مرافعات . شرطه . ان ينصب الطعن فى المرة الثانية على ذات ما طعن عليه فى المرة الاولى .

— انه وان كانت المادة ٢٦٩/٤ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه وكان الطعن للمرة الثانية ان تفصل فى الموضوع الا ان التصدى لموضوع الدعوى يقتصر على ما اذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه فى المرة الاولى . ولما كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه ان الطعن الاول اقتصر على النص على ما قضى به بشأن عدم السماع وورد الطعن الثانى على القضاء فى الموضوع وهو ما لم يكن مطروحا أصلا فى الطعن الاول فانه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٨

( ٢١٨ )

### الطعن رقم ٩٨٢ سنة ٤٤ ق

١ - ايجار - تسليم العين المؤجرة • تحققه بتسليمها وملحقاتها بحيث يمكن المستاجر من الانتفاع بها دون حائل • م ٥٦٤ مدنى • المقصود بالملحقات • خلو العقد من بيانها ، لقاضى الموضوع تقديرها على ضوء المعايير الواردة فى المادتين ٤٣٢ ، ٥٦٦ مدنى • عدم خضوعه لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا •

— مفاد المادة ٥٦٤ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان التسليم الصحيح للعين المؤجرة لا يكون الا بتسليمها وملحقاتها تسليمًا يتمكن به المستاجر من الانتفاع بها كاملا دون حائل ولئن كانت من وجوب تسليم ملحقات العين المؤجرة هى تيسير الانتفاع على الوجه المقصود ولئن كان مؤدى المادتين ٤٣٢ ، ٥٦٦ من ذات القانون انه يقصد بملحقات العين المؤجرة كل ما اعد بصفة دائمة لاستعماله طبقا للغرض الذى قصد من الاجارة واعداد العين له وطريقة تنفيذ الايجار فى الماضى اذا كان قد بدى فى تنفيذه ومطاوعة طبيعة الأشياء بالاضافة الى العرف السارى واذا لم يبين العاقدان الملحقات التى يشملها الايجار الا ان هذا التحديد يترك لتقدير قاضى الموضوع استهداء بالمعايير السبالة باعباره مسألة تفسير العقد لا يخضع فيها لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا وله ماخذه من الأوراق •



٢- الملحقات الضرورية للعين المؤجرة • شمول عقد الايجار لها ولو ظهرت في تاريخ لاحق لانعقاده • الملحقات غير الضرورية - كالمصعد - جواز عدم شمول العقد لها طالما لم تكن موجودة عند ابرامه • استقلال محكمة الموضوع بتقدير ذلك •

- ليس من الضروري في الاصل ان تكون الملحقات موجودة عند ابرام التعاقد وان الايجار يمكن ان تندرج في نطاقه الملحقات التي تظهر في وقت لاحق لانه ينبغي التفرقة بين ما يعد ضروريا من هذه الملحقات للانتفاع بالعين المؤجرة فلا يتم الانتفاع المقصود الا اذا توافر وجودها فتشمله الاجارة ولو لم تكن موجودة وقت التعاقد ويلتزم المؤجر بايجاد ما ليس موجودا منها وتسليمها للمستأجر وبين ما ليس بطبيعته ضروريا ولكن من شأنه تسهيل الانتفاع او زيادة فيه ومن قبيل ذلك المصعد فمن الجائز الا تتضمنه الاجارة اذا لم يكن موجودا وقت العقد •

## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد طه سنجر ، إبراهيم فراج وصبحى رزق داود ، محمد أحمد حمدي .

---

( ٢١٩ )

### الطعن رقم ٣٨ سنة ٤٥ ق

١ - ايجار اماكن - حق المالك في زيادة الوحدات السكنية في العقار المؤجر  
بالإضافة أو التعلية م ٢٤ ق ٥٢ لسنة ٦٩ المقابلة للمادة ١/٣٢ ق ٤٩ لسنة  
١٩٧٧ استثناء من حكم المادة ١/٥٧١ مدنى والمادة ٢٠ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ،  
المقابلة للمادة ٢٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قيام هذا الحق للمالك رغم حظره في  
العقد .

— مؤدى نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ - المنطبق على  
واقعة الدعوى بشأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين  
والمقابل للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن  
تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ان المشرع استهدف  
علاج أزمة الاسكان بتشجيع المالك على إقامة وحدات جديدة تخصص للسكن  
لا لى غرض آخر استثناء من حكم المادة ١/٥٧١ من القانون المدنى التى لاتجيز  
للمؤجر ان يحدث بالعين وملحقاتها أى تغيير يخل بانتفاع المستأجر ومن حكم  
المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمقابلة للمادة ٢٨ من القانون  
٤٩ لسنة ١٩٧٧ والتى لا تجيز حرمان المستأجر من أى حق من حقوقه او من  
أى ميزة كان يتمتع بها سواء تم ذلك عن طريق التعلية بإقامة طابق او اكثر فوق

**البناء القائم أو الاضافة بإنشاء مبان جديدة تزيد في رقعة البناء المؤجر حتى ولو كان عقد الايجار يحظر ذلك صراحة .**

**٢- حق المالك في زيادة الوحدات السكنية في العقار المؤجر بالاضافة أو التعلية .**  
التزام المالك بعدم اساءة استعمال هذا الحق وبعدم مجاوزة القدر اللازم للبناء

**- الحق المخول للمؤجر في اقامة وحدات جديدة تخصص للسكن في العقار المؤجر بالاضافة أو التعلية - ينبغي أن يقدر بقدره فلا يجاوز ما تستلزمه الاضافة أو التعلية ولا يحق استغلاله لاساءة استعمال الحق طبقا للتواعد العامة .**

**لما كان ذلك وكان تبرير الحكم قضاءه برفض الدعوى بأن حق المطعون عليه - المالك - ان يدخل الحديقة بأن يستعملها بالقدر اللازم لما تم تعليته لا يعتبر ردا على ما تمسكت به الطاعنة في دفاعها من ان المطعون عليه قد استأثر بالفرفات الموجودة بالحديقة ومنعها من استعمالها وحال بينها وبين الافادة من الحديقة المحيطة بالعين المؤجرة حين لم يبين الحكم كيف يتسع هذا « القدر اللازم » فيسوغ للمطعون عليه ان يستأثر بالحديقة كلها وأن يتفرد باستعمال الحجرات الموجودة بها بينما قد اقتصر في استعمال حقه بموجب المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على مجرد التعلية باقامة طابق ثان فوق الطابق الذي تستأجره الطاعنة كما لم ينصح الحكم عن مدى القدر اللازم الذي قدره فانه بهذه المثابة وقد اعوزه الانضباط وافتنق حسم الخصومة بين الطرفين المتداعين على كلمة سواء وقول محكم فانه يكون قاصرا بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى سداد تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يستوجب نقضه .**

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى قلاه السيد المستشار  
المقرر محمد أحمد حمدي والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق  
تتحصل في ان الطاعنة اقامت الدعوى رقم ٦١٨٥ لسنة ١٩٧٠ مدنى امام محكمة  
القاهرة الابتدائية - والتي قيدت فيما بعد برقم ٢٧٧٨ لسنة ١٩٧١ جنوب  
- ضد المطعون عليه بطلب الحكم « معدلا » ، أولا : بتمكينها  
من الحديقة وما بها من ابنية كانت تقيم بها ومنع تعرض المطعون عليه .  
ثانيا ازالة الابنية الجديدة التى اضافها المطعون عليه والزامه  
دفع مبلغ الفى جنيه على سبيل التعويض . وقالت شرحا لدعواها انها تستأجر  
الفلا رقم ٢١ شارع سيزوستريس بمصر الجديدة من شركة مصر الجديدة  
للاسكان بموجب عقد مؤرخ ١٩٤٩/٦/٢٠ وتستقل باستعمالها والحديقة  
المحيطة بها ، واذ اشترى المطعون عليه هذا العقار من الشركة المؤجرة اقتحم  
الحديقة ووضع بها مواد بناء وأتلف اشجارها وهو بسبيل بناء طابق ثان رغم  
قدم المبنى وعدم صلاحيته للتغطية ، ثم انفرد هو باستعمال الحديقة واستغلال  
ما بها من ابنية ملحقة بالطابق الارضى ، بعد ان كانت الطاعنة تشغل الفلا  
بأكملها وحديقتها وملحقاتها ، الأمر الذى يعوق انتفاعها بالعين المؤجرة ويجيز  
لها طلب التعويض ، فقد اقامت دعواها بطلباتها سالفه البيان .

وبتاريخ ١٩٧١/١/٩ حكمت المحكمة بنحب احد الخبراء لمعاينة المبانى  
القديمة والمستحقة لبيان مدى تحمل اساس المبانى القديمة للمبانى الاضافية



بطريق التعلية ، وبيان ما اذا كان المطعون عليه قد أساء استعمال العقار ،  
ودل لحق بالحديقة ضرر من جراء ذلك وتقدير قيمته ان وجد ، وبعد ان قدم  
الخبير تقريره عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤ برفض الدعوى .

استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٨٨ سنة ٩٠ ق القاهرة  
طالبة الغاء والقضاء لها بطلباتها ، وبتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٣ حكمت محكمة  
الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض،  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن . عرض الطعن على  
الدائرة فى غرفة مشورة فرائته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة  
رايها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ، تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب  
الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى  
الاستدلال ، وفى بيان ذلك تقول ان الحكم ساير محكمة أول درجة فيما ذهبت اليه  
من انها قصرت مدعاها على طلب منع تعرض المطعون عليه لها فى الانتفاع  
بالحديقة وما رها وما بها من أبنية وغرفات والترخيص لها باعادة الحال الى  
ما كانت عليه ، فى حين ان الطلبات الختامية التى أصررت عليها فى مذكرتها المقدمة  
بجلسة ١٩٧٢/١٠/١٤ لدى محكمة أول درجة تضمنت طلبا آخر خاصا بازالة  
البناء المستحدث والتعويض عنه استنادا الى اساءة المطعون عليه الرخصة التى  
قررتها المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ التى أجازت للمالك زيادة  
الوحدات السكنية وما استند اليه الحكم بما جرى على لسان الطاعنة بجلسة  
١٩٧٢/١٢/٦ لا يعدو ان يكون تنازلا عن وصف الاستعجال فى حدود الطلب  
الأول الخاص بالتمكين ، دون أن يستطيل للتعرض للشق الثانى من الطلبات  
المتعلقة بالازالة والتعويضات ، فقد بقيت على حالها دون تعديل ودون ان يلحقها  
التنازل وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال .

وحيث ان النعى مردود ، ذلك انه لما كان البين من الاطلاع على مدونات حكم محكمة اول درجة والحكم المطعون فيه ان ممثل الطاعنة حضر بجلسة ١٩٧٢/١٢/٩ وعدل طلباته في مواجهة المطعون عليه الى الحكم موضوعيا بعدم تعرض الطاعن لها في المنافع الموضحة بصحيفة الدعوى ، وكان مفاد ذلك تنازل الطاعنة عن طلبها الاخر الخاص بالازالة والتعويضات .

لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تقدم ضمن مستنداتها صورة رسمية من محضر الجلسة المشار اليه للتحقق مما تدعيه من ان تعديل الطلبات كان يستهدف مجرد التنازل عن صفة الاستعجال دون ان يمتد الى الطلب الاخر ، وكانت العبرة هي بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها ، وكانت اوراق الدعوى خلوا مما يشير الى تعديل اخر بعد ذلك التاريخ ، فان الطلبات الموضحة في محضر الجلسة سالف الذكر طبقا لما اوضحه الحكمان تعد هي الطلبات الختامية ويضحى النعى عاريا عن دليله .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة بباقي الأسباب على الحكم فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول ان الحكم اسس قضاءه برفض الدعوى على سند من القول ان المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تخول المطعون عليه بوصفه مالكا أن يدخل الى الحديقة التي تحيط بالعين المؤجرة وان يستعملها بالقدر اللازم لما يتم من اضافة أو تعلية بالبناء ، مما لا يعد منه اخلاا بالتزامه بالضمان ولا يصح اعتباره تعرضا ، وأن عقد الايجار لا يشير الى وجود مبان ملحقة بالحديقة كمنافع ضمن ملحقات العين المؤجرة ، في حين ان الثابت من المستندات المقدمة ان العين المؤجرة تشمل الفيلا والحديقة وملحقاتها ، وان هذه الملحقات هي مبان مخصصة للغسيل وسكنى الخدم والطهاة والبوابين وأمثالهم ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالاوراق . هذا الى ان الحكم لم يكشف عما يقصده بالقدر المناسب الذي اباح في حدوده للمطعون عليه استعمال الحديقة ،

بالإضافة الى انه يفرض أن للمالك حقا في التعلية - وقد استوفاه - فلم يبين الحكم كيف يكون في هذه التعلية ما يبرر استعمال الحديقة وملحقاتها التي كانت حقا خالصا للطاعة بموجب عقد الايجار الصادر لها من المالك الأصلي قبل أيلولة ملكية العقار للمطعون عليه ، الأمر الذي من شأنه تجهيل الواقع وانبهام الأساس القانوني ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث أن النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين المطبقة على واقعة الدعوى - والمقابلة للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - على أن « يجوز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية ولو كان عقد الايجار يمنع ذلك ، ولا يخل هذا بحق المستأجر في انقاص الأجرة ان كان لذلك محل » ، يدل على أن المشرع استهدف علاج أزمة الاسكان بتشجيع الملاك على اقامة وحدات جديدة تخصص للسكنى لا لاي غرض آخر ، استثناء من حكم المادة ١/٥٧١ من القانون المدني التي لا تجيز للمؤجر أن يحدث بالعين وملحقاتها أي تغيير يخل بانتفاع المستأجر ، ومن حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة للمادة ٢٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - والتي لا تجيز حرمان المستأجر من أي حق من حقوقه أو منعه من أي ميزة كان يتمتع بها ، سواء تم ذلك عن طريق التعلية باقامة طابق أو أكثر فوق البناء القائم ، أو بالإضافة بإنشاء مبان جديدة تزيد في رقعة البناء المؤجر ، حتى ولو كان عقد الايجار يحظر ذلك صراحة . والحق المخول للمؤجر في هذا النطاق ينبغي أن يقدر بقدره ، فلا يجاوز ما تستلزمه الاضافة أو التعلية ، ولا يجوز استغلاله لاساءة استعمال الحق طبقا للقواعد العامة . ولما كان الواقع في الدعوى أن الطاعة حدثت طلباتها الأخيرة بتمكينها من الحديقة المحيطة بالفيلادوما بها من ابنية كانت تشغلها وبمنع تعرض المطعون



عليه لها في الانتفاع بها ، وكان الحكم الابتدائي للؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ذهب الى أن عقد الايجار الصادر للطاعنة من المالكة الأصلية قد خلا من الإشارة الى وجود مبان بالحديقة كمنافع تدخل ضمن ملحقات العين المؤجرة ، ورتب على ذلك ان الطلبات الختامية وردت على غير محل ، وكان هذا القول يتناقض مع الكتاب الموجه للطاعنة في ١١/٥/١٩٦٠ من المالكة السابقة من أن العين المؤجرة تشمل الفيلا وملحقاتها والحديقة ، وما جاء بالمعينة الملحقة بمحضر جمع الاستدلالات رقم ٤ أحوال مصر الجديدة من وجود ثلاث حجرات ملاصقة لسور المنزل الخلفي ، ذهبت الطاعنة الى أنها تندرج ضمن عقد ايجارها وتستعملها كمرافق لتابعيها ، فان الحكم يكون خالف الثابت بالأوراق .

لما كان ذلك وكان تبرير الحكم قضاءه برفض الدعوى بأن حق المطعون عليه أن يدخل الحديقة وأن يستعملها بالقدر اللازم لما تم تعليته ، لا يعتبر ردا على ما تمسكت به الطاعنة في دفاعها من أن المطعون عليه قد استأثر بالغرفات الموجودة بالحديقة ومنعها من استعمالها ، وحال بينها وبين الافادة من الحديقة المحيطة بالعين المؤجره في حين لم يبين الحكم كيف يتسع هذا « القدر اللازم » فيسوغ للمطعون عليه أن يستأثر بالحديقة كلها ، وأن ينفرد باستعمال الحجرات الموجودة بها ، بينما قد اقتصر في استعمال حقه بموجب المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ انفة الذكر على مجرد التعلية باقامة طابق ثان فوق الطابق الذي تستأجره الطاعنة ، كما لم يفصح الحكم عن مدى القدر اللازم الذي قرره، فانه بهذه المثابة وقد اعوزه الانضباط ، وافتقد فيه حسم الخصومة بين الطرفين المتداعيين على كلمة سواء وقول محكم ، فانه يكون قاصرا بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى سداد تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، مما يستوجب نقضه على أن يكون مع النقض الاحالة .



- ١٦٩ -

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وأحالت الأضية الى محكمة استئناف  
القاهرة وألزمت المطعون عليه المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب  
المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٢٠ )

### الطعن رقم ٩٥٨ سنة ٤٦ ق

#### ايجار اماكن

١ - الدعوى باخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة • شرط قبولها • تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة • جواز صدور التكليف من المشتري ولو لم يكن مالكا • التكليف الصادر من مشتري العقار غير المسجل • لا اثر له طالما لم يسبقه نفاذ حوائله عقد الايجار اليه قبل المستأجر •

— مؤدى الفقرة « ١ » من المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين — المقابلة لذات الفقرة من المادة ٣١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر — أن المشرع اعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تكليف المستأجر بالوفاء شرطا أساسيا لقبول دعوى الاخلاء بسبب التأخير في الوفاء بالأجرة فاذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلا أو صدر ممن لا حق له في توجيهه تعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

لما كان ذلك وكان يشترط في هذا التكليف بالوفاء ان يصدر الى المستأجر من المؤجر أصلا أو من يحل محله ولو لم يكن مالكا للعين المؤجرة فيجوز صدوره بهذه المثابة من مشتري العين المؤجرة حتى ولو لم يكن عقده مسجلا غير أنه كي يترتب على التكليف اثره ينبغي قيام علاقة مسبقة بين مشتري العين المؤجرة وبين المستأجر عن طريق سريان حوالة عقد الايجار في حقه وفق القانون •

٢ - **مشتري العقار بعقد غير مسجل** • له كافة حقوق المؤجر قبل المستأجر •  
شرطه • **حالة عقد الايجار اليه من البائع مع قبول المستأجر للحالة او**  
**اعلانه بها** •

— اذا كان يجوز لمشتري العقار بعقد غير مسجل ان يطالب المستأجر  
بالحقوق الناشئة عن عقد الايجار ومنها الأجرة اذا ما قام البائع بتحويل العقد  
اليه وقبل المستأجر هذه الحالة او أعلن بها لأنها بهذا القبول او الاعلان  
تكون نافذة في حقه طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٥ من القانون المدني  
فانه يحق للمشتري تبعا لذلك أن يقاضى المستأجر - المحال عليه - في شأن  
الحقوق المحال بها دون حاجة الى اختصاص المؤجر - المحيل - لأن الحق المحال به  
ينقل الى المحال له مع الدعاوى التي تؤكد ومنها دعوى الفسخ •

٣ - **التكليف الصادر من مشتري العقار بعقد غير مسجل الى المستأجر**  
**لوفاء بالأجرة المتأخرة قبل نفاذ حالة عقد الايجار في حقه - اثره -**  
**عدم قبول دعوى المشتري باخلائه من العين لا يغير من ذلك تسجيله عند الشراء**  
**بعد رفع الدعوى و اعلان المستأجر بالحالة في صحيفة دعوى**  
**الاخلاء** •

— اذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون عليه تعاقد  
مع مؤجر عين النزاع على تبادل العقار الكائنة به العين بعقار آخر بموجب  
عقد لم يسجل الا في تاريخ لاحق لرفع الدعوى وانها حولت عقد الايجار المبرم  
بينها وبين الطاعن عن هذه العين الى المطعون عليه الذي بادر الى ارسال  
كتابين موصى عليهما مصحوبين بعلمى وصول الى الطاعن يكلفه فيهما  
الوفاء بالأجرة المستحقة وذلك قبل ان يحصل على موافقته على الحالة  
او يعلنه بها حتى تكون نافذة في حقه وهو ما دعا الحكم الى اعتبار  
اعلانه بصحيفة الدعوى التي تضمنت بيانات الحالة اعلانا بالحالة

## ٨٧٢ -

واذ كان مؤدى هذا ان الحوالة الصادرة الى المطعون عليه لم تنفذ في حق الطاعن  
الا من تاريخ اعلانه بصحيفة الدعوى بما مفاده ان تليفاً بالوفاء لم  
يوجه الى الطاعن من صاحب الحق في استثناء الأجرة المستحقة قبل  
رفع الدعوى وبذلك يفتق شرط من شروط قبولها واذا استجاب الحكم  
المطعون فيه الى طلب الاخلاء فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .



## جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عبد العال السيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمدى الخولى ، الدكتور عبد الرحمن عياد وإبراهيم فوده ، عبد الحميد  
المنفلوطى .

---

( ٢٢١ )

### الطعن رقم ٩٢٧ سنة ٤٥ ق

١ - حيازة - الحيازة كسبب لكسب الملكية . ماهيتها . عدم وجوب  
علم المالك علما يقينيا بحيازة الغير للعقار . كفاية كون الحيازة ظاهرة بحيث  
يستطيع العلم بها .

— الحيازة التى تصلح أساسا لتملك المنقول أو العقار بالتقادم ، وان  
كانت تقتضى القيام بأعمال مادية ظاهرة فى معارضة حق المالك على نحو  
لا يحمل سكوته فيه على محمل التسامح ولا يحتمل الخفاء أو اللبس فى  
قصد التملك بالحيازة كما تقتضى من الحائز الاستمرار فى استعمال الشيء  
بحسب طبيعته وبقدر الحاجة الى استعماله الا أنه لا يشترط أن يعلم المالك  
بالحيازة علم اليقين انما يكفى ان تكون من الظهور بحيث يستطيع العلم  
بها .

٢ - استيفاء الحيازة للشروط القانونية . التحقق منه . من سلطة محكمة  
الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب  
سنائفة .

— محكمة الموضوع السلطة التامة في التحقق من استيفاء الحيازة للشروط التي يتطلبها القانون ولا سبيل لمحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر محمدى الخولى والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في ان الطاعن اقام الدعوى رقم ١١١ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى الفيوم للحكم على المطعون ضدهم بتثبيت ملكيته للمنزل المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتسليمه له وكف منازعتهم له فيه ، وقال في بيان دعواه انه يمتلك المنزل المذكور بالشراء من المطعون عليه الاول بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ في ١٩٧١/١١/٥ وآلت ملكيته لهذا الأخير عن طريق انشائه ووضع اليد عليه حتى تاريخ بيعه وحكم بصحة ونفاذ العقد في الدعوى رقم ٥٧ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى الفيوم ، وعند تنفيذ الحكم الصادر لصالحه فوجىء بتواطؤ المطعون عليهم ضده ، حيث استشكلت المطعون عليها الثالثة بحجة انها هي المالكة للمنزل بموجب عقد بيع صادر لها من زوجها المطعون عليه الثانى ، حكم بصحته ونفاذه ، فقضى بوقف التنفيذ ، فأقام الدعوى للحكم بطلباته وبعد ان قضت المحكمة في ١٩٧٣/١١/٢٠ بنصب خبير لمعاينة العين موضوع النزاع لمعاينتها وبيان واضح اليد عليها وسببه ومدته وما اذا كان ايا من المدعى عليهما الاول والثانى ( المطعون عليهما الاول والثانى ) قد تملكه بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وقدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه الى عدم امكان

معرفة المالك الحقيقي له . حكمت المحكمة في ١٩٧٤/٤/٣٠ بعدم قبول الدعوى  
لرفعها قبل الأوان .

استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة الاستئناف برقم ١٠٩ سنة ١٠١٠ ق  
وبتاريخ ١٩٧٥/٢/٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به  
من عدم قبول الدعوى وبقبولها وبإحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المستأنف  
( الطاعن ) بكافة طرق الأثبات ان البائع له تملك المنزل محل النزاع بوضع  
اليده المدة الطويلة المكسبة للملكية وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شهود  
الطاعنين والمطعون عليهما الثانى والثالثة حكمت بتاريخ ١٩٧٥/٦/٩ برفض  
الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة  
مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن .

وحيث ان الطاعن ينعى بسببى الطعن على الحكم المطعون فيه القصور  
فى التسبب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك  
يقول ان الحكم المطعون فيه اكتفى بالقول بأن المطعون عليه الثانى قد ظهر على  
العين موضوع النزاع بمظهر المالك واستمر حائزا لها مدة خمسة عشر عاما قبل  
رفع الدعوى من جانب الطاعن دون أن يستظهر باقى أركان الحيازة صراحة  
ومدى توافرها من عدمه ، كما ان الحكم لم يتناول مدى ظهور المطعون عليه  
الثانى - وهو ابن المطعون عليه الأول على العين موضوع النزاع بمظهر المالك  
واذ خلت الأوراق مما يفيد هذه المجابهة فان وضع اليد يكون غير ظاهر وتكون  
نية التملك بدورها غير قائمة مما يكون معه الحكم مشوبا بالقصور والفساد  
فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان الحيازة التى تصلح أساسا لتملك  
المنقول أو العقار بالتقادم وان كانت تقتضى القيام بأعمال مادية ظاهرة فى  
معارضة حق المالك على نحو لا يحمل سكوته فيه على محمل التسامح ولا

يحتمل الخطأ أو اللبس في قصد التملك بالحيازة ، كما لا تقتضى من المالك علم اليقين انما يكفى ان تكون من الظهور بحيث يستطيع العلم بها والمحكمة الموضوع السلطة التامة في التحقق من استيفاء الحيازة للشروط التى يتطلبها القانون ، ولا سبيل لمحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتملك المطعون عليه الثانى للمنزل موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة على قوله ، ان الثابت من شهادة موسى مناع مجاور شاهد المستأنف ( الطاعن ) وشهادة شاهدى المستأنف عليهما ( المطعون عليهما الثانى والثالث ) التى اطمأنت الى شهادتهم المحكمة ان المستأنف عليه الأول ( تخلص عن حيازته المنزل النزاع وهجر البلدة واستقر به المقام ببلدة أخرى فانفرد لبنه المستأنف عليه بالظهور بمظهر المالك له وحده وانشأه من جديد من ماله الخاص وأعد له سكناء وحده دون والده وظل ينتفع به على استقلال مدة استعماله أكثر من خمسة عشر عاما سابقة على صدور التصرف الصادر من المستأنف عليه الى المستأنف بالعقد العرفى المؤرخ ١٩٧١/١١/٥ ، ولما كان ذلك فان المستأنف عليه الثانى ( المطعون عليه الثانى ) يكون قد اكتسب ملكية المنزل محل النزاع بالتقادم المكسب طويل المدة ، ومنه يبين ان الحكم المطعون فيه قد اعتمد على أقوال الشهود الذين اطمأن الى شهادتهم فى ثبوت حيازة المطعون عليه الثانى للمنزل موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية بصفة ظاهرة ومستمرة وبنية المالك قبل تاريخ البيع الصادر من المطعون عليه الأول للطاعن .

لما كان ذلك وكان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود لا يخرج عما يؤدى اليه مدلولها وتؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها وتواجه دفاع الطاعن بما أوردته من مظاهر الحيازة طوال مدة وضع يد المطعون عليه الثانى على المنزل وهو ما ينفى عن الحيازة مظنة التسامح وشبهة الخفاء فان الحكم



المطعون فيه لا يكون مشوباً بالقصور أو الفساد في الاستدلال أو الخطأ في تطبيق القانون • ولما تقدم يتعين رفض الطعن •

لذلك

رفضت المحكمة الطعن وألزمت الطاعن بالمصاريف وحكمت بمصادرة الكفالة □

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عز الدين الحسيني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد سيف الدين سابق ، سعد العيسوي وأحمد صبرى أسعد ، جلال الدين  
أنسى .

---

( ٢٢٢ )

### الطن رقم ٦٥٢ سنة ٤٤ ق

#### اثبات « الاقرار »

الاقرار . شرط سريانه . وجوب صدوره من المقر أو ممن له صفة في الاقرار عنه .  
مثال بشأن اقرار المدير المؤقت للتركة .

— واذا كان الثابت ان الحكم قد خلط بين سلطات منفذ الوصية ومدير  
التركة مع ان لكل منهما سلطاته واختصاصاته طبقا لنص المادتين ٩٣٩، ٩٤٠  
مرافعات بحيث لا يجوز لأيهما مباشرة سلطة الآخر فاقرار أيهما لا ينصرف  
أثره الى الآخر حيث انه يجب لسريان الاقرار أن يصدر ممن له صفة فيه فلا يحتاج  
شخص باقرار لم يصدر منه أو ممن له صفة في الاقرار عنه .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر أحمد صبرى أسعد والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق-  
تتحصل في انه بموجب عقد بيع عرقي مؤرخ ١٦/٥/١٩٥٩ باعت ماري  
قسطنطين بوليميري بصفتها منفذة لوصية زوجها المرحوم قسطنطين بوليميري  
الى المطعون ضدهما الاولى والثانية ، أرضا زراعية مساحتها ٢٥٠ فدانا  
مبينة بالعقد ، مقابل ثمن قدره ٤٥٠٠٠ جنيه دفع منه وقت تحرير العقد  
١٥٠٠٠ جنيه واتفق على سداد الباقي على قسطين متساوين في اكتوبر سنة  
١٩٦٠ ، ونص في العقد على انه طبقا لوصية المرحوم قسطنطين بوليميري  
وللاتفاق المحرر في ١١/٣/١٩٥٦ بين البائعة واندريه كمبورس بصفته  
رئيسا لمجلس ادارة الجمعية اليونانية بالمنصورة يستحق الأخير مبلغ  
٢٤٠٠٠ جنيه قبض منه وقت تحرير عقد البيع مبلغ ٦٠٠٠ جنيه ويتسلم  
الباقى ١٨٠٠٠ جنيه من المشتريين خصما من باقى الثمن المستحق عليهما .  
واذ حدث النزاع بين أطراف العقد ، فقد اقام المطعون ضدهم الستة الاول  
الدعوى رقم ٧٢٢ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى الزقازيق ضد كل من الطاعن الأول  
انجيلو تريندا فيلوبلتاس بصفته منفذا لوصية المرحوم قسطنطين بوليميري  
- بعد وفاة ماري قسطنطين - ، وكوستا خراالمبوس ، والطاعن الثانى بصفته  
رئيسا لمجلس ادارة الجمعية اليونانية بالمنصورة ، ووزير الاصلاح الزراعى  
( المطعون عليه السابع ) وطلبوا فى دعواهم الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع  
العرقي المشار اليه . كما اقام الطاعن الاول بصفته الدعوى رقم ٢٤٤ سنة ١٩٦١  
مدنى كلى الزقازيق ضد المطعون ضدهم الستة الاول لالزامهم بدفع باقى  
الثمن . كذلك اقام الطاعن الثانى بصفته ممثلا للجمعية اليونانية بالمنصورة  
الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى الزقازيق ضد المطعون ضدهما الاولى  
والثانية للمطالبة بباقى المبالغ الموصى به للجمعية التى يمثلها . وبعد ضم  
القضايا الثلاث لبعضها حكمت المحكمة بتاريخ ٢١/١٠/١٩٧٠ :

وحيث انه يجب لسريان الاقرار ان يصدر ممن له صفة ، فلا يحتاج  
شخص باقرار لم يصدر منه او ممن له صفة الاقرار عنه .

ولما كان الثابت من عقد البيع المؤرخ ١٦/٥/١٩٥٩ أن البائعة قد أبرمته بصفتها منفذة لوصية المرحوم قسطنطين بوليميرى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بإقرار كوستا خرالبوس بصفته مديرا مؤقتا لشركة البائعة بصفتها الشخصية كدليل على قيام المشترين بسداد باقى ثمن الأتيان المبعة ، فإنه يكون قد أخطأ فى القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية الى محكمة استئناف  
المنصورة ( مأمورية الزقازيق ) وألزمت المطعون ضدهم الستة الاول  
بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

**أمين الممر**





## جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عبد المال السيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمدى الخولى ، الدكتور عبد الرحمن عياد وعبد الحميد المنفلوطى ، عبدالعزيز  
هيبة .

---

( ٢٢٣ )

### الطعن رقم ٩٣٨ سنة ٤٥ ق

حكم - بيان أسماء المستشارين الثلاثة الذين أصدروا الحكم في ديباجته .  
تذييل الحكم بما يفيد أن مستشارا آخر سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع على  
المسودة . عدم إيراد اسم المستشارين الآخرين اللذين اشتركوا معه في ذلك سواء  
في بيانات الحكم أو محضر جلسة النطق به . يرتب بطلان الحكم .

— يجب وفقا لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يبين في الحكم  
أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وأن  
عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم وإذا كان  
الثابت من بيانات الحكم المظنون فيه أنه صدر برئاسة المستشار .....  
وعضوية المستشارين ..... و ..... ثم تذييل بعبارة « صدر هذا الحكم وتلى  
علنا بمعرفة الهيئة الموضحة بصدوره إما السيد المستشار ..... الذى سمع  
المرافعة وحضر المداولة فقد وقع على مسودة الحكم » فإن هذه العبارة لا تفيد في  
معرفة أسماء المستشارين الثلاثة الذين فصلوا في الدعوى بعسد سماعهم  
المرافعة واشتركوا في الحكم . وأنه لذلك يكون الحكم مشوبا بالبطلان .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر الدكتور عبد الرحمن عياد والرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا ضد الطاعنين الدعوى رقم ٥٠٥  
سنة ١٩٧٤ مدنى كلى الزقازيق للحكم بى بطلان الحكم رقم ٦ سنة  
١٩٧٤ كلى الزقازيق . وفى ١٩٧٤/١١/٣٠ حكمت المحكمة بى بطلان  
الحكم . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة  
« مأمورية الزقازيق » طالبين الغاء والقضاء برفض الدعوى . وقيد الاستئناف  
برقم ٢١ سنة ١٨ ق . وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم  
المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة  
مذكرة أبحت فيها الراى بنقض الحكم .

وحيث ان مما ينعاه الطاعنون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه  
البطلان ، وفى بيان ذلك يقولون انه صدر برئاسة المستشار عبد الحليم التهامى  
وعضوية المستشارين محمد فتحى ابراهيم وحسن النسر ، ثم تدون بعد  
الخطوط انه صدر وتلى بمعرفة الهيئة الموضحة بصدوره اما المستشار عبد النعم  
حبنى الذى سمع المرافعة وحضر المداولة فقد وقع على مسودة الحكم دون ان يثبت  
اسم المستشار الذى حل محله وقت اصدار الحكم مما يعنى عدم معرفة اعضاء  
الهيئة التى اصدرته ..

وحيث ان هذا النقص صحيح ، ذلك انه وفقا لنص المادة ١٧٨ من قانون

لرافعات يجب أن يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وان عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم . اذ كان ذلك وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه انه صدر برئاسة المستشار عبد الحليم التهامي وعضوية المستشارين محمد فتحى إبراهيم وحسن النسر ثم تذييل بعبارة « صدر هذا الحكم وتلى علنا بمعرفة الهيئة الموضحة بصدرة ، أما السيد المستشار عبد المنعم حنفى الذى سمع المرافعة وحضر المداولة فقد وقع على مسودة الحكم ، فان هذه العبارة لا تفيد في معرفة أسماء المستشارين الثلاثة الذين فصلوا في الدعوى بعد سماعهم المرافعة واشتركوا في الحكم . وانه وان كان ما يثبت في محضر جلسة النطق بالحكم يعتبر مكملًا للحكم في هذا الخصوص ، الا انه بالرجوع الى محضر جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ - وهي جلسة النطق بالحكم المطعون فيه - يبين انه ورد به أن المحكمة مشكلة بالهيئة السابقة ، وهي هيئة كما ورد بمحضر الجلسة ١٩٧٥/٢/٢٥ برئاسة المستشار عبد الحليم التهامي وعضوية ثلاثة مستشارين هم عبد المنعم حنفى وحسن النسر ومحمد فتحى إبراهيم .

لما كان ذلك فانه لا يعرف من بيانات الحكم المطعون فيه وبيانات محضر جلسة النطق به اسمى المستشارين الآخرين اللذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم الى جانب المستشار عبد المنعم حنفى ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبًا بالبطلان بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة « ماهورية الزقازيق » ، وألزمت المطعون عليهم بالمصاريف وعشرين جنيهاً مقابل اتعاب المجاماة .



## جلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : سعد العيسوي ، زكي الصاوي صالح وحسن النسر ، يحيى العموري .

---

( ٢٢٤ )

### الطعن رقم ٢ سنة ٤٥ ق

١ - وقف - الوقف على الخيرات يعتبر منتهايا بصحور الرسوم بقانون  
١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ويجوز تملكه بالتقادم المكسب .

— اعمالا للمادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢  
بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات يعتبر منتهايا كل وقف لا يكون مصرفه في  
الحال خالصا لجهة من جهات البر وتكتسب الملكية بوضع اليد بعد انتهاء  
الوقف مدة تزيد على خمس عشرة سنة بصفة هادئة وظاهرة ومستمرة بنية  
الملك وكسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة يعيد سببا قائما بذاته  
مستقلا عن باقى اسباب كسبها .

٢ - دفاع جوهرى - الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الذى يتمسك به  
صاحبه في صورة طلب صريح حازم .

— لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الطلب لا يعتبر مقدما للمحكمة  
الا اذا تمسك به صاحبه في صورة الطلب الصريح الحازم ومن ثم فلا يعتبر

من قبيل ذلك مجرد قيام الطاعة بإرسال خطاب للخبير الزراعى تطلب فيه  
التنحى عن اداء المأمورية لعدم خبرته بالشئون الهندسية •

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
يحيى العمورى والمرافعة وبعد مداولة •

حيث ان الطعن قد استوفى اوضاعه الشكلية •

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق  
- تتحصل فى ان المطعون عليهما التاسعة والعاشر والمرحوم أحمد جمعة الجمل  
مورث المطعون عليهم من الثانى الى الثامنة اقاموا الدعوى رقم ٦٢٢ سنة ١٩٧٠  
مدنى دمياط الابتدائية وطلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم للعقار المبين الحدود  
والمعالم بالصحيفة ، وقالوا ببياننا للدعوى انه بموجب عقد مؤرخ ١٥/١/١٩٥٤  
اشتروا من المطعون عليه الاول قطعة أرض فضاء بمدينة دمياط مساحتها ٣٦١٠  
مترا مربعا وقد آلت ملكية بعض هذه العين الى البائع بالاستحقاق فى وقف  
شمس الدين العنبرى والبعض الاخر عن طريق الشراء من الطاعنة وآخرين  
مستحقين فى الوقف ، بموجب عقد مؤرخ ٥/٢/١٩٥٣ ، واذا وضعوا يدهم  
على العين المباعة من تاريخ الشراء المدة الطويلة المكتسبة للملكية واقاموا عليها  
بناء من ثلاثة طوابق ، فقد رفعوا هذه الدعوى بطلبهم سالف البيان • نذبت  
المحكمة خبيراً لتحقيق وضع يد المطعون عليه الاول ومحلته وسببه وملكيته  
وأصلها وما اذا كانت العين المباعة ضمن افيان وقف شمس الدين العنبرى •  
وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة فى ٣٠/١٢/١٩٧٠ للمدعين بطلبهم •  
استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١ سنة ٤ ق مأمورية دمياط  
وبتاريخ ٦/١٢/١٩٧١ نذبت المحكمة خبيراً لبيان ما اذا كان العقار محل

النزاع يدخل ضمن اعيان الوقف المذكور وما اذا كان هذا الوقف اهلياً او مختلطاً يتضمن حصة للخيرات وهل فرزت هذه الحصة ان وجدت وتاريخ فرزها مع بيان ما اذا كان لوقف الحرمين الشريفين حقوقاً على عقارات الوقف المذكور ، وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٤/١١/٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابحث فيها الراى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين تنعى الطاعنة باولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة وجوه :

الاول - ان العقد المؤرخ ١٩٥٢/٢/٥ الذى باع بموجبه ثمانية واربعون شخصاً من مستحقى الوقف - ومنهم الطاعنة - الأرض محل النزاع للمطعون عليه الاول ، وعقد البيع المؤرخ ١٩٥٤/١/١٥ الصادر من هذا الأخير للمطعون عليهما التاسعة والعاشرة ومورث المطعون عليهم من الثانى الى الثامنة ، هما اللذان يحددان العلاقة بين طرفى النزاع - والبادى من هذين العقدين ان الارض المبيعة تدخل ضمن اعيان وقف شمس الدين العنبرى وهو وقف اهلى به حصة للخيرات وقد قررت لجنة القسمة بوزارة الأوقاف بيع اعيان هذا الوقف بالمزاد العلنى بعد ان تعذرت قسمتها وفرز حصة كل من المستحقين وتم ذلك فعلاً ورساً مزاد الأرض محل النزاع على الطاعنة ، وانه لما كان مؤدى ذلك ان المطعون عليه الاول والمشتريين منه اشتروا عينا مفرزة من ملاك على الشيوع فقد وجب اعمال حكم المادة ٢٨٦ من القانون المدنى التى تقضى بان حق المتصرف اليه ينتقل الى الجزء الذى آل الى المتصرف بطريق القسمة على التفصيل الوارد بالنص وفقاً لقاعدة الحول العينى ، واذا كانت اعيان الوقف وعلى ما سلف القول قد بيعت بالمزاد لعدم امكان قسمتها فان حق المطعون عليهم ينتقل الى حصة الثمن



الذى تم به البيع ، فليس للخلف من الحقوق أكثر مما لسلفه - والوجه الثانى - ان الأرض محل النزاع شائعة فى اعيان الوقف فاذا باعها احد الشركاء او بعضهم مفرزة كان هذا البيع معلقا على شرط واقف هو وقوع المبيع فى نصيب البائع او البائعين بعد القسمة والمالك تحت شرط واقف لا يسرى فى حقه التقادم المكسب للملكية الا من وقت تحقق الشرط لأن العبرة فى بدء سريان التقادم هى بنفاذ الحق لا بوجوده . فاذا كان الشرط فى هذه الدعوى لم يتحقق لعدم امكان القسمة فان التقادم المدعى به لا يبدأ - والوجه الثالث انه لما كان المشترون قد اشتروا عينا مفرزة من ملاك على الشيوع فان حيازتهم لها تكون متسمة بعيب الغموض او اللبس الذى ينصب على عنصر القصد ، لأنهم يعلمون انهم يحوزون ملك الشركاء على الشيوع وهم جميع مستحقى الوقف وهذه الحيازة الغامضة لا يحتج بها على الشركاء المشتاعين وهم المستحقون الذين باعت عنهم لجنة القسمة اعيان الوقف اذ قد يحمل سكوتهم على محمل التسامح لجواز وقوع العين المبيعة بعد القسمة فى ملك البائعين .

وحيث ان هذا النعى فى وجهه الاول والثانى مردود ، ذلك ان الحكم المطعون فيه ايد قضاء محكمة اول درجة بتثبيت ملكية المطعون عليهم عدا الاول الى العقار محل النزاع ، تأسيسا على انه قد ثبت لدى المحكمة من تقرير الخبير الذى اطمانت اليه ان وقف شمس الدين العنبرى وقف اهلى وليست به حصة خيرات ، وانه اعمالا للمادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفا فى الحال خالصا لجهة من جهات البر وان المستأنف ضدهم عدا الاول ( المطعون عليهم ) التاسعة والعاشر ومورث المطعون عليهم من الثانى الى الثامنة ( وضفوا يدهم على عين النزاع بعد انتهاء الوقف مدة تزيد على خمس عشرة سنة بصفة ماثرة وظاهرة ومستمرة بنية الملك على التفصيل الموضح بتقرير الخبير ومن ثم فقد اكتسبوا ملكيتها بالمدة الطويلة المكسبة للملكية ، ولما كان وضع اليد المدة الطويلة اذا توافرت فيه الشروط القانونية يعد بذاته سببا لكسب الملكية



مستقلا عن غيره من اسباب اكتسابها ، وكان ما اثارته الطاعنة في الوجهين سالفى الذكر مبناه اعمال احكام تصرف الشريك على الشيوع في حصة مفرزة من الملك المشاع وهو ما لم يقم عليه قضاء الحكم المطعون فيه ، فان النعى على هذا الحكم بالوجهين المشار اليهما يكون على غير اساس . والنعى في وجهه الثالث غير مقبول ذلك انه لما كان ما تنعى به الطاعنة بهذا الوجه من ان ثمة غموض شاب حيازة المشترين بالعقد المؤرخ ١٩٥٤/١/١٥ للعين المبيعة محل النزاع هو دفاع جديد يخالطه واقع لم يثبت ابدائه امام محكمة الموضوع فانه لا يجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالوجه الاول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول ان الحكم الابتدائى الذى ايده الحكم المطعون فيه خاط بين اكتساب الملكية بالتقادم وبين ضمان الطاعنة بصفقتها بائعة ، عدم التعرض للمطعون عليه الاول المشتري منها بالعقد المؤرخ ١٩٥٣/٢/٥ وللمشتريين من هذا الاخير خلفا خاصا له ، في حين انها لا تملك في العقار محل النزاع سوى حصة قدرها ربع قيراط من اربعة وعشرين قيراطا وان العقار المذكور لم يقع في نصيبها بالقسمة وانما بالشراء بالمزاد الذى اجرته لجنة القسمة .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك انه لما كان الحكم المطعون فيه قد ايد قضاء محكمة اول درجة بثبوت ملكية المطعون عليهما التاسعة والعاشر والمرحوم جمعة الجمل مورث المطعون عليهم من الثانى الى الثامنة ، للعين محل النزاع استنادا وعلى ما سبق القول الى ان حيازتهم لتلك العين توافرت فيها الشرائط القانونية واستكملت المدة الطويلة المكسبة للملكية ولم ياخذ الحكم المطعون فيه باسباب الحكم الابتدائى ولم يحل عليها ، وكان النعى واردا على هذا الحكم الاخير دون الحكم المطعون فيه فان هذا الوجه يكون غير مقبول .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم

المطعون فيه بالفساد في الاستدلال ، وتقول بياننا لذلك ان الثابت من المستندات التي قدمتها ان العقار محل النزاع جزء من أعيان وقف مشترك به حصة للخيرات فضلا عن ان عليه حكر لوقف الحرمين الشريفين ، فكان على محكمة الاستئناف ازاء ذلك الا تأخذ بتقرير الخبير الزراعى المقدم لها والذي تعارض مع تقرير الخبير الذى نديته محكمة اول درجة اذ ان تعارض التقريرين يؤدى الى تهاتر الدليلين المستمدين منهما مما كان يتعين معه على المحكمة أن تطلع بنفسها على كتاب الوقف وتستجلى أحكامه ، وأن تستعين بما قدمته الطاعنة من مستندات لتقول كلمتها فيما اذا كان الوقف يتضمن حصة للخيرات من عدمه .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك انه متى كانت محكمة الاستئناف قد رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير الذى نديته لاقتناعها بصحة ما جاء به وعولت عليه في قضائها محمولا على اسبابه وكان هذا التقرير على ما هو ثابت من مدونات الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن وقف شمس الدين العنبرى ومن أعيانه العقار محل النزاع - هو وقف أهلى وليس به حصة للخيرات ، فان مؤدى ذلك ان المحكمة اطرحت تقرير الخبير المقدم لمحكمة اول درجة ورفضت دفاع الطاعنة في خصوص تحديد طبيعة ذلك الوقف ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه غير سديد .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالوجه الثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع ذلك ان محكمة الاستئناف نديت خبيرا هندسيا بمكتب خبراء وزارة العدل لاداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم الا ان هذا المكتب احال المأمورية الى خبير زراعى وقد اعترضت على ذلك ، بخطاب أرسلته الى رئيس المكتب الا انه لم يعره أية أهمية وبالرغم من انها اودعت صورة من خطابها سالف الذكر ملف القضية فقد التفتت عنه لمحكمة واخذت بتقرير ذلك الخبير الزراعى .

وحيث ان هذا النعى مردود بانه لا يمكن الثابت من الأوراق ان الطاعنة

لم تعترض في مذكرتيها المدمتين لمحكمة الاستئناف على الخبير الزراعي الذي أدى الأمورية واكتفت في هذا الخصوص بتقديم صورة من خطاب كانت قد أرسلته الى ذلك الخبير تطلب فيه التنحي عن أداء الأمورية لعدم خبرته بالشئون الهندسية وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الطلب لا يعتبر مقدما للمحكمة الا اذا تمسك به صاحبه في صورة الطلب الصريح الجازم ، فان النعي على الحكم بهذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

### لذلك

رفضت المحكمة الطعن وألزمت الطاعنة بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

نطق بهذا الحكم الهيئة المؤلفة من السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة رئيسا والسادة المستشارين محمد صدقي العصار وزكي الصاوي صالح وحسن النسر ويحيى العموري .

أما السيد المستشار سعد العيسوي الذي سمع المرافعة وحضر المداولة فقد وقع على مسودة الحكم .

## جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الخالق البغدادي ، سليم عبد الله سليم ومحمد عبد العزيز الجندی ،  
أمين طه أبو العلا .

---

( ٢٢٥ )

### الطعن رقم ٢٣٦ سنة ٣٩ ق

رسوم استئنافية - المناط في تقدير الرسم هو للحق موضوع  
الاستئناف حيث ان ما يحكم به ابتدائيا للاستئناف لا يكون محلا للاستئناف  
فلا يكون محلا للرسم .

— لما كان الرسم النسبي للاستئناف يسوى عند تأييد الحكم الابتدائي  
وعلى مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون ٩٠ سنة ١٩٤٤  
الخاص بالرسوم القضائية باعتبار ان الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد  
بالحق الذي رفع عنه الاستئناف مما يكون معه المناط في تقدير الرسم وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو للحق موضوع الاستئناف قضى به للمستئناف  
او تأييد القضاء به للمستئناف عليه ولا مراء في ان ما يحكم به ابتدائيا للمستئناف  
لا يكون محلا لاستئنافه ومالا يكون محلا للاستئناف لا يكون محلا للرسم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر أمين طه أبو العلا والمرافعة وبعد المناقشة :



حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى ٨٠ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى أسيوط طالبين الحكم بالزام ورثة « سيدهم ساويرس » أن يؤدوا من تركته مبلغ ٦٠٠ جنيه والفائدة صدر الحكم بأداء مبلغ ٤٩٩ر٠٣٣ جم والفائدة فاسأفنه المحكوم لهم طلبا لتعديله والقضاء بما لم يحكم به وهو مبلغ ١٠٠ر٩٠٩ جم بالإضافة الى ما حكم به واذ قضى في الاستئناف برفضه وبتأييد الحكم المستأنف استصدر قلم كتاب المحكمة أمرا بتقدير فرق الرسم النسبى للاستئناف محسوبا على كامل ما طوّل به ابتدائيا وهو مبلغ ٦٠٠ ج فعارض المطعون ضدهم وفي المعارضة قضت محكمة استئناف أسيوط يوم ٥ من مارس سنة ١٩٦٩ بقبولها شكلا وبالغاء أمر تقدير الرسم موضوعا .

طعن قلم الكتاب على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وقد عرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة فحددت لفظره جلسة التزمت فيها النيابة رايها .

وحيث ان الطعن يقوم على سبب مفاده النعى على الحكم المطعون فيه اذ اعتد فى تسوية الرسم النسبى لا باعتبار ان الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذى سبق القضاء به وهو مبلغ ٤٩٩ر٠٤٤ جم فيقدر باقى الرسم بقدره بل بقيمة ما استؤنف فحسب من الحكم الابتدائى مما يخالف الفقرتين الأولى والأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كان الرسم النسبى للاستئناف يسوى عند تأييد الحكم الابتدائى وعلى مقتضى النقرة الأخيرة من المادة

الثالثة من القانون ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية باعتبار ان الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذى رفع عنه الاستئناف مما يكون معه المناط فى تقدير الرسم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو للحق موضوع الاستئناف قضى به للمستأنف او تأيد القضاء به للمستأنف عليه ، ولا مراء فى ان ما يحكم به ابتدائيا للمستأنف لا يكون محلا لاستئنافه وما لا يكون محلا للاستئناف لا يكون محلا للرسم واذ حمل الحكم المطعون فيه قضاءه على ما نصه : « وحيث انه يبين من وقائع الدعوى ان الاستئناف اقيم من المحكوم له وحده فيكون الحق الذى رفع عنه الاستئناف هو المبلغ الذى رفضت محكمة اول درجة القضاء له به وهو مبلغ ٩٠٩ر١٠٠ جم وتكون تسوية الرسم فى الاستئناف الذى أيد الحكم الابتدائى على ذلك المبلغ فانه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ فى تطبيقه مما يستتبع رفض الطعن ،

#### فلهذه الأسباب

رفضت المحكمة الطعن والزم الطاعن بصفته المصروفات .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد اسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد الباجوري ، محمد طه سنجر وإبراهيم فراج ، محمد أحمد حمدي .

---

( ٢٢٦ )

### الطعن رقم ٧٩٠ سنة ٤٦ ق

ايجسار اماكن - أقام المشرع في المادة ٥٨٣ من القانون المدني قرينة قانونية  
تفترض أن ما أصاب العين المؤجرة من تلف أو هلاك مرده خطأ المستأجر إلا أن  
هذه القرينة قابلة لاثبات العكس تنتفى إذا أثبت المستأجر حدوثها بقسوة  
قاهرة أو خطأ المؤجر أو عيب في ذات العين المؤجرة .

— النص في المادة ٥٨٣ من التقنين المدني على أنه يجب على المستأجر  
أن يبذل من العناية في استعمال العين المؤجرة وفي المحافظة عليها ما يبذله  
الشخص المعتاد وهو مسئول عما يصيب العين أثناء انتفاعه بها من تلف أو  
هلاك غير ناشئ عن استعمالها استعمالاً مألوفاً يدل على أن المستأجر يلتزم  
بحفظ العين ورعايتها بأدلا في ذلك عناية الرجل المعتاد فان قصر في أداء التزامه  
ونتج عن تقصيره تلف العين أو هلاكها كان مسئولاً ولئن أقام المشرع قرينة  
قانونية تفترض أن ما أصاب العين المؤجرة مرده إلى خطأ المستأجر إلا أن هذه  
القرينة قابلة لاثبات العكس بمعنى ألا يسأل إلا عما يحدث فعلاً بسبب تقصيره  
هو وتقصير من يسأل عنهم وإذا اثبت أن التلف أو الهلاك نشأ عن سبب  
أجنبي لا يد له فيه كالقوة القاهرة أو خطأ المؤجر أو عيب في ذات العين المؤجرة  
انقضت مسؤولية المستأجر

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
محمد طه سنجر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه اقام الدعوى رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٧٥  
مدنى امام محكمة الجيزة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم أولا بفسخ عقد  
الايجار المؤرخ ١٩٧١/٤/١ واخلاء الشقة المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها  
اليه ، ثانيا : بالزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ ٥٠٠ ج والفوائد ، وقال في  
بيان الدعوى انه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٠/٤/١ استأجر الشقة رقم ١ بالعقار  
رقم ٦٤ شارع العلمين قسم العجوزة كسكن له ، واذ أساء استعمالها وترك  
المياه تتسرب باستمرار من الصنابير وتتراكم على ارض الحمام مما تسبب في  
سقوطه وظهور رطوبة أدت الى تاكل الجدران وحدث بها تلفيات اقام عنها  
دعوى اثبات الحالة رقم ٨١٠ لسنة مستعجل الجيزة المقامة من الطاعن ومحضر  
الشكويين رقمى ١٠٠٢ ، ١٦٩٨ لسنة ١٩٧٥ ادارى العجوزة وهى تشير الى  
استعمال المكان المؤجر بطريقة تنافى شروط العقد المعقولة ، وقد لحقته اضرار  
مادية وادبية فقد اقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٦/٢/١٢ حكمت المحكمة أولا  
بفسخ عقد الايجار المؤرخ ١٩٧٠/٤/١ واخلاء العين المؤجرة وتسليمها للمطعون  
عليه . ثانيا : بالزام الطاعن بأن يؤدي الى المطعون عليه مبلغ ٤١٤٣٨ ج .  
استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢١٦ لسنة ٩٣ ق كما استأنفه  
المطعون عليه بالاستئناف رقم ١١١٥ لسنة ٩٤ ق - القاهرة ، وبعد ضم  
الاستئنافين قضت محكمة الاستئناف في ١٩٧٦/٦/٢٤ بتأييد الحكم  
المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقيمت النيابة



العامة مذكورة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرات انه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة اصرت النيابة على رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينمى الطاعن بالسببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم بنى قضاءه بالاخلاء على سند من انه لم يقم دليل بالاوراق او بتقرير الخبير الذى نعتبه محكمة اول درجة على ان هناك خطأ في تركيب الأدوات الصحية بعقار النزاع ، وان الطاعن لم يعترض على هذا التقرير الذى خلص الى ان الاتلافات الحادثة بالعقار مردها الى ترك المياه متجمعة بأرضية الحمام والى كسر المرحاض وحوض الغسيل بسبب سوء استعمال المستاجر واهماله في تركيب بدلها ، ودعم الحكم وجهة نظره بانه لو كان هناك خطأ في تركيب الأدوات الصحية حسبما يزعم الطاعن لظهرت نتيجته بجميع الوحدات السكنية وبعد مدة قليلة اذ ثبت ان النزاع لم ينشب الا بعد خمس سنوات من شغل العقار ، في حين ان تقرير الخبير الذى استند اليه الحكم مودع في دعوى اثبات الحالة ولم تنتدب محكمة اول درجة خبيراً اخر اكتفاء به ، وقد زخر ملف الدعويين الابتدائية والاستئنافية بالاعتراضات العديدة التى ساقها الطاعن على ذلك التقرير ، ومقدمات الدليل من واقع تقرير هندسى استشارى على ان نشع المياه - بجوار المبنى لم يكن سببه سوء الاستعمال ، وانما مرجعه الى أن الأدوات الصحية بالعمارة ليست مركبة طبقاً للاصول الفنية ، وان مواسير الصرف تتسرب منها المياه الى الجدران فتحدث بها رطوبة ، وان أرضية دورة المياه مستقيمة وليس بها ميل نحو البالوعات مما ادى الى تراكم المياه في الزوايا ، وزاد من تأثير ذلك عدم وجود مادة عازلة تحت البلاط ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق ، هذا الى أن الربط الزمني بين ظهور النشع وقيام النزاع يعد مصادرة على المطلوب،

اذ افترض الحكم ان النشع سببه اهمال المستاجر دون ان يعنى بالكشف عن الأسباب المباشرة لتراكم المياه بالاضافة الى انه ليس هناك تلازم بين الأمرين فقد يظهر النشع ولا يحرك ذو الشأن ساكنا اما لعدم فطنته اليه او لاهماله في علاجه علاوة على ان مأمورية خبير دعوى اثبات الحالة كانت محددة بمعاينة عين النزاع فحسب ، دون أن تمتد لمعاينة جميع وحدات العمارة فيكون استدلال الحكم واقعا على غير محل ، وهو ما يعيبه بالفساد في الاستدلال .

وحيث ان النعى صحيح ، ذلك ان النص في المادة ٥٨٣ من التقنين المدني على أنه :

١ - يجب على المستاجر ان يبذل من العناية في استعمال العين المؤجرة .  
وفي المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد .

٢ - وهو مسئول عما يصيب العين أثناء انتفاعه بها من تلف او هلاك غير ناشئ عن استعمالها استعمالا مألوفاً ، يدل على ان المستاجر يلتزم بحفظ العين ورعايتها ، باذلا في ذلك عناية الرجل المعتاد ، فان قصر في أداء التزامه ، ونتج عن تقصيره تلف العين او هلاكها كان مسئولا ، ولئن اقام المشرع قرينة قانونية تفترض ان ما اصاب العين المؤجرة مرده الى خطأ المستاجر ، الا ان هذه القرينة قابلة لاثبات العكس ، بمعنى ألا يسأل الا عما يحدث فعلا بسبب تقصيره هو او تقصير من يسأل عنهم ، واذ اثبت ان التلف او الهلاك نشأ عن سبب أجنبي لا بد له فيه كالقوة القاهرة أو خطأ المؤجر أو عيب في ذات العين المؤجرة انتفت مسئولية المستاجر . ولما كان الواقع في الدعوى ان المطعون عليه اقام دعواه بفسخ عقد الايجار قولا منه ان الطاعن اساء استعمال العين المؤجرة وأهمل في صيانتها ، وتعهد أن يترك المياه تنساب من صنابيرها دون ان يعنى بنزحها مما أدى الى تراكمها وسريان الرطوبة في الجدران وسقوط السقف والمرحاض ، واستند في اثبات مدعاه الى تقرير الخبير المنتدب في دعوى

اثبات الحالة التي اقامها الطاعن ، وكان الدفاع الذي ساقه هذا الأخير يقوم على ان التلف الحاصل ليس ناتجا عن اهماله في رعاية العين او الى اساءة استعمالها وانما مرده الى طبيعة العين المؤجرة والى خلل في تركيب الأدوات للصحية وقصورا في مراعاة ميل منسوب البلاط كى يتيسر صرف المياه بدلا من تجمعها وأيد مدعاة بتقرير استشارى هندسى .

لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على تقرير الخبير المختب في دعوى اثبات الحالة ان المهمة الموكلة اليه كانت مقصورة على اجراء معاينة لدورة مياه شقة النزاع والشقة التي تعلوها لبيان تسرب المياه ، وبالتالي فلم يعرض لكافة شقق العقار ، وكان التقرير المشار اليه وان افاد ان هناك تراكما للمياه ونشعا بالحوائط في شقة النزاع الا انه لم ينف وجود مثل هذه الظاهرة بباقي الشقق ، فان ما تعلل به الحكم لاهدار دفاع الطاعن استفادا الى عدم وجود النشع بباقي الوحدات السكنية رغم ان التقرير لم يتطرق الى معاينة هذه الوحدات - لا ينهض دليلا على ان ظهور النشع في شقة الطاعن يرجع الى سوء الاستعمال وليس الى عيب في ذات العين المؤجرة .

لما كان ما تقدم فانه وان كان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بما تطمئن اليه من القرائن التي تستقيها من واقعات الدعوى ، الا ان ذلك مشروط بان يكون استخلاصها سائغا وكافيا منطقيا لحمل قضاء الحكم ، واذ كان خلو تقرير خبير دعوى اثبات الحالة من الاشارة الى وجود عيوب فنية في تركيب الأدوات الصحية ، في الوقت الذي نعى فيه الطاعن عليه قصوره عن كشف وتقصى هذه العيوب لا ينبىء بذاته عن سلامة هذه التركيبات وعن عدم بوجود نقص فيها . فان ما استخلصه الحكم من القلازم الزمنى بين ظهور العيوب وبين قيام النزاع لا يصلح قرينة على نفى تحقق سبب النزاع في وقت سابق طال او قصر ، ولا ينهض بمجرد دليلا على ان التلف الحاصل يرجع الى سوء الاستعمال . لا يغير من ذلك ان من حق محكمة الموضوع الا تأخذ بدلالة التقرير



الاستشارى الذى يقدمه الخصوم ، اكتفاء منها بالاعتداد بما خلص اليه تقرير الخبير المنتدب ، لأن مناط ذلك ان يكون التقرير الأخير قد تناول القول فى نقطة الخلاف ودل عليها بأسباب سائغة ، مؤدية الى النتيجة التى انتهى اليها ، الأمر المقتد فى واقع الدعوى • وهو ما يعيب الحكم بالفساد فى الاستدلال •

لما كان ما سلف وكان الحكم بذلك قد حجب نفسه عن مناقشة الاعتراضات التى أبداهها الطاعن على تقرير الخبير وكانت اشارة الحكم الى أن الطاعن لم يعترض على تقرير الخبير فى الوقت الذى بين أمام محكمة الموضوع أسباب نعيه عليه فإنه بذلك يكون قد خالف الثابت بالأوراق علاوة على فساد فى الاستدلال ، فيتعين نقضه •

وحيث ان مما ينعاه الطاعن بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيانه يقول ان الحكم ساير الحكم الاستدائى من الزامه التعويض عن بعض أدوات الحمام المكسورة فى حين أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه قام باستبدال الحوض والمرحاض المكسورين وقدم المستندات الدالة على ذلك الا أن محكمة الاستئناف التفتت عن هذا الدفاع - رغم أن الاستبدال يعتبر من الاصلاحات التأجيرية التى تلزم المستأجر ولا يجوز للمالك مطالبته بالتعويض عنها طالما قام المستأجر بالتزامه عينا ، واذ قضى الحكم بالزامه تكاليف الاصلاح فإنه يكون قد هيا للمطعون عليه الاثراء بلا سبب على حسابه وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون •

وحيث ان النعى فى محله ، ذلك انه لما كان مفاد المادة ٥٨٢ من القانون المدنى أن المستأجر ملتزم بكافة الترميمات التأجيرية التى جرى العرف بأن تكون على عاتقه وكان اصلاح الأدوات الصحية ، واستبدال ما تلف منها



## - ٩٠٧ -

يعتبر من قبيلها طالما كانت نتيجة خطأ المستأجر ، أو مما يفترض الاستعمال العادى للعين .

لما كان ذلك فانه وان كان للمؤجر أن يلزم المستأجر باجراء الترميمات التاجيرية عينا ، كما له أن يطلب الترخيص له في اجرائها على نفقة المستأجر .  
الا أنه لا يجوز للمؤجر أن يطلب من المستأجر مقابل نفقات هذه الترميمات متى اختار المستأجر القيام بها بنفسه .

لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد نعى على الحكم الابتدائى الزامه بدفع قيمة اصلاح الحوض والمرحاض وقدم الدليل على قيامه بالتزامه في هذا الشأن ، فان تأييد الحكم المطعون فيه قضاء المحكمة الابتدائية دون تناول لدفاع الطاعن ينطوى على خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب يستوجب نقضه لهذا السبب ايضا على أن يكون مع النقض الاحالة .

## لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة والزمّت المطعون عليه المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد الباجوري ، محمد طه سنجر وصبحي رزق داود ، محمد أحمد حمدي

---

( ٢٢٧ )

### الطعن رقم ٧٣٠ سنة ٤٦ ق

١ - حارس قضائي - رفع دعوى الاخلاء من الحارس القضائي على المستأجر لاستعماله العقار بطريقة تنافي شروط العقد هو أمر يندرج ضمن سلطة الحارس القضائي في تأدية التزامه بالحفاظ على الأموال المشمولة بحراسته وطلب الإزالة بوصفه طلباً تابعاً يدخل في أعمال الإدارة .

— لما كانت سلطة الحارس القضائي تلزمه بالمحافظة على الأموال التي يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها وما تتطلبه من أعمال لرعايتها مادية كانت أم إدارية أم قضائية . فقيام المستأجر بأحداث تغييرات بالعين المؤجرة دون موافقة المالك يجعل من سلطة الحارس إقامة الدعوى بفسخ العقد والإزالة لا يغير من ذلك أن الأصل في طلب إزالة المنشآت التي تقام على أرض الغير دون رضائه خارج نطاق أعمال الإدارة المخولة للحارس لأن مناط ذلك أن يمس طلب الإزالة أصل الحق المقتد في الدعوى المائلة إذ الإزالة مترتبة على طلب الفسخ ومبنية على حق المؤجر في استلام العين المؤجرة بالحالة التي كانت عليها عند التاجير فهي بهذه المثابة تدخل في أعمال الإدارة .

٢ - اثباتات - دعوة الخبير للخصوم قبل مباشرة الأمورية إجراء جوهري يتعين التأكد بأي وسيلة من حصول الدعوة فعلاً ولا يلزم لذلك شكلية معينة .

- البطلان يترتب على عدم دعوة الخبير للخصوم لا على مخالفة الشكل الذى نظم القانون به هذه الدعوى فى المادة ١٤٦ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - بمعنى ان مطلق الدعوة للخصم ايا كانت وسيلتها هى اجراء جوهري قصد منه تمكين طرفي الخصومة من الحضور والدفاع عن صوالحهم امام الخبير . فان لم تحصل الدعوة على وجهها الصحيح واثبت الخصم انها لم تبلغ محلها الواجب ابلاغها اليه كان عمل الخبير باطلا .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر محمد احمد حمدي والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المطعون عليها بصفتها حارسة قضائية اقامت الدعوى رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ مدنى امام محكمة القاهرة الابتدائية - والتي قيدت فيما بعد برقم ١٠٨٣ سنة ١٩٧١ شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين بصفاتهم - محافظ القاهرة ووكيل وزارة الأوقاف ومدير منطقة شرق القاهرة التعليمية - بفسخ عقد الايجار المؤرخ ١٩٦١/٣/٢٦ مع الاخلاء والتسليم والزامهم ازالة المباني القائمة على العقار المؤجر ، وقالت شرحا لها انه بموجب عقد ايجار مؤرخ ١٩٦١/٣/٢٦ استأجر وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بصفته رئيسا لمجلس ادارة الاتحاد العام لرعاية الأحداث من الحارسة السابقة المنزل رقم ٤٠ شارع ابن سنجر بكوبرى القبة محافظة القاهرة ، لاستعماله معهدا تعليميا للأطفال المتخلفين ذهنيا ، واذ لس عدم حاجته اليه قام بتسليمه الى منطقة شرق القاهرة التعليمية التى أعدته مدرسة اعدادية للبنات بالمخالفة لنصوص

العقد التي لا تجيز التنازل عن الايجار أو التاجير من الباطن ، واذ عملت المنطقة التعليمية المذكورة الى استعمال العين المؤجرة بطريقة تتنافى شروط العقد المعقولة ، فقد أقامت دعواها . وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٠ حكمت المحكمة بنقض مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لمعاينة العقار لبيان ما اذا كان قد استعمل بطريقة تتنافى مع عقد الايجار وما اذا كان قد حدث به تعد أو هدم أو بناء من عدمه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٥ بنسخ عقد الايجار واخلأ العين المؤجرة وتسليمها الى المطعون عليها بصفتها والزام الطاعنين الأول والثالث بصفتها بإزالة المباني القائمة عليها . استأنف الطاعنون بصفتهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٦٩ سنة ٩٢ ق القاهرة طالبين الغاء والقضاء برفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٦/٥/٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرائه جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة صممت النيابة على رايها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة أسباب ، ينفى الطاعنون بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون انهم دفعوا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة استنادا الى أن المطعون عليها بصفتها الحارسة على العقار تقف مهمتها عند حدود اعمال الادارة وليس لها ولاية فيما يجاوزها ، واذ كان طلب الازالة يتعلق بأصل الحق ذاته ، فان الحكم اذ رفض الدفع في خصوص طلب الازالة يكون قد خالف القانون .

وحيث ان النعى غير سديد ، ذلك انه لما كانت سلطة الحارس القضائي وفقا لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدني تلزمه المحافظة على الأموال التي يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها وما تتطلبه من اعمال لرعايتها باذلا في ذلك عناية الرجل المعتاد ، ولا يكتفى بالعناية التي يتوخاها عادة في



شؤونه الشخصية ، وكان هذا الالتزام الملقى على عاتق الحارس لا يقتصر على حفظ الأموال مما قد يصيبها من أعمال مادية ، بل يوجب عليه أيضا أن يتفادى بشأنها ما قد يعتريها من أضرار باتخاذ ما تستدعيه من إجراءات إدارية أو قضائية في صددها ، وكانت طبيعة هذا الالتزام وانصبابه على مال مشمول بالحراسة وموجود حكما أو فعلا في حوزة الحارس ، يقتضى أن ترفع منه أو عليه - دون المالك للمال - كافة الدعاوى المتعلقة بأعمال الحفظ والصيانة الداخلة في سلطته .

لما كان ذلك وكان مؤدى المادتين ٥٨٠ ، ٥٨٣ من التقنين المدني أن المستأجر يلتزم برعاية العين المؤجرة ، ويمتنع عليه أحداث تغيير فيها يلحق مادتها بدون إذن المؤجر طالما ينشأ عنه ضرر ، وكان يحق للمؤجر في هذه الحالة أن يطلب إزالة التغيير الذى أجراه المستأجر وإعادة العين الى ما كانت عليه اخذا بالقواعد العامة باعتباره احدى صور التنفيذ العيني للالتزام . واذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليها طلبت فسخ عقد الايجار والاخلاء وإزالة ما أقامه المستأجر على سند من أن الطاعنين عمدوا الى الغاء حقيقة المنزل وأقاموا بدلها عدة ابنية كما هدموا سطح العقار وشيدوا فيه عدة حجرات دون موافقة المؤجر ، وبالمخالفة للحظر الوارد بالبند الثانى من العقد من منع إجراء التغيير أو استعمال العقار بطريقة تنافى شروطه ، فإن ما سلكته المطعون عليها بوصفها حارسة قضائية من إقامة الدعوى وتحديد الطلبات فيها - ايا كان وجه الرأى في سدادها - يندرج ضمن سلطة الحارس القضائى في تأدية التزامه بالحفاظ على الأموال المشمولة بحراسته ، لا يغير من ذلك ان الاصل في طلب ازالة المنشآت التى تقام على ارض الغير دون رضائه خارج عن نطاق أعمال الادارة المخولة للحارس ، لأن مناط ذلك ان يمس طلب ازالة اصل الحق ، الأمر المقتد في الدعوى الماثلة ، اذ ازالة مترتبة على طلب فسخ عقد الايجار ، ومبنية على حق المطعون عليها في تسلم العين المؤجرة بالحالة التى كانت عليها عند التاجير في معنى المادة ١/٥٩١ من القانون المدني وهى بهذه المثابة تدخل

في أعمال الادارة • لما كان ما سلف وكان الحكم المطعون فيه قد ساير هذا النظر فان النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس •

وحيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بباقي الأسباب الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون انهم تمسكوا امام محكمة الاستئناف ببطلان تقرير الخبير لعدم دعوته لهم للحضور لدى مباشرته للمأمورية على النحو الذى رسمه القانون ، اذ أثبت بمحاضر أعماله تسليمه كتب دعوة الخصوم للحضور الى سكرتارية مكتب الخبراء ، دون أن يثبت من تسجيل هذه الكتب بمكتب البريد واسم المكتب ورقم وتاريخ التسجيل ووصول الدعوة فعلا طبقا لما تفرضه المادة ١٤٦ من قانون الاثبات ، واذا رفض الحكم الدفع بحجة انه يكفى تسليم الاخطارات لسكرتارية المكتب ليسوغ للخبير مباشرة العمل ولو في غيبة الخصم ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون •

وحيث ان النعى في محله ، ذلك ان المادة ١٤٦ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وان أوجبت في فقرتها الاولى على الخبير ان يدعو الخصوم بكتب مسجلة ترسل قبل تاريخ بدء العمل بسبعة أيام على الأقل يخبرهم فيها بمكان اول اجتماع ويومه وساعته ، ولئن نصت في فقرتها الاخيرة على انه يترتب على عدم دعوة الخصوم ببطلان عمل الخبير ، الا ان البطلان انما يترتب على عدم دعوة الخصم للحضور لا على مخالفة الشكل الذى نظم به القانون هذه الدعوة ، بمعنى ان مطلق الدعوة للخصم ايا كانت وسيلتها هو اجراء جوهري قصد منه تمكين طرفي الخصومة من الحضور والدفاع عن صوالحهم امام الخبير، فان لم تحصل الدعوة على وجهها الصحيح ونازع الخصم في انها لم تبلغ محلها الواجب ابلاغها اليه ، فانه يتعين على قاضى الموضوع أن يمحض هذا الدفاع • ولما كان البين من الحكم المطعون فيه ان ما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان تقرير الخبير على سند مما اثبتته في محاضر أعماله من انه حرر خطابات

بطريق البريد المسجل الى الخصوم ، وانه سلمها الى سكرتارية مكتب الخبراء لتتولى هي ارسالها ، وكان تقرير الخبير خلوا مما يثبت ارسال هذه الكتب المسجلة الى الطاعنين ، وكان هؤلاء الاخيرين قد نازعوا في وصول الدعوة اليهم ، وكان مجرد قول الخبير انه سلم الكتب المسجلة الى الجهة الادارية - سكرتارية مكتب الخبراء - لا يفيد حصول دعوة وانها ارسلت الى الطاعن فعلا ولا يسيغ للخبير ان يباشر الامورية في غيبتهم ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن ، على ان يكون مع النقض الاحالة .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، واحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة ، والزمّت المطعون عليها بصفتها المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

امين السر

## جلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عبد العال السيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمدى الخولى ، الدكتور عبد الرحمن عياد وعبد الحميد المنفلوطى ،  
عبد العزيز هيبة

---

( ٢٢٨ )

### الطعن رقم ٢ سنة ٤٨ ق

تزوير - يجب ان يكون القضاء بصحة المحرر او تزويره سابقا على الحكم فى  
الموضوع سواء كان هذا القضاء صادرا من محكمة اول درجة او ثانى درجة  
وسواء كان الحكم من محكمة ثانى درجة بالتأييد او الالغاء لاتحاد الحكمة  
التشريعية فى جميع الأحوال .

— لا يجوز الحكم بصحة الورقة او التزوير فى الموضوع معا بل يجب  
ان يكون القضاء فى الادعاء بالتزوير سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى حتى  
لا يحرم الخصم من ان يقدم ما عسى ان يكون لديه من أدلة اخرى تؤيد دفاعه  
فى موضوع الدعوى لا فرق فى ذلك بين ان يكون انكار المحرر او الادعاء بتزويره  
حاصلا امام محكمة اول درجة او محكمة ثانى درجة ولا ان يكون القضاء من  
أيهما صادرا بصحته او برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثانى  
درجة بالتأييد او الالغاء لاتحاد الحكمة التشريعية فى جميع الأحوال السابقة  
وهى الا يحرم الخصم الذى تمسك بالورقة وحكم بتزويرها او ادعى التزوير  
واخفق فى ادعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية اخرى لاثبات  
ما اراد اثباته بالمحرر الذى ثبت تزويره او التخلص من الالتزام الذى يثبته



وفشل في الطعن عليه اذ المحرر المحكوم بصحته او بطلانه لا يعدو ان يكون دليلا في الدعوى وقد نتعدد الادلة على اثبات الالتزام او نفيه .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي الموضوع معا فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر الدكتور عبد الرحمن عياد والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في ان المطعون عليه اقام ضد الطاعن الدعوى رقم ٨٢٤ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى بنى سويف للحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٧/٨/١٩٧٥ المتضمن بيع الطاعن له المنزل المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بثمان قدره ٤٣٠٠ ج والتسليم ادعى الطاعن بتزوير التوقيع المنسوب له على عقد البيع . وفى ٢٤/٢/١٩٧٦ قضت المحكمة بنسب قسم ابحات التزيف والتزوير لاجراء المضاهاة ، وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت فى ٣١/١٠/١٩٧٦ برفض الادعاء بالتزوير وبصحة توقيع الطاعن على عقد البيع مع تحديد جلسة لنظر الموضوع . وفى ٢٧/١١/١٩٧٦ حكمت بصحة ونفاذ عقد البيع والتسليم . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالبا الغاء والقضاء برد وبطلان عقد البيع مع رفض الدعوى ، وقيد استئنافه برقم ١١٤ سنة ١٤ ق وفى ٨/١٢/١٩٧٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الراى بنقض الحكم .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون بقضائه الادعاء بالتزوير وفي الموضوع معا .

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك ان المادة ٤٤ من قانون الاثبات اذ نصت على انه « اذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في اثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره اقرب جلسة ، قد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على انه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو التزوير وفي الموضوع معا بل يجب ان يكون القضاء في الادعاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من ان يقدم ما عسى ان يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى ، لا فرق في ذلك بين ان يكون انكار المحرر أو الادعاء بتزويره حاصلًا امام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة ولا يكون القضاء من ايهما صادرا بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو الالغاء لاتحاد الحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة وهي الا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو ادعى التزوير واخفق في ادعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لاثبات ما أراد اثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلص من الالتزام الذي يثبته وفشل في الطعن عليه ، اذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو ان يكون دليلا في الدعوى وقد تتعدد الأدلة على اثبات الالتزام أو نفيه .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي الموضوع معا فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

والله

عليك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه واحالت القضية الى محكمة استئناف  
بنى سويف والزمّت المطعون عليه بالمصاريف ومبلغ عشرين جنيها مقابل  
اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٢٩ )

### الطعن رقم ٤٨١ سنة ٤٣ ق

١ - مسئولية - تحقق مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله  
غير المشروط مناطه .

- مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى  
كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها تتحقق على ما نصت عليه المادة  
١٧٤ من القانون المدنى اذا كان للمتبوع على التابع سلطة فعلية فى توجيهه  
ورقابته فى عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع ولا ضرورة لأن تكون هذه  
السلطة عقدية تقوم على الاختيار بل ان مناطها هو السلطة الفعلية التى تقوم  
حتى ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار التابع متى كانت له عليه سلطة فعلية  
فى الرقابة والتوجيه .

٢ - استئناف - استئناف النيابة للحكم الجنائى لا اثر له على الدعوى المدنية  
المقامة مع الدعوى الجنائية اقامة المضرور دعواه بطلب التعويض بعد الحكم  
نهائيا بادانة التهم وجوب تقيد المحكمة المدنية بالحكم الجنائى .

— لئن كان استئناف النيابة العامة للحكم الصادر من محكمة الجنح  
لا يصح قانونا ان يتعدى الدعوى الجنائية ولا يمكن ان يكون له تاثير فى الدعوى  
المدنية التى تنظر بالتبعية لها فاذا استأنفت النيابة دون المدعى بالحقوق  
المدنية فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية ان تحكم للمدعى بتعويض على التهم  
لأنه ما دام لم يرفع استئنافا فان الحكم الابتدائى فى الدعوى المدنية يصير



نهائيا بالنسبة له أما حيث يترتب الضرر أو ورثته من بعده الفصل في  
الدعوى الجنائية نهائيا في شأن حدوث الخطأ ونسبته الى فاعله ثم يلجأ بعد  
ذلك الى القضاء المدني مطالبا بالتعويض فان ما ينصل فيه الحكم الجنائي  
قيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها تكون له قوة الشيء المحكوم  
به أمام المحكمة المدنية في الدعاوى التي لم يكن فصل فيها نهائيا ويتعين على  
القاضي المدني أن يتقيد بهذا الحكم في الوقائع التي فصل فيها وكان فصله فيها  
ضروريا كنص المادة ١٠٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ واذ كانت  
المطعون عليها الأولى لم تدع مدنيا أمام المحكمة الجنائية في الجنحة رقم ٠٠٠  
وأقامت دعاوها بطلب التعويض أمام المحكمة بعد القضاء نهائيا في الدعوى  
الجنائية بالادانة فان الحكم المطعون فيه اذ قضى لها بالتعويض استنادا الى  
حكم الادانة الحائز لقوة الشيء المقضى به لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد شيبية الحميد ، أحمد شوقي المليجي وعبد السلام القرشي ، عبد الوهاب  
حسن سليم

---

( ٢٣٠ )

### الطعن رقم ٣٢٢ سنة ٤٢ ق

مرافعات - تعديل الطلبات أثناء سير الدعوى بالزيادة دون التنازل عن  
الطلبات الأولى يجعل الدعوى بمنأى عن السقوط .

— لما كان البين مما تقدم انه حين ثار الخلاف بين الطرفين بفصل الطاعن  
من العمل لدى المطعون ضدها في ٢١/٤/٦٨ قام بالمطالبة بأجره قبل انقضاء سنة  
من وقت انتهاء عقد عمله الذي فصل منه في التاريخ المشار اليه خلال الميعاد  
الذي يجرى به نص المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني وكان الطاعن اذ عدل  
طلباته أثناء سير الدعوى امام محكمة اول درجة انما عدلها بالزيادة ولتشمل  
حقوقا اخرى استجدت له بعد تاريخ رفعها دون التنازل عن طلباته الأولى فيها  
فان مطالبته تظل قائمة امام المحكمة دوام المطالبة القضائية دون أن يلحقها  
السقوط .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
أحمد شيبية الحميد والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها - شركة النيل العامة للإنشاءات - الدعوى رقم ١٤٠٦ لسنة ١٩٦٨ عمال كلى القاهرة يطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٧٣٥ جنيها مع ما يستجد بواقع ٣٥ جنيها شهريا وقال بيانا لها انه التحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها في سنة ١٩٦٨ فأقام دعواه بطلباته طالبا الحكم أصليا باعادته الى عمله - وصرف أجره حتى يناير سنة ١٩٧٠ مع ما يستجد بواقع ٣٧٥٠٠ جنيها شهريا واحتياطيا تعويضه بمبلغ ألفي جنيها وانتهى في طلباته الختامية الى طلب الزام الشركة المطعون ضدها بمبلغ ألفي جنيها قيمة ما فاتته من كسب يتمثل في مجموع ما استحق له من أجر على مدى خمسين شهرا - وبتاريخ ١٤/٢/١٩٧١ قضت المحكمة بسقوط الدعوى بالتقادم - استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٤٦٨ لسنة ٨٨٨ ق وبتاريخ ١٣/٤/١٩٧٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٧/١٠/١٩٧٨ وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطا في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم انتهى الى تأييد قضاء محكمة اول درجة بسقوط حقه في اقامة الدعوى بطلب الاجر بالتقادم المنصوص عليه في المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني حال ان ذلك التقادم لم يتوافر له سببه ، لأنه لما كان الطاعن قد أقام دعواه بالمطالبة بإجره والذي قدره بمبلغ ٧٣٥ جنيها عن مدة ٢١ شهرا ، قبل فوات السنة المنصوص عليها في المادة السالفة الذكر على تاريخ ذلك الفصل ثم عدله الى مبلغ ألفي جنيها شاملا اجر المدة التي استجبت

بعد رفع الدعوى ومجموعها خمسون شهرا طوال مدة سير الدعوى فان قضاء الحكم بسقوط ذلك الحق بالتقادم رغم قيام الدعوى القضائية بالمطالبة به يكون مخالفا للقانون .

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك لما كان الثابت من بيانات الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه المؤيد له ان الطاعن التحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها في ١٩٦٨/٤/٢٨ بطلب الحكم بالزامها بان تدفع له اجره عن ٢١ شهرا وقدره ٧٣٥ جنيها مع ما يستجد بواقع ٣٥ جنيها شهريا وانه بصحيفة اعلنت في ١٩٧٠/٢/٢٥ عدل الطاعن طلباته الى الحكم أصليا باعادته الى عمله وصرف اجره وعلاواته حتى يناير سنة ١٩٧٠ وهى ٤٠ شهرا مع ما يستجد بواقع ٣٧٥ جنيها شهريا واحتياطيا الحكم له بمبلغ ألفى جنييه وانتهى الطاعن في مذكرته الختامية الى طلب الزام الشركة المطعون ضدها بان تدفع له مبلغ ألفى جنييه قيمة مجموع اجره عن خمسين شهرا .

لما كان ذلك وكان البين مما تقدم انه حين ثار الخلاف بين الطرفين بفصل الطاعن من العمل لدى المطعون ضدها في ١٩٦٧/٩/٢١ فقد اقام - الطاعن - هذه الدعوى في ١٩٦٨/٤/٢٨ بالمطالبة باجره قبل انقضاء سنة من وقت انتهاء عقد عمله الذى فصل منه في التاريخ المشار اليه خلال الميعاد الذى يجرى به نص المادة ١/٦٩٨ من القانون المدنى ، وكان الطاعن اذ عدل طلباته اثناء سير الدعوى امام محكمة اول درجة انما عدلها بالزيادة ، ولتشمل حقوقا اخرى استجبت له بعد تاريخ رفعها ، دون التنازل عن طلباته الاولى فيها ، فان مطالبته بتلك الحقوق تظل قائمة امام المحكمة دوام المطالبة القضائية بها دون ان يلحقها السقوط .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى - وعلى خلاف هذا النظر - الى تأييد حكم محكمة الدرجة الاولى للقاضى بسقوط حق الطاعن في المطالبة



بأجره ، فإنه يكون قد تخالف القانون بما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون  
ما حاجة لبحث باقى أسباب الطعن •

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية الى محكمة استئناف  
للقاهرة وألزمت المطعون ضدها بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب  
المحاماة •

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد فاضل الرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد شيبه الحمد ، أحمد شوقي المليجي وعبد السلام القرش ، عبد الوهاب  
حسن سليم .

---

( ٢٣١ )

### الطعن رقم ١٠٠١ سنة ٤٧ ق

تأمينات اجتماعية - مدة الخدمة التي تحسب في المعاش يضم اليها  
مدة الخدمة السابقة على اشتراك المؤمن عليه في التأمين بشرط أن يلجأ الى هيئة  
التأمينات لطلب ضم المدة السابقة مع اداء المبالغ التي يصير حسابها عليه .

— مدة الخدمة التي تحسب في المعاش لا تنصرف الى مدة الاشتراك في  
التأمين وحدها بل يدخل في حسابها مدة الخدمة السابقة على اشتراك المؤمن  
عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لأحكام قانون العمل ويشترط  
لاجراء هذا النظم ان يلجأ المؤمن عليه الى هيئة التأمينات الاجتماعية ليطلبه  
مع اداء المبالغ التي يصير حسابها عليه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
أحمد شيبه الحمد والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في ان كامل جمعه ابراهيم مورث المطعون ضدهم الثلاثة الاول  
اقام الدعوى رقم ١١١٦ لسنة ٧٠ - عمال كلى سوهاج ضد الطاعنة - الهيئة  
العامة للتأمينات الاجتماعية - والمطعون ضدها الرابعة شركة النيل للزيوت  
والصابون - وطلب الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٤٥٠ جنيها  
وصرف معاش شهرى ٢٢٤٠٠ ر.ج. والزام الشركة المطعون ضدها الأخيرة  
بأن تدفع له مبلغ ٣٠٠ جنيها - وقال بيانا لها انه كان يعمل لدى شركة الزيوت  
والكسب المصرية في الفترة من يونية سنة ١٩٤٢ حتى ١٩٥١/١٢/١٥  
وانه في اول اكتوبر سنة ١٩٥٥ التحق بالعمل لدى معاصر زيوت محمد خليل  
المنزلاوى التى اتمت في عام ١٩٦٤ وألحقت بالشركة المطعون ضدها الأخيرة ،  
واستمر يعمل بها الى أن انتهت خدمته بعجزه عن العمل ، واذ قدرت له  
الطاعنة معاشا شهريا قدره ٨٤٣ ر.ج. جنيهاً اعتباراً من اول فبراير سنة  
١٩٦٩ في حين انه يستحق مبلغ ٢٢٤٠٠ ر.ج. جنيهاً شهريا ، كما استحققت له  
عن المدة من ١٩٦٨/٩/٢٦ حتى ١٩٧٢/١/٢٧ فروق مقدارها ٤٥٠ جنيهاً ،  
وكان يحق له المطالبة بتعويض عن اصابته من العمل قدره بمبلغ ٣٠٠ جنية فقد  
اقام دعواه بطلباته السالفة الذكر - وبتاريخ ١٩٧٤/١١/١٨ قضت المحكمة  
بسقوط حق المورث في رفع الدعوى بالتقادم بالنسبة للشق الخاص بطلب مبلغ  
٣٠٠ جنيهاً على سبيل التعويض وبعدم قبول الدعوى قبل الشركة بالنسبة  
للشق الخاص بطلب المعاش وفروقه لرفعها على غير ذى صفة ، وبالزام الطاعنة  
بأن تؤدى للمورث مبلغ ٢٩٢١٥ ر.ج. جنيهاً قيمة معاشه عن المدة من ١٩٦٨/٩/٢٦  
الى ١/٢٦ ١٩٦٩ - استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف  
اسيوط ( مأمورية سوهاج ) وقيد استئنافها برقم ٢٢٩ لسنة ٤٩ ق. كما  
استأنفته المطعون ضدهم الثلاثة الاول وقيد استئنافهم برقم ٢٣٣ لسنة  
٤٩ ق. ضمت المحكمة الاستئناف الأخير الى الاول للارتباط ثم حكمت في  
١٩٧٦/٣/٩ بندوب مكتب الخبراء لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد  
أن اودع الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣ بتعديل الحكم المستأنف

الى الزام الطاعنة بان تؤدى للمطعون ضدهم الثلاثة الاول معاشا قدره ١١٦٨٥ ر١١ جنيها لمورثهم كامل جمعة ابراهيم ومبلغ ٢٢٩٥٣٠ ر٢٢ جنيها قيمة فروق معاشه حتى سبتمبر سنة ١٩٧٦ ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٨/١٠/٢١ وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة في سبب طعنها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول انه طبقا لأحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فان مكافأة نهاية الخدمة المحسوبة في المعاش هي تلك التي تستحق في نهاية خدمة العامل التي تحدث بعد اشتراكه لدى الهيئة وانه لامكان ضم مدة الخدمة السابقة على الاشتراك في الهيئة الى مدة الاشتراك ، فانه يتعين على المؤمن عليه ان يتقدم بطلب بذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ او خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اشتراكه لدى الهيئة او في أى وقت على اساس ان تقدر المبالغ المستحقة عليه وفقا للسن ووقت تقديم الطلب ، وأن يقوم بسدادها ، وانه لما كان الثابت ان مورث المطعون ضدهم الثلاثة الاول لم يتقدم بطلب ضم مدة خدمته لدى رب العمل الاول ولم يقوم بسداد المبالغ المستحقة عليه عن كل سنة من السنوات المطلوب ضمها ، فانه لا يحق له ضم مدة الخدمة السابقة التي تقاضى عنها مكافأة نهاية الخدمة الى مدة خدمته المحسوبة في المعاش ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واخذ بتقرير الخبير الذى ضم مدة خدمة المورث لدى رب العمل الاسبق وهي المدة من سنة ١٩٤٢ الى سنة ١٩٥١ - والتي تقاضى عنها مكافأة نهاية الخدمة الى مدة خدمته المحسوبة في المعاش ورتب على ذلك الزام الطاعنة بالمبالغ المتقاضى بها عليها فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى صحيح ذلك انه لا كانت المادة ٨٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المتطبق على واقعة الدعوى تنص



في فقرتيها الرابعة والخامسة على انه كما يجوز حساب مدد الخدمة السابقة في الحكومة او الهيئات العامة او الشركات او المهن الحرة المنظمة بقانون ان لوائح ضمن المدة المحسوبة في المعاش وفقا لاحكام هذا القانون بشرط ان يؤدي المؤمن عليه مبالغ تحسب وفقا للجداول المشار اليها بالفقرة الثانية - وتؤدي هذه المبالغ اما دفعة واحدة او على أقساط وفقا للقواعد التي يحددها قرار رئيس الجمهورية المشار اليه وتنص المادة ٨٥ من ذات القانون على انه « مع عدم الاخلال باحكام المادتين ٨٠ ، ٨٤ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ، ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري المشار اليه في المادة ٧٦ عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة فاذا لم تبلغ مدة الاشتراك في التأمين مضافا اليها المدة السابقة المدة التي تعطى الحق في معاش وفقا لاحكام هذا القانون استحق المؤمن عليه تعويضا دفعة واحدة على ان يحسب عن كل سنة من المدة السابقة بواقع ٧٥٪ من متوسط الأجر السنوي المشار اليه في المادة ٨١ ، ويجوز للمؤمن عليه ان يطلب حساب المعاش عن المدة السابقة المشار اليها او جزء منها بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري بشرط ان يؤدي الى الهيئة مبالغ تحسب وفقا للجدول رقم ٥ المرافق - وتؤدي هذه المبالغ دفعة واحدة او مقسطة وفقا للشروط والأوضاع المشار اليها في المادة السابقة مما مفاده ان مدة الخدمة التي تحسب في المعاش لا تنصرف الى مدة الاشتراك في التأمين وحدها بل يدخل في حسابها مدة الخدمة السابقة على اشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لاحكام قانون العمل ، ويشترط لاجراء هذا الضم ان يلجأ المؤمن عليه الى هيئة التأمينات الاجتماعية ليطلبه مع أداء المبالغ التي يصير حسابها عليه ، وكان الثابت من تقرير خبير الدعوى ان مورت المطعون ضدهم الثلاثة الاول قد عمل لدى شركة الزيوت والكسب المصرية في الفترة من يونية سنة ١٩٤٢ الى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ قبل التحاقه بالعمل لدى المطعون ضدها الأخيرة وانه قبض مكافأته عن مدة عمله السابقة دون التقدم الى الطاعنة لأداء المبالغ التي يتعين عليه دفعها

فإننا لا مكان إجراء ضم مدة خدمته تلك الى مدة الخدمة السابقة التي تحسب في المعاش ، فان الحكم المطعون فيه اذ أجرى حساب المعاش على اساس الجمع بين المدين السابقة واللاحقة حال انه لم يتوافر سببه ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية الى محكمة استئناف أنشوط ( مأمورية سوهاج ) وأعفت المطعون ضدهم الثلاثة الاول من المصروفات .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد شيبه الحمد ، أحمد شوقي المليجي وعبد السلام القرش ، عبد الوهاب  
سليم .

---

( ٢٣٢ )

### الطعن رقم ٦٢٣ سنة ٤١ ق

عدم مراعاة قواعد التأديب المنصوص عليها في القرارات الوزارية لوزير العمل  
قبل توقيع جزاء الفصل التأديبي لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل  
فعلا ويعتبر علمه بالفصل مبدءا سريان ميعاد السقوط بالتقادم .

— يعتبر عقد العمل منتهيا بإبلاغ الرغبة في انهاءه من احد طرفيه الى  
الآخر وانه لا يترتب على عدم مراعاة المهلة القانونية الا مجرد التعويض على  
التفصيل السابق ولما كان يبين من محونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم  
المطعون عليه ان الطاعن علم بقرار فصله يقينا بتاريخ ١٦/٩/١٩٦٥ وهو  
تاريخ تقديمه شكواه الى مكتب العمل بطلب وقف قرار فصله ومن ثم يعتبر عقد  
عمله منتهيا اعتبارا من هذا التاريخ .

لما كان ذلك وكان لا وجه لما يقول به الطاعن من انه يتعين استبعاد  
تاريخ علمه بقرار الفصل من العمل باعتباره بداية ايعاد السقوط بالتقادم  
لصدوره دون مراعاة قواعد التأديب المنصوص عليهما في القرارات الوزارية لوزير  
العمل اذ ان عدم مراعاة قواعد التأديب المشار اليها قبل توقيع جزاء الفصل

التأديبي لا يمنع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من فسخ عقد العمل  
وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١  
لسنة ١٩٥٩ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
عبد الوهاب أحمد حسن سليم والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في ان الطاعن اقام الدعوى رقم ١٠٣١ سنة ١٩٦٦ عمال كلى  
القاهرة على المطعون ضده - بنك مصر - وطلب الحكم بالزامه بان يدفع له  
مبلغ ٣٢٤ر٣١٥٠ جم - وقال بيانا لها انه التحق بالعمل لدى البنك بتاريخ  
١٩٥٧/٣/٧ وتدرج في وظائفه حتى بلغ اجره الشهرى ٣٧ر٥٨١ جم - غير  
انه أجرى تحقيق معه بالاختلاس ثم أوقف عن العمل بتاريخ ١٩٦٤/٧/١ وفصل  
بلامبرر ، مما دعاه الى اقامة الدعوى رقم ٩٤٤٥ لسنة ١٩٦٥ عمال جزئى القاهرة  
بطلب ايقاف الفصل وقضى فيها بعدم قبول الطلب ، فأقام هذه الدعوى بطلب  
الحكم له بالمبلغ المطالب به وهو يمثل ما يستحقه من أجر عن المدة من ١/٤/١٩٦٤  
الى ١٩٦٤/٦/٣٠ ومقداره ١١٢ر٢٤٦ جم ومبلغ ٣٧ر٥٨١ جم بدل انذار  
ومبلغ ثلاثة آلاف جنيه تعويضا من فصله ، وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٨ قضت  
المحكمة بسقوط حق الطاعن في المطالبة بالتقادم ، استأنف الطاعن هذا الحكم  
أمام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد الاستئناف برقم ١٥١٧ سنة ٨٧ قضائية ،  
وبتاريخ ١٩٧١/٥/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن  
في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض



الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحجبت لنظره جلسة ١٩٧٨/١٠/٧ .  
وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن يقوم على اسباب ثلاثة ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون عليه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون عليه اقام قضاءه بسقوط الحق في المطالبة بالتقادم على ان الطاعن علم في ١٩٦٥/٩/١٦ بقرار فصله الصادر في ١٩٦٥/٨/٢٤ حين تقدم بشكواه لمكتب العمل بطلب وقف ذلك القرار ، وانه كان يتعين عليه اقامة دعواه خلال سنة من هذا التاريخ ، وانه لما كانت المادة ١/٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ تنص على انه اذا كان العقد غير محدد المدة جاز لكل من الطرفين الغاء بعد اعلان الطرف الاخر كتابة قبل الالغاء ، ووضحت المادة السادسة من قانون المرافعات شكل الاعلان ، وكان المطعون ضده لم يوجه الى الطاعن اعلانا بالفصل على نحو ما تقدم فان ميعاد السنة المقرر لسقوط الحق في المطالبة لا يكون قد سري في حقه ، كما ان قرار الفصل وقد صدر دون عرض على اللجنة الثلاثية المشكلة وفق قرار وزير العمل ٩٦ لسنة ١٩٦٣ للنظر مسبقا في امر فصل العامل فانه يكون باطلا ولا يعتد به بداية لميعاد السقوط ، وينفى علم الطاعن بفصله في ١٩٦٥/٩/١٦ ما تضمنه الخطاب المرسل اليه من المطعون ضده في ١٩٦٥/١٠/٢٦ بتسوية حالته اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ على وظيفة محاسب بالفئة الخامسة دون ذكر لواقعة الفصل في الخطاب مما يستفاد منه ان الطاعن كان لا يزال حينئذ يعمل لدى المطعون ضده ، ومع ذلك اغفل الحكم المطعون فيه دلالة هذا الخطأ وانتهى في قضاائه الى سقوط حق الطاعن في المطالبة بالتقادم فأخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان ما ينعاه الطاعن بأسباب طعنه على الحكم المطعون عليه في غير محله ، ذلك انه لما كان يجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير محدد المدة - وفقا لما تنص عليه المادتان ٦٩٤ و ٦٩٥ من القانون المدني والمادة ٧٢ من قانون

العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩. - أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر ، ويتعين لاستعمال أى من المتعاقدين هذه الرخصة أن يخطر المتعاقد معه برغبته مسبقا بثلاثين يوما بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهرى وخمسة عشر يوما بالنسبة للعمال الآخرين ، فاذا لم تراخ هذه المهلة لزم من نقضٍ منهما العقد أن يؤدي إلى الطرف الآخر تعويضا مساويا لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها مما مفاده اعتبار عقد العمل منتهيا بإبلاغ الرغبة في انهاءه من أحد طرفيه إلى الآخر ، وأنه لا يترتب على عدم مراعاة المهلة القانونية الا مجرد التعويض على التفصيل السابق ، ولما كان يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون عليه ، أن الطاعن علم بقرار فصله يقينا بتاريخ ١٦/٩/١٩٦٥ وهو تاريخ تقديمه شكواه الى مكتب العمل بطلب وقف قرار فصله ، ومن ثم يعتبر عقد عمله منقوضا اعتبارا من هذا التاريخ .

لما كان ذلك وكان لا وجه لما يقول به الطاعن من أنه يتعين استبعاد تاريخ علمه بقرار الفصل من العمل باعتباره بداية لميعاد السقوط بالتقادم لصدوره دون مراعاة قواعد التأديب المنصوص عليها في القرارات الوزارية لوزير العمل اذ ان عدم مراعاة قواعد التأديب المشار اليها قبل توقيع جزاء الفصل التأديبي لا يمنع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومنها عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل ، كما أن ما يثيره الطاعن حول مدلول خطاب المطعون ضده اليه في ٢٦/١٠/١٩٦٥ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع ولا يجوز طرحها أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم وكانت المادة ٦٩٨ من القانون المدني تنص على أنه «تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد الا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المثوية في جملة

الايراد ، فان المدة فيها لا تبدأ الا من الوقت الذى يسلم فيه ريب العمل الرز  
العامل بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد ، مما مؤداه سريان هذا التقادم على  
جميع الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، واذ كان الثابت فى الأوراق ان الطاعن  
علم يقينا بفصله من العمل فى ١٦/٩/١٩٦٥ بينما اقام دعواه بحقوقه العمالية  
بعد مضى اكثر من سنة من تاريخ الفصل ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى  
الى سقوط الحق فى المطالبة بالتقادم ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن واعفت الطاعن من المصروفات .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين أحمد شيبه الحمد ، أحمد شوقي المليجي وعبد السلام القرشي ، عبد الوهاب  
حسن سليم .

---

( ٢٣٣ )

### الطعن رقم ١٢١ سنة ٤٣ ق

خدمة الاحتياط - أداء الاشتراكات .

استدعاء العامل للخدمة العسكرية من الاحتياط - وجوب ادائه اشتراكات التأمين  
عن فترة الاستدعاء - اختلاف ذلك عن حالة استدعائه للخدمة العسكرية الالزامية  
م ٢/١٥ - ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المفسرة بقضاء المحكمة العليا .

— قضاء المحكمة العليا بجلسته ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ في طلب التفسير  
المقيد بجدولها برقم ٤ لسنة ٧ قضائية بان مدة تجنيد المؤمن عليه الخصوص  
عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر  
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي تعفى صاحب العمل والمؤمن عليه من أداء  
الاشتراكات عنها مقصورة على مدة الخدمة العسكرية الالزامية وحدها دون مدة  
الاستبقاء في الخدمة او الاستدعاء من الاحتياط وكان لازم ذلك ان المؤمن عليهم  
لا يعفون ه ناداء اشتراكات التأمين عن مدة الاستدعاء من الاحتياط .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
أحمد شوقى المليجى والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن تتحصل فى ان المطعون ضده الاول اقام الدعوى رقم ٢٦٤٦ سنة ١٩٧٠  
عمال كلى القاهرة على المطعون ضدها الثانية - الشركة العامة للابحاث والمياه  
الجوفية طالبا الحكم بالزامها بان تدفع له مبلغ ٤٢٨ر٣٥٢ جم ، وقال بيانا لها  
انه يعمل لدى هذه الشركة واستدعى من الاحتياط فى فبراير سنة ١٩٦٥  
للخدمة بالقوات المسلحة ورغم انه معفى قانونا من اداء اشتراكات التأمينات  
الاجتماعية عن فترة هذا الاستدعاء الا ان الشركة قامت باستقطاع قيمة هذه  
الاشتراكات من اجرة الشهرى لحساب هيئة التأمينات الاجتماعية وسددتها  
اليها خطأ ، واذ كان يحق له استرداد المبالغ السابق خصمها منه فقد اقام  
دعواه بطلبه السالف الذكر ادخلت الشركة المطعون ضدها الثانية - الهيئة  
العامة للتأمينات الاجتماعية الطاعنة - خصما فى الدعوى ليحكم عليها بما عسى  
ان يقضى به قبلها .

وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢٧ قضت المحكمة برفض الدعويين الاصلية  
والفرعية . استأنف المطعون ضده الاول هذا الحكم امام محكمة استئناف القاهرة  
وقيد استئنافه برقم ٢١٦٧ سنة ٨٨ ق . وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٩ حكمت المحكمة  
بالغاء الحكم المستأنف وبالزام المطعون ضدها الثانية بان تؤدى الى المطعون

ضده الاول مبلغ ٣٤٢ر٤٢٨ جم قيمة ما خصم من راتبه بغير حق لحساب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حتى ١/٤/١٩٧٠ وبالإزام الطاعنة بأن تؤدي الى المطعون ضدها الثانية ما حكم به عليها من مبالغ . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٨ وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن أقيم على سبب واحد حاصله مخالفة القانون والخطا في تطبيقه ، وفي بيانه تقول الطاعنة ان المادة ١٢/٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص « على انه فيما يتعلق بشركات القطاع العام فتحسب الاشتراكات التي تؤديها وتلك التي تقطع من أجور المؤمن عليهم على أساس ما يتقاضونه من الأجور الفعلية خلال كل شهر ، مما مفاده ان الواقعة المنشئة لاستحقاق اشتراكات التأمين على أجور العاملين بشركات القطاع العام هي تقاضى الأجر فعلا ، ولما كان المطعون ضده الاول يتقاضى أجره كاملا خلال فترة استدعائه من الاحتياط فقد تعين عليه أداء اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن تلك الفترة ولا يعفى من ادائها قياسا على المجندين الذين نصت الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ من هذا القانون استثناء على اعفائهم من أداء اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن مدة تجنيدهم ، لأن هذا الاعفاء مقصور على المجندين وحدهم ولا يجوز التوسع فيه ليشمل المستدعين من الاحتياط ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى رد اشتراكات التأمين التي جرى خصمها من مرتب المطعون ضده الاول اثناء فترة استدعائه من الاحتياط بمقولة ان مدة التجنيد التي نصت المادة ١٥ من القانون المشار اليه على اعفاء المؤمن عليهم من أداء الاشتراكات خلالها تشمل مدة الاستدعاء من الاحتياط فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى صحيح وذلك انه لا كانت المحكمة العليا قد قضت

بجلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ في طلب التفسير المقيد بجدولها برقم ٤ سنة ٧ قضائية بأن مدة تجنيد المؤمن عليه المخصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي يعفى صاحب العمل والمؤمن عليه من أداء الاشتراكات عنها مقصورة على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وحدها ، دون مدة الاستبقاء في الخدمة أو الاستدعاء من الاحتياط ، وكان لازم ذلك أن المؤمن عليهم لا يعفون من أداء اشتراكات التأمين عن مدة الاستدعاء من الاحتياط ، فإن الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى برد اشتراكات التأمين التي تم خصمها من أجر المطعون ضده الأول عن مدة الاستدعاء من الاحتياط يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

#### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وأحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة وأعفت المطعون ضده الأول من المصروفات .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : سعد العيسوي ، زكي الصاوي صالح وحسن النسر ، يحيى العموري .

---

( ٢٣٤ )

### الطعن رقم ٨٥٥ سنة ٤٥ ق

١ - صورية - الوارث يعتبر من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من مورثه الى وارث اخر اضارا به اذا طعن عليه بالصورية . فلا يكون الحكم الصادر ضد المورث بصحة التصرف ونفاذه كبيع . حجه عليه .

- لما كان الطاعنون قد طعنوا في النزاع الحالي على التصرف موضوع العقد المؤرخ في ٢٢/١٠/١٩٦٣ بأنه يخفى وصية فلا ينفذ الا في حدود الثلث للتركة فانهم وهم يطعنون بذلك انما يستعملون حقا خاصا بهم مصدره القانون لاحقا تلقوه عن المورث ومن ثم فلا يكون الحكم الصادر ضد المورث بصحة التصرف كبيع حجة عليهم لأن الوارث يعتبر في حكم الغير فيما يختص بالتصرفات الصادرة من مورثه الى وارث اخر اضارا بحقه في الميراث .

٢ - استئناف - لكل من الطرفين ان يبدي ما يشاء من دفاع جديد امام المرحلة الاستئنافية تداركا لما فاتته ابداءه امام محكمة اول درجة ولا يستساغ اعتبار تقديمه لدفاع جديد امام المحكمة الاستئنافية قرينة على عدم جدية هذا الدفاع .



— لما كان الاستئناف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بنقل الدعوى الى المحكمة الاستئنافية لتظرها وفقا لما تقتضى به المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا على اساس ما كان مقدما فيها من أدلة ودفع وواجه دفاع امام محكمة اول درجة فحسب بل ايضا على اساس ما طرح منها عليها ويكون قد فات الطرفان ابداءه امام محكمة اول درجة ولما كان الطاعنون قد تمسكوا امام محكمة الاستئناف بقرينة المادة ٩١٧ من القانون المدنى وطلبوا احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات هذا الدفاع الجوهرى فلا يعد اثارة هذا الدفاع لأول مرة امام المحكمة الاستئنافية قرينة على عدم جدية هذا الدفاع •

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر زكى الصاوى صالح والمرافعة وبعد المداولة •  
حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية •

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى ان الطاعنين اقاموا الدعوى رقم ١٠٤٨ لسنة ١٩٧١ مدنى طنطا الابتدائية ضد المطعون عليها طلبوا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم الى ٢١ ط شيوعا فى ٢٤ ط فى المنزل المبين بصحيفة الدعوى والتسليم وبالزام المطعون عليها بان تدفع لهم مبلغ ٧٠٠ ج قيمة الريع عن المدة من ١٩٦٩/٨/٢٤ حتى ١٩٧١/٤/٣٠ بواقع ٣٥ ج فى الشهر وما يستجد حتى التسليم ، وقالوا فى بيان ذلك ان والدهم المرحوم عبد الحميد عبد الغنى احمد توفى بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٤ وترك ما يورث شرعا المنزل محل النزاع وانحصر ارثه فيهم وفى زوجته المطعون عليها وتستحق فى تركته ثلاثة قرارات من اربعة وعشرين قيراطا ويستحقون هم الباقي وقدره واحد وعشرين قيراطا ، واذا استأثرت

المطعون عليها بالمنزل جميعه وبريعة عقب وفاة المورث فقد اقاموا الدعوى للحكم  
اهم بطلباتهم سائلة البيان . دفعت المطعون عليها الدعوى بانها سبق ان اشترت  
المنزل المشار اليه من المورث بموجب عقدين اولهما مؤرخ في ١٩٦٣/١٠/٢٢  
ويقتضن بيعه لها نصف المنزل لقاء ثمن مقبوض قدره ٥٠٠ ج واستصدرت  
حكما في الدعوى رقم ٨٧٣ لسنة ١٠٦٤ مدنى طنطا الابتدائية بصحة ونفاذ  
العقد ، وثانيهما مؤرخ في ١٩٦٥/١١/٩ وبمقتضاه باع لها المورث النصف  
الاخر في المنزل نظير ثمن مقبوض قدره ٥٥٠ ج . وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/١١  
حكمت المحكمة برفض الدعوى استئناف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم  
٢٢ لسنة ٢٥ ق مدنى طنطا . وفي ١٩٧٥/٥/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم  
المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة  
مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة  
مشورة فراءت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة  
رايها .

وحيث ان الطعن بنى على ثلاثة اسباب ينمى الطاعنون بالسببين الأول  
والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون ،  
انهم تمسكوا في دفاعهم امام محكمة الموضوع بأن عقد البيع المؤرخ في ١٠/٢٢  
سنة ١٩٦٣ قصد به الايضاء فلا ينفذ الا في حدود ثلث التركة وطلبوا احالة  
الدعوى الى التحقيق لاثبات هذا الدفاع ، الا ان الحكم المطعون فيه أعرض عن  
طلبهم بمقولة ان تكييف هذا العقد باعتباره بيعا ناجزا قد اصبح امرا مقضيا  
بالحكم الصادر بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٨٧٣ لسنة ١٩٦٤ مدنى طنطا  
الابتدائية والذي صار حائزا قوة الشيء المحكوم فيه ، وانه لما كان هذا الحكم  
حجة عليهم باعتباره خلفا عاما للمحكوم ضده فقد امتنع عليهم الطعن على  
العقد بانه يخفى وصية ، وهذا من الحكم مخالف للقانون لانهم يعتبرون في هذه  
الحالة في حكم الغير بالنسبة لهذا التصرف فلا يحتاجون بالحكم الصادر بصحته  
وتنفاذه ويحق لهم - من ثم - الطعن على العقد على النحو سالف البيان .

وحيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك انه لما كان الطاعنون قد طعنوا في النزاع الحالى على التصرف موضوع العقد المؤرخ في ١٩٦٣/١٠/٢٢ بأنه يخفى وصية فلا ينفذ الا في حدود ثلث التركة ، فانهم وهم يطعنون بذلك انما يستعملون حقا خاصا بهم مصدره القانون لا حقا تلقوه عن المورث ، ومن ثم فلا يكون الحكم الصادر ضد المورث بصحة التصرف كبيع حجة عليهم ، لأن الوارث يعتبر في حكم الغير فيما يختص بالتصرفات الصادرة من مورثه الى وارث آخر اضارا بحقه في الميراث ، واذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى على خلافه فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثانى ان الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون انهم دفعوا امام محكمة الاستئناف بأن التصرف الذى تضمنه العقد المؤرخ في ١٩٦٥/١١/٩ وان كان في ظاهرة بيعا منجزا الا انه في حقيقته وصية اضارا بحقهم في الميراث ظل المورث بعد البيع واضعا يده على ما تصرف فيه ومستغلا له حتى وفاته ، وطلبوا احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ذلك الدفاع ، الا ان الحكم المطعون فيه التفت عن طلبهم واستخلص تنجيز التصرف من عدم تمسكهم بهذا الدفاع امام محكمة اول درجة ومن وضع يد المطعون عليها على المنزل وسكنها فيه ، وهذا الذى اوردته المحكمة لا يؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها لأن قعودهم عن التمسك امام محكمة اول درجة بقريضة المادة ٩١٧ من القانون المدنى لا يحول دون تمسكهم بها امام محكمة الاستئناف ، علاوة على ان وضع يد المطعون عليها على المنزل كان عقب وفاة المورث وغصبا لحصتهم الميراثية فيه .

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك انه لما كان الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى الى المحكمة الاستئنافية لنظرها وفقا لما تقضى به المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا على اساس ما كان مقدما



فيها من أدلة ودفع وأوجع دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب، بل أيضا على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفان إبداءه وتمسك الطاعنون أمام محكمة الاستئناف بقريفة المادة ٩١٧ من القانون المدني وطلبوا إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات هذا الدفاع الجوهرى ، فان الحكم اذ التفت عن تحقيقه استنادا الى ما قرره من ان « المحكمة ترى من عدم تمسك المستأنفين أمام محكمة أول درجة بالقريفة الاستفادة من المادة ٩١٧ مدنى بالاضافة الى ما ثبت من أوراق الدعوى من وضع المستأنف عليها يدها على المنزل وسكنها فيه ٠٠٠ ان تمسك المستأنفين بالقريفة المذكورة ما هو الا محاولة لاطالة امد التقاضى وهو ما تطرحة المحكمة ، ، وكان هذا الذى استند اليه الحكم غير سائغ ولا يكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص لأن عدم تحدى الطاعنين بهذا الدفاع أمام محكمة أول درجة لا يدل بذاته على عدم جديقه كما ان وضع يد المطعون عليها على المنزل هو محل نعى من الطاعنين ، لما كان ذلك فان الحكم يكون مشوبا بالقصور والفساد فى الاستدلال .

وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية الى محكمة استئناف طنطا والزمّت المطعون عليها بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نطق بهذا الحكم الهيئة المؤلفة من السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين محمد صدقى العصار وزكى الصاوى صالح وحسن النسر ويحيى العمورى .

اما السيد المستشار سعد العيسوى الذى سمع المرافعة وحضر المداولة فقد وقع على مسودة الحكم .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٣٥ )

### الطعن رقم ١٧٩ سنة ٤٠ ق

مستعرايب - اشتغال تركة المورث على سندات التعويض عن المقدار الزائد من الاطيان المستولى عليها نفاذا لقانون الاصلاح الزراعى . وجوب دخول قيمة هذه السندات فى وعاء الضريبة على التركات . لا يغير من ذلك صدور القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بعد وفاة المورث بايلولة هذه الاطيان للدولة .

— النص فى المواد الاولى والرابعة والخامسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام قانون الاصلاح الزراعى الذى بدأ العمل به من ١٩٦١/٧/٢٥ انه لايجوز لاي فرد ان يمتلك من الاراضى الزراعية اكثر من مائة فدان ويكون لمن استولت الحكومة على ارضه تنفيذا لاحكام هذا القانون الحق فى التعويض يودى بسندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة وبفائدة قدرها ٤٪ سنويا محسوبة من تاريخ الاستيلاء وان تكون السندات قابلة للتداول فى البورصة وانه يجوز للحكومة بعد عشرة سنوات ان تستهلك هذه السندات كليا او جزئيا بالقيمة الاسمية والنص فى المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذى عمل به من ١٩٦٤/٢/٢٣ على ان الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تؤول ملكيتها الى الدولة دون مقابل وان يلغى كل نص يخالف ذلك يدل على ان سندات التعويض عن القدر الزائد المستولى عليه كانت لها قيمتها فى التداول واذ كانت وفاة المورث فى ٢٢/١٠/٦١ سابقة على الواقعة المنشئة لرسم الايلولة والضريبة على التركات

باعتبارها سبب الأيلولة والحادث المؤثر في انتقال الملك من الميت الى الحي وينشأ حق الخزانة العامة بتحقيقه وكانت التركة المخلقة عن المورث في ذلك الوقت تشمل فيما تشتمل عليه قيمة سندات التعويض عن القدر الزائد المستولى عليه فان قيمة هذه السندات تدخل في وعاء الضريبة ولا يؤثر في ذلك صدور القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ذلك ان هذا القانون ليس له اثر رجعى فلا يسرى الا من تاريخ نشره في ٢٣/٣/١٩٦٤ وبعد ان انتقلت ملكية السندات الى الورثة فيكون هلاكها عليهم لا على المورث .

## جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : صلاح الدين حبيب نائب رئيس محكمة النقض وعضوية  
السادة المستشارين : سعد العيسوي ، زكي الصاوي صالح وحسن النسر ، يحيى العموري .

---

( ٢٣٦ )

### الطعن رقم ٩٢٢ سنة ٤٥ ق

١ - اعلان - الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها بصحف  
الدعوى والطعون والاحكام كفيته . ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، م ١٣ مرافعات .  
عدم بيان المحضر اسم الموظف الذي خاطبه . وصفته . اثره . بطلان الاعلان .

— النص في المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣  
بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات  
التابعة لها - والتطبيق على الدعوى - على انه استثناء من الاحكام المقررة في  
قانون المرافعات المدنية والتجارية تسلم اعلانات صحف الدعوى وصحف  
الطعون والاحكام المتعلقة بالهيئات العامة او المؤسسات العامة او الوحدات  
التابعة لها في مركز ادارتها لرئيس مجلس الادارة وفي الفقرة الأخيرة من المادة ١٣  
من قانون المرافعات على انه « اذا امتنع المراد اعلانه او من ينوب عنه من تسلم  
الصورة او من التوقيع على اصلها بالاستلام اثبت المحضر ذلك في الاصل  
وسلم الصورة للنيابة » يدل على وجوب تسليم صورة الورقة المراد اعلانها - بالنسبة  
الى الأشخاص الاعتبارية السابق بيانها - لرئيس مجلس الادارة او من ينوب  
عنه فاذا امتنع من خاطب المحضر منها في تسلم صورة الورقة او امتنع من  
التوقيع على اصلها بالاستلام جاز للمحضر - بعد اثبات ذلك في اصل الورقة

تسليم الصورة للنيابة العامة ولما كان البين من ورقة اعلان بتقدير الاتعاب محل الطعن انه وان كان الاعلان قد وجه الى رئيس مجلس ادارة الشركة الطاعنة فقد اثبت المحضر امتناع موظفى الشركة عن تسلم الاعلان وانه بناء على ذلك قام بتسليم تلك الصورة لوكيل نيابة عابدين واذا لم يذكر المحضر اسم الموظف الذى خاطبه وصفته حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التى اتخذها وما اذا كان امتناع ذلك الموظف عن استلام صورة الورقة يجيز تسليمها للنيابة فان الاعلان وقد تم على النحو سالف الذكر يكون باطلا طبقا للمادة ١٩ من قانون المرافعات .

٢ - محاسبة - القرار الصادر من نقابة المحامين بتقدير اتعاب المحامى .  
بدء ميعاد استئنافه من تاريخ اعلان الخصم بالقرار . م ١١٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

— ميعاد الاستئناف لا ينفتح طبقا لحكم المادة ١١٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الا باعلان قرار تقدير الاتعاب للخصم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر حسن النسر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل في انه بتاريخ ١٩٧٤/٢/٧ استصدر المطعون عليه الاول من مجلس نقابة المحامين الفرعية بالقاهرة قرارا في الطلب رقم ٣ لسنة ١٩٧٣



قضى بتقدير أتعابه بمبلغ ٣٥٥٨ جنيها وبإلزام الطاعن بصفته رئيس مجلس إدارة شركة القاهرة العامة للمقاولات - إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة لمقاولات المباني - بأداء هذا المبلغ اليه ، وذلك مقابل أتعابه لقيامه بإجراءات إبرام وتسجيل عقد شراء قطعة أرض لصالح الشركة المذكورة . استأنف الطاعن هذا القرار بالاستئناف رقم ١٤٧٥ سنة ٩١ ق القاهرة ، وبتاريخ ٦/٣٠/ سنة ١٩٧٥ حكمت المحكمة بسقوط حق الاستئناف في الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة أسباب ينفي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان المحكمة قضت بسقوط حقه في الاستئناف استنادا الى ان اعلان الشركة التي يمثلها بقرار نقابة المحامين بتقدير أتعاب المطعون عليه الأول تم صحيحا في ١٨/٣/١٩٧٤ وأنه لا يعيب إجراءات الاعلان عدم ذكر اسم الموظف الذي خاطبه المحضر طالما انه خاطب في مركز ادارة الشركة وما دام ان الطاعن قد تسلم فعلا صورة الاقرار المطعون فيه بجليل تقديمه هذه الصورة للمحكمة ، وأنه لما كان الاستئناف قد رفع في ٢١/٣/١٩٧٤ فان الحق فيه يكون قد سقط لرفعه بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . هذا في حين ان المادة ١٣/٣ من قانون المرافعات توجب تسليم صورة الاعلان - بالنسبة للشركات التجارية - في مركز ادارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير أو لمن يقوم مقامهم ، وأن المادة ٩ من ذلك القانون توجب بيان اسم وصفة من سلمت اليه صورة الورقة وتوقيع على الأصل أو اثبات امتناعه وسببه ، ولما كان الثابت من ورقة اعلان قرار تقدير الأتعاب سالف الذكر ان المحضر لم يثبت غياب رئيس مجلس ادارة الشركة الطاعنة أو من يقوم مقامه ولم يبين اسم من خاطبه ووظيفته وهل تخول له

هذه الوظيفة الصفة في تسلم صورة الورقة واكتفى باثبات ان احد موظفي الشركة امتنع عن الاستلام ثم قام بتسليم الصورة للنياابة فان هذا الاعلان يكون باطلا طبقا لحكم المادة ١٩ من قانون المرافعات ويكون الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر واعتبر الاعلان صحيحا قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك ان النص في المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها المنطبق على الدعوى على انه « استثناء من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، تسلم اعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في مركز ادارتها لرئيس مجلس الادارة ، وفي الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من قانون المرافعات على انه « اذا امتنع المراد اعلانه أو من ينوب عنه من تسليم الصورة أو من التوقيع على أصلها بالاستلام اثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنياابة ، يحل على وجوب تسليم صورة الورقة المراد اعلانها بالنسبة الى الأشخاص الاعتبارية للسابق بيانها لرئيس مجلس الادارة أو من ينوب عنه ، فاذا امتنع من خاطبه المحضر عنهما من تسليم صورة الورقة أو امتنع من التوقيع على أصلها بالاستلام جاز للمحضر - بعد اثبات ذلك في أصل الورقة وصورتها - ان يسلم الصورة للنياابة العامة . ولما كان البين من ورقة اعلان تقدير الاتعاب محل الطعن انه وان كان الاعلان قد وجه الى رئيس مجلس ادارة الشركة الطاعنة قد اثبت المحضر في محضره المؤرخ ١٨/٣/١٩٧٤ انه خاطب احد موظفي الشركة وان هذا الموظف امتنع عن استلام الصورة بحجة ان الادارة القانونية للشركة بشارع الألفي ثم قام المحضر - بناء على ذلك بتسليم تلك الصورة لوكيل نياابة عابدين . واذ لم يذكر المحضر اسم الموظف الذي خاطبه أو صفته حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي اتخذها وما اذا كان امتناع الموظف عن استلام صورة الورقة يجيز للمحضر تسليمها للنياابة ، فان الاعلان وقد تم على النحو سالف

البيان يكون باطلا طبقا للمادة ١٩ من قانون المرافعات . ولما كان ميمسار الاستئناف لا ينفتح طبقا لحكم المادة ١١٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الا باعلان قرار تقدير الاتعاب للخصم وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بسقوط الاستئناف على أن اعلان قرار تقدير الاتعاب المطعون فيه قد وقع صحيحا فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة ليبحث باقى اسباب الطعن .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وامرت باحالة القضية الى محكمة استئناف القاهرة والزمتم المطعون عليه بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نطق بهذا الحكم الهيئة المؤلفة من السيد المستشار صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين محمد صدقى العصار وزكى الصاوى صالح وحسن النسر ويحيى العمورى .

اما السيد المستشار سعد العيسوى الذى سمع المرافعة وحضر المداولة فقد وقع على مسودة الحكم .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٣٧ )

### الطعن رقم ٢ سنة ٤٢ ق

**مـسـرـائـب - فترة تصفية الشركة • اعتبارها فترة عمل • تصفية الشركة  
أوفاء الشريك المتضامن - لا يمنع من فرض الضريبة حتى نهاية السنة المالية  
ولو كانت تالية للوفاة • استمرار الشخصية المعنوية للشركة • منوط بالقدرة  
اللازم للتصفية •**

— من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه في أحوال التصفية لا يبدأ توقف  
المنشأة من تاريخ بدء التصفية ولكن من تاريخ انتهائها • ولهذا فان فترة  
التصفية تكون فترة عمل يباشر فيها المول نشاطه الخاضع للضريبة وتعد  
عمليات التصفية استمرارا لنشاط وثبوت الشخصية المعنوية للشركة في فترة  
التصفية جاء على سبيل الاستثناء لذلك وجب ان تقدر ضرورة الاستثناء  
بقدرها ولما كان مفاد الشخصية المعنوية مقصودا به تسهيل عملية التصفية  
وحفظ حقوق الغير فان شخصية الشركة لا تبقى الا لأغراض التصفية مما  
يمنع معه القول بإمكان تغير الشكل القانوني للشركة أو حلول شريك محل  
آخر في تلك الفترة • وإذا كان ذلك والثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم  
الابتدائي الذي أيده وأحال الى أسبابه وان كان المول ( مورث المطعون ضدهم )  
قد توفي في ١٢/١٢/١٩٥٤ الا ان فترة التصفية استمرت حتى نهاية السنة  
المالية ومن ثم فالحكم المطعون فيه اذ انتهى الى ربط الضريبة على ارباح  
المنشأة في سنة مالية كاملة ابتداء من ١/٥/١٩٥٤ حتى ٣٠/٤/١٩٥٥ رغم  
وفاة الشريك المتضامن في ١٢/١٢/١٩٥٤ وليسبب الوفاة كما  
لا يغير منه وجود شرط في عقد الشركة يقضى بأنه في حالة وفاة الشريك المسئول  
تستمر أعمال الشركة على أساس صيرورة الشريكة متضامنة اذ لا مجال لأعمال  
هذا الشرط بعد ان اتجه الشركاء الى إنهاء أعمال الشركة وشرعوا في تصفيتها •



## جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٣٨ )

### المطعن رقم ١٣٨ سنة ٤٦ ق

قرارات لجنة الري - اللجنة الادارية المختصة بالفصل في جرائم الري . ق  
٦٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين ٢٩ و ٣٨٥ لسنة ١٩٥٦ . قضاؤها بادانة  
الطاعن لأخذه أثربة من جسر النيل . مؤداه . مسؤوليته عن مقدار الأتربة  
محل الاتهام .

— لما كان قانون الري والصرف الصادر بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٨٠٣  
والذى حدثت الواقعة محل النزاع فى ظله قد ضمن الباب الخامس منه فى المواد  
من ٧٢ الى ٧٥ الأحكام الخاصة بالعقوبات واثبات الجرائم المتعلقة بذات  
القانون ومنها جريمة أخذ أثربة من جسور النيل ثم نص فى ختام هذا الباب  
فى المادة ٧٥ مكررا التى أضيفت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ وعدلت بالقانون  
رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٥٦ على أنه تختص بالفصل فى هذه المحالقات لجنة  
وتعقد هذه اللجنة جلساتها مرة واحدة على الأقل فى كل شهر ويصدر قرار  
من وزير الداخلية بلائحة الاجراءات التى تتبع أماتها ومع ذلك فجميع الدعاوى  
المنظورة أمام جهات القضاء والتى أصبحت بحكم هذا القانون من اختصاص  
الهيئة الادارية تبقى أمام تلك الجهات الى أن تفصل فيها نهائيا  
فان ذلك يدل على أن المشرع ناط باللجنة الادارية المشار اليها  
الفصل فى الجرائم الخصوص عليها فى الباب الخامس من قانون الري والصرف  
واذا كانت هذه اللجنة ذات اختصاص قضائى فان ما تصدره من قرارات فى  
حدود اختصاصها يكون حائزا لحجية الأمر المقضى ما دام أنها قد فصلت فصلا

لازما في وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية. وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ولما كان الثابت من الأوراق ان لجنة مخالفات الري بالدقهلية قضت بمعاقبة الطاعن بالغرامة في المخالفتين رقمى ٤٦٩/٢٩٥ رى الدقهلية سنة ١٩٦٩ ، ٨١١/٢٠٨ رى الدقهلية سنة ١٩٧٠ لأخذه أتربة من جسر النيل وهذه الواقعة هى بذاتها محل النزاع في دعوى براءة الذمة الحالية فان القرارين الصادرين بالادانة في هاتين المخالفتين يكون لهما الحجية في تلك الدعوى واذ كان مؤدى ذلك ان الطاعن هو المسئول وحده قبل المطعون عليهما عن اخذ الأتربة المبين مقدارها بمحضرى المخالفتين سالفتى الذكر وكانت المحكمة بأخذها بهذا النظر الصحيح قد رفضت ضمنا. طلب الطاعن احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ان أشخاصا آخرين أسهموا معه في اخذ الأتربة فان النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

## جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى وأمين طه أبو العلا ، جمال  
خفاجي .

---

( ٢٣٩ )

### الطعن رقم ٢١٧ سنة ٤٥ ق

بيع - للمشتري بعقد لم يسجل أن يطعن على عقد المشتري الذي سبقه الى  
تسجيل عقده بالصورية توصلا الى ابطاله .

- الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع هي دعوى موضوعية تستلزم أن يكون من  
شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية وهو ما يقتضى أن تبحث المحكمة فيها  
موضوع العقد وصحة البيع وتتحقق من استيفائه الشروط اللازمة لانعقاده  
وصحته ويتسع نطاقها لبحث كافة ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد أو  
انعدامه وصحته أو بطلانه ومنها انه صوري صورية مطلقة من شأن هذه  
الصورية ان صحت أن ينعدم بها وجود العقد قانونا وهو ما يحول دون الحكم  
بصحته ونفاذه وإذا كان للمشتري الذي لم يسجل عقده أن يتمسك باعتباره  
من الغير بصورية التصرف الصادر من البائع له الى مشتري آخر صورية مطلقة  
ولو كان هذا التصرف مسجلا - ليتوصل بذلك الى محوه من الوجود ليحكم له  
هو بصحة عقده .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
محمد عبد العزيز الجندى والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ،

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في ان الطاعنة اقامت الدعوى ١٩٧٢ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى  
شبين الكوم قبل المطعون ضده الأول تطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع  
المؤرخ ١٩٦٣/٥/٣١ المتضمن بيعه لها مساحة نصف فدان مع التسليم ، تدخلت  
المطعون ضدها الثانية في الدعوى منضمة الى المطعون ضده الأول في طلب رفضها  
تأسيسا على انها اشترت القدر المبيع عن نفسها وبصفتها ضمن مسطح  
٨ س ٢١ ط ٣ ف من المطعون ضده الأول بموجب عقد بيع عرقى مؤرخ ١٥/١/١٩٧٢  
واقامت الدعوى ٥٨ سنة ١٩٧٤ بطلب الحكم بصحة هذا العقد ونفاذه ،  
تدخلت الطاعنة في الدعوى طالبة الحكم برفضها لصورية العقد صورية مطلقة  
كما طلبت الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٩/٨/٩ الصادر من  
المطعون ضده الأول للقاصرين المشمولين بوصايتها يبيعهما فيه فدانا أرضا  
زراعية ، قضت محكمة اول درجة في الدعوى ١٩٧٢ سنة ١٩٧٣ بقبول تدخل  
المطعون ضدها الثانية خصما فيها وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/٥/٣١  
ورفضت طلب التسليم ، وقضت في الدعوى ٥٨ سنة ١٩٧٤ بقبول  
تدخل الطاعنة بصفتها خصما فيها وبصحة ونفاذ العقدين المؤرخين ١٥/١/١٩٧٢  
سنة ١٩٧٢ ، ١٩٦٩/٨/٩ والزمّت المطعون ضده الأول بتسليم المبيع بأول  
العقدين الى المطعون ضدها الثانية عن نفسها وبصفتها فيما عدا الفدان المبيع  
بالعقد المؤرخ ١٩٦٩/٨/٩ والنصف فدان المبيع بصحيفة الدعوى ١٩٧٢ سنة  
١٩٧٣ مدنى كلى شبين الكوم . استأنفت الطاعنة هذين الحكمين بالاستئناف



١٥٢ ، ١٥٣ لسنة ٧ ق مأمورية شبين الكوم كما استأنفتها المطعون تدها بالاستئنافين ١٤٧ و ١٤٨ لسنة ٧ ق مأمورية شبين الكوم ، قررت المحكمة ضم الاستئنافات ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٥٣ للاستئناف رقم ١٤٨ وقضت فيها بجلسة ١٩٧٥/٤/٢٣ برفضها جميعا وتأييد الأحكام المستأنفة ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها ،

وحيث ان الطاعنة نعت على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب الطعن البطلان للاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب وقالت في بيان ذلك انها تمسكت في كل من الدعويين على نحو صريح وجازم بصورية العقد المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ - الصادر من المطعون ضده الأول الى المطعون ضدها الثانية عن نفسها وبصفتها سورية مطلقة وعادت التمسك بذلك في الاستئنافين رقمي ١٥٢ ، ١٥٣ - لسنة ٧ ق شبين الكوم ودلت على تلك الصورية بأدلة ساقتها في مذكرات دفاعها أمام محكمة أول درجة وصحيفتى استئنافيها ثم في مذكرة دفاعها أمام محكمة الاستئناف وضمنت طلباتها فيها احالة الدعوى الى التحقيق لتثبت صورية العقد وانه لم يقصد منه الا الاضرار بها الا ان الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع كما لم يرد عليه حكما محكمة أول درجة المستأنفان اللذان عول الحكم المطعون فيه على أسبابهما ، واذ قضى الحكم المذكور بصحة ونفاذ العقد دون أن يرد على الدفع بصوريته صورية مطلقة أو يتيح لها اثبات تلك الصورية وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى - فانه يكون قد شابه اخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب مما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى في محله ذلك ان الدعوى بصحة ونفاذ العقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي دعوى موضوعية تستلزم أن يكون من

شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية ، وهو ما يقتضى أن تبحث المحكمة فيها موضوع العقد وصحة البيع وتتحقق من استيفائه الشروط اللازمة لانعقاده وصحته ، ويتسع نطاقها لبحث كافة ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد أو انعدامه وصحته أو بطلانه ومنها أنه صوري صورية مطلقة ، فمن شأن هذه الصورية أن صحت أن ينعدم بها وجود العقد قانوناً وهو ما يحول دون الحكم بصحته ونفاذه ، ولذا كان للمشتري الذى لم يسجل عقده أن يتمسك - باعتباره من الغير - بصورية التصرف الصادر من البائع له الى مشتر آخر صورية مطلقة - ولو كان هذا التصرف مسجلاً - ليتوصل بذلك الى محوه من الوجود ليحكم له هو بمسح عقده وكان الثابت من الأوراق ان الطاعنة دفعت في الدعويين ١٩٧٢ سنة ١٩٧٣ . ٥٨ سنة ١٩٧٤ بصورية عقد البيع المؤرخ ١٥/١/١٩٧٢ الصادر من المطعون ضده الأول - وهو البائع لها - الى المطعون ضدها الثانية وأولادها منه المشمولين بولايته صورية مطلقة وتمسكت بذلك أيضاً في صهيفتي استئنافيها ١٥٢ ، ١٥٣ لسنة ٧ ق شبين الكوم وفي مذكرة دفاعها المقدمة لجلسة ٢٣/٤/١٩٧٥ أمام محكمة الاستئناف ودلت على الصورية بقرائن ساقتها طالبة احالة الدعوى الى التحقيق لتثبت بكافة الطرق تلك الصورية المطلقة ، فان الحكم المطعون فيه - اذ أغفل الرد على هذا الدفاع - رغم انه دفاع جوهري من شأنه ان صح أن يغير وجه الرأى في الدعوى - كما خلت أسباب الحكمين المستأنفين التي أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاء مما يواجه هذا الدفاع أو يرد عليه ، فانه يكون معيباً بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

#### فلهذه الأسباب

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت الدعوى الى محكمة استئناف طرابلس صورية استئناف شبين الكوم وألزمت المطعون ضدهما المصاريف ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة ،

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد الباجورى ، محمد طه سنجر وإبراهيم فراج ، صبحى رزق .

---

( ٢٤٠ )

### الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٤٥ ق

١ - دعوى - تقدير قيمة الدعوى .

دعوى تحديد الأجرة بعد انتهاء مدة العقد الأصلية وخضوعها للامتداد  
القانونى تعتبر غير مقدرة القيمة .

— لما كانت مدة الايجار فى العقود الخاضعة للتشريعات الخاصة  
بإيجار الأماكن أصبحت غير محدودة بعد انتهاء مدتها الأصلية لامتدادها بحكم  
القانون وكانت دعوى تحديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة هى وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة - دعوى بطلب صحة أو ابطال عقد مستمر تقدر قيمتها  
باعتبار مجموع المقابل النقدى عن مدة العقد كلها فان عقد الايجار موضوع  
الدعوى وقد امتد بعد انتهاء مدته الأصلية الى مدة غير محدودة طبقا لأحكام  
قوانين ايجار الأماكن فان المقابل النقدى لهذه المدة يكون غير محدد وتكون الدعوى  
غير قابلة لتقدير قيمتها وبالتالي تعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين  
جنيها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات ويكون الحكم الصادر فيها جائزا  
استئنافه .

٢. - ايجار اماكن - الاصلاحات والتحسينات الجديدة التى يكون المؤجر قد أدخلها فى العين المؤجرة فى المباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ تقوم ويضاف ما يقابل انتفاع المستأجر بها الى الأجرة التى تحددت على الأسس التى قررها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

— لما كان المستفاد من أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان الاصلاحات والتحسينات الجديدة التى يكون المؤجر قد أدخلها فى العين المؤجرة تقوم ويضاف ما يقابل انتفاع المستأجر بها الى الأجرة التى تحدد على الأسس التى قررها ذلك القانون وان الأصل وجوب اعمال ما اتفق عليه المتعاقدان فى هذا الشأن سواء تم ذلك فى عقد الايجار ذاته او فى اتفاق لاحق ما لم يثبت ان القصد منه هو التحايل على أحكام القانون. فيكون للقاضى عندئذ سلطة التقدير .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر محمد الباجورى والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ونحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٩ مدنى امام محكمة الفيوم الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بتخفيض اجرة المنزل المبينة بالصحيفة الى ٢٥٥٠ ر.م بدلا من ٤ ج اعتبارا من اول سبتمبر ١٩٦٤. ثم الى ١٩٥٠ ر.م اعتبارا من اول مارس ١٩٦٥ ، وقال شرحا لها انه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٤/٧/٣ استأجر من المطعون عليها منزلا مكونا من دور واحد



بشارع اللعب الشرقي بالفيوم لقاء اجرة شهرية قدرها اربعة جنيهاً ، واذا تبين ان الاجرة الاصلية للعين طبقاً لعقد الايجاز الصادر الى مستأجر سابق هي ثلاثة جنيهاً تخضع للاعفاء الضريبي المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ وللتخفيض المقرر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ونازعت المطعون عليها في ذلك ، فقد اقام الدعوى .

وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٨ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لبيان الاجرة القانونية لعين النزاع عند التعاقد وما لحقها من تخفيض بعد ذلك وتحديد تاريخ اعدادها للسكنى واجرتها القانونية وقتئذ وما طرأ عليها من زيادة ان وجدت ، وبعد ان قدم الخبير تقريره عادت فحكت في ١٩٧٤/٤/٢ بتحديد القيمة الايجارية للمنزل موضوع النزاع بمبلغ ٢٦٤٩ راجم ابتداء من تاريخ تحرير عقد الايجار . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٨ لسنة ١٠ ق بنى سويف « مأمورية الفيوم » طالبة الغاء ، وبتاريخ ١٩٧٥/٢/٢ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرائه جديراً بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة راىها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ، ينعي الطاعن بالسبب الاول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف على سند من ان المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضى بعدم جواز الطعن في الاحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيقه الغيت بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، فيتعين الرجوع الى القواعد العامة التي من شأنها اعتبار قيمة الدعوى زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً عملاً بالمادة ٤١ من قانون المرافعات ، في حين ان مؤدى نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ هو الابقاء على حكم المادة

١٥. سألته الإشارة لاندراجها ضمن الأحكام المحددة للأجرة والمقررة على مخالفتها والتي استمر العمل بها طبقاً لنص المادة ٤٣ منه . هذا إلى أن من شأن أعمال القواعد العامة دخول قيمة الدعوى في النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية باعتبار أن الأجرة مشاهرة وهي تقل عن مائتين وخمسين جنيهاً فلا يجوز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر فيها ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه « يستمر العمل بالأحكام المحددة للأجرة والأحكام المقررة على مخالفتها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقانون رقم ١٦٩ لسنة ٦١ وذلك بالنسبة إلى نطاق سريان كل منهما » ، وفي المادة ٤٧ منه على أنه « مع مراعاة حكم المادة ٤٣ ، يلغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكل نص يخالف أحكام هذا القانون » ، يدل على أن المشرع وإن ألغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إلا أنه أبقى على أحكامه الخاصة بتحديد الأجرة والمقررة على مخالفتها .

لما كان ذلك ، وكانت القواعد المحددة لطرق الطعن في الأحكام لا تدخل ضمن قواعد تحديد الأجرة والآثار المترتبة على مخالفتها ، وكانت نصوص القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد خلت من نص مماثل للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والتي تقضى بعدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيقه ، فإن الأحكام التي تصدر في ظل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في منازعات ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تخضع من حيث جواز الطعن فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات ، والتي تجعل مناط

استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية عو تجاوز قيمة الدعوى للنصاب الانتزاعي لها وقدره مائتان وخمسون جنيها .

لما كان ما تقدم وكانت مدة الايجار في العقود الخاضعة للتشريعات الخاصة بايجار الأماكن أصبحت غير محدودة بعد انتهاء مدتها الأصلية لامتدادها بحكم القانون وكانت دعوى تحديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دعوى بطلب صحة أو ابطال عقد مستمر تقدر قيمتها باعتبار مجموع المقابل النقدي عن مدة العقد كلها ، فان عقد الايجار موضوع الدعوى وقد امتد بعد انتهاء مدته الأصلية الى مدة غير محدودة طبقا لأحكام قوانين ايجار الأماكن يكون المقابل النقدي لهذه المدة غير محدد ، وتكون الدعوى غير قابلة لتقدير قيمتها وبالتالي تعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استئنافه . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فان النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث ان حاصل النعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان الحكم اعتبر الفرق بين الأجرة المقدرة بصفة خبير الدعوى وبين الأجرة المتعاقد عليها هو مقابل الانتفاع لما طرأ على العين المؤجرة من اصلاحات ، حالة أن هذه الزيادة وقدرها ١٣٥١ر ١ شهريا تجاوز القدر الواجب احتسابه طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وعو ١٢٪ من قيمة الاصلاحات محتسبة اعتبارا من وقت اعتمادها واتقرارها الحاصل في ٩/١٠/١٩٦٦ لا من وقت التعاقد الذي يبدأ في ١/٩/١٩٦٤ . هذا الى أنه ما كان يجوز احتساب تلك الزيادة لعدم تنفيذ المطعون عليها باقى الاصلاحات الضرورية لبقاء العين صالحة للسكنى والتي تم الاتفاق عليها فيما بينهما ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان النعي مردود ، ذلك انه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة



أن مجرد القيام بتجديدات أو اصلاحات في المباني المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ لا يخرج هذه المباني عن القيود الواردة في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، وإنما تجيز للمالك اضافة زيادة مقابل تكاليفها على أجرة شهر ابريل ١٩٤١ ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين اذ ألغى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ابقى منها - وعلى ما سلف بيانه بالسبب الأول - ما يتعلق بتحديد الأجرة والآثار المترتبة على مخالفتها وكان تقدير مقابل للاصلاحات أو التحسينات المستحقة في العين المؤجرة يدخل ضمن عناصره تحديد الأجرة ، فان هذا التقدير لا يخضع للقواعد المقررة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

لما كان ذلك وكان المستفاد من أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الاصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون قد أدخلها في العين المؤجرة . تقوم ويضاف ما يقابل انتفاع المستأجر بها الى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررها ذلك القانون ، وان الأصل وجوب اعمال ما اتفق عليه المتعاقدان في هذا الشأن سواء تم ذلك في عقد الايجار ذاته أو في اتفاق لاحق ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون للقاضي سلطة التقدير .

لما كان ما تقدم ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها اتفقت مع الطاعن على اجراء تحسينات واصلاحات بعين النزاع خصما من الأجرة مقابل زيادة القيمة الايجارية ، فان الحكم اذ اعتد بهذه الزيادة كمقابل للاصلاحات والتحسينات التي اجريت في العين المؤجرة يكون قد اصاب صحيح القانون . ولا محل للتذرع بالاجراءات المشار اليها بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لأنه فضلا عن عدم انطباق أحكامه ، فهي واردة في الباب الثاني الخاص بالمنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة ، وتواجه حالة المنشآت التي تنذر بالخطر ، وكذلك تلك التي وان كانت لا تنذر به ولا تعرض



الأرواح والأموال للخطر الا انها تحتاج الى ترميم وصيانة للحفاظ على حالتها جيدة ومنع تفاقم تدهورها ، فتخرج عن نطاق اعمال التحسين التي تتم باتفاق بين المؤجر والمستاجر والتي من شأنها زيادة الانتفاع بالعين المؤجرة لقاء مقابل يضاف الى القيمة الايجارية وهو موضوع الدعوى الماثلة .

لما كان ما سلف ، وكان اخلال المؤجر بالتزامه باجراء التحسينات التي تعهد باجرائها مقابل زيادة الأجرة لا يجيز للمستاجر أن يتدخل من التزامه طالما كان الاتفاق عليه جديا ، انما يكون له مطالبة المؤجر قضائيا بتنفيذ ما التزم به حتى اذا تبين استحالة التنفيذ العيني جاز له طلب التخفيض ، فانه لا على الحكم اذ لم يعتد بما تمسك به الطاعن من عدم استكمال المطعون عليها للاصلاحات المتفق عليها طالما لم يدع استحالة تنفيذها عينا ويكون النعي برهته على غير أساس .

وحيث ان حاصل النعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان يقول الطاعن ان الحكم اغفل الرد على ان تكاليف الاصلاح بلغت ٩٨٢٢٤ رجم في حين ان قيمتها بعد استبعاد ما حصلته للمطعون عليها من مبالغ نقدية هي ٨٩٢٢٤ رجم وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبب فضلا عن مخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث ان النعي مردود في وجهه الأول « بانه لما كان الطاعن لم يوضح أوجه الدفاع التي ساقها ردا على أسباب الطعن بالاستئناف والتي يزعم اغفال الحكم الرد عليها فان النعي في هذا الوجه يكون مجهلا وبالتالي غير مقبول . وهو مردود في وجهه الثاني بأن الطاعن اذ لم يقدم عقد الاتفاق الذي تم بموجبه تقدير قيمة الاصلاحات التي أجريت والتحسينات التي استحدثت بالعين المؤجرة حتى يمكن التحقق من مخالفة الحكم للثابت به ، فان النعي عليه في هذا الخصوص يكون مفتقرا للدليل .

- ٩٥٨ -

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن ، والزمّت الطاعن المصروفات ، وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٤١ )

### الطعن رقم ١٥ سنة ٤٦ ق

ابجسار - للمستأجر المقيم بالخارج تاجير المكان المؤجر له من الباطن مفروشا أو غير مفروش م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ • شرطه • أن تكون اقامته بالخارج مؤقتة لحكمة الموضوع استخلاص الوصف على الإقامة منذ بدايتها •

— مؤدى الفقرتان الأولى والثانية من المادة ٢٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن الأصل أنه لا يجوز لغير المالك أن يؤجر المكان مفروشا وبقيود معينة وخول المشرع للمستأجر المقيم بالخارج دون الأجفبى استثناء للضرورة شريطة أن تكون اقامته بالخارج بصفة مؤقتة فان كانت اقامته بصفة نهائية فلا يحق له الافاده من هذه المزية الاستثنائية بتأجيره من الباطن مفروشا أو غير مفروش ولما كان النص قد جاء خلوا من تحديد معنى الصفة المؤقتة لاقامة المستأجر المقيم بالخارج أو وضع لمعيار ثابت بفرق بينها وبين الإقامة الدائمة وكان يبين من المناقشات البرلمانية التى جرت حول هذه المادة بترك هذا التحديد لقرار يصدره وزير الاسكان والمرافق يبين فيه معنى الإقامة الموقوتة ويضع شروطها وكان هذا القرار لما يصدر حتى صار الغاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ واحلال القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ محله فان لحكمة الموضوع السلطة الكاملة فى استخلاص هذا الوصف من وقائع الدعوى وملابساتها بما لا يعقب عليها من محكمة النقض طالما اقامته على أسباب سائغة تكفى لحمله.

لما كان ذلك وكان لا ينفى تحقق شرط الإقامة الدائمة للمواطن المصرى الذى يترك ارض الوطن ليقوم بالخارج نهائيا ٠٠ قيامه بزيارات منظمة للبلاد او قيامه بما يوحى به القرار بقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن اشتراط الحصول على اذن قبل العمل بالهيئات الاجنبية لأن مناط هذا الاذن هو التمتع بالجنسية المصرية ولا يتعارض بذاته مع اقامة المصرى اقامة دائمة بالخارج ٠٠٠٠

لما كان ما تقدم وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه خلص الى ان اقامة الطاعن بالخارج لم تكن بصفة مؤقتة تأسيسا على عدة قرائن حاصلها ان الطاعن غادر البلاد بتاريخ ١٩٦٧/١١/٥ مرافقا زوجته الأجنبية وانه فصل من عمله كطبيب بوزارة الصحة ولم يستدل على عودته منذ المغادرة وحتى صدور الحكم رغم مضي أربع سنوات على انتهاء مدة دراسته وان مدة الإقامة بالخارج قد استطلت لأكثر من ثمانية أعوام لم تنقطع وكانت هذه القرائن تكمل بعضها بعضها ومن شأنها أن تؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم ومن ثم فهو استخلاص سائغ تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .



## جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٤٢ )

### الطعن رقم ٣١٩ سنة ٤٨ ق

ايجاز - حظر ابرام اكثر من عقد ايجار واحد للمبنى او الوحدة . م ١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مؤداه . بطلان العقود - اللاحقة للعقد الاول بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لا محل لاعمال نص المادة ٥٧٣ مدنى باجراء المفاضلة بينها .  
علة ذلك .

— مناط المفاضلة بين العقود أن تكون كلها صحيحة ذلك انه من المقرر بنص المادة ١٣٥ من القانون المدنى انه اذا كان محل الالتزام مخالفا للنظام العام او الاداب كان العقد باطلا ولا يجوز أن يتعارض محل الالتزام مع نص جاء فى القانون لأن مخالفة النهى المقرر بنص فى القانون تندرج تحت مخالفة النظام العام والاداب حسب الأحوال ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تنص على انه « يحظر على المالك القيام بابرام أكثر من عقد ايجار واحد للمبنى او الوحدة منه ، . ولئن كانت لم تنص صراحة على البطلان بلفظة جزاء مخالفتها الا أن مقتضى الحظر الصريح الوارد فيها وتجريم مخالفته بحكم المادة ٤٤ من هذا القانون يرتب هذا الجزاء وان لم يصرح به .

٩٦٢ =

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أعمال نص المادة ٥٧٣ من القانون المدني في شأن المفاضلة بين العقدين الاخيرين والعقد السابق رغم بطلان العقدين اللاحقين بطلانا مطلقا لتعارض محل الالتزام فيها مع نص قانوني يتعلق بالنظام العام فانه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه .

## جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٤٣ )

### الطعن رقم ٢٩٢ سنة ٤٠ ق

- ١ - تقادم - تغيير مدة التقادم المسقط للدين بخمس عشرة سنة • شرطه •  
صدور حكم نهائى بالالتزام بالدين • م ٣٨٥ مدنى • اقتصار الحكم على مجرد  
تقرير الحق المدعى به • لا يرتب ذات الأثر •

— الأصل فى انقطاع التقادم - وعلى ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٣٨٥ من القانون المدنى - أنه لا يغير من مقدار المدة التى حددها القانون المدنى - لانقضاء الالتزام وإن ما ورد بنص الفقرة الثانية من تلك المادة استثناء من هذا الأصل من أنه إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضى كانت مدة التقادم خمس عشرة سنة مفاده أن الذى يحدث تغيير مدة التقادم المسقط للدين فى الأحوال التى يحددها القانون لسقوطه مدة أقل من المدة العادية هو الحكم النهائى بالالتزام فهو وحده الذى يمكنه إحداث الأثر لما له من قوة تنفيذية تزيد من حصانة الدين وتمده بسبب جديد للبقاء فلا يتقادم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة وذلك خلافا للحكم الذى يقتصر على مجرد تقرير الحق المدعى دون الزام المدعى عليه بأداء معين فهو لا يصلح ولو حاز قوة الأمر المقضى سنداً تنفيذياً يمكن المحكوم له من اقتضاء حقه بإجراءات التنفيذ الجبرى •

- ٢ - دعوى - الدعوى المدنية المرفوعة بالتبع للدعوى الجنائية • القضاء  
للمدعى فيها بتعويض مؤقت لا يغير من مدة التقادم المسقط لدعوى التعويض

**الكامل عن الفعل الضار • سقوط الالتزام بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ صدور  
الحكم النهائي في الدعوى الجنائية •**

— اذ كان الحكم للطاعن بقرش واحد تعويضا مؤقتا في الادعاء المدني بالتبع للدعوى الجنائية ليست له قوة الالتزام الا في حدود الجزء من التعويض الذى حكم به مؤقتا فان اثره في تغيير مدة التقادم المسقط لدين التعويض عن العمل غير المشروع وهى ثلاث سنوات وفقا لنص المادة ١٧٢ من القانون المدني يكون قاصرا على ما ألزم به من هذا الدين أى بالنسبة للقرش المقضى به تعويضا مؤقتا ولا يتعداه الى دعوى تكملة التعويض التى يرفعها المضرور امام المحكمة المدنية والتى يجب تقديمها من جديد من يوم صدور الحكم النهائي فى دعوى المسؤولية بذات المدة المقررة فى تلك المادة لتقادم الالتزام الاصلى وهى ثلاث سنوات لا يغير من ذلك ان يكون الحق فى التعويض قد تقرر بالحكم النهائي فى دعوى المسؤولية لأن مجرد صدور حكم بتقرير الحق فى دين التعويض والزام المدعى عليه بأداء قرش واحد منه مؤقتا لا يغنى المضرور وعلى ما سلف وصولا الى حقه بطريق التنفيذ الجبرى من الحصول على حكم جديد بالزام المدعى عليه بأداء ما قد يكون مستحقا له من تعويض تكميلى واذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بسقوط الحق فى طلب التعويض بالتقادم فان النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس •



## جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أبراهيم هاشم ، أحمد شوقي المليجي وعبد السلام القرشي ، عبد الوهاب أحمد حسن  
سليم .

---

( ٢٤٤ )

### الطعن رقم ٧٣٠ سنة ٤٥ ق

تأمينات - اصابة العمل في معنى الفقرة « د » من المادة الاولى من قانون  
٦٣ لسنة ١٩٦٤ يجب ان تتسم بالمباغته ومن ثم فلا يعتبر مرض الربو الشعبي  
المزمن وضعف الابصار الشديد من قبيل اصابة العمل .

— لا كان المقصود باصابة العمل وفقا لنص الفقرة « د » من المادة  
الاولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤  
الذى يحكم واقعة الدعوى هي الاصابة باحد الامراض المهنية بالجدول رقم (١)  
الملحق بهذا القانون او الاصابة نتيجة حادث وقع بغتة بفعل قوة خارجية اثناء  
العمل او بسببه ومس جسم العامل وحدث به ضررا وكان الحكم المطعون فيه  
قد أسس قضاءه على ان اصابة المطعون ضده بمرض الربو الشعبي المزمن  
وضعف الابصار الشديد تعتبر اصابة عمل على ما حصله من ان هذه الاصابة  
قد نشأت اثناء العمل وبسببه وكان الواقع في الدعوى لا يكشف عن ان الاصابة  
بالمريضين السالفين يتسم بالمباغته حتى يعتبر حادث عمل .

لا كان ذلك وكانت تلك الاصابة لا تعدو ان تكون مرضا لم يرد

**بالجدول المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية السالف الإشارة اليه فلا تعتبر  
مرضا مهنيا •**

## **المحكمة**

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
عبد الوهاب احمد سليم والمرافعة وبعد مداولة •

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية •

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٥٧٥ سنة ١٩٧١ عمال  
كلى جنوب القاهرة على الهيئة الطاعنة والمذبغة النموذجية بالبساتين ، وطلب  
الحكم بتعديل معاشه الشهري مع دفع تعويض قدره ٥٠٠٠ جنيه • وقال بيانا  
لها انه في ١٤/٥/١٩٤٧ التحق عاملا لدى المذبغة النموذجية وبلغ أجره  
عشرين جنيها شهريا ، وقد أصيب أثناء العمل بانفصال شبكى نتيجة لأبخرة  
الأحماض المستعملة في أعمال الدباغة ، مما نتج عنه ضعف ابصاره كما مرض  
بالربو الشعبى فأصدرت المذبغة قرارا بانهاء خدمته لعدم اللياقة الصحية وربطت  
له الطاعنة معاشا شهريا قدره ٧٨٥٧٨ رجم ، واذا كان يستحق معاشا كاملا فضلا  
عن حقه في التعويض ، فقد أقام دعواه بطلباته المتقدمة •

وبتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٥ قضت المحكمة بقبول الدفع بسقوط دعوى  
التعويض بالتقادم وقبل الفصل في موضوع طلب تعديل المعاش بندب خبير  
لأداء المهمة المبينة بالحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٥/١٨  
سنة ١٩٧٤ برفض الدعوى بالنسبة للمذبغة النموذجية ، وبالزام الهيئة  
الطاعنة بتعديل المعاش الشهري المقرر للمطعون ضده بجعله ١٤٩٨٥ رجم بدلا  
من ٧٨٥٧٨ رجم وذلك من تاريخ ربط المعاش السابق - استأنفت الطاعنة هذا

الحكم إمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٥١٤ سنة ١٩٦٤ ق ،  
وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعنة  
في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض  
الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لفظه جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦  
وفيها التزمت النيابة رأيها •

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الأول من سببى الطعن على الحكم المطعون  
فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول انه يجب لاعتبار الإصابة  
إصابة عمل أن تكون نتيجة حادث فجائى ، وإن حادث العمل وفقا للمادة الأولى  
من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو الحادث الذى يحدث  
للعامل أثناء العمل أو بسببه ، وإذا كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون  
ضده اعتبر إصابة العامل بمرض الربو الشعبى المزمن وضعف الابصار الشديد  
أثناء عمله بالشركة مما أعجزه عن العمل « إصابة عمل » ، على سند من القول  
بأن إصابته كانت أثناء العمل وبسببه ثم عدل معاشه على هذا الأساس ، فى حين  
خلت الأوراق مما يفيد ذلك ، فانه يكون قد خالف القانون •

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك انه « لما كان المقصود بإصابة العمل  
وفقا لنص الفقرة ( د ) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية  
الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - الإصابة  
بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ( ١ ) الملحق بهذا القانون ، أو  
الإصابة نتيجة حادث وقع بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومس  
جسم العامل وأحدث به ضررا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على  
أن إصابة المطعون ضده بمرض الربو الشعبى المزمن وضعف الابصار الشديد  
تعتبر إصابة عمل ، على ما حصله من أن هذه الإصابة قد نشأت أثناء العمل  
وبسببه ، وكان الواقع فى الدعوى لا يكشف عن أن الإصابة بالمرضى السالفين  
يتسم بالمباغاة حتى يعتبر حادث عمل •

١١ كان ذلك وكانت تلك الاصابة لا تعدو ان تكون مرضا لم يرد بالجداول المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية السالف الاشارة اليه ، فلا يعتبر مرضا مهنيا ، فان الحكم اذ جانب هذا النظر وحدد قيمة المعاش المستحق للمطعون ضده على اساس ان مرضه نشأ عن اصابة عمل يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب ، دون حاجة لبحث السبب الثانى من الطعن .

لسذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه واحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة واعفت المطعون ضده من المصروفات .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٤٥ )

### الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٥ ق

تأمين • مسئولية •

التأمين من المسؤولية المدنية بالنسبة للسيارة النقل •

نطاقه • التزام شركة التأمين بتغطية المسؤولية الناشئة عن اصابة الركابين  
المسموح بركوبهما ايا كان مكان وجودهما بالسيارة او صاعدين اليها او  
نازلين منها •

ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ٩٥٥ بشأن السيارات  
وقواعد المرور قد عرفت السيارة النقل بأنها المعدة لنقل البضائع والمهمات  
ونصت المادة ١٦ فقرة ( هـ ) من ذات القانون على أن يرخص للسيارة النقل  
بركوب راكبين ، فان مفاد هذين النصين ان كل ترخيص بتسيير سيارة نقل  
يتضمن التصريح بوجود راكبين فيها خلافا لقائدها وعمالها ولما كانت المادة ٦  
فقرة ٣ من القانون المشار اليه قد نصت على أن « يكون التأمين في السيارة  
الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ولباقى انواع السيارات  
يكون لصالح الغير والركاب • وكان نص الشرط الاول من وثيقة التأمين  
موضوع الدعوى المطابقة للنموذج رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى  
من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات - قد جرى بأن « يلزم  
المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة او أية اصابة بدنية تلحق اى

شخص من الحوادث التي تقع من السيارة المؤمن عليها ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات ايا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا للفقرة ( هـ ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٣ و ٨٩ لسنة ١٩٥٥ و ١١٧ لسنة ١٩٥٥ ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة او عن اية اصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة او أبويه او ابنائه ، ويعتبر الشخص راكبا سواء اكان في داخل السيارة و صاعدا اليها أو نازلا منها ولا يشمل التأمين عمال السيارة فان مؤدى ذلك ان تغطيه المسؤولية المدنية على السيارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركوبهما طبقا للفقرة ( هـ ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ اينما كانوا في داخل السيارة سواء في « كابينتها » أو في صندوقها ، صاعدين اليها أو نازلين منها .

## جلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي العصار ، زكى الصاوى صالح وحسن النسر ، يحيى العمورى •

---

( ٢٤٦ )

### الطعن رقم ٥٧٩ سنة ٤٧ ق

١ - عقد بيع - تكييف العقد بأنه بيع بات مقرون بشرط جزائى وليس بيعا  
بعربون هو من اطلاقات محكمة الموضوع متى ردت قضاءها الى شواهد وأسانيد  
تؤدى اليه عقلا •

— المناط فى تكييف العقد هو ما عناء العاقدون منه وتصرف ذلك من  
سلطة محكمة الموضوع فمتى استظهرت قصد العاقدين وردته الى شواهد تؤدى  
اليه عقلا ثم انزلت عليه الحكم القانونى الصحيح فانه لا يقبل من اى العاقدين  
ان يناقض هذا القصد ويرتب على ذلك ان المحكمة اخطأت فى تكييف العقد  
ليتوصل الى نقض حكمها • واذا كانت المحكمة قد انتهت الى ان العقد  
المؤرخ ٢٩/١١/١٩٧٤ هو بيع بات استنادا الى انها استخلصت من نصوص  
البيع موضوع التداعى ومن ظروف الدعوى وملابساتها ان المتعاقدين قصدا به  
ان يكون البيع بيعا باتا منجزا بشرطه الجزائى المنصوص عليه فى البند السابع  
ولم يقصدا به ان يكون بيعا بعربون وان المبلغ المدفوع المذكور فى البند الثانى  
من العقد هو بعض الثمن الذى انعقد به البيع باتا وان المتعاقدين اكدا نيتهما  
هذه بتصرفاتهما التالية للعقد ومنها تسليم البائعين للمشتري العقد المسجل  
برقم ٢٢٥٥ سنة ١٩٧٤ شهر عقارى الاسكندرية وبه اصل ملكية البائعين

وتقديم الطلب للشهر العقارى فى ١٥/١/١٩٧٥ فان هذه الأسباب تبرر قانونا التكييف الذى كلفت به المحكمة عقد البيع محل النزاع .

٢ - التزامات البائع - ليس من بين التزامات البائع أن يقوم بإعداد عقد البيع النهائى واتخاذ الاجراءات اللازمة لتسجيله .

- انه وان كان البائع ملزما - طبقا لنص المادة ٤٢٨ من القانون المدنى - بأن يقوم بما هو ضرورى لنقل الحق المبيع الى المشتري وان يكف عن اى عمل من شأنه ان يجعل نقل الحق مستحيلا او عسيرا فان هذا الواجب لا ينسحب - اذا كان المبيع حقا عينيا عقاريا الى الزامة بأن يقوم بإعداد عقد البيع النهائى واتخاذ الاجراءات اللازمة لتسجيله يدل على ذلك ما تنص عليه المادة ٤٦٢ من القانون المدنى من ان نفقات عقد البيع ورسوم الدفعة والتسجيل وغير ذلك من تصرفات تكون على المشتري ما لم يوجد اتفاق او عرف يقضى بغير ذلك .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر محمد صدقى العصار والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى ان المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٥٣٣ سنة ١٩٧٥ سنة ١٩٧٥ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعنين وطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ٢٩/١١/١٩٧٤ الذى اشترى بموجبه من هذين الاخيرين ٤٨٦٢٦ مترا مربعا أرضا فضاء مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة لقاء ثمن قدره



٣٥٤٤٢ر٩٤٣ جم والتسليم ، وقال بيانا للدعوى انه دفع وقت التعاقد مبلغ ٢٥٠٠ ج واتفق على سداد باقى الثمن عند التوقيع على العقد النهائى الذى حدد له اجلا لا يجاوز شهرين من تاريخ التعاقد ، واذا تراخى البائعان فى اتخاذ الاجراءات وتقديم المستندات اللازمة للتسجيل فقد يادر بالقيام بهذه الاجراءات الا ان الطاعن الاول وجه اليه قبل تمامها انذارا بفسخ عقد البيع بزعم انه لم يسدد باقى الثمن فى الميعاد ، مما دعاه الى رفع هذه الدعوى للحكم له بطلباته سائلة البيان . تقدم الطاعنان بطلب عارض الحكم بفسخ عقد البيع وباعتبار العربون المدفوع حقا لهما . وبجلسة ١٩٧٥/١١/٣ عرض المطعون عليه باقى الثمن على الطاعنين فلما رفضا استلامه اودع خزانة المحكمة بموجب محضر مؤرخ ١٩٧٥/١٢/٢٠ . وبتاريخ ١٩٧٦/١/١٢ حكمت المحكمة فى الدعوى الاصلية برفضها ، وفى الطلب العارض بفسخ عقد البيع . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٤ سنة ٣٢ ق الاسكندرية طالبا الغاء والحكم له بطلباته فى الدعوى الاصلية ورفض الطلب العارض ، وفى مذكرته الختامية اضاف طالبا احتياطيا هو الحكم باعتبار العقد بيعا بالعربون وبالزام الطاعنين بان يؤدوا له مبلغ ٥٠٠٠ ج . وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٧ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبصححة ونفاذ عقد البيع وتسليم الأرض المبيعة للمطعون عليه وبرفض الطلب العارض . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة اُبحت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها اُصرت النيابة على رأياها .

وحيث ان الطعن اقيم على ستة اسباب ينعى الطاعنان بالاسباب الاول والثانى والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقولان ان محكمة الاستئناف كيفت العقد محل النزاع بأنه بيع بات اقترن بشرط جزائى نص عليه فى البند السابع منه واستندت فى ذلك الى ما استبان لها من ظروف الدعوى وملابساتها ، فى حين ان ما ورد

بالبفدين الثانى والثالث من العقد وما تضمنه البند السابع منه من انه اذا رجع المشتري عن الشراء ولم يدفع الثمن خلال ستين يوما فلا يجوز له استرداد العربون الذى يعتبر عنده حقا مكتسبا للبائعين ويضحي العقد لاغيا من تلقاء نفسه دون حاجة الى الالتجاء الى القضاء ، وانه اذا رجع البائع خلال المدة المشار اليها للمشتري الحق فى طلب العربون مضاعفا دون تدخل من القضاء ، يدل على ان نية الطرفين قد اتجهت الى ان يكون البيع بالعربون وان لكل منهما خيار العدول فى ذات المدة المحددة فى العقد ، يؤيد ذلك ان المطعون عليه اضاف فى مذكرته الختامية التى قدمها لمحكمة الاستئناف طلبا احتياطيا هو اعتبار العقد بيعا بالعربون والحكم له بالزام الطاعنين برد العربون مضاعفا ، واذا انحرف الحكم المطعون فيه عن مقتضى نصوص العقد الصريحة ومسح دلالتها الواضحة فانه يكون معيبا بمخالفة القانون والفساد فى الاستدلال .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان ( المناط فى تكييف العقد هو ما عناه العاقدون منه ، وتعرف ذلك من سلطة محكمة الموضوع ، فمتى استظهرت قصد العاقدين وردته الى شواهد واسانيد تؤدى اليه عقلا ثم انزلت عليه الحكم القانونى الصحيح ، فانه لا يقبل من اى العاقدين ان يناقش هذا القصد ويرتب على ذلك ان المحكمة اخطأت فى تكييف العقد ليتوصل الى نقض حكمها . واذا كانت المحكمة قد انتهت الى ان العقد المؤرخ ١٩٧٤/١١/١٩ هو بيع بات استنادا الى انها استخلصت من نصوص البيع موضوع التداعى ومن ظروف الدعوى وملابساتها ان المتعاقدين قصدا به ان يكون البيع بيعا باتا منجزا بشرطه الجزائى المنصوص عليه فى البند السابع ولم يقصدا به ان يكون بيعا بعربون وان المبلغ المدفوع المذكور فى البند الثانى من العقد هو بعض الثمن الذى انعقد به البيع باتا وان المتعاقدين اكدا نيتهما هذه بتصرفاتهما التالية للعقد ومنها تسليم البائعين للمشتري العقد المسجل برقم ٢٢٥٥ سنة ١٩٧٤ شهر عقارى الاسكندرية اصل ملكية البائعين وتقديم الطلب للشهر العقارى فى ١٥/١/١٩٧٥ ، وكانت هذه الاسباب تبرر قانونا التكييف الذى

كيفت به المحكمة عقد البيع محل النزاع ، فلا شأن لمحكمة النقض معها في ذلك ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بتلك الوجوه على غير أساس .

وحيث ان الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولان ان محكمة الاستئناف ذهبت في حكمها الى ان المطعون عليه - المشتري - لا يتحمل وحده مسئولية تقصيره في اعداد مشروع عقد البيع النهائي وسداد باقى الثمن في الميعاد المتفق عليه ، واعتبرتهما وهما البائعان - شريكين في المسئولية استنادا الى انهما اكتفيا باعذار المطعون عليه بالغاء العقد لعدم وفائه بباقى الثمن وبسقوط حقه في العربون وأنه كان واجبا عليهما اعداد مشروع عقد البيع النهائي وجميع الأوراق والمستندات اللازمة لشهر العقد وعلان المشتري للحضور لجهة الشهر العقارى للتوقيع عليه ودفع باقى الثمن ، في حين ان كل ما يلتزم به البائع طبقا لما تقضى به المادة ٤٢٨ من القانون المدنى هو القيام بالأعمال المادية التى من شأنها تيسير نقل الملكية ، اما تجهيز عقد البيع النهائي ومراجعته بجهة الشهر العقارى وتحديد يوم للتوقيع عليه فيقع على عاتق المشتري - ولما كان الثابت ان المطعون عليه فوت الميعاد المتصوص عليه في العقد وهو ستون يوما من تاريخ ابرامه دون ان يقوم بما هو ملتزم به من اعداد العقد النهائى واداء باقى الثمن فانه وحده - وعلى خلاف ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه يكون المسئول عن ذلك التقصير .

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك ، انه وان كان البائع ملزما - طبقا لنص المادة ٤٢٨ من القانون المدنى - بأن يقوم بما هو ضرورى لفقل الحق المبيع الى المشتري وأن يكف عن أى عمل من شأنه ان يجعل نقل الحق مستحيلا أو عسيرا فان هذا الواجب لا ينسحب - اذا كان المبيع حقا عينيا عقاريا - الى الزامه بأن يقوم باعداد عقد البيع النهائي واتخاذ الاجراءات اللازمة لتسجيله يدل على ذلك ما تنص عليه المادة ٤٦٢ من القانون المدنى من ان نفقات عقد



البيع النهائي واتخاذ الاجراءات اللازمة لتسجيله ، ورسوم الدفعة والتسجيل وغير ذلك من مصروفات تكون على المشتري ما لم يوجد اتفاق او عرف يقضى بغير ذلك ، ، ولما كان الثابت من عقد البيع المؤرخ ١١/٢٩ سنة ١٩٧٤ ان الطاعنين - البائعين - سلما المطعون عليه - المشتري - سسند ملكيتهم المسجل للعقار المبيع ولم يلتزموا بالقيام بأى اجراء آخر فى سبيل نقل الملكية الى هذا الأخير ، وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه فى خصوص رفض طلب الفسخ على انه « كان يتعين على البائعين - بمجرد حلول الأجل المتفق عليه - أن يسجلا على المشتري تقصيره واخلاله بالتزامه بأن يعد مشروع العقد النهائي وجميع الأوراق والمستندات اللازمة لشهر العقد من تحديد المساحة المبيعة ويعلنه رسميا بالحضور الى مصلحة الشهر العقارى لتوقيع العقد النهائي ودفع باقى الثمن ولكنهما لم يفعلا واكتفيا بانذاره بالغاء العقد وسقوط حقه فى العربون ومن ثم فلا يتحمل المشتري وحده مسئولية عدم دفع باقى الثمن فى الميعاد المتفق عليه ، مما مؤداه ان الحكم نسب الى الطاعنين الاخلال بما لم يلتزموا به بموجب احكام القانون او عقد البيع المبرم بينهما وبين المطعون عليه ، ورتب على ذلك رفض طلب الفسخ ، فانه يكون معيبا بمخالفة القانون والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن . ولما كان القضاء برفض طلب فسخ العقد يعتبر أساسا للقضاء بصحته ونفاذه ، فان نقض الحكم فيما قضى به من رفض طلب الفسخ يستتبع نقضه فيما قضى به من صحته ونفاذه .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية الى محكمة استئناف الاسكندرية وألزمت المطعون عليه بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٤٧ )

### الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٥ ق

#### ١ - نفى « الطعن بالنقض »

- خلو صحيفة الطعن بالنقض من بيان تاريخ الحكم المطعون فيه .
- لا بطلان .

— اذا كان هدف المشرع من ذكر تاريخ الحكم المطعون فيه في صحيفة الطعن هو تحديد الحكم الوارد عليه الطعن بما لا يدع مجالاً للشك وكان الطاعن قد بين في صحيفة الطعن المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ورقم الدعوى التي صدر فيها وما قضى به وأسماء الخصوم ، فان صحيفة الطعن يكون فيها البيان الكافي الذي ينفي التجهيل بالنسبة للحكم المطعون فيه ويكون الدفع ببطلان الطعن بمقولة خلو الصحيفة من تاريخ الحكم المطعون فيه في غير محله .

#### ٢ - حكم - الخطأ المادى في تاريخ صدور الحكم • لا أثر له • الأصل في ثبوت تاريخ اصدار الحكم هو محاضر الجلسات •

— اذا كان الأصل في ثبوت تاريخ اصدار الحكم هو محاضر الجلسات التي أعدت لاثبات ما يجرى فيها وكان الثابت من محاضر جلسات القضية الاستئنافية انها حجت للحكم فيها لجلسة ١٨/٢/١٩٧٥ وفيها صدر النطق

بالحكم ، واذ كانت النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه تحمل تاريخا لصدوره يوم ٢٧/٢/١٩٧٥ فانه لإيعيبيه ما وقع في هذا التاريخ من خطأ مادي يصححه ما ورد بشأنه في محضر الجلسة .

٣ - استئناف ... الاستئناف الفرعى • لا ينشئ خصومة مستقلة عن الخصومة فى الاستئناف الأسمى • لا حاجة بمحكمة الموضوع الى التقرير بضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد •

— الاستئناف الفرعى لا ينشئ خصومة مستقلة عن الخصومة التى ينشئها الاستئناف الأسمى وينقل النزاع برمته الى محكمة الدرجة الثانية ويصبح لها سلطة للفصل فيه من كافة وجوهه ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى فى الاستئنافين الأسمى والفرعى ويبين منه أسم المحكوم له والمحكوم عليه ومبلغ التعويض المحكوم به الذى كان مثار النزاع فى الاستئنافين دون حاجة الى قرار من المحكمة لضم الاستئناف الفرعى الى الاستئناف الأسمى ليصدر فيهما حكم واحد ذلك ان الاستئناف الفرعى - على ما سبق البيان - لا ينشئ خصومة مستقلة عن الخصومة فى الاستئناف الأسمى فهو يتبعه ويزول بزواله فانه لا يكون قد شاب منطوق الحكم المطعون فيه غموض أو ابهام •

٤ - نيابة عامة - بطلان •

البطلان المترتب على اغفال قلم الكتاب اخطار النيابة بالقضايا الخاصة بالقصر • نسبى مقرر اصلحتهم • ليس لغيرهم من الخصوم التوسك به •

— لئن كان المشرع قد أجاز بمقتضى المادة ٨٩ من قانون المرافعات ان تتدخل النيابة العامة فى قضايا حددها من بينها القضايا الخاصة بالقصر وأوجب فى المادة ٩٢ من هذا القانون على قلم كتاب المحكمة أخبار النيابة

كتابة في هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى حتى تتاح لها فرصة العلم بالنزاع وتقدير مدى الحاجة الى تدخلها وابداء رأيها فيه الا ان هدف المشرع من تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو رعاية مصالحهم ومن ثم فان البطلان المترتب على اغفال قلم كتاب المحكمة اخطار النيابة بهذه القضايا يكون بطلانا نسبيا مقررا لمصلحة القصر يتمسكون به أمام محكمة الموضوع ولا يجوز لغيرهم من الخصوم التمسك به ، واذ كان الثابت ان المطعون عليه هو الذى خاصم وخوصم عن نفسه وبصفته وليا على اولاده القصر فلا يجوز لغيره التمسك بهذا البطلان .

- ٥ - نقض - النعى بان الحكم الجنائى اساس الدعوى المدنية غير نهائى .  
عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

— اذ كان الطاعن لم يقدم ما يفيد انه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم نهائية الحكم القاضى بادلته فانه لا يجوز له أن يتحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

- ٦ - محكمة الموضوع - تقدير مدى الجد فى طلب اعادة الدعوى للمرافعة . من  
اطلاقات محكمة الموضوع .

— متى كان التابت من الأوراق ان وكيل الطاعن حضر أمام محكمة الاستئناف بجلسة ..... وطلب حجز الدعوى للحكم وأجيب الى طلبه فلا تثريب على محكمة الموضوع اذا لم تستجب الى طلب اعادة الدعوى للمرافعة الذى قدمه بعد ذلك لضم ملف الجنحة المستأنفة لأن تقدير مدى الجد فى هذا الطلب هو من الأمور التى يستقل بها قاضى الموضوع .

## جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عدلى مصطفى بنغادى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : احمد صلاح الدين زقو ، الدكتور ابراهيم على صانع ومحمود حسن رمضان ،  
خبرين عثمان حسن تمار .

( ٢٤٨ )

### الطعن رقم ١٤٠٥ سنة ٤٧ ق

١ - نقض « غرفة المشورة »

القرار انصادر من محكمة النقض في غرفة مشورة . عدم جواز الطعن فيه  
بأى طريق ادعاء الطاعن بانعدام القرار لتجاوز المحكمة سلطتها باستبعادها بعض  
أوجه النعى . هو طعن غير جائز على القرار .

— مؤدى نص المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣  
لسنة ١٩٧٣ ان قرار المحكمة الصادر في غرفة مشورة باستبعاد بعض أسباب  
الطعن لعدم قبولها لا يجوز الطعن فيه بأى طريق .

— لما كان ذلك وكان اندفع المبنى من وكيل الطاعنين بانعدام القرار  
باستبعاد بعض أسباب الشعن قولا منه بتجاوز المحكمة لسلطتها في المادة ٢٦٣ من  
قانون المرافعات ليس الا طعنا في هذا القرار وهو غير جائز على أى وجه مثله في  
ذلك مثل الحكم الصادر من المحكمة سواء بسواء فمن ثم يكون الدفع غير مقبول .

٢ - ايجار أماكن — التنبيه بالاخلاء لانتهاء مدة العقد . وجوب اشتماله على  
ما ينيذ رغبة المؤجر في اعتبار العقد منتهيا في تاريخ معين .



— التنبيه بالاخلاء هو تصرف قانوني صادر من جانب واحد يتضمن رغبة صاحبه استنادا الى ارادته في اذناء الايجار فيجب ان يشتمل على ما يفيد بغير غموض الاغصاح عن هذه الرغبة وأنه وان كان القانون لم يدرج تحت التنبيه الموجه من احد طرفي عقد الايجار الى الطرف الاخر لاخلاء المكان المؤجر لانتهاء مدته على الفاظ معينة او تحديد للسبب الذي حمل موجة التنبيه الى طلب الاخلاء مما مؤداه انه يكفي الأثر المترتب على التنبيه دلالة عبارته في عهدها على التصد منه وهو ابداء الرغبة في اعتبار العقد منتهيا في تاريخ معين اعمالا للحق المستمد من العقد او نص القانون الا أنه لا كان من الأصول المقررة انه اذا انطوت العبارة على تخصيص سواء في الحكم او السبب وجب صرفها على التعميم وحملها على المعنى الخاص الذي يدل عليه اذا ما افصح موجبه التنبيه عن السبب الذي صدرت عنه ارادته في الاخلاء لزم الوقوف في اعمال الأثر المترتب على التنبيه دون سواء والنظر في - الدعوى على هذا الاساس .

٣ - اقامة المؤجر دعواه بطلب فسخ عقد الايجار لاساءة المساجر استعمال العين المؤجرة اضافته طلبا بالاخلاء لانتهاء العقد . القضاء باعتبار صحينة الدعوى تنبيهها بالاخلاء خطأ في القانون .

— اذ كان الثابت من صحيفة الدعوى التي اعتبرها الحكم تنبيهها بالاخلاء - لانتهاء مدة العقد ان المطعون عليه الاول انما طلب فيها القضاء بفسخ عقد الايجار لاساءة استعمال العين المؤجرة مما مؤداه انه قد طلب فسخا قضائيا لعقد قائم وليس تقرير فسخ اتفاقى لعقد انتهت مدته فان ما ورد بصحيفة الدعوى لا يصلح بذلك تعبيرا ولو ضمنيا عن ارادة المطعون عليه الاول في انتهاء العقد بانتهاء مدته واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر محمود حسن رمضان والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان انطن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحديث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطن - نتحصل في ان المطعون عليه الاول اقام الدعوى رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٢  
مدنى كلى ملنطا ضد الطاعنين وباقى المطعون عليهم للحكم باخلانهم من العين  
المؤجرة جدكا بالعقد المؤرخ ١٩٧٠/١١/١ وقال شرحا لدعواه انه في ١٩٥٢/١/١  
تكونت شركة تضامن بينه وبين مورث الطاعنين وباقى المطعون عليهم بقصد  
الاتجار في الآلات والأدوات الزراعية واستأجرت منه الشركة مخازن مملوكة  
له بقصد استغلالها لحسابها ، ورغبة من الشركة في اضافة أماكن أخرى إليها  
فقد قام بصفته المالك للعقار باعدادها وتجهيزها بأدوات وآلات واستصدر  
الترخيص اللازم لتشغيلها وادارتها بما يجعلها جدكا صناعيا ،  
وبتاريخ ١٩٧٠/١١/١ أبرم عقد ايجار جديد بينه وبين مورث الطاعنين  
وصفت فيه العين المؤجرة بما أدخل عليها من تعديلات وانشاءات وفي اليوم  
التالى انتهت علاقة المشاركة بين الطرفين وتم اقتسام أموال الشركة في  
١٩٧١/١/٢٤ ووقعت المخازن - محل عقد الايجار المشار اليه - في نصيب  
مورث الطاعنين ، واذ أحدث الأخير بعد استلامه العين تغييرات فيها بالمخالفة  
لما نص عليه في العقد ، وتعديلا للغرض المقصود من الاجارة جعلها معرضا  
للبيع مما يؤدى الى منافسته للمؤجر « المطعون عليه الاول » ، فقد اقام دعواه .  
وأثناء سير الدعوى أمام محكمة الدرجة الاولى قدم المطعون عليه الاول مذكرة  
في جلسة ١٩٧٣/٥/٣١ اضاف فيها سببا آخر للاخلاء هو انتهاء عقد الايجار  
بانتهاء مدته تأسيسا على ان اعلان مورث الطاعنين بصحيفة الدعوى يعتبر

تنبيهها بانتهاء العقد ، والرغبة في عدم امتداده لمدة أخرى طبقا لما تضمنته نصوصه . دفع الطاعنون بعدم قبول الدعوى لعدم سبقها بالتنبيه . حكمت المحكمة بالاخلاء . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٨ سنة ٢٦ ق طنطا لالغائه والحكم بعدم قبول الدعوى أو برفضها . وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وأقاموا طعنهم على خمسة أسباب ، وقدهت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٣ فرأت أنه جدير بالنظر بالنسبة للسبب الخامس وحده واستبعدت باقى الأسباب لعدم قبولها .

حيث ان الحاضر عن الطاعنين دفع بالجلسة باعتبار قرار المحكمة الصادر في غرفة مشورة معدوما لتجاوز الغرفة لسلطتها المنصوص عليها في المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات .

وحيث ان الدفع غير مقبول ، ذلك أن النص في المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ على أنه « . . . ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة . فاذا رأت المحكمة أن الطعن غير مقبول لسقوطه أو بطلان إجراءاته ، أو إقامته على غير الأسباب المبينة في المادتين ٢٤٨ ، ١٤٩ أمرت بعدم قبوله بقرار يثبت في محضر الجلسة مع إشارة موجزة الى سبب القرار ، والزمّت الطاعن بالمصروفات فضلا عن مصادرة الكفالة . وإذا رأت المحكمة أن الطعن جدير بالنظر حددت جلسة لنظره . ويجوز لها في هذه الحالة أن تستبعد من الطعن ما لا يقبل من الأسباب أمام محكمة النقض ، وإن تقصر نظره على باقى الأسباب مع إشارة موجزة الى سبب الاستبعاد . وفي جميع الأحوال لا يجوز الطعن في القرار الصادر من المحكمة بأي طريق ، يدل على أن قرار المحكمة الصادر في غرفة مشورة باستبعاد بعض أسباب الطعن لعدم قبولها لا يجوز الطعن فيه بأي طريق .

لما كان ذلك وكان الدفع المبدى من وكيل الطاعنين بانعدام قرار المحكمة الصادر في غرفة مشورة بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٨ - باستبعاد ما جاوز السبب الخامس من أسباب الطعن - قولاً منه بتجاوز المحكمة لسلطتها المنصوص عليها في المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات ليس الا طعناً في هذا القرار ، وهو غير جائز على أى وجه مثله في ذلك مثل الحكم الصادر من المحكمة سواء بسواء ، فمن ثم يكون الدفع غير مقبول .

وحيث ان مما ينعاه الطاعنون بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون انهم دفعوا بعدم قبول الدعوى - المؤسسة على انتهاء مدة الايجار - لرفعها قبل الاوان لعدم سبقها بالتنبيه بالاخلاء طبقاً لما نص عليه عقد الايجار في هذا الصدد ، وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع على سند من أن الاعلان بصحيفة الدعوى يقوم مقام هذا التنبيه في حين ان صحيفة الدعوى انما قامت على طلب الحكم بفسخ العقد بزعم اساءة استعمال العين المؤجرة لا انتهائه لانتهاء مدته .

وحيث ان النعى في محله ، ذلك ان التنبيه بالاخلاء هو تصرف قانونى صادر من جانب واحد ، يتضمن رغبة صاحبه استناداً الى ارادته في انهاء الايجار ، فيجب ان يشتمل على ما يفيد بغير غموض الافصاح عن هذه الرغبة ، وأنه وان كان القانون لم يستلزم احتواء التنبيه الموجه من أحد طرفي عقد الايجار الى الطرف الآخر لاخلاء المكان المؤجر لانتهاء مدته على الفاظ معينة أو تحديد للسبب الذى حمل موجه التنبيه الى طالب الاخلاء ، مما مؤداه انه يكفى لتحقيق الأثر المترتب على التنبيه دلالة عبارته في عمومها على القصد منه وهو ابداء الرغبة في اعتبار العقد منتهياً في تاريخ معين اعمالاً للآحق المستمد من العقد أو نص القانون ، الا انه لما كان من الأصول المقررة انه اذا انطوت العبارة على تخصيص سواء في الحكم أو السبب ، وجب صرفها عن التعميم ، وحملها على المعنى الخاص الذى تدل عليه ، فانه اذا ما افصح موجه التنبيه عن السبب



الذى صدرت عنه ارادته في الاخلاء ، لزم الوقوف في أعمال الاثر المترتب على التنبيه عند هذا السبب دون سواء والنظر في الدعوى على هذا الأساس .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر صحيفة هذه الدعوى تنبيها بالاخلاء استنادا الى قوله « انه عما أورده المستأنفون في السبب الثالث من ان مدة الايجار المقابلة للامتداد لا تنتهي الا بحصول التنبيه في الميعاد والشكل الذى يحدده العقد فمردود بأنه ... » لما كان العقد قد نص على ان يكون التنبيه بخطاب موجه بطريق البوسقة ولم يرد به ما يستفاد منه ان هذا هو الشكل الوحيد لانعقاد التنبيه وقيامه قانونا ، فان هذا النص لا يمنع حصول التنبيه بما هو اقوى من هذا الطريق ، ورفع دعوى الاخلاء بما كان سبب الاخلاء فان هذا الطلب يتضمن الرغبة في انتهاء العقد بانتهاء مدته السارية وهى رغبة في استعمال رخصة غير مقيدة بأى سبب من الأسباب بأن من حق المؤجر طبقا للقواعد العامة ان يضع حدا لامتداد العقد عند انتهاء مدته السارية دون ابداء أى سبب اذ ذلك ، ومن ثم فان العقد موضوع النزاع المائل يعتبر منتهيا بمجرد انقضاء شهر من تاريخ رفع دعوى الاخلاء الراهنة ، ، وكان الثابت من صحيفة الدعوى التى اعتبرها الحكم تنبيها بالاخلاء ان المطعون عليه الاول انما طلب فيها القضاء بفسخ عقد الايجار لاساءة استعمال العين المؤجرة ، مما مؤداه انه قد طلب فسخا قضائيا لعقد قائم ، وليس تقرير فسخ اتفاقى لعقد انتهت مدته ، فان ما ورد بصحيفة الدعوى لا يصالح بذلك تعبيراً ولو ضمنيا عن ارادة المطعون فيه لانتهاء العقد واذا خالف الحكم هذا النظر ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين نقضه في هذا الخصوص .

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وأحالت القضية الى محكمة استئناف طنطا والزم المطعون عليه الاول المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

## جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد فاضل الرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد شيبه الحمد ، ابراهيم هاشم وأحمد شوقي المليجي ، عبد السلام القرشي .

---

( ٢٤٩ )

### الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٤٨ ق

عمال - اذا تمت استقالة العامل اختيارا وجب اعمال اثرها من حيث  
قطع علاقة العمل بحيث تعتبر اعادته للعمل بعد ذلك تعيينا جديدا .

- اذا كان العامل قد قدم استقالته من العمل اختيارا ثم ورد بعد ذلك  
خطاب من لجنة الرقابة العليا للدولة توصي باعادته لعمله فاعيد بناء على تلك  
التوصية فهذا لا يبرر الانحراف عن الدلول الظاهر لعبارات خطاب الاستقالة  
من انها قدمت اختيارا وما يقتضيه ذلك من وجوب اعتبار القرار الصادر باعادة  
تعيينه في الشركة في تاريخ لاحق انما هو تعيين جديد بها يمنع من اعتبار مدة  
عمل العامل متصلة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
أحمد شوقي المليجي والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٠٣٩ سنة ٧٠ عمال كلى القاهرة والتي قيدت برقم ١٠٨٤٦ سنة ١٩٧١ عمال كلى شمال القاهرة على الطاعنة - شركة النصر لصناعة المواسير الصلب . طالبا الحكم باعتبار مدة خدمته بالشركة متصلة وبأحقيقته في العلاوات السنوية اعتبارا من ١/١/١٩٦٧ وتعديل أجره على هذا الأساس والزام الشركة بأن تؤدي إليه الفروق المستحقة ومقدارها ٣٣٩٥٠٠ جم مضافا إليها فروق الحوافز التشجيعية وما يستجد منها، وقال بيانا لها انه في ١/٨/١٩٦٢ التحق بالشركة في وظيفة مدير مالى بالفئة المالية الثانية ولخلاف وقع فيما بينه وبين رئيسها قدم استقالته من العمل في ٧/٩/١٩٦٦ وتم قبولها ، وبتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٧ أصدرت لجنة الرقابة العليا للدولة قرارا باعادته الى عمله وتم ذلك في ٢٢/٥/١٩٦٧ ، ولما كانت مدة عمله بعد قرار عودته اليه تعد متصلة ، وكانت الطاعنة قد اعتبرت اعادته للعمل تعيينا جديدا وعاملته على هذا الأساس فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان . وبتاريخ ١٦/٩/١٩٧٠ قضت المحكمة باعتبار مدة عمل المطعون ضده لدى الطاعنة متصلة وبندب خبير لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١/١/١٩٧٥ بتعديل أجر المطعون ضده الى ٣٣٦ر١٠٨ اعتبارا من ٢٢/٥/١٩٦٧ والى ٣٣٦ر١١٢ جم اعتبارا من ١/١/١٩٦٩ وبالزام الطاعنة بأن تؤدي الى المطعون ضده مبلغ ٣٢٧ر٧٥٢ جم .

استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيمه استئنافها برقم ٤٦ سنة ٩٢ ق كما استأنفه المطعون ضده أمام ذات المحكمة وقيد استئنافه برقم ٢١٨ سنة ٩٢ ق ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين حكمت في ٢٤/١٢/١٩٧٧ برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٢٩/١٠ سنة ١٩٧٨ وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالوجهين الأول والثانى من السبب الأول

وبالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبب ، وفى بيان ذاك تقول انه لما كان قد سبق للمطعون ضده ان قدم فى ١٩٦٦/٩/٧ استقالته من العمل صريحة غير معلقة على شرط أو مشوبة باكراه وتم قبولها فى ذات التاريخ بما ترتب عليه انقضاء عقد عمله بالطاعة ، وانه اذ أعيد الى العمل فى ١٩٦٧/٥/٢٢ فيعتبر أنه قد عين تعيينا جديدا بما يستتبعه ذلك من آثار مالية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى برغم ذلك الى تأييد قضاء محكمة أول درجة من اعتبار مدة عمل المطعون ضده لدى الطاعة بدءا من تاريخ التحاقه بخدمتها فى ١٩٦٢/٨/١ - متصلة - دون الرد على دفاع الطاعة فى هذا الخصوص دحضا لهذا النظر ، وقضى بتعديل اجر المطعون ضده وباستحقاقه للمبالغ المالية المقضى بها له على هذا الأساس الخاطيء فانه يكون فضلا عن قصوره فى التسبب قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى فى محله ، ذاك انه لما كان من الثابت ان المطعون ضده قد وجه بتاريخ ١٩٦٦/٩/٧ خطابا الى رئيس مجلس ادارة الشركة الطاعة يرجو فيه التكرم بالموافقة على قبول استقالته من العمل بها اعتبارا من ١٩٦٦/١٠/١٠ فأصدرت هذه الأخيرة قرارا اداريا برقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٦ بقبول الاستقالة اعتبارا من هذا التاريخ ، وكانت الطاعة قد تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده قدم استقالته من العمل مختارا دون اكراه من جانبها وانه ترتب على تقديمه الاستقالة وعلى القرار الصادر منها بقبولها انتهاء خدمته نهائيا اعتبارا من ١٩٦٦/١٠/١٠ طبقا لنص المادتين ٧٥ ، ٧٨ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، وان القرار الصادر باعادة تعيينه بالشركة فى تاريخ لاحق انما هو تعيين جديد بها .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان هذه الاستقالة لم تقدم من المطعون ضده اختيارا وانه لم يعين تعيينا جديدا وان مدة عمله



تعنبر متصلة مستندا الى مجرد القول بأن اسمه ورد مع أسماء العاملين الذين أوصت باعادتهم لاعمالهم لجنة الرقابة العليا للدولة وان الطاعنة قامت بتنفيذ توصيتها باعادة المطعون ضده الى عمله السابق ، بما لا يبرر الانحراف عن المدلول الظاهر لعبارات خطاب الاستقالة من أنها قدمت اختيارا ، واذ لم يورد الحكم الدليل المقبول تأييدا لما ارتآه في هذا الخصوص ، وكان ما رتبته على ذلك النظر الخاطيء من اعتبار مدة عمل المطعون ضده متصلة ، والقضاء له بالابتناء عليه من تعديل في الأجر واستحقاقه المبالغ المقضى بها يتعارض مع ما تنص عليه اللائحة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ م بأحكام في هذا الشأن ، فانه يكون فضلا عن قصوره في التسبب قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب بغير ما حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

#### لذلك

نقضت المحكمة الحم المطعون فيه ، وأحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة ، وأعفت المطعون ضده من المصروفات .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٥٠ )

### الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٣ ق

وصية .. شهر عقارى .. ارث

اشهار الورثة للوصية فى العقارات • خضوعها للرسم النسبى بواقع ٧٪ من قيمة العقار لا يغير من ذلك ان يكون مضمونها مطابقا لاحكام الارث من عدمه •

مفاد نصوص المادة التاسعة من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ والمادتان ١٨ ، ١٩ من قانون رسوم التوثيق والشهر رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ يدل على ان المشرع اوجب شهر الوصية بملكية العقار او بحق الانتفاع به وفرض رسما نسبيا قدره ٧٪ من قيمة العقار الموصى به وقت شهر الوصية ، ومن ثم فاذا طلب الموصى لهم او خلفهم شهر الوصية فان ذلك يفيد تمسكهم بانتقال ملكية العقار الموصى به اليهم عن طريق تلك الوصية دون سواها من طرق كسب الملكية الأخرى ، وبالتالي يخضع شهر الوصية للرسم النسبى المشار اليه سواء تطابق مضمونها مع احكام الارث فى قانون المدعى او اختلف معها ذلك ان استحقاق الرسم المقرر على شهر الوصية لا يتأثر ولا يتوقف على بحث ما اذا كانت ملكية العقار الموصى به قد انتقلت الى الموصى له قبل شهر الوصية أم لا •

## جلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السنادة  
المستشارين : محمد صدقي العصار ، زكى الصاوى صالح وحسن النسر ، يحيى العمورى .

---

( ٢٥١ )

### الطعن رقم ١٠٢٠ سنة ٤٥ ق

شفعة - الوقت الممول عليه لعدم الاحتجاج على الشفيع بالبيع الثانى هو  
وقت تسجيل اعلان الرغبة لا وقت حصول الاعلان .

— يجب على الشفيع الذى يريد الأخذ بالشفعة فى حالة توالى البيوع ،  
وان يستعمل حقه وفقا للمادة ٩٣٨ من القانون المدنى ضد المشتري الثانى  
وبالشروط التى اشترى بها حتى يثبت ان البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل  
اعلان الرغبة لا وقت حصول الاعلان ومما يؤيد هذا النظر المادة ٩٤٧ من القانون  
المدنى التى تقضى بأنه لا يسرى فى حق الشفيع أى تصرف يصدر من المشتري  
اذا كان قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه اعلان الرغبة فى الشفعة مما مؤداه  
بمفهوم المخالفة ان الشفيع يحتاج بالتصرف الذى يصدر من المشتري طالما ثبت  
ان هذا التصرف قد تم قبل تسجيل اعلان رغبة الشفيع وان المادة ٩٤٢ من ذات  
القانون قد أكدت هذا النظر اذ قضت بأن اعلان الرغبة فى الشفعة لا يكون حجة  
على الغير الا اذا سجل .

لما كان ما تقدم وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن لم  
يسجل اعلان رغبته فى الأخذ بالشفعة الحاصل فى ١٩٧٣/٤/٢٨ وكان المطعون

عليهما قد اخطراه في ١٩٧٣/٥/٥ بحصول البيع الثاني فان الحكم اذ اعتد بهذا العقد والتمن الوارد به فانه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر زكي الصاوي صالح والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٩١٠ لسنة ١٩٧٣ مدنى شبين الكوم الابتدائية ضد المطعون عليهم طلب فيها الحكم بأحققته في اخذ المنزل المبين بصحيفة الدعوى بالشفعة وتسليمه له مقابل الثمن وقدره ٦٠٠ ج أو ما يثبت أنه الثمن الحقيقي ، وقال شرحا للدعوى انه نعى الى علمه ان المطعون عليهم من الثانى الى الأخيرة قد باعوا الى المطعون عليه الثانى المنزل المشار اليه بموجب عقد تاريخه ١٩٧٣/٤/١٤ نظير ثمن قدره ٦٠٠ ج ، واذ كان مالكا مجاورا لهذا المنزل من الجهتين الشرقية والقبلية ويحق له بذلك ان يشفع فيه فقد أبدى رغبته في الاخذ بالشفعة بانذار أرسله الى البائعين والمشتري في ١٩٧٣/٤/٢٨ ، الا انه تلقى في يوم ١٩٧٣/٥/٥ انذارين أحدهما من المطعون عليه الثانى متضمنا بيعه المنزل المذكور الى المطعون عليه الأول بعقد تاريخه ١٩٧٣/٤/٢٥ نظير ثمن قدره ٩٠٠ ج ، والانذار الاخر من المطعون عليه الأول يخطر فيه بالبيع الصادر اليه وشروطه ، ولما كان الثمن الحقيقي للمنزل المشفوع فيه هو ٦٠٠ ج المسمى بالعقد الأول وكان العقد الثانى المؤرخ ١٩٧٣/٤/٢٥ صورى صورية مدارها التواطؤ بين المطعون عليهما الأول والثانى



مقصد تعجيزه عن الأخذ بالشفعة ، الا أنه ومن باب الحيطة أودع خزانة المحكمة مبلغ ٩٠٥ ج لحساب الثمن والملاحقات ثم أقام الدعوى بطلباته سائلة البيان .

وفي ١٩٧٣/١٠/٢٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت الطاعن أن الثمن الحقيقي الذي انعقد به البيع الى المطعون عليه الأول في ١٩٧٣/٤/٢٥ هو ٦٠٠ ج ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٩ بأحقية الطاعن في أخذ المنزل المبيع الى المطعون عليه الثاني بالعقد المؤرخ في ١٩٧٣/٤/١٤ بالشفعة مقابل ثمن قدره ٦٠٠ ج والملاحقات وقدرها ٥ ج والتسليم .

استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافه برقم ١٥٥ سنة ٧ ق مدني « مأمورية شبين الكوم » ، وفي ١٩٧٥/٦/١٧ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبأحقية المستأنف عليه الأول - الطاعن - في أخذ المنزل المبين بصحيفة الدعوى وعقد البيع المؤرخ ١٩٧٣/٤/٢٥ سنة ١٩٧٣ بالشفعة نظير ثمن قدره ٩٠٠ ج والملاحقات وقدرها ٥ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على ثلاث أسباب ، ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول ، ان الحكم قضى بالشفعة على أساس الوارد بعقد البيع الثاني الصادر الى المطعون عليه الأول مع أنه وطبقا للمادة ٩٣٨ من القانون المدني لا يجوز الاعتداد بهذا العقد لأنه أخطر به في ١٩٧٣/٥/٥ أي بعد اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة الحاصل في ١٩٧٣/٤/٢٨ الى كل من المشتري الاول - المطعون عليه الثاني - والبائعين

له ، واذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى على خلافه فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود بأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجب على الشفيع الذي يريد الأخذ بالشفعة في حالة توالى البيوع ، أن يستعمل حقه وفقا للمادة ٩٣٨ من القانون المدنى ضد المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها حتى يثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل اعلان الرغبة فى الشفعة . فالوقت المعول عليه لعدم الاحتجاج على الشفيع بالبيع الثانى هو وقت تسجيل اعلان الرغبة لا وقت حصول الاعلان ، ومما يؤيد هذا النظر المادة ٩٤٧ من القانون المدنى التى تقضى بأنه لا يسرى فى حق الشفيع أى تصرف يصدر من المشتري اذا كان قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه اعلان الرغبة فى الشفعة مما مؤداه بمفهوم المخالفة ان الشفيع يحاج بالتصرف الذى يصدر من المشتري طالما ثبت ان هذا التصرف قد تم قبل تسجيل اعلان رغبة الشفيع ، وان المادة ٩٤٢ من ذات القانون قد أكدت هذا النظر اذ قضت بأن اعلان الرغبة فى الشفعة لا يكون حجة على الغير الا اذا سجل .

لما كان ما تقدم وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن لم يسجل اعلان رغبته فى الأخذ بالشفعة الحاصل فى ٢٨/٤/١٩٧٣ وكان المطعون عليهما قد أخطراه فى ٥/٥/١٩٧٣ بحصول البيع الثانى فان الحكم اذ اعتد بهذا العقد والتمن الوارد به فانه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان حاصل النعى بالسببين الثانى والثالث ان الحكم المطعون فيه شابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول الطاعن ، انه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بصورية عقد البيع الثانى المؤرخ ٢٥/٤/١٩٧٣ وأن الثمن الوارد به ليس هو الثمن الحقيقى للمنزل .

المشفوع فيه بل هو ثمن صوري تواطأ عليه المطعون عليهما الأول والثاني بقصد تعجيزه عن الأخذ بالشفعة ، وقد شهد شهوده أمام محكمة أول درجة بما يؤيد هذا الدفاع وبأن البيع الأول الحاصل في ١٤/٤/١٩٧٣ كان نظير ثمن قدره ٦٠٠ ج ، وقدم صورة رسمية من تحقيقات الشكوى رقم ١١٧٤ سنة ١٩٧٣ ادارى مركز شبين الكوم التى اقز فيها المطعون عليه الثانى بأن الثمن الذى دفعه هو مبلغ ٦٠٠ ج ، وقد اطأنت محكمة أول درجة الى شهادة شهوده واتخذت منها دليلا على صورية البيع الثانى الا أن محكمة الاستئناف أهدرت هذا الدليل المطروح عليها دون أن تناقشه أو ترد عليه ورجحت شهادة شاهدى المطعون عليه الأول واتخذت منها دليلا على جدية البيع الثانى وأنه كان لقاء ثمن قدره ٩٠٠ ج وهذا من الحكم استدلال فاسد لأن عقد البيع الثانى غير ثابت التاريخ ولو كان جديا لبادر المطعون عليه الأول باخباره به قبل اعلان الرغبة الحاصل فى ٢٨/٤/١٩٧٣ ، عازوة على أنه لا يعقل وقد شاع فى القرية نبأ حصول البيع الأول نظير ثمن قدره ٦٠٠ ج أن يقدم المشتري الثانى على الشراء بثمن قدره ٩٠٠ ج ولم يمتص على البيع الأول سوى بضعة أيام ولم يجد على البيع ما يبرر هذه الزيادة فى الثمن ، الأمر الذى يعيب الحكم بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال .

وحيث ان هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى الأخذ بما تطمئن اليه من أقوالهم دون الآخر ولها أن تطرح أقوال باقى الشهود دون حاجة منها الى الرد استقلالا على من لم تأخذ بشهادتهم أو تورد العلة فى ذلك ، اذ فى أخذها بأقوال الشهود الذين أخذت بأقوالهم ما يدل على اطمئنانها اليها والاعراض عن أسباب تجريحهم وأقوال غيرهم ، وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على تونه :

« وحيث ان المحكمة تخالف محكمة أول درجة فيما استخلصته من أقوال الشهود وتطمئن الى أقوال شاهدى المستأنف - المطعون عليه الأول - اللذين شهدا

أمام محكمة أول درجة وترجحها على أقوال شهود المستأنف عليه الأول - الطاعن - وتستخلص منها أن عقد البيع المؤرخ ١٩٧٣/٤/٢٥ الصادر من المستأنف عليه الثاني المطعون عليه الثاني - ٠٠٠٠٠ الى المستأنف والمتضمن بيع المنزل المشفوع فيه عقد بيع صحيح وليس سوريا وأن الثمن المسمى به وقدره ٩٠٠ ج هو الثمن الحقيقي الذي تم به البيع ٠٠٠ وأما القرائن التي ساققتها محكمة أول درجة في مدونات حكمها فلا تنهض دليلاً على اثبات الصورية ، واذ كان تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى كما أن تقدير القرائن القضائية وكفايتها في الإثبات هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وكان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف بيانه - أنه انتهى الى ترجيح أقوال شاهدي المطعون عليه الأول لأطمئنانه اليها وإطراح أقوال شهود الطاعن لعدم ثقته فيها ولم ير في القرائن التي ساققتها محكمة أول درجة دليلاً كافياً لإثبات صورية عقد البيع الثاني فذلك حسبه ، ويكون النعي بهذين السببين لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للدلالة بغية الوصول الى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

نذك

رفضت المحكمة الطعن والزم الطاعن بالمصروفات وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر



## جلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : صلاح الدين حبيب نائب رئيس محكمة النقض وعضوية  
السادة المستشارين : محمد صدقي العصار ، زكي الصاوي صالح وحسن النسر ، يحيى  
العموري .

---

( ٢٥٢ )

### الطعن رقم ٦٥٥ سنة ٤٥ ق

تسجيل - ملكية العقار تنتقل الى المشتري بتسجيل عقد شرائه ولو  
نسب اليه التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقي  
لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله .

- ان قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ نص في المادة  
التاسعة منه على وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية  
العقارية الأصلية ورتب على عدم الشهر الا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا  
تتغير ولا تزول لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة للغير وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة فان ملكية العقار تنتقل الى المشتري بتسجيل عقد شرائه ولو نسب  
التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقي لا يشوب .  
سند ملكيته عيب يبطله .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر محمد صدقي العصار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مورث الطاعن - المرحوم محمد السيد عبـد البـيـبـانـي - أقام الدعوى رقم ٤٨١ سنة ١٩٥٢ مدنى المنصورة الابتدائية ضد المرحوم محمد السيد الكردى مورث المطعون عليهم الثلاثة الاول ، والمطعون عليها الثانية والثالثة انشراح محمد السيد الكردى وحكمت محمد السيد الكردى ، والمرحومة زينب عثمان نور مورثة المطعون عليهم الثلاثة الاخيرين ، وطلب الحكم ببطلان العقد المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٥١ والمسجل في ١٧/١٢/١٩٥١ برقم ٦٢٦١ المتضمن بيع الثلاثة الاول للرابعة ثلثا مشرزا من أرض وبناء العقار رقم ٣١ شارع العباسى بندر المنصورة ، والغاء كل ما يترتب على هذا العقد من الاجراءات والتسجيلات لصالح المشتري ، وقال بيانا للدعوى انه بموجب عقد رسمى مؤرخ ١٦/٥/١٩٤٦ ومسجل في ٢٦/٥/١٩٤٦ برقم ٤٣٧٧ بمحكمة المنصورة المختلطة اشترى من المرحوم محمد السيد الكردى واختيه انشراح وحكمت الثلث شائعا في كامل أرض وبناء العقار سالف الذكر ، الا ان المرحومة زينب عثمان نور التى تمتلك ثلثى هذا العقار ملكية مفرزة - استصدرت ضده وضد البائعين له حكما في الدعوى رقم ٩١٨ سنة ١٩٤٦ مدنى المنصورة الابتدائية ببطلان ذلك العقد والغاء كل ما تترتب عليه من الاجراءات والتسجيلات وتأييد هذا الحكم في الاستئناف رقم ١٩٨ سنة ١ ق المنصورة ، واذ قام البائعون له بعد ذلك ببيع الثلث الباقي من العقار المشار اليه مفرزا - للمرحومة زينب عثمان نور بموجب العقد محل النزاع ، فقد أقام الدعوى للحكم له بطلابه سالفه البيان . بتاريخ ٢١/١٢/١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى .

استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥/٢٨ ق المنصورة . وفي ١٠/١٢/١٩٦٦ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وببطلان

عقد البيع محل النزاع والغاء كل ما ترتب عليه من إجراءات وتسجيلات لصالح المشتريية . طعن المطعون عليهم الثلاثة الأخيرين - ورثة المرحومة زينب عثمان نور - في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٧٣ سنة ٣٧ ق . وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٥ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية الى محكمة استئناف المنصورة التي حكمت في ١٩٧٥/٤/١٠ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرائت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين حاصل ثانيهما بطلان الحكم المطعون فيه اعمالا لنص المادة ١٤٦/٥ من قانون المرافعات ، ذلك ان المستشار ابراهيم عبد الغفار نوده العضو بالدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، أفتى في النزاع لصالح أحد الخصوم الأساسيين فيه وهو المرحوم محمد السيد الكردي وقت أن كان يعمل وكيلا لمكتبه ابان اشتغاله بالمحاماة وقبل تعيينه في القضاء .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك انه لما كان مبناه سبق صدور فتوى في النزاع لأحد طرفي الخصومة من عضو في الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قبل اشتغاله بالقضاء ، مما يفقده الصلاحية لنظر الدعوى ، وكان هذا واقعا لم يسبق طرحه على محكمة الاستئناف ، فانه لا يجوز التحدى بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كان متعلقا بالنظام العام .

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون ان مورثهم المرحوم محمد السيد عبيد البيبانى وهم من بعده تمسكوا أمام محكمة الموضوع بقاعدة الغش يبطل

التصرفات استنادا الى ان الثابت في الدعوى ان المرحوم محمد محمد السيد الكردي مورث المطعون عليهم الثلاثة الاول واختيه المطعون عليهما الثانية والثالثة باعوا لمورثهم الثلث شائعا في كامل أرض وبناء العقار محل النزاع بموجب عقد رسمي مسجل ، فلما استصدرت المرحومة زينب عثمان نور - مورثة باقى المطعون عليهم والتي تمتلك ثلثى العقار ملكية مفرزة - حكما نهائيا في الدعوى رقم ١٩٨ / ١٠ استئناف المتصورة ببطلان ذلك البيع ، اتفقت مع هؤلاء البائعين واشترت منهم من جديد ثلث العقار سالف البيان مفرزا وسجلت عقد شرائها وكان ذلك بطريق الغش والتواطؤ مع البائعين بقصد الاضرار بالطاعنين الا ان محكمة الاستئناف التفتت عن هذا الدفاع الجوهرى ولم ترد عليه مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ نص في المادة التاسعة منه على وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية العقارية الأصلية ورتب على عدم الشهر الا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة للغير ، واذ جاء هذا النص خلوا مما يجيز ابطال الشهر اذا شابه تدليس او تواطؤ فان مقاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان ملكية العقار تنتقل الى المشتري بتسجيل عقد شرائه ولو نسب اليه التدليس او التواطؤ مع البائع طالما انه قد تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى برفض الدعوى على ان « القضاء النهائى . . . ببطلان عقد البيع الصادر لمورث المستأنفين - الطاعنين - في ثلث المنزل موضوع النزاع مشاعا والغاء التسجيلات المترتبة عليه . . . مقتضاه وماثلا صدوره من التأشير على هامش تسجيله على نحو ما أسفرت عنه الأوراق زوال كل اثر للتسجيل الذى يتحدد بنطاق التصرف الذى كان ينصب على الثلث مشاعا في المنزل وعودة ملكية البائعين له لثلث المنزل مفرزا محددًا خالصا من أى حق عينى للمشتري المذكور ناشئا عن ذلك التسجيل .



الذى تقرر الغاء وهم اذ تصرفوا فيه بالبيع للمرحومة زينب عثمان نورا وكانت هذه قد سجلت عند شرائها منهم فان الملكية تنتقل لها بالتسجيل ولا يؤثر في ذلك ما نسبه مورث المستانفين لها من تدليس وتواطؤ مع البائعين طالما أنها قد تعاقدت بشأنه مع ملاك حقيقيين لا يشوب سند ملكيتهم عيب يبطله .

لما كان ذلك وكان هذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون فان النعم عليه بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزمّت الطاعنين بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماه للمطعون عليهم الثلاثة الأخيرين وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : صلاح الدين حبيب نائب رئيس محكمة النقض وعضوية  
السادة المستشارين : محمد صدقي العصار ، زكي الصاوي صالح وحسن النسر ، يحيى  
العموري .

---

( ٢٥٣ )

### الطعن رقم ١٠٦٧ سنة ٤٥ ق

١ - الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية على المحرر  
المشهور ، عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله  
في منازعات أخرى . خضوعه للقواعد العامة في الطعن .

— المستفاد من نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن  
التوثيق والشهر ان الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية  
لا يكون غير قابل للطعن الا اذا فصل فيما يثور من منازعات بشأن تقدير الرسوم  
اما ما يثور من منازعات أخرى فانه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد  
العامة الواردة في قانون المرافعات .

٢ - التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر العقاري . المنازعة بشأن  
طبيعة المحرر من أنه عقد تعاوني من عدمه . منازعة في أساس الالتزام بالرسم  
وليس في تقديره .

— اذ كان النزاع يدور حول طبيعة العقد المطالب بالرسوم عنه وهل  
هو عقد تعاوني يخضع لأحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، ام عقد عادي  
يخضع لأحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فانه لا يكون دائرا حول مقدار  
الرسم وانما حول أساس الالتزام به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر يحيى العمورى والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل فى أن مكتب الشهر العقارى بالقاهرة أصدر أمرا بتقدير مبلغ  
١٠٩٨٤٢٠ جم قيمة رسوم تكميلية مستحقة من المطعون عليها « الجمعية  
التعاونية لبناء المساكن بمصر الجديدة » عن المحرر الصادر منها لصالح السيدة  
نعمات متى بقطر والم شهر فى ١٩٦٧/٧/١ برقم ٣٥٨٨ . تظلمت الجمعية من  
هذا الأمر بتقرير فى قلم كتاب المحكمة وقيد التظلم برقم ٣٠٠٦ لسنة ١٩٧٣ .  
مدنى جنوب القاهرة الابتدائية . دفع الطاعن ( مصلحة الشهر العقارى  
والتوثيق ) بعدم قبول التظلم لرفضه بغير الطريق القانونى ، وبتاريخ  
١٩٧٤/٤/١٤ حكمت برفض هذا الدفع وبالغاء أمر التقدير المتظلم منه .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٢٣ سنة ٩١ ق القاهرة،  
وفى ١٩٧٥/١١/٣ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن فى  
هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض  
الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فترأت أنه جدير بالنظر،  
وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان الطعن بنى على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون  
فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول انه بالرجوع الى القانون رقم  
٧٠ لسنة ١٩٦٤ يتضح ان المادة ٢١ منه تبين أسس تقدير الرسم النسبى

أساس قيمة العقار أو المنقول . وأن المادة ٢٦ منه تقضى بأن لذوى الشأن في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية خلال ثمانية أيام من تاريخ اعلانهم به والا أصبح الأمر نهائيا ، وبأن التظلم يحصل أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن . واذا كان البادى من هاتين المادتين أن أحكامهما لا تنطبق الا حيث تكون المنازعة دائرة حول مقدار الرسوم تبعا للمنازعة في قيمة الأعيان التى يشملها المحرر ، أما اذا ثار النزاع في غير ذلك كالالتزام بالرسم أو مداه أو الاعفاء منه أو نوعه وما اذا كان رسما نسبيا أو ثابتا أو غير ذلك فان التظلم في القائمة لا يخضع للصوابط المقررة بالمادة ٢٦ من حيث طريقة رفعه أو عدم قابلية الحكم الصادر فيه للطعن وتكون القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات هى الواجبة الاتباع ولما كان الخلاف قدثار في هذا النزاع حول طبيعة العقد موضوع التعامل وهل هو من العقود التعاونية التى يؤدي عنها رسم شامل طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، أم انه عقد بيع عادى يستحق عنه رسم نسبى وفقا لأحكام القانون رقم ٧٠ سنة ١٩٦٤ فقد وجب ان يرفع هذا التظلم بالطريق العادى لرفع الدعاوى لا بتقرير بقلم كتاب المحكمة وأن يخضع الحكم الصادر فيه لأحكام قانون المرافعات من حيث قابليته للطعن . واذا خالفت محكمة الاستئناف هذا النظر وقضت بعدم جواز الاستئناف استنادا الى أن هذا التظلم لا يعدو أن يكون منازعة في تقدير الرسوم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى سديد ذلك ان الثابت من الأوراق أن من بين ما استندت اليه المطعون عليها في منازعتها في قائمة الرسوم التكميلية أن مطالبتها بهذه الرسوم مخالفة لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ وقد قضت محكمة أول درجة بالغاء تلك القائمة تأسيسا على أن العقد موضوع النزاع من العقود التعاونية التى يستحق عنها رسم شامل قدره خمسة جنيهات مقابل



جميع ما يتعلق بإجراءات التسجيل عملاً بحكم المادة الثانية من ذلك القانون مما مفاده أن النزاع لا يدور حول تقدير الرسم وإنما يدور حول أساس الالتزام به . ولما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أنه في الأحوال التي يستحق عنها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلم هذا الأمر إلى نوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضري المحكمة ويجوز لنوى الشأن في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان والا أصبح الأمر نهائياً ، ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإداري . . . . . ويحصل التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن ، وكان المستفاد من هذا النص أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم ، أما إذا فصل الحكم فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم جواز الاستئناف تأسيساً على أن الحكم الابتدائي غير قابل للطعن طبقاً لنص المادة ٢٦ سالفة الذكر لأنه صدر في منازعة في تقدير الرسوم ، وكان النزاع ، على ما سلف القول ، إنما يدور حول طبيعة العقد المطالب بالرسوم عنه وهل هو عقد تعاوني يخضع لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ ، أم عقد عادي يخضع لأحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، فإن الحكم سالف البيان إذ خالف هذا النظر وحجب نفسه عن نظر موضوع الاستئناف ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

س٦:١٠.٢.

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية الى  
محكمة استئناف القاهرة وألزمت المطعون عليها بالمصروفات وبمبلغ  
عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٥٤ )

### الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤٥ ق

١ - اثبات - علاقة التبعية بين عقارين بخدمة احدهما للآخر • جواز اثباتها بكافة طرق الاثبات • انشاء غير المالك علاقة ظاهرة تدل على هذه التبعية • رضاء مالك العقار الخادم بهذه التبعية ضمنا • صيرورتها ارتفاقا بعد ان يصبح العقاران مملوكين للمالكين مختلفين • عدم وجوب لزوم الارتفاق حتما للعقار المخدم •

— علاقة التبعية التي ينشئها المالك بين العقارين تدل عليها واقعة مادية، أجاز المشرع اثباتها بأي طريق من طرق الاثبات - هي اقامة المالك الأصلي للعقارين علاقة ظاهرة تنبئ في وضوح عن أن أحد العقارين يخدم الآخر ، بحيث تبدو هذه التبعية مؤدية تأدية تامة للمهمة الاقتصادية للارتفاق الذي لم يبرز وجوده قانونا بسبب اتحاد المالك فاذا كان من أقام العلاقة الظاهرة ليس هو المالك للعقارين فان استبقاء الأخير للوضع الفعلي القائم كما هو بعد أن تلقاه قائما يتحقق به قيام التبعية بين العقارين ليخدم احدهما الآخر تلك العلاقة التي لا تشكل في حد ذاتها ارتفاقا بالمعنى القانوني المنصوص عليه في المادة ١٠١٥. مدني من حيث كونه مرتبا على عقار لفائدة عقار غيره يملكه شخص آخر وإنما تظل في أداء مهمته الى أن ينشأ من الناحية القانونية عندما يصبح العقاران مملوكين للمالكين مختلفين وذلك على أساس أن العلاقة الظاهرة الدالة على تبعية العقارين كانت ماثلة أمام مالك العقار المرتفق به فلم يبذ اعتراضا عليها مما يعد رضاء ضمنيا - بنشوء حق ارتفاق على عقاره وهو لا يستلزم لنشوءه ان يكون لازما لزوما ضمنيا للعقار المخدم •

٢ - اقامة علاقة ظاهرة بين عقارين موقوفين • لناظر الوقف وحده حق اقامتها •  
علة ذلك • مثال بشأن حق ارتفاق بالمرور •

— من المقرر قانونا أن الوقف هو حبس العين على حكم الله تعالى فلا يملكها أحد من العباد ، وناظر الوقف هو صاحب الولاية عليه المفوض في القيام بمصالحه واستغلاله على أصلح وجه ، وانه وحده - في نطاق هذه الولاية وعدم وجود مالك للوقف - الذي يمثل جهة الوقف ومصلحة كل من أعيانه فاذا اقتضى حسن الاستغلال وضع عقار من عقاراته في خدمة عقار آخر واقامة علاقة ظاهرة تدل على ذلك فان ناظر الوقف وحده هو الذي يملك لقيامتها دون أن يكون ذلك تقرير لحق ارتفاق بل اقامة العلاقة بين العقارين تنشأ بها علاقة التبعية بينهما ويكون ذلك بمثابة التخصيص من المالك للعقارين المنصوص عليه في المادة ١٠١٧ مدني واذ كان الثابت من تقرير الخبيرين المنتدبين امام لجنة القسم ومحكمة اول درجة وجود ممز أسفل العقار ( ..... ) يوصل الى مدخل العقار ( ..... ) ووجود علامات ظاهرة تنبئ عن تخصيص هذا الممر للدخول للعقار الأخير منذ مدة سابقة على سنة ١٩٣٦ ابان اجتماع ملكيتهما للوقف وان هذا الوضع الفعلي ظل قائما بعد الغاء الوقف الأهلي في سنة ١٩٥٢ وايلولة ملكية أعيانه للمستحقين فاستبقوه قائما كما هو حتى انتقلت ملكية أحد العقارين للطاعن والاخر للمطعون ضده دون تغيير في حالتها فان الارتفاق بالمرور يكون قد نشأ لصالح عقار المطعون ضده على عقار الطاعن دون أن يعوق نشوء وجود مدخل آخر للعقار المخدوم •

٣ - حق الارتفاق كحق عيني • هو تكليف على العقار لفائدة عقار آخر •  
الحق الشخصي نشوءه لفائدة شخص بمقتضى عقد • النص في عقود ايجار العقار على حق الارتفاق العيني • لا يغير من طبيعته •

— مناط التفرقة بين حق الارتفاق كحق عيني وبين الحق الشخصي



هو ما اذا كان التكليف على العقار مقررا لفائدة عقار آخر فيكون حق ارتفاق أم لفائدة شخص لا ينشئ الا حقوقا شخصية فيكون حقا شخصيا ، لما كان ذلك وكان التخصيص من المالك الأصلي من أسباب كسب الارتفاقات الظاهرة ، فان مجرد اقامة العلاقة الظاهرة بين العقارين وانشاء علاقة تبعية بينهما من شأنه أن يدل على وجود ارتفاق لو أن العقارين كانا مملوكين لملك مختلفين .

٤ - بيان قصد المالك في تقديم خدمة شخصية مؤقتة أو قصد اخضاع أحد العقارين لخدمة الآخر على وجه الدوام . هو مما يستقل به قاضى الموضوع .

— البت فيما اذا كان الوضع الذى انشأه المالك قد قصد به خدمة شخصية مؤقتة أو اخضاع أحد العقارين لخدمة الآخر على وجه الدوام هو مما يستقل به قاضى الموضوع دون رقابة من محكمة النقض .

## جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد الباجوري ، ابراهيم فراج وصبحي رزق داود ، محمد أحمد حمدي .

---

( ٢٥٥ )

### الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٤ ق

ايجار ماكن - يجوز الاتفاق على اجرة تقل عن الاجرة القانونية ولا يعد ذلك مخالفة للنظام العام اذا كان هذا الاتفاق من جانب المؤجر وليد ارادة غير مشوبة باى عيب .

- انه وان كان مفاد المادة ١٥٠ من القانون المدنى انه متى كانت عبارة العقد واضحة في افادة المعنى المقصود فيها فلا يجوز اخضاعها لقواعد التفسير للحصول على معنى آخر باعتباره هو مقصود العاقدين الا ان المقصود بالوضوح في هذا المقام هو الارادة الحقيقية الامر الذى يقتضى ابطال العقد كلما وقعت الارادة في غلط وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة وفقا للمادتين ١٢٠ ، ١٢٢ من التقنين المدنى ان للمتعاقد الذى وقع في غلط في القانون ان يطلب ابطال التصرف الذى سابه هذا الغلط متى كان جوهريا ووقع فيه المتعاقد الاخر او اتصل علمه به او كان من السهل عليه ان يتبينه ولئن كان يجوز الاتفاق على اجرة نقل عن الاجرة القانونية ولا يعد ذلك مخالفة للنظام العام الا انه يعد من قبيل العيب الذى يشوب ارادة العاقدين ان ثبت ان هذا الاتفاق كان وليد غلط في تبين القانون الواجب التطبيق تحققت فيه الشرائط سالفة البيان وهو ما يجوز معه للمتعاقد ان يطلب ابطاله .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
ابراهيم فراج والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - نتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٢٣٧ لسنة ١٩٧١ مدنى  
أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها ، بطلب الحكم :

( أولا ) بعدم انطباق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على الفيلا الموضحة  
بصحيفة الدعوى واعتبار قيمتها الايجارية مبلغ ١٩٨٩٨ر ١٩ جم شهريا شاملة  
الضرائب التى تتحملها المطعون عليها .

( ثانيا ) إلزامها أن تدفع له مبلغ ستين جنيها نقدا وفروق الأجرة  
حتى اخر يناير سنة ١٩٦٩ . وقال شرحا لدعواه ، بأنه استبان بعد شرائه  
العقار رقم ١٢ شارع ضريح سعد بقسم السيدة بالقاهرة ان عين النزاع  
كانت مؤجرة لآخر بأجرة شهرية قدرها ٣٠ جنيها وبخضوعها لأحكام القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قدرت لجنة تقدير الايجارات الأجرة بمبلغ ١٩٨٩٨ر ١٩ جم  
شاملة الضرائب العقارية ، وقد طبق سلفاء القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وخفضا  
الأجرة بنسبة ٢٠٪ فصارت ١٥٨٨٥ر ١٥ رغم عدم انطباقه على العين المؤجرة ،  
واذ استأجرت المطعون عليها هذه العين بعقد مؤرخ ١/٨/١٩٦٧ من المالك  
السابق بالأجرة المخفضة . وكان هذا التخفيض وليد غلط فى القانون مبطل  
للارادة ، فقد أقام دعواه . اجابت المطعون عايتها بأنها اتفقت مع المالك السابق

على تخفيض الاجرة عن الحد الادنى الذى قدرته لجنة تقدير الايجارات وهو اتفاق لا مخالفة فيه للقانون ، وان الطاعن يحتاج بهذا الاتفاق .

وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٣٠ حكمت المحكمة :

( أولا ) باعتبار الاجرة الشهرية مبلغ ١٩٨٨ر١٩ جم شاملة الضرائب العقارية .

( ثانيا ) بالزام المطعون عليها ان تؤدى للطاعن مبلغ ٨٩٨ر٣ جم اعتبارا من ١/١١/١٩٦٧ حتى تاريخ الحكم فى الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٩٥ لسنة ٨٩ ق القاهرة بطلب الغائه ورفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٤/٥/٣ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من ان ارادة الطرفين الصريحة عبرت عن تقدير الاجرة طبقا للمثبت فى عقد الايجار ، وأن لا محل لاتحدى بوقوع غلط مفسد للرضا أو لاستجلاء حقيقة قصد المؤجر المتعاقد ، تأسيسا على أن المالك كان يعلم بصدور قرار لجنة تقدير الايجارات ، ومع ذلك فقد ارتضى التعاقد على اجرة اقل مما قدرته اللجنة ، وأنه لم ينص بالعقد على أية تحفظات فى شأن الاجرة بالمقارنة بعقد اخر عن عين اخرى بذات العقار ، وأنه لا يعتد بالاقرار الصادر من المالك السابق المتعاقد بوقوعه فى الغلط لأنه انما جاء خدمة للدعوى ، فى حين أنه لا يكفى أن تكون عبارة العقد صريحة واضحة كى تعتبر شريعة ملزمة لعاقديه ، بل



يتعين أيضا خلو ارادتهما من العيوب المفسدة للرضا ، كما ان الاقرار المقدم من المالك السابق كان بناء على طلب المحكمة الابتدائية وليس نتيجة تواطؤ حسبما ذهب الحكم ، خاصة وان تحديد الأجرة بأقل من قرار لجنة التقدير والتخفيض بمعدل العشرين في المائة قاطع في أنه جاء نتيجة اعتقاد خاطئ ، بانطباق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، بالاضافة الى أنه لا يقبل عقلا أن يقوم مالك بإرادة سليمة بتخفيض الأجرة بما يناهز نصف القيمة الأصلية المتعاقد عليها ، اذ ان عين النزاع كانت مؤجرة أصلا بمبلغ ٣٠ جنيه حددتها لجنة التقدير بمبلغ ١٩٨٩٨ر جم ، بينما الاجرة الواردة بالعقد المتنازع بشأنها أصبحت ١٥٩٠٠ جم علاوة على أنه صدر حکمان في نزاع مع مستأجرين آخرين لوحدين متمثلتين في ذات العقار انتهى الى وقوع المالك السابق في الغلط وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث ان النعى في محله ، ذلك انه وان كان مفاد المادة ١٥٠ من القانون المدني انه متى كانت عبارة العقد واضحة في افادة المعنى المقصود منها فلا يجوز اخضاعها لقواعد التفسير للحصول على معنى اخر باعتباره هو مقصود العاقدين الا ان المقصود بالوضوح في هذا المقام هو الارادة الحقيقية ، الامر الذي يقتضى ابطال العقد كلما وقعت الارادة في غلط ، وكان المقصود في قضاء هذه المحكمة ونفا لمادتين ١٢٠ و ١٢٢ من التقنين المدني أن للمتعاقد الذي وقع في غلط أن يطلب ابطال التصرف الذي شابه هذا الغلط متى كان جوهريا ووقع فيه المتعاقد الاخر أو اتصل علمه به أو كان من السهل عليه أن يتبينه . ولئن كان يجوز الاتفاق على أجرة تقل عن الأجرة القانونية ولا يعد مخالفة للنظام العام الا أنه يعد من قبيل العيب الذي يشوب ارادة العاقدين أن هذا الاتفاق كان وليد غلط في تعيين القانون الواجب التطبيق تحققت فيه الشرائط سالفه البيان ، وهو ما يجوز معه للمتعاقد أن يطلب ابطاله . ولما كان الواقع في الدعوى أخذا بتقريرات الحكم المطعون فيه انه لا خلاف بين الطرفين المتداعيين في عدم انطباق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على العين محل النزاع ، وان قرارا نهائيا صدر بتاريخ ١٢/٣١/

١٩٦٣ من لجنة تقدير القيمة الايجارية بتحديد اجرتها بمبلغ ١٩٨٩٨ر ١٩ جم  
وفق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ شاملة الضرائب العقارية ، وان المالك  
السابق للعقار اجرها للمطعون عليها في ١/٨/١٩٦٧ بأجرة قدرها ١٥٩٠٠ر ١٥ جم  
وكان الثابت ان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن ارادة المؤجر  
السابق شأها غلط مفسد للرضا حيث اعتقد خطأ انطباق القانون رقم ٧ لسنة  
١٩٦٥ على عين النزاع فخفض الأجرة بمعدل العشرين في المائة وفق المادة  
الأولى منه .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه جعل عماده في قضائه على  
ان الطرفين أفرغا ارادتهما الصريحة الواضحة في عقد الايجار ، وانه لا محل  
من بعد الاجتهاد في سبيل تقصي حقيقة ما قصدها ، أو التذرع بوقوعهما في  
الغلط ، فان الاستدلال على صحة الارادة بمجرد وضوح العبارة رغم التحدى  
بحصول العيب المبطل يعد من قبيل المصادرة على المطلوب ، ويكون الحكم بذلك  
لم يحسم القول في شأن دفاع الطاعن ، ولم يواجه ما يدعيه من تردى المؤجر  
السابق في غلط بصدد تحديد الأجرة نزولا على حكم لاحق للقرار النهائي للجنة  
تقدير القيمة الايجارية المسلم بعدم انطباقه على عين النزاع .

لما كان ما تقدم وكان البين من مطالعة الحكم المطعون عليه - والمتضمن تقرير المالك  
السابق ان قرار لجنة التقدير صادف محله قبل شرائه العقار ولم يكن به عليما -  
كان بناء على طلب محكمة أول درجة التي رأت ادخاله خصما في الدعوى ، مما  
تنتفى معه مظنة استغلاله لخدمتها ، وكان اشتراط الحكم أن يشفع المتعاقدان  
التخفيض بالتحفظ والاشارة الى موجبه من القانون حتى يبدو الغلط الكامن في  
الارادة فيبطلها ، لا يمكن الاستدلال منه على أن المؤجر لم يكن ضحية لغلط وقع  
فيه ، اذ التحفظ لا شأن له بتحديد الأجرة ولا هي شرط له ويكفى اعمال حكم  
القانون . واذ أعرض الحكم عن تقصي حقيقة ارادة العاقدين متذرعاً بالعبارة  
الظاهرة للعقد ، وبنى قضاءه على ما ساقه من قرائن وأدلة غير سائغة ولا

- ١٠١٥ -

مؤدية الى صحة ما خلص اليه على ما سبق تفصيله مغفلا تمحيص دفاع  
الطاعن رغم جوهريته فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد  
في الاستدلال بما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقى الاسباب .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية الى محكمة استئناف  
القاهرة وألزمت المطعون عليها المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب  
المحامية .

فائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الخالق البغدادي ، سلم عبد الله سليم ومحمد عبد العزيز الجندی ، أمين  
طه أبو العلا .

---

( ٢٥٦ )

### الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٦ ق

١ - شـيـوع - الشركاء على الشيوع الذين يملكون ثلاثة ارباع المال  
الشائع . حقهم في اجراء تغيير فيه . نفاذه في حق باقى الشركاء ما لم تقض  
المحكمة المختصة باجابتهم الى اعتراضهم على هذا التغيير .

— تخول المادة ٨٢٩ من القانون المدنى الشركاء الذين يملكون على الأقل  
ثلاثة ارباع المال الشائع ان يقرروا في سبيل تحسين الانتفاع بهذا المال من  
التغييرات الأساسية والتعديل في الغرض الذى اعد له ما يخرج عن حدود الادارة  
المعتادة مما مفادة ان ما تجريه الأغلبية من تغيير او تعديل يدخل وفقا لهذه المادة  
فيها تملك من اعمال الادارة غير المعتادة وينفذ في حق الاقلية ما لم تقصرها  
المحكمة المختصة على ما قد تثير من اعتراض .

٢ - اقامة أغلبية الشركاء بناء على العقار الشائع . أثره اعتبار باقى  
الشركاء مالكين له وفيما يغله من ريع منذ انشائه . عدم توقف ذلك على  
وفائهم بنصيبهم في النفقات .

- ما تبشر الأغلبية في المال من تغييرات أساسية وتعديل في الغرض



يخرجه عن أعمال الادارة المعتادة انما تباشره وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أصلية عن نفسها ونائبة عن غيرها من الشركاء فان هي شادت من مالها في العقار الشائع بناء ملكت الأقلية فيه وفيما يغل منذ انشائه ولو لم يف في حينه بما عليها من نفقاته .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر أمين طه أبو العلا والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية ،

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في ان المطعون ضدها أقامت الدعوى ١٩٦٢ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى شمال القاهرة طالبة الحكم بالزام الطاعنين أن يؤديا اليها متضامنين خمسمائة جنيه ريع ما تملكه وهو الربع فيما أقاماه من بناء على عقار تشيع بينهم ملكيته ، وكان الطاعنان قد حصلا في الدعوى ٦٨٢٧ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى شمال القاهرة على حكم يلزمها أداء ما يخصها من نفقات البناء وتبلغ سبعمائة جنيه مع الفائدة بسعر أربعة في المائة وقد أدت المطعون ضدها ما حكم به وذلك بمحضر عرض مؤرخ ٢٧ من يولية سنة ١٩٧٤ . قضت محكمة أول درجة للمطعون ضدها بالريع منذ قيام البناء أول يناير سنة ١٩٦٦ الى نهاية ابريل سنة ١٩٧٤ فاستأنف الطاعنان الحكم بالاستئناف ١٠٧٨ سنة ٩٢ ق القاهرة وفيه صدر حكم بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا ، طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن واذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت لفضله جلسة التزمت فيها النيابة رايتها .

وحيث ان الطاعنين ينعيان على الحكم بسبب من خمسة أوجه أولها الخطأ في القانون اذ قصت للمطعون ضدها بالربع على أنه قد قام حقها في البناء حال انه لا تلازم أو تعاصر بين الأمرين فمناط استحقاق الربيع هو أداء ما عليها من نفقات البناء وثانيها وثالثها مخالفة المادتين ٧١٠/٧١٤ من القانون المدنى فيما ترتبان للطاعنين كوكيلين من حق الرجوع على المطعون ضدها بما يخصها من نفقات البناء مع الفائدة من وقت الاتفاق مما مقتضاه استغراق ما عليها من فائدة مالها من ريع الى تاريخ أداء هذه النفقات ورابعها جمع بما قضى بين البديلين ريع البناء وفائدة الاتفاق مما يخرج على قواعد العدالة فالبايع لا يجمع بين ثمرات المبيع وفوائد الثمن وحامسها اعتداد الحكم بملكية المطعون ضدها لحصتها في البناء لا من تاريخ أداء ما عليها من نفقاته بل من تاريخ انشائه مما هو مخالف للقانون ،

وحيث ان النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب مردود في مختلف وجوهه ذلك بأنه لما كانت المادة ٨٢٩ من القانون المدنى تخول الشركاء أن يقرروا في سبيل تحسين الانتفاع بهذا المال من التغييرات الأساسية والتعديل في الغرض الذى أعد له ما يخرج عن حدود الادارة المعتادة مما مفاده ان ما تجريه الأغلبية من تغيير أو تعديل يدخل وفقا لهذه المادة فيما تملك من أعمال الادارة غير المعتادة وينفذ في حق الأقلية ما لم تقرها المحكمة المختصة على ما قد تثير من اعتراض ، والأغلبية اذ تباشر هذا الحق انما تباشره وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أصيلة عن نفسها ونائبة عن غيرها من الشركاء فان هي شادت من مالها على العقار الشائع بناء كما في الدعوى الماثلة ملكت الأقلية فيه وفيما يغل منذ انشائه ولو لم تف في حينه بما عليها من نفقاته فذلك حق شخصى للأغلبية تسترده مع الفائدة من وقت الاتفاق وفقا لما يخضع له من احكام الوكالة ولا ينشأ على وجه التقابل أو التبادل مع حق الأقلية المدينة في التملك وثماره فالحقان يختلفان مصدرا واثرا ولا يرتبطان بما يجعل احدهما

يزول بقيام الآخر أو يقوم بزواله وقد تسوغ المقاصة بشروطها بين ما للأقلية من ربيع وما عليها من دين الانفاق وفائدته مما لا يثور في خصوص الدعوى لصيرورته وقوائده أمرا مقضيا بحكم سابق وسداد حاصل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واحتسب للأقلية المتمثلة في المطعون ضدها الحق في الربيع من وقت البناء لا من وقت أداء ما عليها من نفقاته فان الطعن بما قام عليه يبدو غير جدير بما يوجب نقضه .

#### فلهذه الأسباب

رفضت المحكمة الطعن والزمّت الطاعنين مصروفاته وعشرين جنيها مقابل

اعتاب المحاماة مع مصادة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٥٧ )

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق

تقادم « التقادم المسقط » • اثبات

ادعاء الدائن بانقطاع التقادم باتفاق المدين على تأجيل الوفاء بالدين قبل  
انقضاء مدة التقادم •• وجوب التقيد في اثباته بالقواعد العامة في الاثبات  
بالبيينة •

ادعاء الطاعن بأن المطعون عليهم اتفقوا معه على تأجيل الوفاء بالدين -  
ليصل من ذلك الى انقطاع التقادم باقرار المدينين - انما هو ادعاء تصرف قانوني  
قام بينه وبين المطعون عليهم منطويا على الاتفاق على تأجيل الوفاء بالدين ،  
واذ كان الدين يبلغ ١٧٤٩٦٠٠ جم ، وكان الثابت من محضر جلسة ••••  
أن المطعون عليهم دفعوا بعدم جواز اثبات ما ادعاه الطاعن في هذا المحضر بشهادة  
الشهود ، لأنه تصرف قانوني تجاوز قيمته نصاب الاثبات بالبيينة ، فانه لا  
يقبل منه قانونا اثبات هذا التصرف بشهادة الشهود •



## جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٥٨ )

### الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٥ ق

ايجار • عقد • حكم « الخطأ في تطبيق القانون » •

تعرض الحكومة للمستأجر • حقه في طلب فسخ العقد اذا كان الحرمان من الانتفاع جسيما • اقتصار حقه على طلب انقاص الأجرة اذا لم يبلغ هذه الدرجة من الجسامة • استلزام الحكم أن يكون النقص جسيما في الحالتين • خطأ في القانون •

النص في المادة ٥٧٤ من القانون المدني على أنه « اذا ترتب على عمل من جهة حكومية في حدود لقانون نقص كبير في الانتفاع بالعين المؤجرة جاز للمستأجر تبعا للظروف أن يطلب فسخ العقد أو انقاص الأجرة ... »

يدل على أن مناط حق المستأجر في طلب فسخ عقد الايجار عن تعرض الحكومة للعين المؤجرة هو أن يكون من شأن هذا التعرض الحرمان من الانتفاع بالعين المؤجرة حرمانا جسيما بحيث ما كان للمستأجر ليتعاقد لو علم به منذ البداية ، أما اذا لم يبلغ الحرمان من الانتفاع هذه الدرجة من الجسامة جاز للمستأجر أن يطلب انقاص الأجرة بشرط أن يكون هناك نقص كبير في الانتفاع بالعين يسوغ انقاص الأجرة ، أما اذا كان النقص في الانتفاع يسيرا فلا يكون هناك مبرر لا لفسخ عقد الايجار ولا لانقاص الأجرة ، ولما كان الطاعنان قد طلبا فسخ عقد الايجار والغاء أمر الأداء الصادر بالزامهما بالأجرة ، وكان انقاص الأجرة يعتبر مندرجا ضمن هذه الطلبات ، فإن الحكم المطعون فيه اذ جعل

## - ١٠٢٢ -

مفاد طلب فسخ عقد الايجار او انقاص الأجرة هو النقص الكبير في الانتفاع بالعين المؤجرة دون أن يدرك الفرق بين درجة الجسامة المطلوبة في الحرمان من الانتفاع بالعين المؤجرة والتي تجيز طلب الفسخ وتلك التي تجيز طلب انقاص الأجرة فقط وسوى بينهما ، واعتبر أنه يجب في الحالتين أن يكون النقص في الانتفاع كبيرا وقضى برفض طلب الفسخ كما رفض طلب انقاص الأجرة .  
فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، ومعيبا بالفساد في الاستدلال .

## جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٥٩ )

### الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٥ ق

استئناف • حكم • دفاع • صورية •

القضاء للمستأنف عليه بكل طلباته أمام محكمة أول درجة • أوجه  
الدفاع التي سبق له التمسك بها أمامها • وجوب فصل المحكمة الاستئنافية  
فيها • مثال بشأن الطعن بالصورية •

اذ كان يبين من مدونات الحكم الابتدائي أن الطاعن تمسك في دفاعه  
باجارة المرحوم ..... المالك الأصلي أجاز التصرف الصادر من المرحومة  
..... ببيع المنزل المملوك له الى الطاعن وقدم الأوراق التي استند اليها  
في حصول تلك الاجازة في تاريخ لاحق للورقة المنسوبة لها والتي تقر فيها  
بصورية البيع الصادر لها من المالك الأصلي ولما كان يتعين على محكمة  
الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها  
أمام محكمة أول درجة متى كان الحكم المستأنف قد انتهى الى القضاء له بطلباته  
كلها وكان لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه ، فان محكمة الاستئناف وقد رأت  
إلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى لمصلحة الطاعن بصحة التعاقد موضوع النزاع،  
كان لزاما عليها انفصل في دفاعه المشار اليه والذي لم يتعرض الحكم الابتدائي  
لبحثه ما دام لم يقدم المطعون عليهم ما يفيد تنازل الطاعن عنه صراحة او  
ضمنا ولا يبين ذلك من مدونات الحكم المطعون فيه ، واذ يبين من الحكم  
المطعون فيه أنه لم يشر الى هذا الدفاع ولم يرد عليه ، وكان هذا الدفاع  
جوهريا قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى ، فان الحكم يكون  
معيبا بالقصور في التسبيب •

## جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٨

بإئاسة السيد المستشار : الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور بشرى رزق ، رافت عبد الرحيم ومحمد حسب الله ، حسن البكرى .

---

( ٢٦٠ )

### الطعن رقم ٦٠٩ سنة ٤٥ ق

تأمينات اجتماعية - الاشتراكات المستحقة لهيئة التأمينات والغرامات والفوائد  
هى من الديون الدورية التى تخضع للتقادم الخمسى .

— لما كان مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى وفقا لصريح نص الفقرة  
الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هو اتصافه بالدورية والتجدد أى ان  
يكون الحق مستحقا فى مواعيد دورية ايا كانت مدتها وان يكون هذا الحق  
بطبيعته مستمرا لا ينقطع سواء كان ثابتا أو يتغير مقداره من وقت لآخر وكان  
مقتضى المواد ٤ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٧٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر  
بالقانون ٦٣ لسنة ٦٤ ان صاحب العمل يلزم بإداء اشتراكات معينة عن العاملين  
لديه كما يلزم باستقطاع جزء محدد من أجور المؤمن عليهم وذلك شهريا ويجب  
عليه توريد كل هذه الاشتراكات التى تتكون منها أموال التأمين الى هيئة  
التأمينات الاجتماعية خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالى فان هذه  
الديون كلها تتصف بالدورية والتجدد ما دام ان صاحب العمل ملزم بالوفاء بها  
فى مواعيد شهرية ويستمر فى أدائها دون انقطاع طالما ظل خاضعا لأحكام قانون  
التأمينات ومن ثم فتعد من الحقوق التى تتقادم بخمس سنوات .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر رافت عبد الرحيم والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٤١١ سنة ١٩٧٠ مدنى  
كلى المنصورة على الطاعنة طالبا الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٤٠٦٥٦٥ وقال  
ببياننا للدعوى ان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اخطرتة فى ١٩٧٠/٥/٧  
بإداء هذا المبالغ لها باعتباره قيمة اشتراكات وفوائد تأخير ومبالغ اضافية  
مستحقة لها عليه عن المدة من ١٩٥٩/٤/١ حتى ١٩٦٩/٦/٣٠ وقد اعترض  
على هذه المطالبة فى ١٩٧٠/٥/١٦ بأنه لم يكن لديه سوى عامل واحد ترك  
العمل فى ١٩٦٩/٧/٢١ لبلوغه سن التقاعد وانه أدى للهيئة كامل الاشتراكات  
المستحقة عن هذا العامل .

وبتاريخ ١٩٧١/١١/٢٠ قضت المحكمة بندين مكتب خبراء وزارة العدل  
لمباشرة الأمورية الموضحة بمنطوق الحكم وفى ١٩٧٤/٥/٢٨ حكمت المحكمة أولا  
بقبول الدفع المبدى من المطعون عليه بسقوط حق الهيئة الطاعنة بالنسبة للمبالغ  
المتعلقة بالعامل عبد المعطى أحمد عبد المعطى ومقدارها ٢٩٤٣١ جم ثانيا برفض  
الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات .

استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف  
رقم ٣٦١ سنة ٢٦ ق وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٣٠ قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم

المستأنف طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن . وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت له جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٨ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول ان الحكم المطعون فيه اعتبر المبلغ المقضى به من الحقوق الدورية المتجددة التي تسقط بالتقادم الخمسى حالة ان الالتزام مصدره القانون ولا يتقادم الا بخمسة عشر عاما طبقا للمادة ٣٧٤ ق القانون المدنى ذلك ان الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل للعمال ملكا لهم ينسب صاحب العمل عنهم في توريدها نيابة قانونية كما ان الغرامات مصدرها نص المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ ، وهو نص يسرى بأثر رجعى منذ العمل بالقانون رقم ٥٢ سنة ١٩٥٩ طبقا لأحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ وان فوائد التأخير نص عليها الشارع كتعويض عن التأخير في توريد الاشتراكات واذا كانت الفوائد مستحقة على سبيل التعويض فانها لا تكون دورية متجددة وتتقادم بخمسة عشر عاما وأية ذلك أن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ سنة ٦٤ اورد احكاما خاصة بالتقادم تغاير احكام التقادم الخمسى بالنسبة للحقوق الدورية المتجددة اذ أخذ في المادة ١٢٥ من القانون سالف الذكر بأسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدنى .

وحيث ان هذا النعى غير سعيد ذلك انه لما كان مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى وفقا لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هو اتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقا في مواعيد دورية ايا كانت مدتها وأن يكون هذا الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع سواء كان ثابتا او يتغير مقداره من وقت لآخر وكان مقتضى المواد ٤ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٧٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ٦٤ أن صاحب العمل يلزم باداء اشتراكات معينة عن العاملين لديه كما يلزم باستقطاع جزء

محدد من أجور المؤمن عليهم وذلك شهريا ويجب عليه توريد كل هذه الاشتراكات التي تتكون منها أموال التأمين الى هيئة التأمينات الاجتماعية خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالي فان هذه الديون كلها تتصف بالدورية والتجدد ما دام ان صاحب العمل ملزم بالوفاء بها في مواعيد دورية شهرية ويستمر في أدائها دون انقطاع طالما ظل خاضعا لأحكام قانون التأمينات ومن ثم فتعد من الحقوق التي تتقدم بخمس سنوات ولا يغير من ذلك نص المادة ١٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ التي أخذت بسبب قطع التقدم النصوص عليها في القانون المدني باعتبارها اسبابا عامة وذلك بالإضافة الى التنبيه على صاحب العمل بأداء المبالغ المستحقة للهيئة ولا يكشف هذا النص عن طبيعة الالتزام بدفع الاشتراكات والفوائد والغرامات أو عن نوع التقدم الذي تخضع له هذه الديون .

لما كان ذلك وكان مقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٨٦ من القانون المدني انه اذا سقط الحق بالتقدم سقطت معه الفوائد وغيرها من الملحقات وكانت المبالغ الإضافية من فوائد وغرامات المقضى بها من ملحقات الحق الأصلي وهو دفع الاشتراكات التي تسقط بالتقدم الخمسي حسبما سلف بيانه فان تلك المبالغ الإضافية تسقط هي الأخرى مع هذا الحق .

لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر القانوني السليم فيما انتهى اليه من اعتبار الاشتراكات المستحقة للهيئة والغرامات والفوائد من الديون الدورية التي تخضع للتقدم الخمسي فان النعي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله لا يقوم على أساس سليم ويتعين لذلك رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن وأعفت الطاعنة من المصروفات .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٦١ )

### الطعن رقم ٤٥٠ سنة ٤٨ ق

١ - أمر على عريضة - الأوامر على العرائض • ما هيئتها • صدورها بإجراء وقتي أو تحفظي دون مساس بأصل الحق •

- الأوامر على العرائض - وعلى ما يبين من نصوص البسبب العاشر من قانون المرافعات - هي الأوامر التي يصدرها قضاة الأوامر الوقتية بما لهم من سلطة ولائية وذلك بناء على الطلبات المقدمة اليهم من ذوي الشأن على عرائض وتصدر تلك الأوامر في غيبة الخصوم دون تسبب بإجراء وقتي أو تحفظي في الحالات التي تقتضي بطبيعتها السرعة أو المباغتة دون مساس بأصل الحق المتنازع عليه ولذا لا تحوز تلك الأوامر حجية ولا يستنفذ القاضي الوقتي سلطته بإصدارها فيجوز له مخالفتها بأمر جديد مسبب •

٢ - الأوامر على العرائض - استحقاق رسم ثابت على طلبها سواء قبل الطلب أو رفض • لا يغير من ذلك أن يكون الأمر قد صدر - خطأ - في طلب موضوعي بتسليم منقولات معلومة القيمة • خطأ القاضي لا يغير من طبيعة الأمر •

- ان قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ المعد بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ قد نص في مادته ٣٤ على أن الأوامر التي تصدر على عرائض يفرض عليها رسم ثابت سواء قبل طلب إصدارها أو رفض ولا يغير من هذا النظر كون المطلوب في تلك العريضة طلبا موضوعيا - بتسليم شاسيهاات سيارات النقل - وليس إجراء وقتيا وإن القاضي الوقتي قد



استجاب خطأ الى هذا الطلب رغم خروجه عن اختصاصه ذلك ان السبيل  
لاصلاح هذا الخطأ هو التظلم فيه بمعرفة الصادر ضده الأمر وليس استصدار  
قائمة رسوم نسبية باعتبار أن الأمر صدر في دعوى معلومة القيمة  
لأن خطأ القاضى الوقتى لا يغير من طبيعة الأمر الصادر منه على  
عريضة .

## جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٦٢ )

### الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٥ ق

#### ١ - استئناف - نقض .

تصحيح المستأنف شكل الاستئناف بقصره على المطعون عليهما الثالث

والرابع - أثره - عدم قبول الطعن قبل المطعون عليهما الأولين .

— الثابت من الحكم المطعون فيه ان الطاعنة بعد أن عجلت الاستئناف قبل المطعون عليهما الأول والثاني عادت وصححت شكله بأن قصرت على المطعون عليهما الثالث والرابع اللذين صدر الحكم قبلهما ولما كانت الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون الا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل الحكم المطعون فليس للطاعنة أن توجه طعنها بالنقض الى المطعون عليهما الأول والثاني ويتعين عدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

#### ٢ - دعوى - انعدام صفة أحد الخصوم لا يتعلق بالنظام العام عدم

جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

— لما كان بطلان الاجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له - وعالي ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالنظام العام وكان الثابت من الأوراق ان الطاعنة اختصمت المطعون عليه الرابع باعتبار أنه الذي حل محل الحارس العام في تمثيل الخاضعين للحراسة ولم تنكر عليه هذه الصفة في مذكرتها التي قدمتها الى محكمة الاستئناف ردا على الدفع المبدى منه بسقوط الخصومة فان ما تثيره الطاعنة بهذا السبب من انعدام صفة المطعون عليه

الرابع في الاستئناف يكون سببا جديدا لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولا تقبل من الطاعة وقد تخلت عن مخاصمة الحارس العام - والمطعون عليهما الأول والثاني التحدى بتعجيلهما الدعوى ضده في الميعاد القانوني .

٣ - دعوى - الخصومة فيما يتعلق بقابليتها للتجزئة عند تعدد الدعى عليهم شرطه أن يكون موضوع الدعوى قابلا للتجزئة . م ١٣٦ مرافعات - سقوط الخصومة في ظل قانون المرافعات السابق . لا يتجزأ ولو كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة .

— لما كانت المادة ١٣٦ من قانون المرافعات الحالي المتطبق على واقعة الدعوى تنص على أنه يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة الى المحكمة المقامة امامها الدعوى المطلوب اسقاط الخصومة فيها بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ويجوز التمسك بسقوط الخصومة في صورة دفع اذا عجل المنعى دعواه بعد انقضاء السنة . ويكون تقديم الطلب أو الدفع ضد جميع المدعين أو المستأنفين والا كان غير مقبول . ولئن وردت الفقرة الثالثة من النص خالية من العبارة الأخيرة من المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات السابق التي كانت تنص على أنه « واذا قدمه أحد الخصوم استنفاد منه الباقي » . وهي تفيد أن الخصوم فيما يتعلق بسقوطها تعتبر وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها قابلا للتجزئة بطبيعته ومؤدى ذلك ان الخصومة بالنسبة لاسقاطها أصبحت بمقتضى النص الحالي قابلة للتجزئة عند تعدد الدعى عليهم غير أن ذلك لا يتصور الا اذا كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة فان سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المدعى عليهم يستتبع سقوطها بالنسبة للباقيين .

## جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٦٣ )

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٥ ق

١ - ايجار اماكن :

امتداد عقد الايجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين لصالح زوجه  
وأولاده ووالديه • ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ • مناطه • اقامتهم معه إقامة مستقرة  
حتى الوفاة أو الترك أيا كانت مدة الإقامة أو بدايتها •  
الانقطاع ثم العودة للإقامة المستقرة • لا يغير من استمرار العقد  
لصالحهم •

— مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩  
المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع رغبة منه في حماية  
شاغلي الأماكن المؤجرة ولحل أزمة الاسكان استن في المادة المذكورة حكما يقضى  
باستمرار عقد الايجار وامتداده — في حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة —  
لصالح زوجه أو أولاده أو والديه المقيمين معه وقت الوفاة أو الترك ، ويكفى  
لكي يتمتع أى من هؤلاء بميزة الامتداد أن تثبت له إقامة مستقرة مع المستأجر  
بالعين المؤجرة أيا كانت مدتها وأيا كانت بدايتها بشرط أن تستمر حتى تاريخ  
الوفاة أو الترك فلا يؤثر على قيام هذا الحق انقطاعه عن الإقامة مع المستأجر  
الأصلى إذا عاد وأقام من بعد معه إقامة مستقرة قبل الوفاة أو الترك واستمرت  
لحينها •



— ١٠٣٣ —

٢ - اقامة الزوج مع زوجته المستفيدة من عقد الايجار بعد ترك والدها للمسكن •  
لا يعد تاجيرا من الباطن • علة ذلك •

— اذ كانت اقامة المطعون عليه الثانى - زوج ابنة المستأجر -  
بالعين وانتفاعه بسكنائها • هو انتفاع متفرع عن حق زوجته وتابع لها فى استمرار شغلها ما دامت بقيت هى فيها - بعد ترك والدها للمسكن - اعتبارا بان لعقد الايجار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طابعا عائليا لا ينشأ منه المنتفع بالعين سواء كان مستأجرا او مستفيدا مما شرعته القوانين الاستثنائية مجرد السكنى بمفرده بل ليعيش مع افراد الأسرة الأمر الذى ينفى اعتبار الوضع حالة تاجير من الباطن او تنازل عن الايجار بالنسبة للمطعون عليه الثانى •

## جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٦٤ )

### الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق

٢ - دعوى - تمثيل الولي الشرعى للقاصر في الاستئناف • بلوغ القاصر سن الرشد قبل رفع الطعن بالنقض • وجوب اقامة الطعن منه شخصيا •

— اذ كان الواقع في الدعوى ان الجد الولي الشرعى كان ينوب عن القاصرة في الاستئناف حتى صدر الحكم المطعون فيه وكان الثابت ان هذه القاصرة قد بلغت سن الرشد ورفعت عنها الوصاية في ٧٧/٦/١١ وقبل رفع الطعن بالنقض في ١٩٧٧/٧/١٣ ، فانها وحدها وبصفتها الشخصية تكون ذات الشأن في رفعه بعد زوال صفة من كان يباشر الخصومة عنها • لا يغير من ذلك ان يقدم الحاضر عن الطاعنين بالجلسة توكيلا صادرا اليه من الابنة بصفتها الشخصية في ١٩٧٧/٨/٢١ لمباشرة الخصومة نيابة عنها لأن هذا التوكيل ليس من شأنه ان يجعل صحيفة الطعن مرفوعة منها بهذه الصفة •

٢ - تمثيل الولي الشرعى للقاصر في الاستئناف رغم تعيين وصي عليه بدلا منه قبل صدور الحكم • رفع الطعن بالنقض من الوصي ، صحيح ولو لم يفصح عن صفته حتى صدور الحكم المطعون فيه •

— اذ كان يشترط لقبول الطعن من الطاعن ان يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم بشخصه أو بمن ينوب عنه وكانت العبرة في توافر هذه الصفة بحقيقة الواقع وكان لا يعتبر الشخص طرفا في خصومة بتمثيل الغير له الا اذا كان هذا التمثيل مقطوعا به فان انتحلت صفة النيابة أو أضفاها الحكم

على شخص. بلا مبرر ، فهذا غير كاف لاعتباره طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم بما يحقق له الطعن فيه ويكون ذلك جائزا من صاحب الصفة الحقيقية .

لما كان ذلك وكان الثابت ان الطاعنة الثانية عينت وصية على اولادها قصر المتوفى بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٨ بدلا من الولى الشرعى الذى كان ينوب عنهم فى الاستئناف وظل منتحلا صفة تمثيله لهم رغم ذلك حتى صدور الحكم المطعون فيه فانه يكون للطاعنة الثانية بصفتها الوصية على القصر - وحدها حق الطعن بصفتها هذه على هذا الحكم . ولا يقدر فى ذلك ان الطاعنة الثانية كانت ممثلة فى مرحلة الاستئناف بشخصها وانها لم تفصح عن صفتها كوصية حتى صدر الحكم المطعون فيه فى مواجهة الجد باعتباره وليا شرعيا طالما ان الطعن رفع من الممثل الحقيقى للقصر .

٣ - تدخل النيابة العامة فى قضايا القصر . البطلان المترتب على اغفال اخبارها بهذه القضايا ، بطلان نسبى مقرر لمصلحة القصر . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

— اذ كان هدف الشارع من تدخل النيابة العامة فى القضايا الخاصة بالقصر هو رعاية مصلحتهم فان البطلان المترتب على اغفال كاتب المحكمة اخبار النيابة بهذه القضايا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون بطلان نسبيا مقرر لمصلحة القصر ، فيتعين التمسك به أمام محكمة الموضوع فاذا فاتهم ذلك فلا يجوز لهم التحدى به أمام محكمة النقض .

٤ - احوال مدنية - قرابة المصاهرة . مؤداها . اقارب احد الزوجين . اعتبارهم فى ذات القرابة والدرجة بالنسبة للزوج الاخر .

— مفاد المواد من ٣٤ حتى ٣٧ من التقنين المدنى مترابطة أنه يقصد

بالقربة تحديد مركز الشخص في أسرة معينة باعتباره عضوا فيها تربطه بباقي أعضائها قربة نسب أو قربة اصهار بمعنى أن الأسرة تنتظم نوى القربى. وقد يكون منشأ القربة الزوجية أو الاجتماع في أصل مشترك وهي قربة النسب سواء كانت قربة الولادة أو قربة الحواشي وقد يكون مرجعها العلاقة بين الزوج وأقارب الزوج الآخر وهي قربة المصاهرة ، فإذا تحددت قربة شخص آخر ودرجة هذه القربة فإن هذا الشخص يعتبر في نفس القربة والدرجة بالنسبة الى زوج الشخص الآخر وهو ما جلته المذكرة الايضاحية للقانون المحنى تعليقا على المادة ٣٧ من أن القربة بما في ذلك المصاهرة . أما أن تكون من جهة الأب أو من جهة الأم أو من جهة الزوج .

٥ - ايجار اماكن - انتقال حقوق المستاجر الى اقاربه حتى الدرجة الثالثة في حالة ترك المستاجر للعين . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - شرطه . المقصود بالقربة . قربة النسب وقربة المصاهرة .

— اذا كان النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - المنطبق على واقعة الدعوى - قد اطلق القول في صدد انتقال حقوق المستاجر الى سائر الأقارب حتى الدرجة الثالثة من غير زوجة أو أولاده أو والديه بشرط اقامتهم معه بصفة مستقرة مدة سنة على الأقل سابقة على وفاته أو مدة شغله المسكن بالنسبة الى الزوج الآخر وفق المادة ٣٧ من القانون المحنى ، أيهما أقل وكان لعقد الايجار وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة طابع عائلي وجماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته فإن القربة المعنية بالفقرة الثانية من المادة آنفة الذكر تشمل قربة النسب وقربة المصاهرة بحيث يعتبر اقارب أحد الزوجين في نفس القربة والدرجة كما أن الفقرة الأولى من ذات المادة أشارت الى الزوجة احتفاء بالطابع الأسرى لعقد ايجار الاماكن ويساند هذا القول ان المشرع أفصح عن مقصوده في المادة ٣٩



من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن بتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - والمقابلة للمادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وأوضح أن النص على الأقارب حتى الدرجة الثالثة يتسع للأقارب نسبا أو مصاهرة على سواء .

لما كان ذلك وكان الحكم قد بنى قضاءه على أساس أن المادة سالفة الذكر مقصورة على أقارب النسب ولا تمتد إلى قرابة الإصهار ورتب على ذلك أن إقامة مورث الطاعة الثانية بعين النزاع مهما استطالت لا تنشيء له حقا ، وحجب بذلك نفسه عن تمحيص توافر شرائط انطباق هذه المادة عليه وهي من حقه الاستفادة منها حال ترك المستأجر الأصلي عين النزاع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٦٥ )

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٧ ق

١ - وقف :-

الأوقاف الأهلية المنتهية بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ • عدم تقديم  
المستحقين فيها المقيمين إقامة عادية بالخارج ما يثبت حقوقهم خلال الميعاد  
القانوني • اعتبارهم في حكم المقرضين وإيلولة الاستحقاق لجهة البر • ق  
١٢٢ لسنة ١٩٥٨ •

— مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ :  
— وعلى ما تفصح عنه مذكرته الإيضاحية — ان الأوقاف موضوع هذا القانون هي  
الأوقاف التي يكون مصرفها على غير جهات البر التي انتهت بالمرسوم بقانون  
رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وأصبح المستحقون فيها مالكين لأعيانها كل بقدر  
نصيبه ولكن نظرا لأقامتهم إقامة عادية خارج البلاد وانتحال البعض صفة  
الوكالة والانابة عنهم دون التحقق من بقائهم على قيد الحياة فقد أوجبت المادة  
الثانية المشار إليها على هؤلاء المستحقين أن يقدموا هم أو ورثتهم الى وزارة  
الأوقاف ما يثبت صفاتهم وحقوقهم خلال سنة واحدة من تاريخ العمل  
بالقانون عدلت الى ثمانية عشر شهرا بالقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٨ فاذا  
مضت هذه المدة دون أن يقدموا ما يثبت ذلك اعتبروا في حكم المقرضين وتصبح  
الأعيان وقفا خيريا مما مفاده انه متى تحقق وجود هؤلاء المستحقين على قيد  
الحياة في تاريخ انهاء الوقف على غير جهات البر باتخاذهم الاجراءات السالفة  
فانهم يعاملون معاملة المستحقين في الأوقاف المنتهية طبقا لأحكام المرسوم

بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمشمولة بحراسة وزارة الأوقاف والا اعتبروا في حكم المنقرضين في هذا التاريخ وبالتالي يؤول الاستحقاق الى جهة البر وتعتبر الأعيان وقفا خيريا .

٢ - الأوقاف الأهلية التي لها مستحقون غير معلومين . عدم تقديمهم ما يثبت حقوقهم خلال الميعاد القانوني . أثره . اعتبارها أوقافا خيرية . ق ٤٤ لسنة ١٩٦٢ . اختلاف هذه الحالة عن الأوقاف الأهلية التي يقيم المستحقون فيها بالخارج عند انتهاء نظام الوقف .

— اذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون عليها تقدمت بصفتها مستحقة في الوقفين موضوع النزاع وباعتبار انها مقيمة اقامة عادية خارج البلاد الى وزارة الأوقاف خلال الميعاد قانونا بما يثبت وجودها على قيد الحياة وصفتها باعتبارها مستحقة في الوقفين . وهو ما أقرت به الطاعنة - وزارة الأوقاف - بكتابها المؤرخ ١٩٦١/٧/٢٤ فان هذين الوقفين لا يعدان من قبيل الأوقاف الأهلية التي لها مستحقون غير معلومين والتي اعتبرتها المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ الصادر في تاريخ لاحق لاستقرار الوضع في الأوقاف الخاضعة للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ . وقفا خيريا لم يتقدم ذوو الشأن للمطالبة باستحقاقهم فيها خلال ستة أشهر ويثبت حقهم فيها بقرارات تصدر من لجان الفحص المشكلة وفقا للمادة ٢٦ منه وهو ما يؤيده ان المشرع في المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف الصادر قبل انتهاء المدة المحددة لتقرير الوضع في الأوقاف الخاضعة للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ قد ميزها عن الأوقاف التي لا يعرف مستحقوها ولو جهة الاستحقاق فيها وتلك التي انتهت بحكم القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ولا زالت في حراسة وزارة الأوقاف وخصها بالبند ( خامسا ) ولكنه لم يوردها ضمن الأوقاف الخاضعة للتنظيم المقرر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ الصادر بعد الانتهاء من استقرار الأوضاع فيها .

٣ - الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها • معدوم الحجية أمام  
الجهة صاحبة الولاية في النزاع • مثال بشأن قرار صادر من لجنة الفحص  
بوزارة الأوقاف •

— لجهة القضاء بما لها من ولاية عامة — وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجيته عليها والذي أصدرته جهة  
قضاء أخرى قد صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة ، إذ يعد الحكم  
الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة  
الولاية في النزاع فإن اضطرار المطعون عليها الى تقديم طلب لوزارة الأوقاف  
لإثبات حقها في أعيان الوقفين اذعاناً للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ رعم  
خروجهما من نطاق تطبيقه بعد اذ أدرجتهما الوزارة ضمن الأوقاف الأهلية  
التي لها مستحقون غير معلومين ثم صدور قرار من لجنة الفحص برفضه لا  
بحول دونها والالتجاء الى المحكمة المختصة لتقرير حقها الذي تنازعتها فيه  
وزارة الأوقاف لأن هذا القرار وقد صدر من جهة لا ولاية لها فيما تصدت له  
يكون معدوم الحجية أمام القضاء ويحق للمحكمة صاحبة الولاية اذا ما رفع  
النزاع اليها أن تنظره وكأنه لم يسبق عرضه على هذه الجهة •



## جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٦٦ )

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٨ ق

« تقادم مسقط » • جمارك •

اقامة الدعوى ضد مصلحة الجمارك بطلب رد قيمة البضائع المصادرة •  
سقوطها بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على الحكم  
الصادر في الدعوى الجنائية •

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بالتقادم استنادا الى  
أن الدعوى ضد مصلحة الجمارك بطلب رد قيمة البضائع المصادرة تقوم في  
اساسها على نص المادة ١٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وليست دعوى  
اثراء بلا سبب أو دفع غير المستحق فانه كان يتعين عليه - اخذا بمنطقه -  
أن يعمل حكم المادتين ١٠٨ ، ١٠٩ من قانون الاجراءات اللتين تقضيان بأن  
الاشياء المضبوطة التي لا يطلبها اصحابها أو يطلبون ثمن بيعها في ميعاد ثلاث  
سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى تصبح ملكا للحكومة بغير حاجة الى حكم  
يصدر بذلك •

لما كان ذلك وكانت الدعوى الجنائية التي ضبطت البضائع على ذمتها  
قد انتهت بتصديق الحاكم العسكري على الأحكام الصادرة فيها في ١/٣/١٩٦٤  
حسبما يبين من حكم محكمة اول درجة ، مما مؤداه أن الحق في المطالبة  
بشأنها قد سقط قبل رفع الدعوى في ١١/٢/١٩٦٨ واذا لم يلتزم الحكم المطعون  
فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه •

( م ٢٧ - ج ٤ )

## جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٧٨

( ٢٦٧ )

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤٧ ق رجال القضاء :

• معاش • تأمينات اجتماعية •

المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ • وجوب عرضها على اللجان المشار إليها فيه قبل الالتجاء الى القضاء • لا يغير من ذلك أن يكون العجز المطالب بمعاش عنه قد تم قبل العمل بالقانون المذكور •

نص قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى عمل به اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ فى المادة ١٥٧ منه على أن « تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها واجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص • وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة بعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية • • ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه ، وقد صدر بتشكيل هذه اللجان قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ سنة ١٩٧٦ ونشر بالوقائع المصرية فى ١/٩/١٩٧٧ ، ومن ثم فانه منذ تاريخ نشر هذا القرار لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على تلك اللجان • واذا كان الثابت فى الدعوى ان الطالب رفع طلبه المائل الى هذه

## — ١٠٤٣ —

المحكمة في ١٣/٧/١٩٧٧ دون أن يسبقه بتقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات المختصة لعرض النزاع على اللجان سالفة الذكر ، فإن طلبه يكون غير مقبول ، ولا يغير من ذلك ان اصابة الطالب قد ثبتت واستقرت بصفة نهائية قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ذلك لأن نص المادة ١٥٧ من هذا القانون نظم اجراءات معينة في شأن رفع الدعاوى الخاصة بالنازعات الناشئة عن تطبيق احكامه فيتعين مراعاتها اعمالا للأثر الفوري المباشر للقانون .

## جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٧٨

( ٢٦٨ )

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ ق

### ١ ( استئناف : -

القضاء للمستئناف عليه بكل طلباته أمام محكمة أول درجة • أوجه  
الدفاع التي سبق له التمسك بها أمامها • وجوب فصل المحكمة الاستئنافية  
فيها :-

١ - مقتضى الأثر الناقل للاستئناف أنه يتعين على محكمة الاستئناف  
أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستئناف عليه قد تمسك بها أمام محكمة  
الدرجة الأولى متى كان الحكم المستئناف قد انتهى إلى القضاء له بطلباته كلها  
وكان لم يثبت تنازله عن هذه الأوجه •

### ٢ ( بيع

تمسك الخصم بعدم تحقق الشرط الصريح الفاسخ لأن البائع لم يبيع  
إليه في موطنه للمطالبة بباقي الثمن في موعده أو يعذره بالوفاء به اغفال الحكم  
الرد على هذا ادفاع قصور •

٢ - إذا كانت الثابت من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة أول درجة أن مما  
تمسك به من أوجه دفاع في الدعوى الفرعية التي أقامتها عليه المطعون عليها  
الأولى بطلب فسخ عقد البيع الذي طلب القضاء بصحته ونفاذه في الدعوى  
الأصلية أن البائعة لم تشترط في ملحق العقد الذي اتفق فيه على الشرط الصريح



الفاسخ ان يكون الوفاء بباقي الثمن في موطنها، فكان لزاما عليها السعى اليه في موطنه لتطالبه به في موعد استحقاقه او ان تعذره بالوفاء به واذ خلت الأوراق مما يفيد انها انتقلت اليه في موطنه لتطالبه بدفع باقي الثمن أو انذرتة بدفعه وانه امتنع رغم ذلك عن الوفاء به فان الشرط الصريح الفاسخ لا يكون قد تحقق .

وإذا كانت محكمة الاستئناف قد رأت الغاء الحكم الابتدائي الذي قضى برفض دعوى الفسخ لمصلحة الطاعن فانه كان لزاما عليها ان تفصل في دفاعه المشار اليه والذي لم يتعرض الحكم الابتدائي لبحثه اكتفاء بما قبله من اوجه دفاع أخرى ما دام لم يثبت نزول الطاعن عنه صراحه أو ضمنا ولا يبين ذلك من مدونات الحكم المطعون فيه وهي اذا لم تفعل رغم انه يعد دفاعا جوهريا قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الحكم في الدعوى فان حكمها يكون مشوبا بالقصور .

## جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : عز الدين الحسينى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد سابق ، سعد العيسوى وأحمد صبرى أسعد ، جلال الدين انس .

---

( ٢٦٩ )

### الطعن رقم ٤٣٠ سنة ٤٢ ق

تقادم - أعمال تجارية

القروض التى تعقدها المصارف تعتبر عملا تجاريا بالنسبة للمصرف  
وللمقترض مهما كانت صفته والغرض الذى خصص له القرض ومن ثم فهى  
تخضع للتقادم الخمسى .

— القروض التى تعقدها المصارف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة  
— تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملا تجاريا بطبيعته وفقا لنص المادة الثانية  
من قانون التجارة وهى كذلك بالنسبة للمقترض مهما كانت صفته والغرض  
الذى خصص له . ولما كان السند المطالب بقيمته يعتبر عملا تجاريا لأنه  
محرر عن دين اقترضه المطعون ضده الاول بضمان الطاعن من بنك الجمهورية  
وكان شكل الورقة التجارية منذ تحريرها يفيض على جميع العمليات التى تتم  
على الورقة فيكسبها الصفة التجارية ، فان دعوى رجوع الكفيل على المضمون فى  
السند المعتبر عملا تجاريا تخضع للتقادم الخمسى التصوص عليه فى المادة  
١٩٤ من قانون التجارة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسما ع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
أحمد صبرى أسعد والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق  
- قتحصل فى أن الطاعن اقام الدعوى رقم ٣٠٢ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى كفسر  
الشيخ للحكم بالزام المطعون ضدهما متضامنين بأن يدفع له مبلغ ٣٠٠٠  
جنيه تأسيسا على أن بنك الجمهورية يداين المطعون ضده الأول فى هذا المبلغ  
بضمانته وضمان المطعون ضدها الثانية ، بموجب سندمؤرخ ١٩٥٩/٨/١٠  
يستحق السداد فى ١٩٦٠/٥/٣٠ وأنه - اى الطاعن - سدد هذا المبلغ للبنك  
المذكور فى ١٩٦٠/٦/٣ بأن قام البنك بخصمه من حسابه الجارى لديه ،  
ويحق له الرجوع على المدين وكفيله ( المطعون ضدهما ) بمبلغ الدين . وبتاريخ  
١٩٧١/٦/١٦ حكمت المحكمة برفض الدفع بالتقادم الخمسى وبالزام المطعون  
ضده الأول بأن يؤدى للطاعن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه . وبالزام المطعون ضدها الثانية  
بأن تؤدى للطاعن مبلغ ١٠٠٠ جنيه . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم  
بالاستئناف رقم ١٠٦ سنة ٤ ق مدنى طنطا ( مأمورية كفر الشيخ ) .

وبتاريخ ١٩٧٢/٤/١٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط  
حق المطالبة بقيمة السند المؤرخ ١٩٥٩/٨/١٠ بالتقادم . طعن الطاعن فى هذا  
الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن،  
وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها أصرت  
النيابة على رايها .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين ينعى الطاعن بأولهما على الحكم

المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم اعتبر واقعة القرض موضوع الدعوى عملا تجاريا سواء بالنسبة للبنك المقرض أو للمقترض أيا كانت صفته والغرض الذي من أجله تم القرض وبالتالي تخضع لأحكام التقادم الخمسى المنصوص عليه بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة ، مع ان الصحيح في القانون ان السند الاذنى لا يعتبر عملا تجاريا الا متى كان موقعه تاجرا ، او مخرتبا على عملية تجارية . وما دام ان القرض يعتبر في الأصل عملا مدنيا ، كما أقر المطعون ضده الأول أمام محكمة أول درجة بأنه ليس بتاجر ، فان السند موضوع الدعوى يخضع لأحكام القانون المدنى ، وينقضى الدين بمضى خمس عشرة سنة .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك بأن « القروض التى تعقدتها المصارف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملا تجاريا بطبيعته وفقا لنص المادة الثانية من قانون التجارة ، وهى كذلك بالنسبة للمقترض مهما كانت صفته والغرض الذى خصص له القرض . ولما كان السند المطالب بقيمته يعتبر عملا تجاريا لأنه محرر عن دين اقترضه المطعون ضده الأول بضمان الطاعن من بنك الجمهورية ، وكان شكل الورقة التجارية منذ تحريرها يفيض على جميع العمليات التى تتم على الورقة فيكسبها الصفة التجارية ، فان دعوى رجوع الكفيل على المضمون فى السند المعتبر عملا تجاريا ، تخضع للتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان حاصل السبب الثانى القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن ان الحكم المطعون فيه ذهب الى ان مدة التقادم الخمسى قد اكتملت بمرور أكثر من خمس سنوات بين ميعاد الاستحقاق وميعاد المطالبة القضائية فى ١٩٦٩/٥/٥ ، مع أن الطاعن خال المطعون ضدهما ، وكان وكىلا عن الأول



منهما ، وهذه العلاقة تعتبر مانعا ادبيا يستحيل على الطاعن مع قيامه ان يتخذ اجراءات المطالبة بحقه ، مما يوقف التقادم .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك بان تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سببا لوقف التقادم عملا بنص المادة ٣٨٢ من القانون المدني ، يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، ولا يجوز عرضها ابتداء على محكمة النقض . واذ كان الثابت في الدعوى ان الطاعن لم يسبق ان تمسك بأى سبب من اسباب وقف التقادم ، وكان الطاعن لم يقدم له بجانبه ما يثبت انه اثار هذا الدفاع امام محكمة الموضوع ، فان النعى بهذا السبب يكون غيـر مقبول . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن والزمـت الطاعن بالمصروفات وحكمت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة المستشار : محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : ابراهيم هاشم ، احمد شوقي المليجي وعبد السلام ابراهيم القرش ، عبد الوهاب  
نُـسليم .

---

( ٢٧٠ )

### الطعن رقم ١٥٤ سنة ٤٢ ق

مرافعات - مواعيد اعتبار الدعوى كان لم تكن طبقا للمادة ٧٠ مرافعات  
اذا لم يتم تكليف المدعى عليه الحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة الى  
قلم الكتاب يدل على أن حساب هذا الميعاد يكون بالأشهر وليس بالأيام ولا يصح  
حساب اليوم الأول .

— حساب هذا الميعاد وعلى ما يدل عليه صريح عبارة النص انما يكون  
بالأشهر وليس بالأيام ولما كان الثابت من الأوراق أن صحيفة الاستئناف قدمت  
الى قلم كتاب محكمة الاستئناف في ١٤/٧/١٩٧١ وكان هذا اليوم هو يوم حصول  
الاجراء باعتباره في نظر القانون مجريا للميعاد لا يصح حسابه فيه على ما تنص  
عليه المادة ١/١٥ من قانون المرافعات وانما يبدأ الحساب اعتبارا من اليوم  
الثاني لحصوله . ولما كانت هذه الصحيفة قد اعلنت في ١٤/١٠/١٩٧١ فان  
الاعلان يكون قد تم خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات  
واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون  
ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير اساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
عبد السلام ابراهيم القرش والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية وحيث ان الوقائع تتحصل في  
ان الطاعنين اقاموا الدعوى رقم ٧٦٣ سنة ١٩٧٠ عمال كلى الجيزة على الشركة  
المطعون ضدها طالبين الحكم بالزامها بأن تدفع للطاعن الاول مبلغ ٣٠٠ جنيه  
وما يستجد بواقع خمسة جنيهاً شهرياً اعتباراً من ١/٤/١٩٧٠ وللطاعن  
الثانى مبلغ ١٥٠ جنيهاً وما يستجد بواقع ٢٥٠ قرشاً شهرياً اعتباراً من ذات  
التاريخ وقالوا بياناً لدعواهما انهما يعملان بفرع الشركة بغمرة الذى كان قد  
استقر العمل به على تشغيل عماله اثنتى عشرة ساعة يومياً بزيادة أربع ساعات  
عن ساعات العمل المحددة بثمانى ساعات يومياً قبل صدور القرار الجمهورى رقم  
١٣٣ لسنة ٦١ الذى حدد ساعات العمل اليومية بسبع ساعات وذلك مقابل  
الحصول على أجر نصف يوم بالاضافة الى أجر العمل اليومى وبعد صدور  
القرار الجمهورى بتحديد ساعات العمل بسبع ساعات يومياً عقدت المطعون ضدها  
اتفاقاً مع العمال ضمت بموجبه الأجر الاضافى الى الأجر الأسمى بشروط معينة  
وانه رغم انطباق هذه الشروط فى حق الطاعنين الا أن المطعون ضدها امتنعت عن  
اجراء هذا الضم وبتاريخ ١٩/٩/١٩٧٠ اندبت المحكمة خبيراً لاداء المأمورية المبينة  
بمنطوق حكمها وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٥/٦/١٩٧١ بالزام  
المطعون ضدها أن تدفع للطاعن الاول مبلغ ٤٢١ جنيهاً ، ٢٥٠ مليماً وللطاعن  
الثانى مبلغ ٣٣٦ جنيهاً ، ١٦٨ مليماً قيمة الفروق المستحقة لكل منهما عن  
المدة من ١/٤/١٩٦٥ حتى ٣١/١٢/١٩٧٠ . استأنفت المطعون ضدها هذا  
الحكم امام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٣٥٤٩ لسنة ٨٨ ق  
وفى ٢٥/١١/١٩٧١ قضت المحكمة برفض الدفع المبدى من الطاعنين باعتبار  
الاستئناف كان لم يكن ثم قضت بتاريخ ٢٤/٢/٧٢ بالغاء الحكم المستأنف ورفض

دعوى الطاعنين - طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبحت فيها الراى برفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فقصرته على السبب الأول وحددت لنظره جلسة ١٩٧٨/١١/١٩ وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطاعنين ينعين بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون وفى بيان ذلك يقولان انه لما كانت المادة ٧٠ من قانون المرافعات تستوجب اعلان صحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تقديمها لقلم الكتاب وكان التفسير السليم لنص تلك المادة تقتضى حساب الشهر بثلاثين يوما وطالما ان الصحيفة قدمت الى قلم الكتاب فى ٧١/٧/١٤ وتم اعلانها فى ٧١/١٠/١٤ يكون الاعلان قد تم بعد ٩٢ يوما أى بعد انقضاء أكثر من ثلاثة أشهر واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى رغم ذلك برفض الدفع المبدى باعتبار الاستئناف كان لم يكن لاعلانه بعد الميعاد فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كانت المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن « تعتبر الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب » مما مفاده ان حساب هذا الميعاد وعلى ما يدل عليه صريح عبارة النص انما يكون بالأشهر وليس بالأيام وكان الثابت من الأوراق ان صحيفة الاستئناف قدمت الى قلم كتاب محكمة الاستئناف فى ١٩٧١/٧/١٤ وكان هذا اليوم وهو يوم حصول الاجراء باعتباره فى نظر القانون مجريا للميعاد لا يصح حسابه فيه على ما تنص عليه المادة ١/١٥ من قانون المرافعات وانما يبدأ الحساب اعتبارا من اليوم الثانى لحصوله . ولما كانت هذه الصحيفة قد أعلنت فى ١٩٧١/١٠/١٤ فان الاعلان يكون قد تم خلال الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٧٠ من قانون المرافعات واذا التزم الحكم المطعون فيه



- ١٠٥٣ -

هذا النظر فانه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون • ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس •

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن •

لذلك

رفضت المحكمة الطعن - واعفت الطاعنين من المصروفات •

نائب رئيس المحكمة

امين السر

## جلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
حافظ رفقى ، محمود حسن حسين والدكتور سعيد عبد الماجد ، عاصم المراغى .

---

( ٢٧١ )

### الطعن رقم ٢٣٥ سنة ٤٣ ق

اثبات... بحرى... اثبات عكس بيانات سند الشحن الخاصة بالبضاعة يكون جائزا  
في العلاقة بين الناقل والشاحن الا انه لا يجوز ازاء من عداها كالمرسل اليه اذ  
لسند الشحن حجية مطلقة في الاثبات لصالح المرسل اليه .

— انه وان كان اثبات عكس بيانات سند الشحن الخاصة بالبضاعة  
جائزا في العلاقة بين الناقل والشاحن الا انه لا يجوز ازاء من عداها كالمرسل اليه،  
اذ لسند الشحن حجية مطلقة في الاثبات لصالحه فيما يتعلق بهذه البيانات  
فليس للناقل ان يثبت قبله عكس ما تضمنه لما كان ذلك وكان سند الشحن حجة  
على ان الناقل قد تسلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بالسند ولم تقدم الطاعنة  
الى محكمة الموضوع ما يدل على انها تحفظت في سند الشحن بضعف تغليف  
صناديق الشاي المشحونة فلا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن دفاع عاطل  
عن الدليل ويكون النعى عليه بالقصور لهذا السبب على غير اساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
محمود حسن حسين والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان المطعون ضدها أقامت على الطاعنة دعواها ابتداء أمام محكمة السويس الجزئية بطلب الحكم بالزامها بأن تؤدي إليها مبلغ ٥١ ج. كتعويض مؤقت تأسيسا على انه بتاريخ اول سبتمبر سنة ١٩٦٧ وصلت الى ميناء السويس الباخرة « بارافاني جابانتي » وعليها رسالة شاي هندي مستوردة لحساب الشركة التجارية الاقتصادية ولدى تفريغ الرسالة تبين انها بحالة سيئة وقد أصاب الصناديق المعبأة فيها كسر وتلف أدى الى تسرب محتوياتها مما نتج عنه وجود عجز لم تقدر قيمته بصفة نهائية وقد بادرت المستوردة بتوجيه احتجاج عن هذا العجز . وانه لما كانت الشركة انطاعنة بصفتها أمينة نقل ووكيلة عن أصحاب الباخرة ملتزمة بتسليم الرسالة كاملة وسليمة في ميناء الوصول وكانت الشركة المستوردة قد أحالت الى الشركة المطعون ضدها حقها في الرجوع على الغير المسئول عن العجز في الرسالة فقد أقامت عليها الدعوى بطلباتها السابقة ، ثم عدلت المطعون ضدها مقدار التعويض المطالب به الى مبلغ ١٤٧٨٨٣٦ فقررت المحكمة احالة الدعوى الى محكمة السويس الابتدائية للاختصاص حيث قيدت برقم ١١ سنة ١٩٧١ تجارى كلى السويس . وبتاريخ ١٣/١١/١٩٧١ قضت هذه المحكمة للمطعون ضدها بطلباتها . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤٥ سنة ٨٨ ق تجارى . وبتاريخ ١١/١/١٩٧٣ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن واذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها تنازلت الطاعنة عن السببين الأول والثانى من أسباب الطعن والتزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن أقيم على خمسة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسبب الثالث

والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتفسيره والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول ان الحكم اذ قضى بامتداد مسئولية الناقل الى ما بعد انتهاء عقد النقل يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ذلك ان الطاعنة قد تمسكت في صحيفة الاستئناف بأن المتفق عليه في سندات الشحن موضوع الدعوى أن عقد النقل ينتهى وتنتهى معه مسئولية الناقل بمجرد أن تترك البضاعة سطح السفينة وقد انتهى عقد النقل فعلا وقانونا بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٣ بانتهاء التفريغ واستلام الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ للرسالة نيابة عن المرسل اليها كما يبين من الايصال الصادر منها والمقدم لمحكمة الموضوع والثابت فيه ان الناقل سلم ١١٠٠٩ صندوق شاي وهو نفس العدد الوارد بسندات الشحن ولم يتم أى وزن للرسالة وقت التسليم ورغم انه لم يثبت وجود عجز بالرسالة عند تمام تسليمها وفق عقد النقل الا ان الحكم المطعون فيه عول في القضاء بمسئولية الطاعنة على بيانات محضر تسليم واستلام مقدم من المطعون ضدها ومحضر في غيبة الناقل بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢١ أى بعد انتهاء عقد النقل وخروج الرسالة من حيازة ورقابة الناقل البحرى في ١٩٦٧/٩/٢٣ وقرر الحكم ان هذا المحضر مؤرخ ١٩٦٧/٩/١ مخالفا بذلك الثابت به . هذا الى أن الطاعنة تمسكت أيضا أمام محكمة الاستئناف بأن بيانات الأوزان الواردة بذلك المحضر مستفادة من اذن الافراج الذى يحرر من الجمارك عند خروج الرسالة من دائرة الجمرک وليس عند تفريغها او استلامها من السفينة ، ومن ثم لا يسوغ أن يحاج به الناقل البحرى غير أن الحكم المطعون فيه أحجم عن الرد على هذا الدفاع الجوهرى بما يعيبه بالقصور في التسبيب فضلا عن مخالفة القانون الأمر الذى يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك ان التزام الناقل البحرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو التزام بتحقيق غاية هي تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسليمة الى المرسل اليه في ميناء الوصول ، ومن ثم لا ينقض عقد النقل البحرى وتنتهى معه مسئولية الناقل الا بتسليم البضاعة المشحونة



الى المرسل اليه او نائبه تسليما فعليا بالقدر والحالة التي وصفت بهما في سند الشحن او اذا اثبت ان العجز أو التلف يرجع الى قوة قاهرة أو سبب أجنبي لا يد له فيه .

لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق ان الشركة الطاعنة قد أثبتت في سند الشحن عدد ووزن صناديق الشاي التي تعهدت بنقلها فانها تلتزم بتسليم المرسل اليه هذه البضاعة المشحونة التي وصفت بها في سند الشحن واذ اقتصر الايصال المقدم منها على تسليم صناديق الشاي عددا ودون وزن فان هذا التسليم لا تنتهي معه مسئولية الشركة الناقلة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٧/١٠/٢١ وجود عجز في محتويات صناديق الشاي ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في الأخذ بما تطمئن اليه من الأدلة والقرائن على وجود عجز من الجائز اثباته بكافة الطرق ، فان مجادلة الطاعنة في هذا الصدد تعتبر مجادلة موضوعية في تقدير الدليل تنحسر عنها رقابة محكمة النقض ، وبحسب قاضي الموضوع في هذا الخصوص أن يبين الحقيقة التي اقتصع بها وان يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ولا عليه بعد ذلك أن ينتج الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد على كل قول أو حجة أو طلب اثاروه ما دام في قيام الحقيقة التي اقتصع بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات ، ولا ينال من الحكم المطعون فيه أيضا ما جاء في أسبابه خطأ من أن محضر التسليم مؤرخ ١٩٦٧/٩/١ في حين أنه مؤرخ ١٩٦٧/١٠/٢١ اذ لا يعدو ذلك أن يكون خطأ ماديا غير مؤثر على النتيجة التي انتهى اليها الحكم ومن ثم يكون النعي بهذين السببين على غير أساس .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول انها تمسكت أمام محكمة الاستئناف

بأن الايصال الصادر من الشركة التي تولت التفريغ قد بين بصراحة ان التغليف الخشبي لصناديق الشاي المشحونة ضعيف جدا وانه بناء على ذلك اذا كان هناك عجز فان ذلك يرجع الى عدم كفاية التغليف وهو خطأ ينسب الى الشاحن وقد سكت الحكم المطعون فيه عن الرد على هذا الدفاع الجوهرى الذى لو قامت المحكمة بتمحيصه لتغير وجه الرأى فى الدعوى وبذلك يكون الحكم معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ذلك انه « وان كان اثبات عكس بيانات الشحن الخاصة بالبضاعة جائزا فى العلاقة بين الناقل والشاحن الا انه لا يجوز ازاء من عداهما كالمرسل اليه ، اذ لسند شحن حجية مطلقة فى الاثبات لصالحه فيما يتعلق بهذه البيانات فليس للناقل ان يثبت قبله عكس ما تضمنه ،

لما كان ذلك وكان سند الشحن حجة على أن الناقل قد تسلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بالسند ولم تقدم الطاعنة الى محكمة الموضوع ما يدل على أنها تحفظت فى سند الشحن بضعف تغليف صناديق الشاي المشحونة فلا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن دفاع عاطل عن الدليل ويكون النعى عليه بالقصور لهذا السبب على غير أساس » .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

#### فأهذه الأسباب

رفضت المحكمة الطعن وألزمت الطاعنة بالمصروفات وأمرت بمصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : الدكتور محمد محمد حسنين نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين : صلاح الدين يونس ، محمد وجدى عبد الصمد ومحمد على ماشم ، صلاح  
الدين عبد العظيم .

---

( ٢٧٢ )

### الطعن رقم ٤٠ سنة ٤٢ ق

اختصاص - بالنسبة للفئات التى اختص المشرع المحاكم التأديبية بحق  
توقيع جزاء الفصل أو الوقف عن العمل بالنسبة لها لا زالت المحاكم العادية هى  
المختصة باعادة من يفصل من أفراد هذه الفئات الى عمله أو تعويضهم عن  
الفصل أو الوقف .

— مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣  
الصادر باضافة بند رابع الى المادة الأولى وفقرة جديدة الى المادة الثانية من  
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بسريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات  
التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة  
— وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ — ان  
الشارع رأى لاعتبارات خاصة ان ينقل حق توقيع جزاء الفصل أو الوقف عن  
العمل بالنسبة للفئات التى حددها البند الرابع سالف الذكر الى المحاكم  
التأديبية وذلك دون ان يسبغ على تلك المحاكم أى اختصاص آخر — وان المحاكم  
العادية ذات الولاية العامة ما زالت هى المختصة باعادة من يفصل من أفراد  
هذه الفئات الى عمله — ان كان له محل — او بتعويضهم عن الفصل أو الوقف

الذى يقع بالمخالفة لأحكامه • كما ان عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومنها وقوع اعتداء من العامل على صاحب العمل •

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر محمد على هاشم والمرافعة وبعد المداولة •

من حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى ان الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٩٢٦ سنة ١٩٧١ القاهرة الابتدائية ضد المطعون ضده طالبين الزامه بأن يدفع لكل من الأول والثانى مبلغ ٢٠٠٧ر٢٥٠ جنيها والثالث مبلغ ٤٠١٧ر٤٨٠ جنيها والرابع ٣٠١٤ر٩٥٥ جنيها والخامس مبلغ ٣٠١٤ر١٨٠ جنيها والسادس مبلغ ٥٠١٧ر٢٨٠ جنيها ، وقالوا ببياننا لدعواهم انها كانوا يعملون لدى المطعون ضده فى مطبعة يملكها وانه فصلهم بغير مبرر بدعوى التشهير به فى مقال بمجلة العمل وانه لذلك يستحق كل منهم المبلغ الذى يطالب به كتعويض ومقابل الاجازة وبطل الانذار وبتاريخ ١٦٧١/٤/٢٧ حكمت المحكمة بالزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن السادس مبلغ ٩ر٦٠٠ جنيها مقابل الاجازة وبرفض دعوى الطاعنين فيما عدا ذلك • استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣١٥ سنة ٨٨ ق القاهرة • وبتاريخ ١٩٧١/١١/٢٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف • طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن • وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها •



وحيث ان الطاعنين ينعون بالسببين الأول والثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الاسناد والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقولون ان الحكم الابتدائى الذى اُحال الى أسبابه الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن المقال المنشور فى مجلة العمل - حرر استنادا الى المعلومات التى أدلى بها الطاعنون لمحرره فى حين ان كاتب المقال لم ينسب فيه شيئا الى الطاعنين الأول والثانى وان كون باقى الطاعنين هم مصدر المعلومات لا يتأدى منه بالضرورة صدور العبارات التى انطوت على اعتداء على صاحب العمل منهم لأن حق المواطن فى الشكوى مكفول وتقع مسئولية ما عساه يكون تضمنه المقال من اعتداء على عاتق محرره .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك ان الطاعنين لم يقدموا لهذه المحكمة صورة المقال الذى يستندون اليه فى سبب النعى ومن ثم يكون عاريا عن الدليل .

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون ان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه اعتبر ما انطوى عليه المقال مبررا للفصل فى حين انه لا يعتبر كذلك فى حكم الفقرة العاشرة من المادة ٧٦ من قانون العمل لأن الوقائع الواردة به هى حقائق ثابتة فى أوراق رسمية ومحاضر استقتها المجلة من وزارة العمل والهيئة العامة للتأمينات ومن ثم لا تعتبر اعتداء على صاحب العمل .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك انه دفاع عن واقع ولم يسبق للطاعنين التمسك به أمام محكمة الموضوع فلا يحق لهم اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولون ان الحكم المطعون فيه لم يرد

على دفاعهم الوارد بصحيفة الاستئناف من أن فصلهم جاء مخالفا للقانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٦٣ لأن بعضهم من أعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية بالمنشأة التي يعملون بها . ذلك ان هذا القانون لم يضع مجرد قيود شكلية على حق صاحب العمل في فصل العامل النقابي وانما نزع سلطة صاحب العمل في فصل العامل أصلا ، وأسند هذه السلطة الى المحكمة التأديبية .

وحيث ان هذا النعى مردود بأن مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر باضافة بند رابع الى المادة الأولى وفقرة جديدة الى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بسريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ - ان الشارع رأى لاعتبارات خاصة أن ينقل حق توقيع جزاء الفصل أو الوقف عن العمل بالنسبة للفئات التي حددها البند الرابع سالف الذكر الى المحاكم التأديبية وذلك دون أن يسبغ على تلك المحاكم أي اختصاص آخر - وان المحاكم العادية ذات الولاية العامة ما زالت هي المختصة باعادة من يفصل من أفراد هذه الفئات الى عمله - ان كان له محل - أو بتعويضهم عن الفصل أو الوقف الذي يقع بالمخالفة لأحكامه . كما أن عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومنها وقوع اعتداء من العامل على صاحب العمل ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن وأعفت الطاعنين من المصاريف .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار : : مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضويه السادة  
المستشارين : محمد عبد الخالق البغدادي ، سليم عبد الله سليم ومحمد عبد العزيز الجندي ،  
أمين طه أبو العلا .

---

( ٢٧٣ )

### الطعن رقم ١٣٨٢ سنة ٤٧ ق

بيــــــــع - اذا لم يتضمن عقد البيع الشرط الصريح الفاسخ فيتعين لاجابة  
طلب الفسخ ان يظل الطرف الاخر متخلفا عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم  
النهائي وله ان يتوقى صدور الحكم بتنفيذ التزامه الى ما قبل صدوره ويستوى في  
ذلك ان يكون حسن النية او سيئها ويعود هذا الحق للمشتري في حالة نقض  
الحكم لهذا الوجه .

— لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يتعين لاجابة طلب الفسخ ان  
يظل الطرف الاخر متخلفا عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم النهائي وله ان  
يتوقى صدور هذا الحكم بتنفيذ التزامه الى ما قبل صدوره ويستوى في ذلك ان  
يكون حسن النية او سييء النية اذ محل ذلك لا يكون الا عند النظر في دعوى  
الدعوى عن التأخير في تنفيذ الالتزام .

وحق المشتري في توقى الفسخ بالوفاء بالتزامه الى ما قبل صدور الحكم  
النهائي يعود اليه حتما في حالة نقض الحكم لهذا الوجه من اوجه الطعن لان  
النقض يعيد الى الخصوم حقوقهم التي كانت لهم قبل صدور الحكم المقوض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
محمد عبد الخالق البغدادى والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية ،

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتصل فى أن الطاعنات اقمى الدعوى ٥٨٤٥ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى شمال  
القاهرة على المطعون ضده بطلب الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ  
١٩٧٤/٤/١٨ تأسيسا على انهن قد بعن قطعة أرض مساحتها ١٠ و ٩٥٤  
مترا مربعا بما عليها من مبان ومنشآت بثمن اجمالى قدره ٩٢٥٠٠ ج دفع  
منه مبلغ عشرة آلاف جنيه وقت تحرير العقد والتزم بسداد الباقى عند التوقيع  
على عقد البيع النهائى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التعاقد وقد استلم مستندات  
الملكية غير انه لم يقم بدفع باقى الثمن فانخرته بسداده وبالحضور لمكتب الشهر  
العقارى للتوقيع على العقد النهائى فى موعد اقصاه ١٩٧٤/١١/٥ والا اعتبر -  
العقد مفسوخا ثم اقمى دعواهن وقدمن صورة شمسية من عقد البيع الابتدائى  
ثم يقرها المطعون ضده فقضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٦/٣/١ برفض الدعوى  
بحالتها فاسأفن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٠٥ سنة ٩٣ قضائية القاهرة  
وقضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٨ بالغاء الحكم المستأنف وبرفض دعواهن  
فطعن بالنقض على هذا الحكم وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض  
الطعن واذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها  
أصرت النيابة على رأيها .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين حاصل اولهما القصور فى التسبيب  
وقالت الطاعنات فى بيانه ان تراخى المحين فى العقود الملزمة للجانبين التى لا



تتضمن الشرط الصريح الفاسخ عن تنفيذ التزامه في الوقت المعين لها ثم الوفاء بها بعد ذلك والى ما قبل صدور حكم نهائى بالفسخ وان كان يقوم بحسب الأصل مانعا من اجابة الدائن الى طلب فسخ العقد الا انه لا يسلب محكمة الموضوع الحق في فسخه وانما يكون لها تقدير ظروف ذلك الوفاء المتأخر بحيث اذا تبين لها انه قد اصاب الدائن ضرر كان لها ان تحكم بالفسخ - وعلى ذلك فتد تمسكن امام المحكمة الاستئنافية بأنهن قد اصبين بأضرار من جراء الوفاء المتأخر بباقي الثمن ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع واقام قضاءه على دعامة واحدة مبناها ان للمتعاقد الاخر ان ينفذ التزامه الى ما قبل صدور الحكم رغم انه دفاع جوهري لو عني ببخثه لجاز ان يتغير به وجه الراى فى الدعوى بما يجعله مشوبا بعيب القصور فى التسبيب ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه يبين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه برفض دعوى الطاعنات بفسخ عقد البيع على قوله « انه لما كان الثابت من الاطلاع على عقد البيع انه لم ينص على الفسخ تلقائيا عند عدم سداد باقى الثمن وكان « من المقرر انه يتعين لاجابة طلب الفسخ ان يظل الطرف الاخر متخلفا عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم النهائى وله ان يتوقى صدور هذا الحكم بتنفيذ التزامه الى ما قبل صدوره ويستوى فى ذلك ان يكون حسن النية او سيىء النية اذ محل ذلك لا يكون الا عند النظر فى دعوى التعويض عن التأخير فى تنفيذ الالتزام .

لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على عقد البيع ان الثمن هو ٩٢٥٠٠ ج سدد منها عند التعاقد مبلغ عشرة آلاف جنيه وسدد الباقي وقدره ٨٢٥٠٠ جنيه بمحضرى الايداع المؤرخين ٥/٢٨ ، ١٩٧٧/٦/٧ وبذلك يكون المستأنف عليه قد سدد كامل الثمن ومن ثم تكون دعوى الفسخ جديرة بالرفض ، فيكون الحكم المطعون فيه قد التزم صحيح القانون فى المادة ١٥٧ من القانون المدنى التى يخضع لاحكامها العقد موضوع الدعوى ويكون ما تقول به الطاعنات من عدم رد الحكم

على ما تمسكن به من أن ضررا قد أصابهن من جراء تأخر المدين عن تنفيذ التزامه محله دعوى التعويض وليس دعوى الفسخ التي أقمناها ولا يعتبر اغفال الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع غير الجوهرى قصورا مبطلا له ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان حاصل السبب الثانى للطعن وجود بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم وقائت الطاعنات بياننا لذلك ان الدعوى نظرت امام محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٧٧/٥/٣١ وقدم فيها المطعون ضده المحضر المؤرخ ١٩٧٧/٥/٢٨ بايداع باقى الثمن مخصوما منه رسوم الايداع وقررت المحكمة بتلك الجلسة حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٧٧/٦/٢٨ ومذكرات لمن يشاء فى خمسة ايام وبعد انقضاء ذلك الاجل تقدم المطعون ضده فى ١٩٧٧/٦/١٤ بمحضر الايداع المؤرخ ١٩٧٧/٦/٧ بقيمة رسوم الايداع التى خصمت من باقى الثمن عند ايداعه بموجب المحضر الاول وقبلت المحكمة هذا المستند دون اطلاق الطاعنات او اعلانهن به وقد استتدت المحكمة فى حكمها المطعون فيه على ما ورد به ومن ثم يكون قد لحقه البطلان لابتنائنه على اجراءات باطلة اثرت فيه مما يستوجب نقضه .

وحيث ان النعى بهذا السبب مرفود ذلك انه لما كان عقد البيع سسند الدعوى لا يحوى شرطا صريحا فاسخا فاللدائن أن يستعمل خياره فى طلب فسخ العقد طبقا للمادة ١٥٧ من القانون المدنى وللمدين على ما سلف ببياناه توقي الفسخ بالوفاء بالتزامه الى ما قبل صدور الحكم النهائى فى الدعوى وهذا الحق يرجع للمشتري حتما فى حالة نقض الحكم لهذا الوجه من أوجه الطعن لأن النقض يعيد الى الخصوم حقوقهم التى كانت لهم قبل صدور الحكم المنقوض - فيستطيع المدين ان يتوفى الفسخ بالسداد .

لما كان ذلك وكان الثابت ان المطعون ضده قد أودع باقى الثمن بمحضرى

- ١٠٦٧ -

الايداع المؤرخين ١٩٧٧/٥/٢٨ ، ١٩٧٧/٦/٧ ولم تقل الطاعنات ان هذا الايداع ناقص فان تمسكهن بخطأ الحكم المطعون فيه حين عول في قضائه على محضر الايداع التكميلي المؤرخ ١٩٧٧/٦/٧ دون أن يعلن أو تعلم به الطاعنات لا يحقق لهن سوى مصلحة نظرية بحتة ويكون هذا النعي غير منتج ولا جدوى منه ويضحى الطعن برمته على غير أساس .

لذلك

رفضت المحكمة الطعن وألزمت الطاعنات المصاريف ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة مع مصادرة الكفالة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

## جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٧٤ )

### الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٨ ق

١ - تأميم - تقييم المنشأة المؤمة • المقصود به • تقدير قيمتها لتحديد التعويض المستحق لأصحابها ، كيفية حصول هذا التقدير • استبعاد لجنة التقييم عنصرا من عناصر الأصول • أثره •

— تقييم المنشأة المؤمة إنما يقصد به الى تقدير قيمتها وقت التأميم توصلا لتحديد التعويض الذى يستحقه أصحاب المنشأة مقابل نقل ملكيتها الى الدولة وفقا لأحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ ويتم ذلك بتحرير أصول المنشأة وخصومها واستنزال هذه من تلك فاذا استبعدت لجنة التقييم عنصرا من عناصر الأصول انخفضت قيمة الأصول بمقداره وقل بالتالى صافى هذه الأصول •

٢ - تأميم - حساب رأس مال المنشأة • نطاقه • ما يودعه صاحبها فيه من نقود وبضاعة وأصول أخرى • ما يأخذه لنفسه منها • مسحوبات • مديونية لها بقيمة ما أخذ عند قفل حساب المسحوبات نهائيا • وجوب ترحيل الرصيد المدين الى حساب رأس المال • انخفاض قيمته بمقدار تلك المسحوبات •

— المقرر فى علم المحاسبة ان حساب رأس مال المنشأة يتمثل فيما يودعه صاحبها فيها من نقود وبضاعة وأصول أخرى بما يجعله دائئا للمنشأة بقيمتها وان ما يأخذه لنفسه من أموال المنشأة يعد من المسحوبات التى تجعله مدينا لها



بقيمه ما اخذ فاذا ما رؤى قفل حساب المسحوبات نهائيا وجب ترحيل رصيده المدين الى حساب رأس المال الذى تنخفض قيمته تبعا لذلك بمقتدار تلك المسحوبات .

٣ - قرار لجنة تقييم الشركة بادراج مسحوبات الشركاء ضمن أصولها بوصفها ديونا لها في ذمتهم . ادراجها المبالغ التى يداينون بها الشركة في حساب الخصوم والمقاصة بينهما . مفاده عدم احتساب اللجنة المسحوبات ضمن صافي اصول الشركة الذى آل الى الدولة .

— اذ كان الثابت من قرار لجنة تقييم الشركة المؤممة والمقدم ضمن أوراق الطعن ان اللجنة ادرجت ضمن الأصول المتداولة للشركة تحت بند « حساب الشركاء المدينة » مبالغ مجموعها ..... قيمة مسحوبات الشركاء الشخصية بالاضافة الى ما ينتج من ترحيل الأرباح والخسائر والضرائب الى حساباتهم وان هذه المبالغ تمثل ديننا عليهم وأدرجت اللجنة في حساب الخصوم تحت بند « القروض » مبلغ ..... يمثل مبالغ قدمت من الشركاء لتمويل خزينة الشركة يداينون الشركة وأجرت اللجنة المقاصة بين هذين المبلغين وعملت بالفرق بينهما مقاصة ، مما يتضح منه أن اللجنة لم تحتسب المبلغ الذى طلب الطاعنون براءة ذمتهم منه ضمن أصول الشركة البالغ مقدارها ..... الذى آل الى الدولة والذى يعوض الشركاء عنه نفاذا لقانون التأمين بما مقتضاه ان تلك المسحوبات لم تكن من بين الحقوق التى انتقلت ملكيتها الى الدولة وقت التأمين فلا تكون الشركة المطعون عليها الاولى التى أدمجت فيها الشركة المؤممة دائنة بتلك المبالغ للشركاء حتى يحق لها مطالبتهم بها .

## جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٨

( ٢٧٥ )

### الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٠ ق

- ١ - نقض . . . الطعن بالنقض في الحكم الجنائي . شرطه . استنفاد جميع طرق الطعن العادية و صدور حكم منه للخصومة في موضوع الدعوى الجنائية .  
الاستثناء م ٣١ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

— الطعن بالنقض — في الأحكام الجنائية — طريق غير عادى لا يفتح بابه الا بعد أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق الطعن العادية و صدر فيها حكم ينهى الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية اما ما يسبق ذلك من ضروب الخطأ أو أوجه التظلم فقد ينتهى الحكم في الموضوع لصالح الخصم فلا تكون له مصلحة في الطعن عليه والتمسك بما كان يشكو منه فاذا لم يرفع الحكم النهائى الخطأ الذى يتمسك به الخصم فعندئذ يجيز له القانون الطعن فيه من يوم صدوره لاصلاح كل خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم ذاته أو ما بنى عليه واتصل به ولا استثناء من هذه القاعدة الا في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجراءات أمام محكمة النقض .

- ٢ - الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاء في المواد الجنائية . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض استقلا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى التى ترفع عنها طلب الرد . علة ذلك .

— الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاء في المواد الجنائية على اعتبار انها صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة . وعلى ما جرى به

قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى وذلك على أساس أنها وإن كانت منهيبة للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها وقد أكد هذا المبدأ قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٠٥ منه التي تنص على أنه « لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى أن تستأنف الأحكام التمهيدية والتحضيرية ويترتب على استئناف الحكم الصادر في الموضوع استئناف هذه الأحكام » كما أكدته في المادة ( ٣١ ) من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على أنه « لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى » وإذا كان الحكم المطعون فيه جاء مقصورا على دعوى الرد وحدها فلا يجوز قانونا الطعن فيه بطريق النقض ما دام لم تنته به الخصومة بصدور الحكم النهائي في الدعوى التي حصل الرد بشأنها فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

**٣ - الحكم الصادر في طلب رد القاضى من دائرة الجناح المستأنفة أو محكمة الجنايات غير قابل للاستئناف . إجراءات الطعن فيه بطريق النقض . خضوعها لأحكام قانون الإجراءات الجنائية دون قانون المرافعات .**

— الحكم الصادر في دعوى الرد من الدائرة الجنائية — سواء أكانت دائرة الجناح المستأنفة أو محكمة الجنايات — غير قابل للاستئناف ، ولا محل للتحدى بما نصت عليه المادة ٢٥٠ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه يقدم طلب الرد للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى لتفصل فيه ويتبع في ذلك الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وما نصت عليه المادة ١٦٠ / ١ من قانون المرافعات من أنه « يجوز لطالب الرد استئناف الحكم الصادر في طلبه برد قاضى محكمة المواد الجزئية أو قضاء المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا لأجازه الطعن بطريق النقض في الحكم برفض طلب الرد ، لأن ما نصت عليه المادة ٢٥٠ / ١ من قانون الإجراءات سألفة

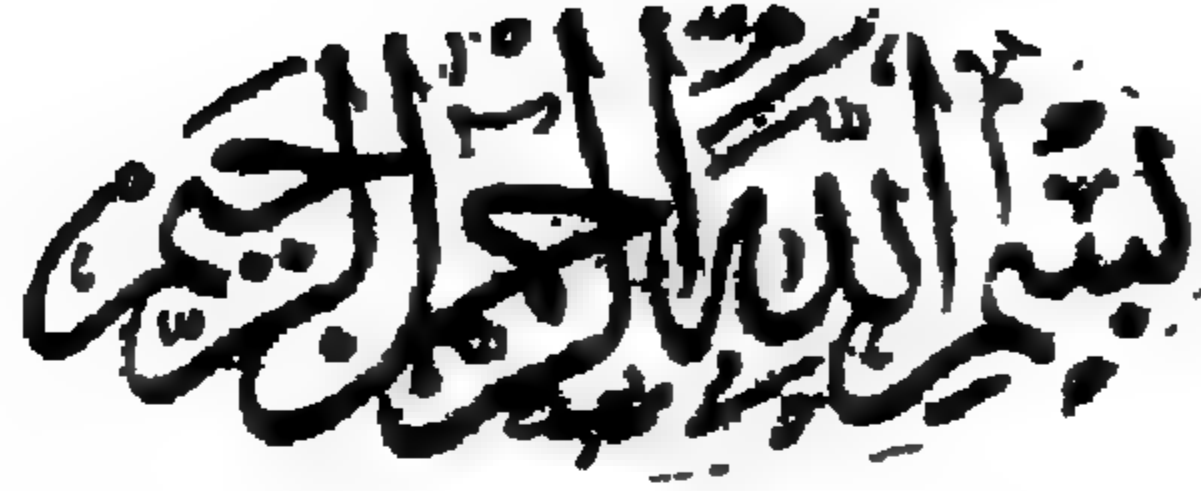
البيان من اتباع الأحكام والاجراءات المقررة بقانون المرافعات مقصود به كما  
تدل عليه صياغة النص الاجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظيره حتى الفصل  
فيه اما اجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فانها تخضع للقواعد  
الخاصة بها التي أوردها الشارع في قانون الاجراءات الجنائية والسابق بيانها  
لأن من المقرر في المواد الجنائية ان لا يرجع الى قانون المرافعات الا عند عدم  
وجود نص في قانون الاجراءات أو للاعانة على تجلية غموض في أحد نصوص هذا  
القانون وتفهم مرماه اذا كانت أحكامه هو لا تساعد على تفهمه .



**الفهرس عن المدة**  
**من أول يناير حتى ٣١ ديسمبر**  
**سنة ١٩٧٨**

( م ٢٩ - ٤ )





القاعدة الصفحة ١

## اتحاد اشتراكي

---

— الاتحاد الاشتراكي تنظيم سياسي وليس سلطة عامة وقراراته لا تعد قرارات ادارية او عملا من اعمال السيادة وتختص المحاكم بنظر المنازعات التي تثور بشأنها ولا تنوب عنه ادارة قضايا الحكومة في التوقيع على صحيفة الطعن بالنقض عنه من احد محامى ادارة قضايا الحكومة يرتب البطلان .

الطعن رقم ٤٥٥ ج ٥٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٤ ابريل  
سنة ١٩٧٨ )

٣٨٦ - ٣٢١

\*\*\*

## اثبات

---

— القانون لا يعرف انكار التوقيع بالختم بل لا يعرف  
الا انكار بصمة الختم فاذا اقتصر الطاعن على انكار

القاعدة الصفحة

المجون في الورقة فانه لا يكون قد انكر الورقة العرفية  
بالمعنى المقصود في المادة ١٤ من قانون الاثبات .

( الطعن رقم ١٩٦٧ سنة ١٤٤ ق - جلسة ١٦ يناير سنة ١٩٧٨ ) ١٦ - ٥٢

\*\*\*

- قواعد الاثبات ومن بينها القواعد التي تبين الخصم  
الملزم بالاثبات - ليست من النظام العام للخصوم  
ان يتنازلوا عنها او يتفقوا على خلافها .

( الطعن رقم ٧٥٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٧٨ ) ١٩ - ٥٧

\*\*\*

- حجية الامر المقضي تلحق وسيلة الاثبات متى كان  
الخصوم قد تجادلوا في جوازها .

( الطعن رقم ٦٤٥ سنة ٤٥ ق - جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٤٧ - ١٥٢

\*\*\*

- الاقرار الشرعي هو اخبار الانسان عن ثبوت حق لغيره  
على نفسه وقد يكون ضمنيا يستفاد من السكوت .

( الطعن رقم ٢٧ سنة ٤٥ ق - جلسة اول مارس سنة ١٩٧٨ ) ٥٧ - ١٩٦

\*\*\*



القاعدة الصفحة

- الحكم الصادر بناء على حلف اليمين الحاسمة أو على النكول عنها يجوز حجية الأمر المقضى ولا يقبل الطعن فيه إلا لبطلان في الإجراءات الخاصة بتوجيه اليمين أو حلفها .

( الطعن رقم ٨٨٢ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٨٠ - ٢٥٢

\*\*\*

نقل بحرى

- يشترط في التحفظ والاحتجاج تقديم الدليل على إرسال خطاب الاحتجاج للناقل يكفى في هذا المقام توقيع الناقل على استلام الأصل .

( الطعن رقم ٤٨ سنة ٤٥ ق - جلسة ٣ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ٩٠ - ٢٨٨

\*\*\*

- مبدأ ثبوت بالكتابة - اذا تمسك الخصم أمام المحكمة بورقة معينة على أنها مبدأ ثبوت بالكتابة فعلى المحكمة ان تناقشها في هذا الاطار وحده ولا تتعدى ذلك الى مناقشتها على أنها دليل كامل .

( الطعن رقم ١٥٣ سنة ٤٥ ق - جلسة ١١ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ٩٩ - ٤١٨

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- يمين حاسمة - اليمين الحاسمة حـسب للخصم لا تمتنع المحكمة عن توجيهها الا اذا دفع الخصم بأن طالبها متعسف في ايدائها ولا يجوز أن تمتنع عن توجيهها من تلقاء نفسها بدعوى عدم جديتها .

( الطعن رقم ٤٨٠ سنة ٤٦ ق - جلسة ٣ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ٩٢ - ٢٩٤

\*\*\*

- يمين حاسمة - الاصل في اليمين الحاسمة الاتوجه الا لنفسه  
الخصم عن واقعة متعلقة بشخصه وهذا لا يمنع من توجيهها للورثة على أن تكون قاصرة على مجرد علمهم بالواقعة وهي يمين عـدم العلم وللمحكمة أن ترفض توجيه اليمين الحاسمة للورثة عن واقعة شخصية بالمورث اذا اعترض الورثة عليها .

( الطعن رقم ٨١٦ سنة ٤٥ ق - جلسة ١١ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٣٩ - ٤٥٣

\*\*\*

- حرية محكمة الموضوع في تقدير اقوال الشهود وتعزيزها بالقرائن القضائية متى كانت متساندة فلا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة للتحليل على عدم كفايتها في ذاتها .

القاعدة للصفحة

» الطعن رقم ٤٨٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٧٨ م ١٥٢ - ٤٩٨

\*\*\*

- شهادة شرعية - من المقرر شرعا بعدم قبول شهادة الأصل  
لفرعه أو الفرع لأصله ولو كان قسلا •

» الطعن رقم ٢٧ سنة ٤٦ ق - جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٨ م ١٦٢ - ٥٢٧

\*\*\*

- الوارث - يعتبر من الغير بالنسبة للتصرف الصادر  
من المورث الى وارث آخر •

» الطعن رقم ٧٦ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٢ يوتية سنة ١٩٧٨ م ١٧٣ - ٦٦٧

\*\*\*

- شرط احالة الحكم الى دعوى اخرى ان يكون ملفها مودعا  
بملف الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم بحيث  
يعتبر مستندا فيها •

» الطعن رقم ٧٥٩ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٥ يوتية سنة ١٩٧٨ م ١٧٧ - ٦٨٧

\*\*\*

- اثبات ( البيعة ) - للشهادة • شرط صحتها شرعا •

القاعدة الصفحة

العداوة الجبائية المانعة من قبول الشهادة المقصود  
بها - اختلاق خصومة بينه وبين الشاهد • لا اثر  
له على قبول الشهادة •

( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة اول نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢١٦ - ٨٥٦

\*\*\*

- الاقرار - شرط سريانه • وجوب صدوره من المقر او  
ممن له صفة في الاقرار عنه مثال بشأن اقرار المدير  
الموقت للتركة •

( الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٢٢ - ٨٧٨

\*\*\*

- علاقة التبعية بين عقارين بخدمة احدهما للآخر •  
جواز اثباتها بكافة طرق الاثبات • انشاء غير المالك  
علاقة ظاهرة تدل على هذه التبعية • رضاء مالك  
العقار الخادم بهذه التبعية ضمنا • صيرورتها نهائية  
بعد ان يصبح العقاران مملوكين للمالكين مختلفين •  
عدم وجوب لزوم الارتفاق حتما للعقار الخدم •

( الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٤٣١ - ١٠٠٧

\*\*\*



## القاعدة الصريحة

- ادعاء الدائن بانقطاع التقادم باتفاق المدين على  
تأجيل الوفاء بالدين انقضاء مدة التقادم ٠٠ وجوب  
التقيد في اثباته بالقواعد العامة في الاثبات بالبينة ٠

(الطعن رقم ١٥٧ سنة ٤٣ق- جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨) ٢٥٧ - ١٠٢٠

\*\*\*

- اثبات عكس بيانات سند الشحن الخاصة بالإضاعة  
جائزا في العلاقة بين الناقل والشاحن الا انه لا يجوز  
ازاء من عداهما كالمُرسل اليه اذ لسند الشحن حجية  
مطلقة في الاثبات لصالح المرسل اليه ٠

(الطعن رقم ٢٣٥ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٨) ٢٧١ - ١٠٥٤

\*\*\*

## أثار

- لا يكفي لاعتبار الأرض أثرية مجرد صدور قرار مراقبة  
الأملاك باعتبارها كذلك ولا وصفها بأنها أثرية في  
قوائم المساحة والتحديد بل لا بد من صدور قرار  
بذلك من مجلس الوزراء أو وزير الأشغال على الأقل ٠

القاعدة الصفحة

» الطعن رقم ٤٣٧ سنة ٤٥ ق - ٢٢ يونية سنة ١٩٧٨ ( ١٩١ - ٧٤٧

\*\*\*

### اجانب

• يَتَّعَيْنُ نَظَرِ الدَّعْوَى بِالنَّسْبَةِ لِمَوَادِّ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ  
لِلْأَجَانِبِ فِي جُلُوسَةِ سَرِيَّةٍ وَيَتَرْتَبُ الْبَطْلَانُ عَلَى مَخَالَفَةِ  
ذَلِكَ وَهُوَ يَطْلُنُ مِنَ النِّظَامِ الْعَامِ .

» الطعن رقم ١٤ سنة ٤٦ ق - جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٧٨ ( ٤٤٧ - ١٤٠

\*\*\*

### اعسار

• ضَرَائِبُ - الْمَرْقَبِ الَّذِي يَتَقَاضَاهُ الْمَعَارُ إِلَى أَحَدِ  
الْحُكُومَاتِ الْأَفْرِيقِيَّةِ مِنْ جُمْهُورِيَّةِ مِصْرَ الْعَرَبِيَّةِ يَخْضَعُ  
لِلضَّرَائِبِ عَلَى الْمَرْتَبَاتِ الْمَقْرُورَةِ فِي مِصْرَ .

» الطعن رقم ٤١٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ٣ يناير سنة ١٩٧٨ ( ٩ - ٩

\*\*\*

القاعدة الصفحة

## أحوال مدنية

---

• قرابة المصاهرة • اقارب الزوجين • اعتبارهم في  
في ذات القرابة والدرجة بالنسبة للزوج الآخر •

الطعن رقم ١٠١٠ سنة ٤٧ ق - لجلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ( ٢٦٤ - ٣٤٠ )

\*\*\*

## أحوال شخصية

---

• يتعين نظر الدعوى بالنسبة لمواد الأحوال الشخصية  
للأجنبي في جلسة سرية ويترتب البطلان على مخالفة  
ذلك وهو بطلان من النظام العام •

الطعن رقم ١٤٠ سنة ٤٦ ق - جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٧٨ ( ٤٤ - ١٤٠ )

\*\*\*

• يثبت النسيب بالفراش سواء كان من زواج صحيح  
أو فاسد أو من غير زواج أصلاً كالسفاح •

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ١٧ سنة ٤٦ ق - جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٥٦ - ١٩٠

\*\*\*

- اشهار الاسلام يكفى فيه النطق بالشهادتين دون  
استلزام اى اجراء آخر .

( الطعن رقم ٢٧ سنة ٤٤ ق - جلسة اول مارس سنة ١٩٧٨ ) ٥٧ - ١٩٦

\*\*\*

- يثبت نسب الطفل لآى معتده من طلاق رجعى ان  
جاءت بولد لأقل من سنة شمسية من وقت الطلاق  
حتى ولو تعارض ذلك مع التقارير الطبية .

( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة اول مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٠ - ٢٠٥

\*\*\*

- طلب توقيع الحجر . جواز تقديمه الى المحكمة من  
النيابة العامة او من ذوى الشأن .

تحقيقه منوط بالمحكمة . عدم التزام النيابة بتحقيق  
الطلبات المقدمة اليها . للمحكمة نيب النيابة للقيام  
ببعض اجراءات التحقيق .



القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٣٣ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٩ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١١٣ - ٣٦٣

\*\*\*

- تبوت النسب - من المقرر في الفقرة ان الزواج الذي لا يحضره شهود هو زواج فاسد يترتب عليه اثار الزواج الصحيح ومنها النسب بالدخول الحقيقي .

( الطعن رقم ٢٥ سنة ٤٦ ق - جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٦١ - ٥٢٦

\*\*\*

- شهادة شرعية - من المقرر عدم قبول شهادة الأصل لفرعه الفرع لأصله ولو كان عدلا .

( الطعن رقم ٢٧ سنة ٤٦ ق - جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٦٢ - ٥٢٧

\*\*\*

- الجهات الكنسية تتبع مدى سلامة الانضمام اليها بعد حصوله . حقها في ابطال الانضمام باثر رجعي لسبب معاصر لقران الانضمام . محكمة الموضوع مراقبة ظروف هذا الابطال والتحقق من صدوره في نطاق السلطات الكنسية .

( الطعن رقم ٢٨ سنة ٤٦ ق - جلسة ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٠٦ - ٨١٤

\*\*\*

## القاعدة المنحلّة

- الطلاق - الاقرار شرعا • ماهيته • ابداء الزوجية  
رغبتها - بمحضير الشرطة في العودة الى منزل الزوجية  
خشية وصفها بالنشوز وحرمانها من النفقة • لا يعد  
اقرارا برغبتها الحقيقية في استمرار الحياة الزوجية •

( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة اول نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢١٦ - ٨٥٦

\*\*\*

- التّطليق للضرر - الضرر الذي لا يستطاع معه  
دوام العشرة بين الزوجين معياره شخصى لقاضى  
الموضوع تقديره •

( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة اول نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢١٦ - ٨٥٦

\*\*\*

## اختصاص

---

- الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها  
يعتبر معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في  
النزاع •

( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٢٢ - ٧٠

\*\*\*

## القاعدة الصفحة

- اختصاص ولائى - تعرض جهة القضاء العادى للفصل  
فى اعتبار دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية  
من المؤهلات العالية هو أمر يدخل فى صميم  
اختصاصها .

( الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٠٦ - ٣٣٧

\*\*\*

- بالنسبة للفئات التى اختص المشرع المحاكم التأديبية  
بحق توقيع جزاء الفصل ، والوقف عن العمل بالنسبة  
لها لا زالت المحاكم العادية هى المختصة باعادة من  
يفصل من افراد هذه الفئات الى عمله أو تعويضهم عن  
عن الفصل أو الوقف .

( الطعن رقم ٤٠ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٧٢ - ١٠٥٩

\*\*\*

## ازالة

- طلب ازالة المبانى التى تقام على ارض مملوكة للغير  
أو بمواد مملوكة للغير فى حكم المادتين ٩٢٣ ، ٩٢٤ من  
القانون المدنى فى خلال سنة يتعين ان يكون عن طريق

القاعدة الصفحة

رفع دعوى قضائية ولا يمكن في ذلك تقديم شكوى  
للشرطة أو إنداز على يد محضر .

﴿ الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٧٨ ﴾ ١٤٦ - ٤٦٩

\*\*\*

استئناف

١- لا يقبل الاستئناف إذا اقتصر على النقيض  
أسباب الحكم التي لا ارتباط بينها وبين ما انتهى  
إليه قضاؤه .

﴿ الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٨ ﴾ ٥١ - ١٦٩

\*\*\*

٢- يعتبر الاستئناف كأن لم يكن طبقاً للمادتين ٧٠ ، ٢٤٠  
من قانون المرافعات إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه  
بالحضور تكليفاً صحيحاً خلال ثلاثة شهور ولا يغني  
عن هذا الاجراء مجرد نظر استئناف آخر مرفوع من  
المستأنف عليه مع استئناف الطاعن في جلسة واحدة .

﴿ الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٨ ﴾ ٥٥ - ١٨٤

\*\*\*



القاعدة الصفحة

- استئناف الحكم الصادر من قاضي التنفيذ في منازعة  
وقتية • اختصاص المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية  
بنظره •

( الطعن رقم ٤١١ سنة ٤٤ ق - جلسة ٤ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٤ - ٢١٧

\*\*\*

- اعلان الاستئناف بعد الميعاد اعتباره كأن لم يكن  
البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الميعاد المقرر لاعلان  
صحيفة الاستئناف لا يزول بحضور المستأنف ضده •  
هذا الحضور لا يحقق الغاية من الاجراء •

( الطعن رقم ٩٠١ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٧١ - ٢٣٠

\*\*\*

- يجوز أن يرفع المستأنف عليه استئنافا فرعيا بذاكرة  
بعد تقديم الخبير المنتخب تقريره بجلطة المرافعة في  
الدعوى طالما انها قد أعيدت الى المرافعة مرة أخرى •

( الطعن رقم ٨١٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٧٦ - ٢٤٤

\*\*\*

( م ٣٠ - ج ٤ )

القاعدة الصفحة

- طلب غير منتج - اذا فصلت المحكمة الاستئنافية في موضوع الدعوى يصبح من غير المنتج التعرض للفصل في طلب الغاء وصف النفاذ .

( الطعن رقم ٥٣٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٨٣ - ٢٦٤

\*\*\*

- تنقيح محكمة الاستئناف بالمسالة القانونية التي تفصل فيها محكمة النقض .

( الطعن رقم ٤١٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٠٣ - ٣٣١

\*\*\*

- يجوز اختصام من لم يكن طرفا في الحكم الابتدائي اذا كان الحق المتنازع عليه قد آل اليه بعد رفع الدعوى باعتباره خلفا عاما او خاصا .

( الطعن رقم ٣٩٣ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٤٣ - ٥٤٧

\*\*\*

- الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لايسقط الحق في ابدائه لمجرد تقديم التمسك به طلبا بتعجيل نظر الخصومة اذ ان ذلك لا يعتبر دفاعا في الدعوى يمس الموضوع .

### القاعدة الصالحة

( الطعن رقم ٥٣٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ٧ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٦٦ - ٦٤٠

\*\*\*

- اذا اقتصر الحكم الاستثنائي على تعديل الحكم الابتدائي دون الغائه كلية فانه لا يكون ملزما الا بذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل ويعتبر ان كل ما لم يتناوله التعديل مؤيدا وتبقى أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة له .

( الطعن رقم ٥٨١ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٥ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٧٩ - ٦٩٠

\*\*\*

- اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لأحد الخصوم يجعله كذلك بالنسبة للخصم الآخر حتى ولو تم اعلانه اذا كان الموضوع غير قابل للتجزئة - دعوى الاخلاء التي يرفعها المالك على المستأجر الأصلي والمتنازل له عن الايجار يعتبر موضوعها غير قابل للتجزئة .

( الطعن رقم ٦٦٨ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٨٧ - ٧٢٢

\*\*\*

- الاستئناف الفرعي . لا ينشئ خصومة مستقلة عن الخصومة في الاستئناف الأصلي . لا حاجة بمحكمة

القاعدة الصفحة

الموضوع الى التقرير بضم الاستئناف ليصدر  
فيهما حكم واحد .

( الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٤٥ ق - جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٤٧ - ٩٧٧

\*\*\*

- القضاء للمستأنف عليه بكل طلباته امام محكمة اول  
درجة . اوجه الدفاع التي سبق له التمسك بها امامها .  
وجوب فصل المحكمة الاستئنافية فيها . مثال  
بشان الطعن بالصورية .

( الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٤ ديسمبر  
سنة ١٩٧٨ )

٢٥٩ - ١٠٢٣

\*\*\*

- تصحيح المستأنفة شكل الاستئناف بقصره على المطعون  
عليهما الثالث والرابع - اثره عدم قبول الطعن قبل  
المطعون عليهما الأولين .

( الطعن رقم ١٠٤٤ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩ ديسمبر  
سنة ١٩٧٨ )

٢٦٢ - ١٠٣٠

\*\*\*



القاعدة الصفحة

الفرق بين المقصود بالمواد المستعجلة والدعاوى التى تنظر  
على وجه الاستعجال فى معنى المادة ١٢٠ ق ٦٣ لسنة  
١٩٦٤ ) - الخاص بالتأمينات الاجتماعية .

( الطعن رقم ٩٣٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧٨ ) ٢١٣ - ٨٤١

\*\*\*

- التفرقة بين الطلبات الموضوعية التى يطرحها الخصوم  
على المحكمة وبين الأدلة والدفع وأوجه الدفاع التى يركن  
إليها الخصوم فى تأييد طلباتهم الموضوعية أو الرد  
بها على طلبات خصومهم .

( الطعن رقم ١٢٩١ سنة ٤٧ ق - جلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٧٨ ) ٢١٤ - ٨٤٥

\*\*\*

- نقض الحكم المطعون فيه والاحالة . للخصوم ابداء  
أوجه دفاع جديدة أمام محكمة الاحالة وجوب التزامها  
بالمسالة القانونية التى فصل فيها حكم النقض .

( الطعن رقم ٢٢ سنة ٤٦ ق - جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢١٧ - ٨٥٨

\*\*\*

- رسوم استئنافية - المناط فى تقدير الرسم هو الحق

القاعدة الصفحة

موضوع الاستئناف بحيث أن ما يحكم به ابتدائياً  
للمستأنف لا يكون محلاً للاستئناف فلا يكون محلاً  
للرسم .

( الطعن رقم ٢٣٦ سنة ٣٩ ق - جلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٢٥ - ١٩٢

\*\*\*

- استئناف النيابة للحكم الجنائي لا اثر له على الدعوى  
المدنية المقامة مع الدعوى الجنائية اقامة المضرور دعواه  
بطلب التعويض بعد الحكم نهائياً بادانة المتهم وجوب  
تقيد المحكمة المدنية بالحكم الجنائي .

( الطعن رقم ٤٨١ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٢٩ - ٩١٢

\*\*\*

- القضاء للمستأنف عليه بكل طلباته أمام محكمة أول  
درجة . أوجه الدفاع التي سبق له التمسك بها أمامها .  
وجوب فصل المحكمة الاستئنافية فيها .

( الطعن رقم ١٤٥ سنة ٤٨ ق - جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٦٨ - ١٠٤٤

\*\*\*

## اصلاح زراعى

- اراضى الحدائق والزهور ومشاتل الحدائق والزهور  
والنباتات الطبية لا تخضع المنازعات الخاصة بها  
للجان الفصل فى المنازعات الزراعية وانما تختص بها  
المحاكم العادية .

( الطعن رقم ٨٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٢٢ - ٧٠

\*\*\*

- لجان الفصل فى المنازعات الزراعية جهات ادارية ذات  
اختصاص قضائى . لقراراتها حجية امام المحاكم  
ومحظورة على المحاكم النظر فى المنازعات التى تدخل فى  
اختصاصها .

( الطعن رقم ٣١٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٣٠ - ٩٧

\*\*\*

## اعلان

- لا يقبل الطعن بتزوير ورقة الاعلان وبطلانه امام محكمة

القاعدة الصفحة

النقض اذا كانت الطاعنة قد قدمت مذكرة بدفاعها في  
الميعاد .

( الطعن رقم ٧٧٦ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٢١ - ٦٣

\*\*\*

- يجوز دعوة الأشخاص العامة أمام الخبير عن طريق  
اعلانهم في مقار عملهم .

( الطعن رقم ٢٩٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٢٤ - ٧٣

\*\*\*

- تسليم المحضر صورة الاعلان الى من قرر له انه المراد  
اعلانه صحيح . المحضر غير مكلف بالتحقق من  
شخص المراد اعلانه طالما انه خوطب في موطنه الأصلي .

( الطعن رقم ١٠٣ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٩ - ٢٢٨

\*\*\*

- توقيع المخاطب معه على اصل الاعلان . وجوبه عند  
تسليم الصورة اليه لا في حالة امتناعه عن تسلمها  
مادة ١١ مرافعات . علة ذلك .



القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ١٠٣ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٩ - ٢٢٨

\*\*\*

- اعلان أفراد القوات المسلحة عن غير طريق الادارة القضائية  
المختصة بالقوات المسلحة باطل بشرط أن يثبت أن  
خصمه كان على يقين وقت مباشرته الاعلان بصفته  
حتى يلتزم الطريق المخصص له .

( الطعن رقم ٩٠٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٢٠ - ٢٢٩

\*\*\*

- اعلان الطعن في الحكم . جوازه في المحل المختار .  
شرطه . أن يتخذ موطنًا مختارًا في ورقة اعلان الحكم  
للطاعن .

( الطعن رقم ٩٠١ سنة ٤٤ ق جلسة ١٥ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٧١ - ٢٣٠

\*\*\*

- اعلان الاستئناف اعتباره كأن لم يكن - البطلان الناشئ  
عن عدم مراعاة الميعاد المقرر في صحيفة الاستئناف لا  
يزول بحضور المستأنف ضده الجلسة هذا الحضور لا  
يحقق الغاية من الاجراء .

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٩٠١ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٧١ - ٢٣٠

\*\*\*

- تسليم صورة الاعلان لجهة الادارة عند غلق مسكن  
المعلن اليه عدم وجوب تسليمها الى مأموز القسم  
شخصيا • تسليمها لندوب الادارة دون بيان اسمه  
لا خطأ •

( الطعن رقم ٤٩٦ سنة ٤٦ ق - جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٨٢ - ٢٦٢

\*\*\*

- الاعلان في مواجهة النيابة صحيح اذا استدل على وجود  
التحريرات من أوراق اخرى ولا يلزم أن تكون هذه  
التحريرات ثابتة على ورقة الاعلان ذاته •

( الطعن رقم سنة ٨٤١ ق - جلسة ١٠ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ٩٧ - ٣١٢

\*\*\*

- اعلان نقض - لا يترتب الجزاء المنصوص عليه في المادة  
٧٠ من قانون المرافعات باعتبار الطعن بالنقض كان لم  
يكن اذا لم يتم الاعلان خلال ثلاثة شهور من تاريخ  
ايداع الصحيفة •

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٣٥٧ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٧ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٨٣ - ٧٠٦

\*\*\*

- وفقا لنص المادة ١٣ مرافعات يصح الاعلان بالنسبة  
للشركات التجارية بتسليم الصورة في مركز ادارة الشركة  
لأحد الشركاء المتضامنين أو رئيس مجلس الادارة أو  
المدير أو من يقوم مقامهم دون حاجة لارسال خطاب  
مسجل بعلم وصول .

( الطعن رقم ٨٩٥ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٩٠ - ٧٣٧

\*\*\*

## افلاس

---

- وكيل التفليسة . هو الممثل القانوني لها  
من تاريخ الحكم باشهار الافلاس غل يد المفلس عن  
مباشرة الدعاوى التي يكون طرفا فيها قبل شهر  
الافلاس .

( الطعن رقم ٤١٣ ، ٥٣٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ٥ ابريل

٩٣ - ٣٠٢

سنة ١٩٧٨ )

\*\*\*

## القاعدة الصفحة

- وكيل التفليسة اعتباره وكيلاً عن جماعة الدائنين  
والمفلسين أيضاً . الأحكام الصادرة ضد المفلس أو  
لصالحه قبل شهر الإفلاس . حجيتها قبل وكيل  
التفليسة . له حق الطعن فيها وللخصم توجيه الطعن  
اليه .

( الطعن رقم ٤١٣ ، ٥٣٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ٥ ابريل  
سنة ١٩٧٨ )

٩٣ - ٣٠٢

\*\*\*

- صدور حكم النقض قبل اشهار افلاس الخصم له  
حجيته قبل المفلس ووكيل التفليسة طالما ان الدعوى  
كانت قد تهيأت للحكم امام النقض قبل اشهار  
الافلاس بايداع الخصوم لمذكراتهم .

( الطعن رقم ٤١٣ ، ٥٣٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ٥ ابريل  
سنة ١٩٧٨ )

٩٣ - ٣٠٢

\*\*\*

اشهار الافلاس .  
- شرط القضاء به أن تكون المنازعة في الدين جدية وعلى  
محكمة الموضوع تمحيص جدية المنازعة في الدين .

( الطعن رقم ١٠٥٨ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٢ يونية سنة ١٩٧٨ ) ( ١٧١ - ٦٥٨ )

\*\*\*



## اقرار

- الاقرار الشرعى يشترط لصحته أن يفيد ثبوت الحق المقربة على سبيل اليقين والجزم فسلو شأبته مظنة أو اعتوزه شك فى بواعث صدورده فلا يؤأخذ به صاحبه .

( الطعن رقم ١٢ سنة ٤٦ ق - جسة ١٠ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٣٨ - ٤٥٢

\*\*\*

## التزام

- الاكراه المبطل للرضا شرطه أن يهدد المتعاقد المكره بخطر جسيم يحقق بنفسه أو بما له أو باستعماله وسائل ضغط لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها .

( الطعن رقم ٧٢٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٤٩ - ٦٥٩

\*\*\*

- التزام الماؤل وحده دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات

القاعدة الصفحة

عن العمال الى هيئة التأمينات الاجتماعية . عدم اخطار  
الهيئة باسم المقاول وعنوانه في الميعاد م ١٨ ق ٦٣  
لسنة ١٩٦٤ لا ينهض قرينة على أن رب العمل هو  
الذي اقام البناء بعمال تابعين له .

( الطعن رقم ٤٨٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ١١ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٧ - ٢٢٥

\*\*\*

- دفع بعدم التنفيذ - لا يجوز الدفع بعدم التنفيذ في  
شأن العيوب الخفية ما لم يتم اخطار الطرف الاخر  
بوجود هذا العيب في الميعاد القانوني ولا يكون  
للمشتري أن يرجع على البائع على أساس انه اخل  
بالتزام اخر مستقل عن التزامه بالضمان .

( الطعن رقم ١٠٠٨ سنة ٤٦ ق - جلسة ٣ مايو  
سنة ١٩٧٨ )

١٣١ - ٤١٧

\*\*\*

- اعمار المدين - الاعسار القانوني يكفي لشهر اعسار  
المدين اما الاعسار الفعلي فهو لازم لقيام دعوى عدم  
نفاذ التصرف .

( الطعن رقم ٤٩٢ سنة ٤٦ ق - جلسة ٨ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٣٤ - ٤٢٨

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- قابلية الالتزام للانقسام بطبيعته لا يمنع المتعاقدين من أن يقرروا عدم قابليته للانقسام صراحة أو ضمنا وتسرى عليه أحكام الالتزام غير القابل للانقسام .

( الطعن رقم ٦٥٤ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٥٥ - ٥٠٨

\*\*\*

- الشرط الصريح الفاسخ - يستلزم ان تكون صيغته صريحة دالة على وجود الفسخ حتما عند تحققه .

( الطعن رقم ٦٥٤ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٥٥ - ٥٠٨

\*\*\*

- التزام التركة - شخصية الوارث مستقلة عن شخصية المورث والتركة منفصلة عن اشخاص الورثة وأموالهم الخاصة ومن ثم لا تنتقل التزامات المورث الى ذمة الوارث بل تنتقل الى التركة .

( الطعن رقم ١٥٠ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٨٥ - ٧١٢

\*\*\*

القاعدة الصفحة

## أوراق تجارية

---

- يشترط لاعتبار الشيك ورقة تجارية  
أن يكون تحريره مترتبا على عمل تجارى أو يكون  
ساحبه تاجرا ولا عبرة بصفة المظهر للشيك أو لطبيعة  
العملية التى اقتضت تداوله بطريقة التظهير .

( الطعن رقم ٧٢٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٧٨ ) - ٤١ - ١٧٢

\*\*\*

- القروض التى تعقدها المصارف تعتبر عملا تجاريا  
بالنسبة للمصرف وللمقترض مهما كانت صفته  
والغرض الذى خصص له القرض ومن ثم فهى تخضع  
للتقادم الخمسى .

( الطعن رقم ٤٣٠ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٧٨ ) - ٢٦٨ - ١٠٤٦

\*\*\*



القاعدة العامة

أمر تقديري

- التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر العقاري .
- المنازعة بشأن طبيعة المحرر من أنه عقد تعاوني من عدمه .
- منازعة في أساس الالتزام بالرسم وليس في تقديره .

( الطعن رقم ١٠٦٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٢ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٥٣ - ١٠٠٢

\*\*\*

ايجارات

- خلف خاص - المستأجر ليس خلفا للمؤجر بل هو دائن له .

( الطعن رقم ٥ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٩ - ٥

\*\*\*

- لا تقبل دعوى الاخلاء لعدم سداد الأجرة إذا كان المستأجر

( م ٣١ - ج ٤ )

القاعدة الصفحة

لم يتمكن من الانتفاع بالعين المؤجرة خلال المدة التي  
تأخر فيها عن الوفاء بها بسبب تعرض أحد المستأجرين  
له فيها قبل التسليم .

( الطعن رقم ٤٨٥ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٢٣ - ٧٢

\*\*\*

- حق قاضي الموضوع في استخلاص خروج المستأجر عن  
الشروط المعقولة لعقد الايجار المبرر للاخلاء مقيد بأن  
يكون استخلاصه سائفا لا ينفذ منه ثغرة يتطرق منها  
التخاذل الى مقومات الحكم فلا يتخاذل معها قضاؤه .

( الطعن رقم ٢٣٨ سنة ٤٩ ق - جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٢٥ - ٧٤

\*\*\*

٣ - التكليف بالوفاء شرط أساسي لقبول دعوى الاخلاء بسبب  
التأخير في الأجرة - ويتعين أن يتضمن الأجرة القانونية  
وإلا كان حابط الأثر .

( الطعن رقم ٣١٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٢٨ - ٨٨

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- المشاركة السكنية التي تبيح للمشارك حق الامتداد القانوني لعقد الايجار والبقاء في العين بعد ترك المستاجر الأصلي شرطها ان تكون قد بدأت منذ بدء الاجارة وظلت قائمة لم تنقطع .

( الطعن رقم ٣٠٤ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٢٩ - ٩٢

\*\*\*

- المتنازل له عن الايجار يعتبر خلفا خاصا للمتنازل فتمتد اليه حجية الحكم الذي كيف طبيعة العلاقة الاجارية بالنسبة للمتنازل له متى كان هذا الحكم قد صدر قبل التنازل .

( الطعن رقم ٢٨٥ سنة ٤٤ ق - جلسة اول فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٣٤ - ١١٠

\*\*\*

- اذا تم تأجير المال الشائع ممن لا يملك اغلبيه الانصبه فان هذا الايجار لا يسرى في حـق باقى الشركاء المشتاعين ويحق لهم اعتبار المستاجر متعرضا لهم .

( الطعن رقم ٣٢٨ سنة ٤٤ ق - جلسة اول فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٣٥ - ١١٤

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- يستحق المؤجر مقابلًا تقديريًا للإصلاحات والتحسينات التي يدخلها بالعين المؤجرة قبل التاجير وإذا اتفق على مقابلها مع المستأجر وجب أعمال اتفاقيهما ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير .

( الطعن رقم ٣٥٣ سنة ٤٤ ق - جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٣٦ - ١١٥

\*\*\*

- الأصل عدم خضوع اجرة الأماكن المؤجرة مفروشة بأثاث من عند مؤجرها للتحديد القانوني إلا أن شرط ذلك ألا يكون تأجيرها مفروشة صوريًا كما لو وضع المؤجر فيها اثاثًا ثانيًا قديمًا بقصد التحايل على القانون والتخلص من قيود الاجرة .

( الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٣٤ - ١٣٦

\*\*\*

- إذا ورد أن المؤجر للمستأجر في أحداث تغييرات في العين المؤجرة بصيغة عامة فإنه لا ينصب إلا على التغييرات العادية المألوفة ولا ينصرف إلى التعديلات الجوهرية التي تغير معالم العين .



## القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٥٩٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٥٤ - ١٨٠

\*\*\*

- تعريف حالة الضرورة التي تبرر بيع الجيد -  
يكفى توافر ظروف اضطرارية حتى ولو كانت راجعة  
الى ارادة المستأجر .

( الطعن رقم ٦٠٧ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٥٣ - ١٧٦

\*\*\*

- اذا تكرر امتناع المستأجر او تأخره عن الوفاء بالأجرة  
المستحقة دون ان يقدم مبررات تقدرها المحكمة حكم  
عليه بالاخلاء وهذه المبررات لا بد ان يكون لها اصل  
في الأوراق .

( الطعن رقم ٧٧٥ سنة ٤٤ ق - جلسة اول مارس ١٩٧٨ ) ٥٨ - ١٩٨

\*\*\*

- اخطار المستأجر او المؤجر بقرار لجنة تقدير الايجارات  
لا يكفى لسريان الميعاد في حق احدهما ثبوت مجرد  
ارسال الاخطار بل يلزم التحقق من وصوله عن طريق  
علم وصول او اى طريق آخر .

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٩٥٩ سنة ٤٤ ق - جلسة أول مارس سنة ١٩٧٨ ) ٥٩ - ٢٠١

\*\*\*

- الفرق بين التاجير من الباطن والاستضافة .

( الطعن رقم ٣٢٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٧٣ - ٢٣٨

\*\*\*

- تخفيض الأجرة بالتطبيق لحكم المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ المقصود بالأجرة هي الأجرة الحقيقية التي يؤديها المستأجر فعلا تقدير صورية الأجرة المتعاقد عليها من سلطة محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ٦٤٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٨٧ - ٢٧٧

\*\*\*

- الاتفاق على أجرة تزيد عن القدر المقرر قانونا باطل بطلانا مطلقا . تعلق ذلك بالنظام العام التراخي في رفع دعوى تحديد الأجرة القانونية عدم اعتباره قرينه على انتفاء التحايل .

( الطعن رقم ٤٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٢ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٠٠ - ٣٢٢

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- للقاضي ان يقضى بما يعلمه استفاء من خبرته بالشئون العامة المفروض المالم الكافة بها مثال فيما لا يعد كذلك في دعوى ايجار .

( الطعن رقم ٤٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٢ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٠٠ - ٣٢٢

\*\*\*

- اجرة المثل . ماهيتها . عيّن اشتراط التقاطيق التام في الموقع وعدد الحجرات بين شقة النزاع - وعين المثل لمحكمة الموضوع سلطة تقدير التماثل بينهما مع مراعاة الفروق المؤثرة على تحديد الاجرة .

( الطعن رقم ٤٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٢ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٠٠ - ٣٢٢

\*\*\*

- قواعد تحديد الاجرة القانونية للاماكن . قانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تعلقها بالنظام العام بطلان الاتفاق على اجرة تزيد عن المقرر قانونا . جواز اقامة الدعوى بذلك ولو بعد انقضاء العلاقة الايجارية طالما لم يسقط الحق في رفعها بالتقادم .

( الطعن رقم ٢٣٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٦ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٢٣ - ٣٩١

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- المتجر دون المبنى في ذاته • اثره • خضوعه للقانون  
المبنى • مثال في تأجير سينما •

( لطن رقم ٨٣٥ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٢٤ - ٣٩٢

\*\*\*

- مساهمة مستأجر الأرض الفضاء في تكوين السمعة  
التجارية للمتجر قبل استئجاره للمتجر ذاته لا ينال من  
توافر مقومات العنصر المعنوي له •

( لطن رقم ٨٣٥ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٢٤ - ٣٩٢

\*\*\*

- اقامة دكان في مبنى سينما • وجوب اعتباره جزءا  
منها كمتجر • اثره • سريان ذات القواعد القانونية  
عليه •

( لطن رقم ٨٣٥ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٢٤ - ٣٩٢

\*\*\*

- ترخيص مؤجر بالتأجير من الباطن • عدم جواز اثباته  
عند المنازعة فيه كاصل عام بغير الكتابة او ما يقوم



القاعدة الصفحة

مقامها • جواز اثبات تنازل المؤجر ضمنا عن الشرط  
المانع من التاجير من الباطن بالبينة والقرائن •

( الطعن رقم ٢٢٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٦ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٢٥ - ٣٩٨

\*\*\*

- المبنى الذى يخرج عن نطاق قوانين ايجارات الأماكن  
يتحدد بما اذا كان الغرض الرئيسى من الايجار ليس  
المبنى ذاته وانما ما اشتمل عليه من اشياء تجعله  
معدا للاستغلال الصناعى او التجارى بحيث يصير  
المبنى عنصرا ثانويا بالنسبة لها ويشترط أن تكون  
هذه المقومات المعنوية نابعة من نفس العين  
ومتصلة بها •

( الطعن رقم ٨٣٥ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٣٦ - ٤٤١

\*\*\*

- الأجرة المتعاقد عليها قبل تقدير اللجنة ملزمة للمؤجر فى  
مدة العقد الأصلية حتى ولو زادت بعد تقدير اللجنة  
وذلك ما لم يتحفظ المؤجر ويقرر انها موقوتة باعتبار  
ان المؤجر قد تنازل عن الحد الأقصى للأجرة وارضى  
الأجرة الأقل ولكن له ان يزيدها بعد الامتداد القانونى  
لعقد الايجار •

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٥٥٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤ مايوسنة ١٩٧٨ ) ١٥١ - ٤٩١

\*\*\*

- الأجرة الثابتة بكشف العوايد يصح  
اعتبارها مجرد قرينة قضائية على الأجرة دون الزام  
على محكمة الموضوع بالاعتداد بها .

( الطعن رقم ٧٣٩ سنة ٤٣ ق - جلسة ٧ يونية سنة ١٩٧٨ ) ٩٦٨ - ٦٤٦

\*\*\*

- يجوز للمؤجر طلب تعديل الأجرة التي  
سبق ووافق عليها ان كانت موافقته نتيجة خطأ في  
تطبيق القانون الواجب الاعمال ولا مجال للتحدى  
بقاعدة عدم جواز الدفع بالجهل بالقانون .

( الطعن رقم ٢٦٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ٧ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٦٩ - ٦٤٧

\*\*\*

- الضرر المبرر للاخلاء طبقا للتشريع الاستثنائي  
يستطيل الى عدم احداث تغيير مادي ضار بالعين  
المؤجرة كما يشمل مجرد تغيير الاستعمال اذا ترتب  
عليه الضرر .

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ١٣٧ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٨٩ - ٧٣٢

\*\*\*

- الايجار الصادر من المالك الظاهر يكون صحيحا وناظرا  
في حق المالك الحقيقي متى كان المستأجر حسن النية .

( الطعن رقم ١٢٥٨ سنة ٤٧ ق - جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٩٢ - ٧٥١

\*\*\*

- بيع الجدك الواقع على عيادة طبيب . للمحكمة ابقاء  
الايجار بالنسبة للمشترى تطبيقا لنص المادة ٥٩٤  
مدنى . علة ذلك . اتساع عبارة المصنع او المتجر  
الواردة بالنص لتشمل عيادة الطبيب .

( الطعن رقم ٥٣١ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٨ يونية سنة ١٩٧٨ ) ٢٠٢ - ٧٩٦

\*\*\*

- دعوى المؤجر باخلاء المستأجر لعدم سداد  
الأجرة . شرط قبولها تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة  
المأخوذة . وجوب عدم تجاوز ما ورد بالتكليف للأجرة  
المستحقة فعلا ما لم تكن متنازعا فيها جديا . عدم  
خصم المؤجر للأعفاءات الضريبية بالقانون ١٦٩ لسنة

القاعدة الصفحة

١٩٦١ من الأجرة الواردة بالتنبية • اثره • بطلان  
التكليف بالوفاء •

( الطعن رقم ٩١٨ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨ ) ٢٠٧ - ٨١٦

\*\*\*

- تسليم العين المؤجرة • تحققه بتسليمها وملحقاتها  
بحيث يمكن المستأجر من الانتفاع بها دون حائل • م  
٥٦٤ مدنى • المقصود بالمحقات • خلو العقد من بيانها •  
لقاضى الموضوع تقديرها على ضوء المعايير الواردة فى  
المادتين ٤٣٢ ، ٥٦٦ مدنى • عدم خضوعه لرقابة  
محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا •

( الطعن رقم ٩٨٢ سنة ٤٤ ق - جلسة اول نوفمبر ١٩٧٨ ) ٢١٨ - ٨٦٠

\*\*\*

- حق المالك فى زيادة الوحدات السكنية  
فى العقار بالاضافة أو التعليق م ٢٤ ق ٥٢ لسنة ٦٩  
المقابلة ١/٣٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ استثناء من حكم  
المادة ١/٥٧١ مدنى والمادة ٢٠ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩  
والمادة ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • قيام هذا الحق للمالك  
رغم حظره فى العقد •



القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٣٨ سنة ٤٥ ق - جلسة اول نوفمبر ١٩٧٨ ) ٢١٩ - ٨٦٢

\*\*\*

- الدعوى باخلاء المستأجر لعدم الوفاء  
بالأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء  
بالأجرة المتأخرة . جواز صدور التكليف من  
من المشتري ولو لم يكن مالكا . التكليف الصادر  
من مشتري العقار غير المسجل . لا أثر له وللمالك  
بمسبقه نفاذ حواله عقد الايجار اليه قبل المستأجر .

( الطعن رقم ٩٥٨ سنة ٤٦ ق - جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٢٠ - ٨٧٠

\*\*\*

- مشتري العقار بعقد غير مسجل . له كافة حقوق المؤجر  
قبل المستأجر . شرطه . حواله عقد الايجار اليه من  
البائع مع قبول المستأجر للحواله أو اعلانه بها .

( الطعن رقم ٩٥٨ سنة ٤٦ ق - جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٢٠ - ٨٧٠

\*\*\*

- التكليف الصادر من مشتري العقار بعقد غير مسجل  
الى المستأجر للوفاء بالأجرة المتأخرة قبل نفاذ حواله  
عقد الايجار في حقه - اثره - عدم قبول دعوى

القاعدة الصفحة

المشتري باخلائه من العين لا يغير من ذلك تسجيله عقد  
الشراء بعد رفع الدعوى أو اعلان المستأجر بالحوالة  
في صحيفة دعوى الاخلاء .

( الطعن رقم ٩٥٨ سنة ٤٦ ق - جلسة ٨ نوفمبر ١٩٧٨ ) ٢٢٠ - ٨٧٠

\*\*\*

- اقام المشرع في المادة ٨٥٣ من القانون  
المدنى قرينة قانونية تفترض أن ما أصاب العين  
المؤجرة من تلف أو هلاك مردّه خطأ المستأجر الا ان هذه  
القرينة قابلة لاثبات العكس تنتفى اذا أثبت المستأجر  
حدوثها بقوة قاهرة أو خطأ المؤجر أو عيب في ذات العين  
المؤجرة .

( الطعن رقم ٧٩٠ سنة ٤٦ ق - جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٢٦ - ٨٩٥

\*\*\*

- للمستأجر المصرى المقيم بالخارج تأجير المكان المؤجر  
له من الباطن مفروشا أو غير مفروش م ٢٦ ق ٥٢ لسنة  
١٩٦٩ . شرطه . ان تكون اقامته بالخارج مؤقتة  
لمحكمة الموضوع استخلاص الوصف وخطعه على الإقامة  
منذ بدايتها .

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ١٥ سنة ٤٦ ق - جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٤١ - ٩٥٩

\*\*\*

- حظر ابرام أكثر من عقد ايجار واحد للمبنى او الوحدة  
م ١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مؤداه بطلان العقود -  
اللاحقة للعقد الأول بطلانا متعلقا بالنظام العام لا  
محل لآعمال نص المادة ٥٧٣ مدنى للمفاضلة بينها .  
علة ذلك ؟

( الطعن رقم ٣١٩ سنة ٤٨ ق - جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٤٢ - ٩٦١

\*\*\*

- ايجار اماكن - التنبيه بالاخلاء لانتهاى مدة العقد  
وجوب اشتماله على ما يفيد رغبة المؤجر فى اعتبار العقد  
منتهيا فى تاريخ معين .

( الطعن رقم ١٤٠٥ سنة ٤٧ ق - جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٤٩ - ٩٨٠

\*\*\*

- اقامة المؤجر دعواه بطلب فسخ عقد الايجار لاساءة  
المستأجر استعمال العين المؤجرة اضافته طلبا  
بالاخلاء لانتهاى العقد . القضاء باعتبار صحيفة  
الدعوى تنبيها بالاخلاء خطأ فى القانون .

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ١٤٠٥ سنة ٤٧ ق - جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٤٨ - ٩٨٠

\*\*\*

- يجوز الاتفاق على اجرة تقل عن الاجرة  
القانونية ولا يعد ذلك مخالفة للنظام العام اذا كان  
هذا الاتفاق من جانب المؤجرو ليد ارادة غير مشوبة  
بإى عيب .

( الطعن رقم ٨٤٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٥٥ - ١٠١٠

\*\*\*

- تعرض الحكومة للمستأجر . حقه فى طلب فسخ العقد  
اذا كان الحرمان من الانتفاع جسيما لاقتصار حقه على  
طلب انقاص الاجرة اذا لم يبلغ هذه الدرجة من الجسامة  
اشتراط الحكم ان يكون النقص جسيما فى الحالتين  
خطا فى القانون .

( الطعن رقم ٩٢٨ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٤ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٣٥٨ - ١٠٢١

\*\*\*

- امتداد عقد الايجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين  
لصالح زوجه وأولاده ووالديه ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .  
مناطه . اقامتهم معه اقامة مستقرة حتى الوفاة أو  
الترك ايا كانت مدة الإقامة أو بدايتها . الانتقطاع قم



القاعدة الصفحة

العودة للإقامة المستقرة • لا يغير من استمرار العقد  
لصالحهم •

( الطعن رقم ٥١٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٦٣ - ١٠٣٢

\*\*\*

- إقامة الزوج مع زوجته المستفيدة من عقد الأيجار  
بعد ترك والدها للمسكن لا يعد تأجيراً من الباطن  
علة ذلك •

( الطعن رقم ٥١٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٦٣ - ١٠٣٢

\*\*\*

- انتقال حقوق المستأجر الى اقاربه حتى  
الدرجة الثالثة في حالة ترك المستأجر للعين • م ٢١  
ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - شرطه • المقصود بالقرابة •  
قرابة النسب وقرابة المصاهرة •

( الطعن رقم ٥١٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٦٣ - ١٠٣٢

\*\*\*

( م ٣٢ - ج ٤ )

القاعدة الصفحة

## بطلان

- عدم تمثيل النيابة في دعاوى الضرائب يترتب عليه  
البطلان وهو بطلان من النظام العام يجوز التمسك به  
لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٨٣٤ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٧٨ ) ١٨ - ٥٦

\*\*\*

- يترتب البطلان اذا اشترك احد اعضاء الدوائر  
الاستئنافية في اصدار الحكم المستأنف ولو لم يردده  
أحد من الخصوم .

( الطعن رقم ٩٢٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٢٠ - ٦٠

\*\*\*

- لا يترتب البطلان على النقض او الخطأ في اسماء  
الخصوم وصفاتهم اذا لم يكن من شأنه التشكيك  
في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في  
الدعوى .

( الطعن رقم ١٩ سنة ٤٦ ق - جلسة ١١ يناير سنة ١٩٧٨ ) ١٢ - ٣٦

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- البطلان الناشئ عن عدم اخطار النيابة في قضايا القصر  
اعمالا لنص المادة ٩٦ من قانون المرافعات هو بطلان  
نسبي ليس من النظام العام فهو مقرر لمصلحة  
القصر وحدهم .

( الطعن رقم ١٦٧ سنة ٤٤ ق - جلسة اول فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٣٣ - ١٠٩

\*\*\*

- بطلان العقد الذى يبرمه القاصر مقرر لمصلحته وحده  
دون المتعاقد معه .

( الطعن رقم ٦٦٥ سنة ٤٥ ق - جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٣٩ - ١٢٦

\*\*\*

- لا يجوز للمحكمة فى فترة حيز الدعوى للحكم ان تصرح  
للخصوم بمذكرات تتم بالايذاء بل يتعين اعلان  
المذكرة للخصم والا كان حكمها باطلا .

( الطعن رقم ٢٣٠ سنة ٤٦ ق - جلسة ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١١٤ - ٣٦٥

\*\*\*

- اذا كان البطلان الذى شاب الحكم الابتدائى لم يمتد  
الى صحيفة الدعوى فعلى المحكمة الاستئنافية ان

القاعدة الصفحة

تتصدى لموضوع الدعوى وأن تقيم قضاءها على أسباب  
مستقلة تماما عن أسباب الحكم الابتدائي الباطل .

( الطعن رقم ١٨١ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١١٥ - ٣٦٦

\*\*\*

- قلم قضايا الحكومة لا يجوز له الحضور عن شركات  
القطاع العام ولا ينوب عنها في الاعلان او التقاضى  
وتسليم صورة صحيفة الدعوى لها لا تفقد به  
الخصومة ويعتبر الحكم الصادر فيها معدوما .

( الطعن رقم ٨٣٣ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٢٠ - ٣٨١

\*\*\*

- الدفع باحالة الدعوى الى محكمة أخرى وبعدم قبول  
الدعوى لرفعها على غير ذى صفة يسقط الحق في الدفع  
ببطلان اعلان صحيفة الدعوى ويسقط الحق في  
التمسك به .

( الطعن رقم ٦١٧ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٧ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٢٦ - ٤٠٢

\*\*\*



القاعدة الصفحة

- بطلان الاجراءات التى تتم فى فترة انقطاع سسير  
الخصومة هو بطلان نسبى غير متعلق بالانظام العام  
مقرر لمصلحة من شرع البطلان لصالحه .

( الطعن رقم ٤٩٢ سنة ٤٦ ق - جلسة ٨ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٣٤ - ٤٢٨

\*\*\*

- شرط تقديم مستندات فى فترة حجز الدعوى للحكم هو  
ان تكون المحكمة قد صرحت بتقديمها ويلزم اطلاق  
الخصوم عليها ولا يغنى عن ذلك اعلان الحافطة ولو  
تضمنت فحوى المستند ما دام لم يثبت اطلاق الخصم  
على المستند بذاته .

( الطعن رقم ٤٩١ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٥٠ - ٤٩٠

\*\*\*

- بطلان عقد الصلح لا يودى حتما وبطريق اللزوم الى  
انحلال التصرف الذى صدر الصلح بشأنه وانما  
يبقى للتصرف الاصلى قائما ومنتجيا كافة  
آثاره .

( الطعن رقم ٦٥٤ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٥٥ - ٥٠٨

\*\*\*

### القاعدة الصفحة

- البطلان الناشئ عن انقطاع سير الخصومة مقرر لمصلحة خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته ولا يجوز لغيرهم التمسك بهذا البطلان .

( الطعن رقم ٦٥٤ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٥٥ - ٥٠٨

\*\*\*

- يبطل الحكم لبطلان الاجراءات اذا اعييت الدعوى للمرافعة وحجزت للحكم في ذات اليوم دون حضور الخصوم او من يمثلهم وقت النطق بقرار الاعادة للمرافعة .

( الطعن رقم ٦٢٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٧٨ ) ١٢ - ٨٣٧

\*\*\*

- البطلان المترتب على اغفال قلم الكتاب اخطار النيابة بالقضايا الخاصة بالقصر . نسبي مقرر لمصلحتهم . ليس لغيرهم من الخصوم التمسك به .

( الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٤٥ ق - جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٤٧ - ٩٧٧

\*\*\*

- تدخل النيابة العامة في قضايا القصر . البطلان

## القاعدة الصفحة

المترتب على اغفال اخبارها بهذه القضايا بطلان  
نسبى مقرر اصلحة القصر • عدم جواز التحدى به  
لأول مرة أمام محكمة النقض •

( الطعن رقم ١١١٠ سنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٦٤ - ١٠٣٤

\*\*\*

## بنوك

- بنك مصر قبل تحويله الى شركة مساهمة بالقرار  
الجمهورى ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ مؤسسة عامة • سريان  
احكام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على موظفيه من  
تاريخ العمل بالقرار الجمهورى ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ •

( الطعن رقم ١١٨ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١١٦ - ٣٦٧

- بنك بور سعيد قبل تحويله الى شركة مساهمة  
بالقرار الجمهورى ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ • اعتباره  
مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى • عدم سريان نظم  
اعانة غلاء المعيشة على العاملين به طبقا لللائحة  
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ •

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٥٨ - ٥١٧

\*\*\*

بيع

- بيع عقار القاصر يكون إذن المحكمة باطل بطلانا نسبياً  
مقرر لمصلحة القاصر وللقاصر وحده التمسك به خلال  
ثلاث سنوات من تاريخ بلوغه سن الرشد .

( الطعن رقم ٩٤٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٧٨ - ٣٧ - ١٢٠ )

\*\*\*

- التعرض القانوني الصادر من الغير قد يتحقق باخطار  
البائع في وقت ملائم اما اذا وقع التعرض من الغير دون  
البيع دعوى فاقام المشتري دعواه على البائع بالضمان  
فلا يكون هناك محل للاخطار .

( الطعن رقم ٧١١ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٧ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٢٧ - ٤٠٣

\*\*\*



القاعدة الصفحة

- الشرط الصريح الفاسخ - متى وقع الفسخ بمقتضى  
شرط العقد فان ايداع باقى الثمن ليس من شأنه  
ان يعيد العقد بعد انفساخه .

( الطعن رقم ٥٥٧ سنة ٤٥ ق - جلسة أول يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٦٣ - ٦٢٩

\*\*\*

- للمشتري بعقد لم يسجل ان يطعن على عقد المشتري  
الذى سبقه الى تسجيل عقده بالصورية توصلا الى  
ابطاله .

( الطعن رقم ٢١٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٣٩ - ٩٤٧

\*\*\*

- تكييف العقد بأنه بيع بات مقرون بشرط  
جزائى وليس بيعا بعربون هو من اطلاقات محكمة  
الموضوع متى ردت قضاءها الى شواهد وأسانيد تؤدى  
اليه عقلا .

( الطعن رقم ٥٧٩ سنة ٤٧ ق - جلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٤٦ - ٩٧١

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- تمسك الخصم بعدم تحقق الشرط الصريح الفاسخ  
لأن البائع لم يسعى اليه في موطنه للمطالبة بباقي  
الثمن في موعده أو يعذره بالوفاء به اغفال الحكم  
الرد على هذا الدفاع قصور .

( الطعن رقم ١٤٥٠، تنفيذاً ٤٨ ق - جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٦٨ - ١٠٤٤

\*\*\*

- اذا لم يتضمن عقد البيع الشرط الصريح الفاسخ  
فيتعين لاجابة طلب الفسخ أن يظل الطرف  
الآخر متخلفاً عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم  
النهائي وله أن يفوق صدور الحكم بالفسخ  
بتنفيذ التزامه الى ما قبل صدوره يستوى في ذلك أن  
يكون حسن النية أو سيئها ويعود هذا الحق للمشتري  
في حالة الحكم بنقض الحكم لهذا الوجه .

( الطعن رقم ١٣٨٢ سنة ٤٧ ق - جلسة ٢٧ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٧٣ - ١٠٦٣

\*\*\*

## تأميم

- لجان تقييم المنشآت المؤممة اختصاصها قاصر على  
تحديد الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وقت تأميمها

### القاعدة الصنعة

وتقدير قيمتها وتحديد ديونها في هذا التاريخ فاذا  
خرجت لجنة التقييم على هذا النطاق فان قرارها  
لا يكتسب اية حصانة .

( الطعن رقم ٥٣٨ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٨١ - ٢٥٦

\*\*\*

- التأميم لا يرد الا على رأس مال المنشأة دون الأرباح  
التي حققتها قبل التأميم - من حق الشركاء صرف  
الأرباح التي حققتها المنشأة المؤممة خلال فترة التأميم  
النصفى .

( الطعن رقم ٢٥٦ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٦٠ - ٥٢١

\*\*\*

- تظل الشركة المؤممة محتفظة بشكلها القانوني  
وشخصيتها المعنوية التي كانت لها قبل التأميم  
فتسأل بذلك مسئولية كاملة عن جميع التزاماتها السابقة .

( الطعن رقم ٩٥٤ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٢ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٧٢ - ٦٦٢

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- تقييم المنشأة المؤممة • المقصود به • تقدير قيمتها  
لتحديد التعويض المستحق لأصحابها كيفية حصول  
هذا التقدير • استبعاد لجنة التقييم عنصرا من عناصر  
الأصول • أثره •

( الطعن رقم ٦٨٨ سنة ٤٨ ق - جلسة ٢٧ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٧٤ - ١٠٦٨

\*\*\*

- حساب رأس مال المنشأة • نطاقه • ما يودعه صاحبها  
فيه من نقود وبضاعة وأصول أخرى ما يأخذه لنفسه  
منها • مسحوبات • مديونيته لها بقيمة ما أخذ  
عند قفل حساب المسحوبات نهائيا • وجوب ترحيل  
الرصيد المدين الى حساب رأس المال • انخفاض قيمته  
بمقدار تلك المسحوبات •

( الطعن رقم ٦٨٨ سنة ٤٨ ق - جلسة ٢٧ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٧٤ - ١٠٦٨

\*\*\*

- قرار لجنة تقييم الشركة بإدراج مسحوبات الشركاء  
ضمن أصولها بوصفها ديونا لها في ذمتهم • إدراجها  
المبالغ التي يداينون بها الشركة في حساب الخصوم  
والمقاصة بينهما • مفاده عدم احتساب اللجنة



القاعدة الصفحة

المسحوبات ضمن صافي أصول الشركة الذي آل الى  
الدولة .

( الطعن رقم ٦٨٨ سنة ٤٨ ق - جلسة ٢٧ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٧٤ - ١٠٦٨

\*\*\*

## تأمين

- التأمين الاجبارى على السيارات يغطى المسئولية المدنية  
الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه ويمتد الى غير  
المؤمن له وفي الحالة الاخيرة يجوز لشركة التأمين  
الرجوع على الغير الذى تولدت المسئولية عن فعله  
لتسترد منه قيمة التعويض .

( الطعن رقم ٢٧١ سنة ٤٥ ق - جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٤٦ - ١٤٥

\*\*\*

- التأمين الاجبارى عن الحوادث يسرى على الراكبين  
المصرح بركوبهم فى سيارة النقل اذا كانت وثيقة  
التأمين على السيارة تسمح بذلك .

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٨١٤ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٠٨ - ٨١٧

\*\*\*

- التأمين عن المسئولية المدنية بالنسبة للسيارة النقل .  
نطاقه . التزام شركة التأمين بتغطية المسئولية  
الناشئة عن إصابة الركاب المسموح بركوبهما أيا  
كان مكان وجودهما بالسيارة راكبين بها أو صاعدين  
اليها أو نازلين منها .

( الطعن رقم ٢٦٠ سنة ٤٥ ق - جلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٤٥ - ٩٦٩

\*\*\*

### تأمينات اجتماعية

---

- نظام تأمين الشيخوخة . حلولة محل نظام مكافأة  
الخدمة قانون ١٤٣ سنة ١٩٦١

( الطعن رقم ٤٥١ سنة ٤٢ ق - جلسة ٤ مارس سنة ١٩٧٨ ) ١٣ - ٢١٤

\*\*\*

- اشتراك العامل في التأمين لدى هيئة التأمينات

القاعدة الصفحة

وجوب احتساب معاشه طبقا للمادة ٧٦ ق ٦٣ لسنة  
١٩٦٤ . عدم الاشتراك في التأمين وجوب اعمال حكم  
المادة ١١٣ من القانون المذكور .

( الطعن رقم ١٨٠ ، ٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥ مارس  
سنة ١٩٧٨ )

٢٦٩ - ٨٥

\*\*\*

- التعويض الاضافي المستحق للعامل عن تأخر هيئة  
التأمينات الاجتماعية في صرف المعاش او التعويض  
عدم اعفاء الهيئة منه ولو كان المبلغ المطالب به محل  
نزاع منها متى ثبت التزام الهيئة به .

( الطعن رقم ١٨٠ ، ٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥ مارس  
سنة ١٩٧٨ )

٢٦٩ - ٨٥

\*\*\*

- اشتراكات التأمين والغرامات والفوائد التأخيرية  
المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية تقادمها بخمس  
سنوات ولو اقر المدين بالمديونية .

( الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٧ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٠٨ - ٣٤٢

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- انتهاء مدة خدمة العامل لسبب آخر غير بلوغه سن الستين قبل استكمال مدة الاشتراك المقررة للحصول على المعاش . اثره . استحقاق تعويض الدفعة الواحدة دون المعاش المقرر بالمادة ٥/٦ من مواد اصدار القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

( الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٦ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٣٢ - ٤٢١

\*\*\*

- المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ٦٤ بخصوص الاعتراض على الحساب تنطبق سواء كان النزاع يقوم على خلاف في ارقام الحساب او على التطبيق القانوني ولا محل لتخصيصها بحالة الاعتراض على ارقام الحساب فقط .

( الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٤٩ - ٤٨٧

\*\*\*

- اعفاء صاحب العمل من فوائد التأخير والمبالغ الاضافية متى قام بسداد مستحقات هيئة التأمينات الاجتماعية حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٤ .



القاعدة الصفحة

القضاء بسقوط بعض المستحقات بالتقادم . . لا يمنع  
من التمتع بميزة الاعفاء .

( الطعن رقم ٧٥٢ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٥٩ - ٥١٩

\*\*\*

- لا تسري أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على  
العاملين في الزراعة بما في ذلك من يؤدي أعمالا اداريه  
أو كتابية متعلقة بها .

( الطعن رقم ١٨٥ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٠ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٧٠ - ٦٥٤

\*\*\*

- العمل كوكيل محامى لا يعتبر من المهن الحرة التى  
نظمت فى قوانين أو لوائح خاصة ومن ثم لا يجوز  
ضم الخدمة فيها الى مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش  
إذا ما التحق وكيل المحامى بعمل جديد .

( الطعن رقم ١٦٦ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٩ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٨٤ - ٧٠٧

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- مدة الخدمة التي تحسب في المعاش يضم اليها مدة  
الخدمة السابقة على اشتراك المؤمن عليه في التأمين  
بشرط أن يلجأ الى هيئة التأمينات لطلب ضم المدة  
السابقة مع أداء المبالغ التي يصير حسابها عليه .

( الطعن رقم ١٠٠١ سنة ٤٧ ق - جلسة ٢٦ نوفمبر ١٩٧٨ ) ٢٣١ - ٩١٨

\*\*\*

- اصابة العمل في معنى الفقرة «٥» من المادة الأولى من  
قانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يجب أن تتسم بالمباغلة ومن ثم  
فلا يعتبر مرض الربو الشعبي المزمن وضعف الابصار  
الشديد من قبيل اصابة العمل .

( الطعن رقم ٧٣٠ سنة ٤٥ ق - جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٤٤ - ٩٦٥

\*\*\*

- الاشتراكات المستحقة لهيئة التأمينات والغرامات  
والفوائد هي من الديون الزرية التي تخضع للتقادم  
الخمسي .

( الطعن رقم ٦٠٩ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٦ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٦٠ - ١٠٢٤

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الاجتماعي  
٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على اللجان المشار  
اليها فيه قبل اللجوء الى القضاء . لا يغير من ذلك  
أن يكون العجز المطالب بمعاش عنه قد تم قبل العمل  
بالتأمين المذكور .

( المعلن رقم ٧٥ سنة ٤٧ ق - جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٦٧ - ١٠٤٢

\*\*\*

تجنيّد

- احتفظ المشرع للمجنّد بأقدمية في التعيين تساوي  
أقدمية زملائه في التخرج دون أن يكون له حق في طلب  
مساواته بهم في العلاوات أو الترقّيات أو الأجر حيث  
يقتصر ذلك على من يستدعون للخدمة الإلزامية أثناء  
قيام علاقة العمل .

( المعلن رقم ١٥٣ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٤ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٩٧ - ٧٦٩

\*\*\*

القاعدة الصفحة

## تـزوير

- الادعاء بالتزوير يتعين لقبوله اتباع الطريق الذى رسمه القانون. ومن حق مدعى التزوير اللجوء اليه دون حاجة الى تصريح من المحكمة .

( الطعن رقم ٣٥ سنة ٤٥ ق - جلسة ١١ يناير سنة ١٩٧٨ ) ١١ - ٣٤

\*\*\*

- تحقيق صحة الامضاءات والخطوط - لا محل لتطبيق احكام المادة ١٤٦ من قانون الاثبات بشأنها يترتب البطلان على عدم دعوة الخبير للخصوم .

( الطعن رقم ٦٧٠ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٣٨ - ١٢١

\*\*\*

- الاحتجاج بورقة في نزاع قائم . ادعاء الخصم بتزويرها في دعوى اصلية غير جائز والمحكمة المعروض عليها النزاع الموضوعى أن تعتبر الورقة صحيحة مادام لم يدع أمامها بالتزوير بالطريق القانونى .

( الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٥ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ٩٣ - ٣٠٢

\*\*\*



القاعدة الصفحة

- دعوى التزوير الأصلية لا تقبل اذا حصل الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم - من حق المحكمة ان تعتبر العقد صحيحا .

( الطعن رقم ٤١٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٠٣ - ٣٣١

\*\*\*

- عدم جواز الحكم بتزوير الورقة و في الموضوع معا  
اى يجب ان يكون القضاء بالتزوير سابقا على  
على الحكم في موضوع الدعوى اعمالا للمادة ٤٤ من  
قانون الاثبات لا يستلزم ان يكون القضاء بتزوير  
الورقة صريحا فمجرد الثقات المحكمة عن الأخذ  
بما جاء بالورقة المدعى بتزويرها يعتبر قضاءا بردها  
يستلزم اعادة الدعوى للمرافعة لنظر الموضوع .

( الطعن رقم ٨٢٢ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٥٦ - ٥١١

\*\*\*

- اذا قضى برفض الادعاء بالتزوير وصحة اسناد السند  
الى المدين فليس في القانون ما يحول دون القضاء  
بسقوط الدين أو بطلانه .

( الطعن رقم ٨٩٩ سنة ٤٥ ق - جلسة ٥ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٦٥ - ٦٣٤

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- يجب أن يكون القضاء بصحة المحرر أو تزويره سابقا  
على الحكم في الموضوع سواء كان هذا القضاء صادرا  
عن محكمة أول درجة أو ثاني درجة وسواء كان الحكم  
من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو الإلغاء لاتحاد الحكمة  
التشريعية في جميع الأحوال .

( الطعن رقم ٢ سنة ٤٨ ق - جلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٢٨ - ٩٠٨

\*\*\*

### تسجيل

- ملكية العقار تنتقل الى المشتري بتسجيل عقد شرائه  
ولو نسب اليه التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما  
أنه قد تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته  
عيب يبطله .

( الطعن رقم ٦٥٥ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٥٢ - ٩٩٧

\*\*\*

### تعويض

- التعويض الإضافى المستحق للعامل عن تأخر هيئة

القاعدة الصفحة

التأمينات الاجتماعية في صرف المعاش أو التعويض  
عدم اعفاء الهيئة منه ولو كان المبلغ المطالب به محل  
نزاع منها متى ثبت التزام الهيئة به .

( الطعن رقم ١٨٠ ، ٢٧ سنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥ مارس ١٩٧٨ ) ٨٥ - ٢٦٩

\*\*\*

- تقدير التعويض وإن كان يصح للمحكمة أن تقضى  
بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار التي حاققت  
بالمضور إلا أن ذلك مشروط ببيان عناصر الضرر  
ومناقشة كل عنصر على حدة .

( الطعن رقم ٦٠٣ سنة ٤٥ ق - جلسة ٦ إبريل سنة ١٩٧٨ ) ٩٤ - ٣٠٦

\*\*\*

- الخطأ الموجب للتعويض من المسائل القانونية التي  
تخضع لرقابة محكمة النقض .

( الطعن رقم ٣١١ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٧ إبريل سنة ١٩٧٨ ) ١٠٩ - ٣٥٠

\*\*\*

- التعويض الأدبي لا يجوز الحكم به إلا للزواج والأقارب  
إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت

القاعدة الصفحة

المصاب اعمالا لحكم المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ من القانون  
المدنى .

( الطعن رقم ٦١٧ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٧ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٢٧ - ٤٠٢

\*\*\*

- يجوز الجمع بين التعويض الذى يكفله قانون  
التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة  
١٩٦٤ وبين تعويض الضرر المستند الى المسؤولية  
التقصيرية طبقا للقانون المدنى متى كان الخطأ الذى  
وقع من رب العمل جسيما .

( الطعن رقم ١٦٩ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٣ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٤١ - ٤٥٦

\*\*\*

## تقادم

---

- ضرائب - تقادم ضريبة الأرباح التجارية والصناعية  
تسقط بمضى خمس سنوات تبدأ من اليوم التالى  
لانتهاء الأجل المحدد لتقديم الاقرار .

( الطعن رقم ٤٨٤ سنة ٤١ ق - جلسة ٣ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٤ - ١٨

\*\*\*



القاعدة الصفحة

- ضرائب - رسم الأيلولة والضريبة على التركات يبدأ  
التقادم بالنسبة لها من وقت الوفاة .

( الطعن رقم ٢٦١ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٩ - ٢٩

\*\*\*

- المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المكسب تنصب  
على ذات الطلب الجازم بالحق الذي يراد استرداده فلا  
تدند الى حق آخر مغاير للحق المرفوعة به الدعوى .

( الطعن رقم ١٤٢ سنة ٤٠ ق - جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٤٠ - ١٣٠

\*\*\*

- تقادم وديعة - الوديعة اذا كان موضوعها مبلغا من المال  
تعتبر وديعة ناتئة لكل ما للمودع هو المطالبة بقيمة  
ما له وهو حق شخصي يسرى في شأنه التقادم المسقط  
ولو اودع لدى نائب المودع .

( الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٨٧ ) ١٠٧ - ٣٤٥

\*\*\*

- الاثار المالية المترتبة على التسكين تخضع للتقادم  
الخمسى باعتبارها من الأجور والمهايا طبقا للمادة ٣٧٥  
مدنى .

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٣٨٤ سنة ٤٧ ق - جلسة ٢٣ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٩٤ - ٧٦٥

\*\*\*

- تغيير مدة التقادم المسقط للدين الى خمس عشرة سنة  
«شرطه» صدور حكم نهائى بالالزام - م ٣٨٥ مدنى .  
اقتصار الحكم على مجرد تقرير الحق المدعى به . لا  
يقترب عليه ذات الأثر .

( اطعن رقم ٢٩٢ سنة ٤٠ ق - جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٤٣ - ٩٦٣

\*\*\*

- ادعاء الدائن بانقطاع التقادم باتفاق المدين على  
تأجيل الوفاء بالدين انقضاء مدة التقادم . . وجوب  
التقيد فى اثباته بالقواعد العامة فى الاثبات بالبينة

( الطعن رقم ١٥٧ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٥٧ - ١٠٢٠

\*\*\*

- تقادم - جمارك . اقامة الدعوى ضد مصلحة  
الجمارك بطلب رد قيمة البضائع المصادرة سقوطها  
بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ التصديق  
على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية .

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٢٧٦ سنة ٤٨ ق - جلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ١٠٤١

\*\*\*

- القروض التي تعقدها المصارف تعتبر عملا تجاريا  
بالنسبة للمصرف وللمقترض مهما كانت صنفته  
والغرض الذي خصص له القرض ومن ثم فهي تخضع  
للتقادم الخمسى .

( الطعن رقم ٤٣٠ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٦٩ - ١٠٤٦

### تنفيذ

- وقف تنفيذ حكم النفقة المنفذ به تحت يد احدى  
الجهات الادارية . وجوب استصدار حكم قضائى  
بذلك . القضاء بأن حكم النفقة يفقد قوته كسند  
تنفيذى تلقائيا بانقضاء سنة من تاريخ الطلاق خطأ  
فى القانون .

( الطعن رقم ٣٧٨ سنة ٤٣ ق - جلسة أول مارس ١٩٧٨ ) ٦١ - ٢١٠

\*\*\*

- تنفيذ احكام النفقة الصادرة فى مسائل الأحوال

القاعدة الصفحة

الشخصية بالطريق الإداري اختلاف إجراءات الحجز في .  
هذه الحالة تحت يد إحدى الجهات . الإدارية عن إجراءات  
حجز ما للمدين لدى الغير في قانون المرافعات م ٥٧٤  
مرافعات سابقة المقابلة ٣٥٠ مرافعات حاليا . عدم  
انطباق أحكامها عند التنفيذ بالطريق الإداري .

( الطعن رقم ٣٨٧ سنة ٤٣ ق - جلسة أول مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦١ - ٢١٠

\*\*\*

- منازعة تنفيذ مستعجلة . طلب المدعى الحكم بصفة  
مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز استنادا الى براءة ذمته  
من الدين - منازعة وقتية في التنفيذ اختصاص قاضي  
التنفيذ بنظرها .

( الطعن رقم ٤١١ سنة ٤٤ ق - جلسة ٤ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٤ - ٢١٧

\*\*\*

- الدفع بعدم التنفيذ لا يجوز اثارته الا على ما تقابل  
من التزامات طرفي الاتفاق ذاتهما أو بين احدهما وبين  
الخلف العام أو الخاص لآخر .

( الطعن رقم ٤٤٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٢ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٠١ - ٣٢٩

\*\*\*



القاعدة الصفحة

## تهجير

- صفة المهجر التي تبيح له التمتع بالميزة التي تحرم  
المؤجر من طلب اخلائه تزول عن المهجر اذا انتقل من  
الجهة التي هجر اليها مباشرة ولو في نفس البلدة .

( الطعن رقم ٣٤٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٠ ما يو سنة ١٩٧٨ ) ١٣٧ - ٤٤٦

\*\*\*

- صفة المهجر لا تثبت الا ببطاقة التهجير الصادرة  
من السلطات المختصة ولا تثبت بسواها وفعالية هذه  
الصفة تقتصر على الجهة التي هجر اليها مباشرة  
من احدى المحافظات المذكورة وتزول عنه بمجرد تركه هذه  
الجهة بمحض ارادته .

( الطعن رقم ٣٥٢ سنة ٤٤ - جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٣٧ - ٤١٦

\*\*\*

- فعالية صفة المهجر تقتصر على الجهة التي يهجر اليها  
مباشرة من احدى المحافظات المشار اليها بحيث  
تزال عنه ويصبح مواطنا عاديا عند تنقله من

القاعدة الصفحة

مكان الى آخر بشرط أن يثبت ان المكان الأول كان قد  
أقام فيه على سبيل الاستقرار والبقاء .

( الطعن رقم ٥٥٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٥٣ - ٤٩٩

\*\*\*

### حجية الأحكام

---

- الحكم الصادر في دعوى منع التعرض لا يحوز قوة  
الأمر المقضى في دعوى الملكية حتى ولو تعرض للفصل  
في الملكية .

( الطعن رقم ٧٥٠ سنة ٤٣ ق - جلسة ٣ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٣ - ١٣

\*\*\*

- حجية الأحكام لا تثبت للحكم الذي يصدر برفض  
الدعوى بحالتها .

( الطعن رقم ٩٠٩ سنة ٤٣ ق - جلسة ٣ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٥ - ١٩

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- حجية الأمر المقضى تثبت للحكم الصادر بين طرفي النزاع وتمتد الى أية دعوى لاحقة بينهما حتى ولو كان الحكم الأول مبناه تقصير الخصم في تقديم أدلة الثبوت في دعواه .

( الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٢٦ - ٧٩

\*\*\*

- حجية الأحكام الابتدائية تقف بمجرد رفع الاستئناف عنها وتظل موقوفة لحين الفصل في الاستئناف .

( الطعن رقم ٣٦٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٣١ - ١٠٣

\*\*\*

- المتنازل له عن الايجار يعتبر خلفا خاصا للمتنازل فتمتد اليه حجية الحكم الذي كيف طبيعة العلاقة الايجارية بالنسبة للمتنازل له متى كان هذا الحكم قد صدر قبل التنازل .

( الطعن رقم ٢٨٥ سنة ٤٤ ق - جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٣٤ - ١١٠

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- القرارات التي تصدرها لجان الفصل في المنازعات  
الزراعية قبل الغائها بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥  
وفي حدود اختصاصها لها حجية الأحكام .

( الطعن رقم ٧٩٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٠٥ - ٣٣٦

\*\*\*

- قوة الأمر المقضى - نيابة عامة . قرار الحفظ الصادر  
من النيابة العامة أيا كان سببه أو مضمونه لا  
يكتسب أية حجية أمام القضاء المدني .

( الطعن رقم ٤٣٥ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١١٨ - ٣٧٤

\*\*\*

- حجية الحكم الجنائي على القاضى المدني قاصرة على  
ما فصل فيه فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للاساس  
المشترك بين الدعويين المدنية والجنائية .

( الطعن رقم ١٧٨ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١١٩ - ٣٧٦

\*\*\*

- حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . القضاء



القاعدة الصفحة

ببراءة المتهم لاقتفاء الخطأ في جانبه لا يمنع المحكمة  
من إلزام المتبوع بالتعويض على أساس المسؤولية  
الشيئية .

( الطعن رقم ١٤٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤ إبريل سنة ١٩٧٨ ) ١٢٢ - ٣٨٨

★★★

- القضاء ببراءة التابع لاقتفاء الخطأ في جانبه . تطرق  
الحكم الجنائي الى بحث خطأ المجنى عليه . تزيد  
لا يحوز حجية أمام المحاكم المدنية .

( الطعن رقم ١٤٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤ إبريل سنة ١٩٧٨ ) ١٢٢ - ٣٨٨

★★★

- الحجية تثبت للأسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا  
وثيقا وتمنع من تجديد النزاع في أى دعوى تالية  
بالنسبة للمسألة المقضى فيها ولو كان ذلك بصدد  
طلبات مختلفة فالحكم الصادر في دعوى إلغاء الحجز  
متى تعرض للملكية تقوم له حجية كاملة في الدعوى التى  
تقام بصدد تثبيت الملكية .

( الطعن رقم ٣١٥ سنة ٤١ ق - جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٨٤ - ٤٨٥

★★★

( م ٣٤ - ج ٤ )

القاعدة الصفحة

- قرارات لجنة الري - اللجنة الادارية المختصة بالفصل  
في جرائم الري • ق ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين  
٢٩ ، ٣٨٥ لسنة ١٩٥٦ • قضاؤها بإدانة الطاعن  
لأخذه أتربة من جسر النيل لها حجية الأحكام •

( الطعن رقم ١٣٨ سنة ٤٦ ق - جلسة ٢٨ نونمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٣٨ - ٩٤٥

\*\*\*

## حراسات

---

- يجب على الدائنين للأشخاص الذين رفعت الحراسة  
عن أموالهم وآلت الى الدولة أن يتقدموا الى المدير العام  
لادارة الاموال المذكورة بديونهم قبل التجائهم الى  
القضاء والا قضى بعدم قبول الدعوى •

( الطعن رقم ٥٩٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ٩ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ٤٨ - ١٥٢

\*\*\*

- رفع الحراسة طبقا لقانون الطوارئ من شأنها جعل  
الأموال والممتلكات التي وضع أصحابها تحت الحراسة  
ملكا للدولة من وقت رفع الحراسة عنهم بحكم  
القانون •

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٦٨٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٨٦ - ٢٧٢

\*\*\*

- شرط احتفاظ الشخص الذى آلت أمواله وممتلكاته الى  
الدولة بالسكن الذى كان يشغله هو أن يكون شاغلا  
له نملا بالسكنى بنفسه وليس مؤجرا له .

( الطعن رقم ٦٨٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٨٦ - ٢٧٢

\*\*\*

- سلطات الحارس القضائى تتحدد بالحكم الصادر  
بتعيينه حارسا ومن حقه اقتضاء الحقوق السابقة على  
تعيينه حارسا وان لم ينص على ذلك فى الحكم .

( الطعن رقم ٤٨٠ سنة ٤٦ ق جلسة ٣ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ٩٢ - ٢٩٤

\*\*\*

- الخاضعون للحراسة طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٣٨  
لسنة ١٩٦١ - عدم جواز مطالبتهم بالديون المستحقة  
عليهم الا بعد التقدم بطلب سدادها الى مدير ادارة  
الاموال التى آلت الى الدولة وصدر قرار منه برفضها  
على أن يكون القرار مسببا .

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٧٣٣ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٠ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ٩٨ - ٣١٣

\*\*\*

- حراسة الطوارئ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ يستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا قد تلقوها عن الخاضع الأصلي وتسلم اليهم هذه الأموال والممتلكات ما لم يكن قد تم التصرف فيها فتسلم اليهم قيمتها .

( الطعن رقم ١٨٠ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٥٧ - ٥١٥

\*\*\*

- حارس قضائي - رفع دعوى الاخلاء من الحارس القضائي على المستأجر لاستعماله العقار بطريقة تنافي شروط العقد هو أمر يندرج ضمن سلطة الحارس القضائي في تأدية التزامه بالحفاظ على الأموال المشمولة بحراسته وطلب الازالة بوصفه طلبا يدخل في أعمال الادارة .

( الطعن رقم ٧٣٠ سنة ٤٦ ق - جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٢٧ - ٩٠٢

\*\*\*



القاعدة الصفحة

## حكم

- الحكم القابل للطعن هو الحكم الذي تنتهي به الخصومة كلها ما لم يكن قابلا للتنفيذ الجبرى

( الطعن رقم ٤٥٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ٩ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٧ - ٢١

\*\*\*

- لا يجوز الطعن في الحكم المنهى للخصومة الصادر في الدعوى الأصلية اذا أبدى فيها طلب عارض لم يفصل فيه بعد .

( الطعن رقم ١٨٣٩ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٦ يناير سنة ١٩٧٨ ) ١٧ - ٥٣

\*\*\*

- عدم جواز الطعن في الحكم ولو قضى بقضاء قطعى في أوجه النزاع طالما انه بقى وجه آخر من نزاع ما زال مطروحا امام المحكمة ولو تمثل هذا الوجه في دعوى منضمة .

( الطعن رقم ٨٩٤ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٦ يناير سنة ١٩٧٨ ) ١٤ - ٤٤

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- الفساد في الاستدلال محله أن يقيم الحكم قضاءه على  
قرائن لا يظهر أثر كل واحدة منها على حدة في تكوين  
عقيدة المحكمة ثم يبين أن استناده الى بعضها كان  
معييا .

( الطعن رقم ٦٨٨ سنة ٤٠ ق - جلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٣٢ - ١٠٨

\*\*\*

- اعلان الطعن في الحكم - جوازه في المحل المختار - شرطه .  
أن يتخذه موطنا مختارا في ورقة اعلان الحكم للطاعن .

( الطعن رقم ٩٠١ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٧١ - ٢٣٠

\*\*\*

- اغفال الفصل في بعض الطلبات . اغفال الحكم الفصل  
في احد طلبات الخصم وجوب الرجوع الى المحكمة التي  
أصدرته لتداركه عدم صلاحيته كسبب للطعن  
فيه بالنقض .

( الطعن رقم ١٨٠ ، ٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥ مارس ١٩٧٨ ) ٨٥ - ٢٦٩

\*\*\*

- قضاء محكمة الجنح نهائيا بادانة رب العمل لعدم

القاعدة الصفحة

التأمين على عماله وقضاء المحكمة المدنية ببراءة ذمته من اشتراكات التأمين المستحقة عليه عن هؤلاء العمال بمقولة عدم خضوعهم لقانون التأمينات الاجتماعية خطأ في القانون لمخالفته لحجية الحكم الجنائي السابق .

( الطعن رقم ٩٢١ سنة ٤٣ ق - جلسة ٨ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ٩٥ - ٣٠٧

\*\*\*

- المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين وتناقش فيها ذات الخصوم في الدعوى الاولى .

( الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١١٧ - ٣٧١

\*\*\*

- بيان أسماء المستشارين الثلاثة الذين اصعدوا الحكم في ديباجته تذييل الحكم بما يفيد أن مستشارا آخر سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع على المسودة . عدم ايراد أسماء المستشارين الاخرين اللذين اشتركوا معه في ذلك سواء في بيانات الحكم او محضر جلسة النطق به . يرتب بطلان الحكم .

( الطعن رقم ٩٣٨ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٢٣ - ٨٨٢

\*\*\*

القاعدة الصفحة

– الخطأ المادى فى تاريخ صدور الحكم • لا اثر له • الأصل  
فى ثبوت تاريخ اصدار الحكم هو محاضر الجلسات •

( الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٤٥ ق – جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٤٧ – ٩٧٧

\*\*\*

– الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم  
التكميلية على المحرر المشهر ، عدم قابليته للطعن  
متى فصل فى المنازعة بشأن تقدير الرسم • فصله فى  
منازعات أخرى • خضوعه للقواعد العامة فى الطعن •

( الطعن رقم ١٠٦٧ سنة ٤٥ ق – جلسة ١٢ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٥٣ – ١٠٠٢

\*\*\*

– تعرض الحكومة للمستأجر • حقه فى طلب فسخ العقد  
إذا كان الحرمان من الانتفاع جسيما اقتضاه حقه  
على طلب انقاص الأجرة إذا لم يبلغ هذه الدرجة  
من الجسامة • استلزام الحكم أن يكون النقص جسيما  
فى الحالتين خطأ فى القانون •

( الطعن رقم ٩٢٨ سنة ٤٥ ق – جلسة ١٤ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٥٨ – ١٠٢١

\*\*\*



القاعدة الصفحة

- القضاء للمستأنف عليه بكل طلباته أمام محكمة أول درجة .
- أوجه الدفاع التي سبق له التمسك بها أمامها .
- وجوب فصل المحكمة الاستئنافية فيها .
- مثال بشأن الطعن بالصورية .

( الطعن رقم ٤٤٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٤ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٥٩ - ١٠٢٣



- الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاء في المواد الجنائية .
- عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض
- استقلالا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى التي رفع عنها طلب الرد .
- علة ذلك .

( الطعن رقم ٦٧٥ سنة ٤٠ ق - جلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٧٥ - ١٠٧٠



- الحكم الصادر في طلب رد القاضي من دائرة الجنج المستأنفة أو محكمة الجنايات غير قابل للاستئناف .
- اجراءات الطعن فيه بطريق النقض .
- خضوعها لأحكام قانون الاجراءات الجنائية دون قانون المرافعات .

( الطعن رقم ٦٧٥ سنة ٤٠ ق - جلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٧٨ - ٢٧٥ - ١٠٧٠



القاعدة الصفحة

## حـوالة

---

- خلف خاص - المستأجر ليس خلفا للمؤجر بل هو  
دائن له والمتنازل له عن الايجار هو خلف للمستأجر  
الأصلي ولا تسرى الايجاره كحوالة حق في حق المؤجر  
الا من وقت اعلانه بالتنازل .

( الطعن رقم ٥ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢ يناير سنة ١٩٧٨ ) ١ - ٥

\*\*\*

## حـيـازة

---

- دعوى الحيازة - تقبل من الحائز على الشيوع ولا  
بشترط في المتعرض أن يكون سىء النية وتتسع لازالة  
الأفعال المادية التي يجريها المتعرض .

( الطعن رقم ٥٢٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٧٨ ) ١٠ - ٣٠

\*\*\*

- الحيازة كسبب لكسب الملكية . ماهيتها . غنم وجوب علم

القاعدة الصفحة

المالك يقينا بحيازة الغير للعقار • كفاية كون الحيازة  
ظاهرة بحيث يستطيع العلم بها •

( الطعن رقم ٩٢٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٢١ - ٨٧٣

★★★

- استيفاء الحيازة للشروط القانونية • التحقق منه •  
من سلطة محكمة الموضوع • لا رقابة لمحكمة النقض  
عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة •

( الطعن رقم ٩٢٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٢١ - ٨٧٣

★★★

### خصومة

- ترك الخصومة مع المتنازل عن أصل الحق لا يلزم  
فيه موافقة الخصم لانتفاء مصلحته في ذلك عملا بالمادة  
١٤١ من قانون المرافعات والأمر كذلك بالنسبة الى  
التنازل عن أى إجراء أو ورقة من أوراق المرافعات طبقا  
للمادة ١٤٤ مرافعات ولا يجوز للتارك أو المتنازل بعد  
ذلك العودة الى العدول عما تنازل عنه •

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٨٥٤ سنة ٤٥ ق - جلسة ١١ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٤٠ - ٤٥٤

★★★

- انقطاع سير الخصومة - مثول الوارث أمام المحكمة  
بعد وفاة مورثه يصح الاجراءات دون حاجة لاختصامه  
بصفته وارثا .

( الطعن رقم ٦٥٤ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٥٥ - ١٠٨

★★★

- ترك الخصومة - انه وان كان يترتب على ترك  
الخصومة الغاء جميع اجراءاتها وكافة الاثار المترتبة  
على قيامها بما في ذلك صحيفة افتتاحها الا ان الترك لا  
يؤدى الى سقوط الأحكام القطعية التى تكون قد صدرت  
في الدعوى فلا تسقط الا بمضى خمس عشرة سنة .

( العن رقم ٦٢٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٨ يونية سنة ١٩٧٨ ) ٢٠١ - ٧٩٠

★★★

دعوى

- الدعوى الجنائية توقف الفصل فى الدعوى المدنية وهو



القاعدة الصفحة

أمر من النظام العام يجوز اثارته في أية مرحلة من  
مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٣٥ سنة ٤٥ ق - جلسة ١١ يناير سنة ١٩٧٨ ) ١١ - ٣٤

\*\*\*

- تعجيل الدعوى من الايقاف يتعين لقطع مدة السقوط  
أن يتم اعلان صحيفة الدعوى خلال سنة من وقت  
زوال سبب الوقف ولا يغنى عن الاعلان مجرد  
ايداع الصحيفة قلم كتاب المحكمة .

( الطعن رقم ٣٣٦ سنة ٤٥ ق - جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٤٢ - ١٣٣

\*\*\*

- دعوى العامل بالمطالبة بحقوقه العمالية قبل انقضاء  
سنة من وقت انتهاء العقد . اعتبار الدعوى مرفوعة  
في الميعاد . م ٦٩٨ مدني . لا يغير من ذلك أن يكون  
العامل قد عدل طلباته بالزيادة بعد انقضاء تلك المدة عن  
حقوق استجدت له .

( الطعن رقم ٢١٣ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٧٧ - ٢٤٥

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- تقدر قيمة الدعوى في حالة تعدد الطلبات بقيمة مجموع  
الطلبات اذا كانت ناشئة عن سبب قانوني واحد .

( الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٧٩ - ٢٤٩

\*\*\*

- الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . سقوطها بالتقادم  
بانقضاء سنة من تاريخ انتهاء عقد العمل م ٦٩٨  
مدنى .

( الطعن رقم ١٥٨ سنة ٤٣ ق - جلسة أول ابريل سنة ١٩٧٨ ) ٨٨ - ٢٧٩

\*\*\*

- طلب تأجيل الدعوى أو اعادتها للمرافعة لاتخاذ طريق  
الطعن بالتزوير عدم التزام المحكمة باجابته متى  
استبان ان القصد منه هو الماطلة .

( الطعن رقم ٤١٣ ، ٥٣٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٥ ابريل ١٩٧٨ ) ٩٣ - ٣٠٢

\*\*\*

- احالة الحكم في أسبابه الى أسباب حكم آخر . شرطه  
أن يكون صادرا بين ذات الخصوم ومودعا ملف الدعوى .  
لا يكفى صدورهما معا من نفس المحكمة في جلسة  
واحدة .

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٤١٣ ، ٣٣٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ٥ ابريل ١٩٧٨ ) ٩٣ - ٣٠٢

\*\*\*

- النيابة العامة طرف أصلي في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية • وفاة الخصم قبل أن تبدى النيابة رأيها • أثره انقطاع سير الخصومة باعتبار أن الوفاة حدثت قبل أن تنتهي الدعوى للحكم في موضوعها •

( الطعن رقم ٣١ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٩ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١١٢ - ٣٦١

\*\*\*

- المطالبة القضائية القاطعة للتقادم المسقط • ماهيتها • دعوى العامل بالغاء قرار فصله لا تقطع سريان التقادم في المطالبة بمتأخر الأجر والعمولة والمنححة السنوية •

( الطعن رقم ٤٣٥ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١١٨ - ٣٧٤

\*\*\*

- تغيير سبب الدعوى - محكمة الموضوع لا تتقيد في تحديد طبيعة المسؤولية التي استند اليها المضرور في دعوى التعويض بل عليها من تلقاء نفسها أن تحدد

القاعدة الصفحة

الأساس القانوني للمسؤولية ولا يعد ذلك منها تغييرا  
لسبب الدعوى •

( الطعن رقم ٩٤٦ سنة ٤٦ ق - جلسة ٨ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٣٣ - ٤٢٢

★★★

- شرط تقديم مستندات في فترة حجز الدعوى للحكم هو  
أن تكون المحكمة قد صرحت بتقديمها ويلزم اطلاع  
الخصوم عليها ولا يغنى عن ذلك اعلان الحافطة ولو  
تضمنت فحوى المستند ما دام لم يثبت اطلاع الخصم  
على المستند بذاته

( الطعن رقم ٤٩١ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٥٠ - ٤٩٠

★★★

- دعوى ثبوت الحق وصحة الحجز - يتعين رفعها  
بصحيفة تودع قلم الكتاب ولا تقبل بغير هذا الطريق  
ويترتب البطلان على مخالفة اجراءات التقاضى وهو  
بطلان من النظام العام •

( الطعن رقم ٢٠٣ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٤ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٧٥ - ٦٧٥

★★★



القاعدة العامة

- دعوى الضرور قبل شركة التأمين ق ٢٥٦ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري على السيارات دعوى مباشرة  
عدم الزام الضرور باختصاص المؤمن له في الدعوى  
علة ذلك .

( الطعن رقم ٢١ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٩ يونية ١٩٧٨ ) ٨٠٥ - ٢٠٤



- الدعوى المدنية المرفوعة بالتبع للدعوى الجنائية .  
القضاء للمدعى فيها بتعويض مؤقت لا يغير من مدة  
التقادم المستقطب لدعوى التعويض الكامل عن الفعل  
الضار . سقوطها بانتضاء ثلاث سنوات من تاريخ  
صدور الحكم النهائي في الدعوى الجنائية .

( الطعن رقم ٢٩٢ سنة ٤٠ ق - جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٩٦٣ - ٢٤٣



- انعدام صفة أحد الخصوم لا يتعلق بالنظام العام  
عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٠٤٤ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩ ديسمبر ١٩٧٨ ) ١٠٣٠ - ١٦٢



القاعدة الصفحة

- انخصومة فيما يتعلق بقابليتها للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم شرطه أن يكون موضوع الدعوى قابلا للتجزئة .  
م ١٣٦ مرافعات - سقوط الخصومة في ظل قانون المرافعات السابق لا يتجزأ ولو كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة .

( الطعن رقم ١٠٤٤ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٦٢ - ١٠٣٠

\*\*\*

- تمثيل الولي الشرعي للقاصر في الاستئناف . بلوغ القاصر سن الرشيد قبل رفع الطعن بالنقض . وجوب اقامة الطعن منه شخصيا .

( الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٦٤ - ١٠٣٤

\*\*\*

- تمثيل الولي الشرعي للقاصر في الاستئناف رغم تعيين وصي عليه بدلا منه قبل صدور الحكم رفع الطعن بالنقض من الوصي ، صحيح ولو لم يفصح عن صفته حتى صدور الحكم المطعون فيه .

( الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٦٤ - ١٠٣٤

\*\*\*

القاعدة الصفحة

## دفاع

- امتناع الخصم أو محاميه عن قبول مذكّرة مما يفوت على خصمه الميعاد المحدد لايداع المذكرة لا يترتب عليه قيام عذر لمقدم المذكرة اذ كان عليه ان يتوقع ذلك ويفسخ لنفسه الأجل لاعلانها لخصمه ويتعين على المحكمة استبعادها اذا قدمت بعد الميعاد .

( الطعن رقم ٢٣ سنة ٤٩ ق - جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٢٥ - ٧٤

\*\*\*

## دفعوع

- الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لا يسقط الحق في ابدائه لمجرد تقديم التمسك به طلبا بتعجيل نظر الخصومة اذ ان ذلك لا يعتبر دفاعا في الدعوى يمس الموضوع .

( الطعن رقم ٥٣٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ٧ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٦٦ - ٦٤٠

\*\*\*

القاعدة للصفحة

## رد القضاة

---

- رد القاضي - يجوز التنازل عن طلب الرد دون توقف  
على قبول القاضي لأن القاضي ليس طرفاً ذا مصلحة  
شخصية في الخصومة .

( الطعن رقم ٩٦٧ سنة ٤٤ ق جلسة ٥ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٦ - ٢٠

\*\*\*

## شركات

---

- تأميم الشركة وتبعيةها لمؤسسة عامة . بقاء شخصيتها  
الاعتبارية وكيانها المستقل . التوصيات الصادرة من  
المؤسسة . غير ملزمة للشركة .

( الطعن رقم ١٥٨ سنة ٤٣ ق - جلسة أول ابريل سنة ١٩٧٨ ) ٨٨ - ٢٧٨

\*\*\*

- العاملون بشركات القطاع العام . علاقتهم بها تعاقدية  
وليست تنظيمية ، اختصاص القضاء العادي بنظر  
المنازعات المتعلقة بقرارات التسوية .



القاعدة الصفحة

د الطعن رقم ٣٠٧ سنة ٤١ ق - جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٧٨ - ١٠٤ - ٣٣٣

\*\*\*

- تسوية حالات العاملين بشركات القطاع العام .
- كيفية .

د الطعن رقم ٣٠٧ سنة ٤١ ق - جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٧٨ - ١٠٤ - ٣٣٣

\*\*\*

- المصفي يعتبر وكيلا عن الشركة لا عن دائنيها فهو
- يسأل قبل الشركاء عن خطئه اليسير متى كان مباشر
- اعمال التصفية بدون مقابل الا أنه يسأل بالنسبة
- للدائنين عن كل خطأ يرتكبه سواء كان يسيرا او جسيما .

د الطعن رقم ٣١١ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٧ ابريل سنة ١٩٧٨ ( ١٠٩ - ٣٥٠

\*\*\*

- بنك بوزنعيد قبل تحويله الى شركة مساهمة بالقرار
- الجمهورى ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ - اعتباره مؤسسة عامة
- ذات طابع اقتصادى عدم سريان نظم اعانة غلاء المعيشة
- على العاملين به لائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

د الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٧٨ ( ١٥٨ - ٥١٧

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- التأميم لا يرد الا على رأس مال المنشأة دون الأرباح  
التي حققتها قبل التأميم - من حق الشركاء صرف  
الأرباح التي حققتها المنشأة المؤممة خلال فترة التأميم  
النصفي .

( الطعن رقم ٢٥٦ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٦٠ - ٥٢١

\*\*\*

- من حق الشركاء في شركات الأشخاص أو الأموال  
تجنيب نسبة ٢٥٪ من الأرباح المخصصة لتوزيعها  
على العاملين وفقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦١ .

( الطعن رقم ٢٥٦ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٦٠ - ٥٢١

\*\*\*

- ادماج الشركة بعد تأميمها في شركة أخرى يؤدي الى  
زوال شخصية الشركة المندمجة ومحسو شخصيتها  
الاعتبارية ودمتها المالية .

( الطعن رقم ٦٨٤ سنة ٤٦ ق - جلسة ٢٦ يونية سنة ١٩٧٨ ) ٢٠٠ - ٧٨٣

\*\*\*

القاعدة الصفحة

### شـقـعة

- الوقت الموعول عليه لعدم الاحتجاج على الشفيع بالبيع  
الثانى هو وقت تسجيل اعلان الرغبة لا وقت حصول  
الاعلان .

( الطعن رقم ١٠٢٠ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٥١ - ٩٩١

\*\*\*

### شـيـوع

- الشركاء على الشيوع الذين يملكون ثلاثة ارباع المال  
الشائع . حقهم فى اجراء تغيير فيه . نفاذه فى حق باقى  
الشركاء ما لم تقض المحكمة المختصة باجابتهم الى  
اعتراضهم على هذا التغيير .

( الطعن رقم ١٩ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٥٦ - ١٠١٦ .

\*\*\*

- اقامة اقلية الشركاء بقاء على العقار الشائع . اثره

القاعدة الصفحة

اعتبار باقي الشركاء مالكيين له وفيما يغله من ريع  
منذ انشائه • عدم توقف ذلك على وفائهم بنصيبهم  
في النفقات •

( الطعن رقم ١٩ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٥٦ - ١٠١٦

\*\*\*

### صورية

- الغير في التصرف الصوري هو من يكسب حقاً بسبب  
يغاير التصرف الصوري •

( الطعن رقم ٧٧٦ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٢١ - ٦٣

\*\*\*

- اتخاذ الحكم مما ورد بإيصال السداد قرينة على  
صورية الأجرة الواردة بالعقد جائز • بطل ذلك •

( الطعن رقم ٦٤٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٨٧ - ٤٧٧

\*\*\*



القاعدة الصفحة

- الوارث - يعتبر من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من  
المورث الى وارث آخر .

( الطعن رقم ٧٦ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٢ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٧٣ - ٦٦٧

\*\*\*

ضرائب

- المرتب الذى يتقاضاه المعار الى احدى الحكومات  
الافريقية من جمهورية مصر العربية يخضع للضريبة  
على المرتبات فى مصر .

( الطعن رقم ٤١٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ٣ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٢ - ٩

\*\*\*

- تقادم ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بخمس  
سنوات من الوقت الذى يجب فيه تقديم الإقرار به

( الطعن رقم ٤٨٤ سنة ٤١ ق - جلسة ٣ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٤ - ٦٨

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- الدعاوى المتعلقة بالضريبة على المرتبات وكسب العمل  
وما في حكمها ترفع طبقا للقواعد العامة في قانون  
المرافعات وليس للجان الطعن اية ولاية للفصل في اوجه  
الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب .

( الطعن رقم ٢٦١ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٩ - ٢٩

\*\*\*

- استئناف الأحكام الصادرة بخصوص الدعاوى المتعلقة  
بفرض رسم ايلولة على التركات ميعادها ستون يوما  
طبقا للقواعد العامة .

( الطعن رقم ٣٥٤ سنة ٤٩ ق - جلسة ١٣ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٧٤ - ٦٧١

\*\*\*

- تسري الضرائب على المرتبات التي تمنحها الحكومة  
المصرية للموظف المعار لحكومة الجزائر .

( الطعن رقم ٤٢٨ سنة ٤٦ ق - جلسة ٢٠ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٨٦ - ٧١٨

\*\*\*

القاعدة الصفحة

## طعن

- الحكم القابل للطعن هو الحكم الذى تنتهى به الخصومة كلها ، الم يكن قابلا للتنفيذ الجبرى .

( الطعن رقم ٤٥٠ سنة ٤٠ ق - جلسة ٩ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٧ - ٢١

\*\*\*

- لا يجوز الطعن بالحكم المنهى للخصومة الصادرة فى الدعوى الأصلية اذا أبدى فيها دألب عارض لم يفصل فيه بعد .

( الطعن رقم ١٨٣٩ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٦ يناير سنة ١٩٧٨ ) ١٧ - ٥٣

\*\*\*

- التوكيد بالطمعن بالنقض لا يلزم أن يكون صريحا بافظه واحكمة النقض تحصيل ذلك من عبارات التوكيل والملايسات التى حرر فيها .

( الطعن رقم ٩٦٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٧٢ - ٢٣٢

\*\*\*

## للقاعدة الصفحة

- الأحكام التي لا تنتهي بها الخصومة والقابلة للطعن طبقا للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات من بينها أحكام الإنزام التي تصدر في طلب موضوعي لأحد الخصوم وتكون قابلة للتنفيذ الجبري سواء بحكم القواعد العامة أو طبقا للقواعد النفاذ المعجل أما تلك التي تستهدف تقرير ايجابي بتقرير مركز قانوني فلا تقبل الطعن المباشر .

( الطعن رقم ٤٤٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٤٥ - ٤٦٧

\*\*\*

## عقد ادارى

- شركات القطاع العام لا تعتبر من اشخاص القانون العام حتى ولو امتد نشاطها الى الاشراف على مرفق عام حيث ان ذلك لا يعتبر من قبيل ممارسة السلطة العامة فلا يعتبر العقد الذى تصدره عقدا اداريا حتى ولو تضمن شروطا غير مألوفة في القانون الخاص .

( الطعن رقم ٥١٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٤٥ - ١٤٤

\*\*\*



القاعدة الصفحة

## عقود الاذعان

---

- شروط وخصائص عقود الاذعان انها تتعلق بسلع ومرافق تعتبر من الضروريات ويكون احتكار الموجب فيها احتكارا قانونيا او فعليا .

( الطعن رقم ٧٢٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٤٩ - ١٥٩

\*\*\*

## عقود فتح الاعتماد

---

- لا يجوز للبنك الرجوع في عقود فتح الاعتماد لأي سبب يطرأ بعد ذلك .

( الطعن رقم ٤٠٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٨ ) ٥٢ - ١٧٢

\*\*\*

## عمل

---

- اصابة العمل . الرنأة نتيجة الاصابة بجأطة في القلب

القاعدة الصفحة

تحصيل الحكم ان الاصابة نشأت عن المجهود المبذول  
في العمل دون ان تكشف الأوراق عن أن الارهاق يتسم  
بالمباغته • خطأ في القانون •

( الطعن رقم ٩٥٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ٤ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٢ - ٢١٣

\*\*\*

- الأصل في الأجر انه لقاء عمل • منع العامل من العمل  
بسبب راجع الى رب العمل • اثره استحقاقه  
للاجز رغم ذلك • م ٦٩٢ مدنى تطبيق هذا النص  
شرطه • أن يكون عقد العمل قائما •

( الطعن رقم ٤٥١ سنة ٤٢ ق - جلسة ٤ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٣ - ٢١٤

\*\*\*

- اعانة غلاء المعيشة المقررة بالأمر العسكرى ٣٥٨ سنة  
١٩٤٢ والأوامر التالية المستحقو زلها من العمال •  
بياناتهم •

( الطعن رقم ٤٥١ سنة ٤٢ ق - جلسة ٤ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٣ - ٢١٤

\*\*\*

- اجازات العامل • حلول ميعاد الاجازة ورفض صاحب

القاعدة الصفحة

العمل الترخيص بها رغم طلبها أثره • استحقاق  
العامل لمقابلها نقدا •

( الطعن رقم ٤٥١ سنة ٤٢ ق - جلسة ٤ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٣ - ٢١٤

\*\*\*

- نظام تأمين الشيخوخة • حلوله محل نظام مكافأة  
نهاية الخدمة قانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ •

( الطعن رقم ٤٥١ سنة ٤٢ ق - جلسة ٤ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٣ - ٢١٤

\*\*\*

- جمع العامل بين صفتي الوكيل والأجير • جائز •

( الطعن رقم ٤٥١ سنة ٤٢ ق - جلسة ٤ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٣ - ٢١٤

\*\*\*

- المنحة - ماهيتها • اعتبارها جزءا من الأجر متى  
كانت مقررة في عقد العمل أو لائحة المنشأة أو جرى  
العرف بمنحها •

( الطعن رقم ٤٥١ سنة ٤٢ ق - جلسة ٤ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٣ - ٢١٤

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- قواعد وقف العاملين بالقطاع العام عن العمل • تنظيمها  
بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ - لا محل لأعمال قواعد  
قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ •

( الطعن رقم ٤٨١ سنة ٤٤ ق - جلسة ١١ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٦ - ٢٢٣

\*\*\*

- العاملون بالقطاع العام - وقف العامل عن عمله • م ٥٧  
ق ٦١ لسنة ١٩٧١ - شموله الوقف الذى تقتضيه  
مصلحة التحقيق الادارى او الجنائى •

( الطعن رقم ٤٨١ سنة ٤٤ ق - جلسة ١١ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٦ - ٢٢٣

\*\*\*

- المعاش المستحق للعامل بالتطبيق لحكم المادة ٧٩  
من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ • كفاية تقديمه طلبا  
بصرف معاشه • التزام هيئة التأمينات بتحديد  
المعاش وفقا لحالته طبقا للقانون •

( الطعن رقم ١٣٥ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٨ مارس ١٩٧٨ ) ٧٥ - ٢٤٣

\*\*\*

- دعوى العامل بالمطالبة بحقوقه العمالية قبل انقضاء سنة



الصفحة

من حيث اعتبار الدعوى مرفوعة في  
الميلاد • م ٦٩٨ مدني • لا يغير من ذلك أن يكون  
العامل قد عدل طلباته بالزيادة بعد انقضاء تلك المدة  
عن حقوق استجدت له •

( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٧٧ - ٢٤٥

\*\*\*

- قاعدة المساواة بين عمال رب العمل الواحد لا محل لها  
إذا تفرقت في نصوصها قاعدة تقررها المشرع بنص  
صريح •

( الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٧٨ - ٢٤٦

\*\*\*

- اعانة غلاء المعيشة المقررة بالأمر العسكري ٩٩ لسنة  
١٩٥٠ عدم جواز مطالبة العامل بزيادة أجره بالتطبيق  
لأحكامه بعد صدور قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩  
عدم سريانه أيضا على العامل المعين بعد صدور القانون  
المذكور •

( الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٨٤ - ٢٦٨

\*\*\*

( م ٣٦ - ج ٤ )

## القاعدة الصفحة

- المعاش المستحق للعامل • وجوب ربطه على أساس متوسط الأجر الشهري المسدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين • المادة ٧٦ ق لسنة ١٩٦٣ •

( الطعن رقم ٨٠ ، ٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥ مارس ١٩٧٨ ) ٨٥ - ٣٦٩

\*\*\*

- طلب العامل الزام الشركة بأن تؤدي له بدل انتقال بواقع جنيهين شهريا حتى تاريخ الفصل في الدعوى قضاء المحكمة الابتدائية للمدعى بمبلغ ١١٦ جنيها • جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف • باعتبار أن الدعوى غير مقدرة القيمة •

( الطعن رقم ٦٣٣ سنة ٤١ ق - جلسة أول ابريل سنة ١٩٧٨ ) ٨٩ - ٣٨٤

\*\*\*

- تقديم العامل طالبا الى المحكمة لتسوية مرتبه وصرف الفروق المتضى بها • لا يعد قبولا لما قضى به الحكم المتاعون نيه • القبول المانع من الطعن شروطه •

( الطعن رقم ٥١ ، ٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٨ ابريل ١٩٧٨ ) ٩٦ - ٤١٠

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- وجوب مراعاة أن يكون مرتب رئيس مجلس الإدارة  
أعلى مرتب في الشركة عند وضع جدول الوظائف  
المادة ٦٣ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يحول  
ذلك دون إمكان زيادة مرتبات بعض العاملين بالشركة  
على مرتب رئيس مجلس الإدارة .

( الطعن رقم ٥١ ، ٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٨ ابريل ١٩٧٨ ) ٩٦ - ٣١٠

\*\*\*

- مؤهل التجارة التكميلية العالية . اعتباره مؤهلا  
عاليا قانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

( الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٠٤ - ٣٣٣

\*\*\*

- تسوية حالات العاملين بشركات القطاع العام .  
كيفية .

( الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٠٤ - ٣٣٣

\*\*\*

- العمولة وإن كانت من ملحقات الأجر التي لا يجوز

القاعدة الصفحة

لرب العمل أن يستقل بتعديلها أو الغائها إلا أنها مرتبطة  
بالعمل فإذا نقل العامل كجزء تاديبى الى عمل آخر لا  
يستحق عنه عمولة فلا تقرب على رب العمل ان لقطع  
العمولة من أجره .

( الطعن رقم ٧٥٩ سنة ٤٠ ق - جلسة ١٨ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١١١ - ٣٥٧

\*\*\*

- المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة . التزام هيئة التأمينات  
الاجتماعية دون رب العمل بالمعاش أو التعويض . عدم  
اداء رب العمل للميزة الاضافية المنصوص عليها في المادة  
٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الى هيئة  
التأمينات . اثره . جواز مطالبة العامل لرب العمل  
بإدائها اليه .

( الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١١٧ - ٣٧١

\*\*\*

- عمولة التوزيع . عدم استحقاق العامل لها الا اذا  
تحقق سببها بقيامه بالتوزيع الفعلى .

الطعن رقم ٤٣٥ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١١٨ - ٣٧٤

\*\*\*



القاعدة الصفحة

- تسليم العامل بما يستحقه من عمولة توزيع قبل  
فصله من العمل - اقامة دعواه بطلب العمولة المذكورة  
بعد انقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . اثره .  
سقوط حقه بالتقادم الحواري .

الطعن رقم ٤٣٥ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢ ابريل سنة ١٩٧٨ ( ١١٨ - ٣٧٤

\*\*\*

- تقدير مبرر فصل العامل . من سلطة محكمة الموضوع \*

( الطعن رقم ٤٣٥ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٧٨ ( ١١٨ - ٣٧٤

\*\*\*

- اغلاق المنشأة اغلاقا نهائيا يستتبع انتهاء عقود العاملين  
بها ويعتبر التحاقهم بمنشأة جديدة تعاقدًا منقطع  
الصلة بعقود العمل السابقة .

( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٨ ( ١٢٩ - ٤١٢

\*\*\*

- لا محل للتمسك باعمال قاعدة المساواة بين عمال رب  
العمل الواحد أو بقواعد العدالة للخروج على الأصل  
الذي قرره المشرع بنص صريح .

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ٣٥١ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٩ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٣٠ - ٤١٦

\*\*\*

- انتهاء خدمة العامل لسبب آخر غير بلوغ سن الستين  
قبل استكمال مدة الاشتراك المقررة للحصول على  
المعاش . اثره استحقاق تعويض الدفعة الواحدة  
دون المعاش المقرر بالمادة ٥/٦ من مواد اصدار القانون  
٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

( الطعن رقم ٥٨٦ سنة ٤٦ ق - جلسة ٦ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٣٢ - ٤٢١

\*\*\*

- اعفاء صاحب العمل من فوائد التأخير والمبالغ الاضافية  
متى قام بسداد مستحقات هيئة التأمينات الاجتماعية  
حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٣ . . القضاء بسقوط  
بعض المستحقات بالتقادم . . لا يمنع من التمتع  
بميزة الاعفاء .

( الطعن رقم ٧٥٢ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٥٩ - ٥١٩

\*\*\*

- من حق الشركاء في شركات الأشخاص أو الأموال تجنيب

القاعدة الصفحة

نسبة ٢٥٪ من الأرباح المخصصة لتوزيعها على العاملين  
وفقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ .

» الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٧٨ ( ١٦٠ - ٥٢١

\*\*\*

- مكافأة زيادة الانتاج من ملحقات الأجر غير الدائمة .  
القضاء باستحقاق العامل لهذه المكافأة خلال فترة  
اعتقاله . خطأ . علة ذلك .

» الطعن رقم ٣٧ سنة ٤٣ ق - جلسة ٣ يونية سنة ١٩٧٨ ( ١٦٤ - ٦٣٣

\*\*\*

- لا يجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفية لم  
يستوف شروط شغلها المحددة بقواعد التوصيف  
والتقييم المعتمدة وفقا لأحكام هذا النظام وان تسكين  
العامل على وظيفة معينة بصفة شخصية لا يكسبه  
الحق في بداية مربوطها ما دام لم يستوف شروط  
شغلها .

» الطعن رقم ٣٦٥ سنة ٣٦ ق - جلسة ١٧ يونية سنة ١٩٧٨ ( ١٨٠ - ٢٩٤

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- عمولة - عدم جواز ضم العمولة للاجر في حالة النقل  
الى عمل لا يستحق عمولة طالما ان النقل لم ينطو على  
اساءة استعمال الحق وتم لداع من تنظيم العمل .

( الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٧ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٨١ - ٩٦٨

\*\*\*

- لا يحق للعمال المعيّنين بعد ١٩٦٣/٧/١ في الاستفاده  
بكافة الحقوق والمزايا التي وضعتها الشركة اسوة  
بزملائهم المعيّنين قبل هذا التاريخ وذلك حتى تتم  
معادلة الوظائف بها .

( الطعن رقم ١٢٧ سنة ٤٢ ق - جلسة ١٧ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٨٢ - ٧٠٢

\*\*\*

- المجند الذي لم يسبق تعيينه . وجوب مساواته عند  
التعيين في الاقدمية مع زملائه المتخرجين معه . عدم  
احقيقته في المساواة معهم في الملاوات او الترقيات او  
الاجر .

( الطعن رقم ١٥٣ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٤ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٩٥ - ٧٦٦

\*\*\*



## القاعدة الصفحة

- المستدعون للتجنيد أثناء العمل • عدم أحقيتهم في المطالبة بهذه المساواة • المادتان ٦٢ ، ٦٣ ق ٥٠ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٨ •

( الطعن رقم ١٥٣ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٤ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٩٥ - ٧٦٦

### \*\*\*

- القضاء بأحقية العامل في التسكين على فئة مالية معينة مع ندب خبير لتحقيق الفروق المالية دون شموله بالنفاذ المجل • غير منه للخصومة • عدم جواز الطعن فيه استقلا • م ١٢ مرافعات

( الطعن رقم ٤٨٤ سنة ٤٧ ق - جلسة ٢٤ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٩٦ - ٧٦٧

### \*\*\*

- تسوية حالة العاملين • وجوب مطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا •

( الطعن رقم ٤٨٤ سنة ٤٧ ق - جلسة ٢٤ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٩٦ - ٧٦٧

- عدم مراعاة قواعد التقاييب النصوص عليها في القرارات الوزارية لوزير العمل قبل توقيع جزاء الفصل التأديبي لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل فعلا ويعتبر

القاعدة الصفحة

علمه بالفصل مبدأ سريان ميعاد السقوط  
• بالتقادم

» الطعن رقم ٦٢٣ سنة ٤١ ق - جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ( ٢٣٢ - ٩٢٣

\*\*\*

- خدمة الاحتياط - أداء الاشتراكات • استدعاء العامل  
للخدمة العسكرية من الاحتياط وجوب أدائه اشتراكات  
التأمين عن فترة الاستدعاء - اختلاف ذلك عن حالة  
استدعائه للخدمة العسكرية الإلزامية م ٣/١٥ - ق ٦٣  
لسنة ١٩٦٤ المفسرة بقضاء المحكمة العليا •

» الطعن رقم ١٢١ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ( ٢٣٣ - ٩٢٨

\*\*\*

- إذا تمت استقالة العامل اختيارا وجب أعمال أثرها  
من حيث قطع علاقة العمل بحيث تعتبر اعادته للعمل  
بعد ذلك تعيينا جديدا •

» الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٤٨ ق - جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ( ٢٤٩ - ٩٨٦

\*\*\*

القاعدة الصفحة

## قانون بحرى

- يشترط في التحفظ والاحتجاج تقديم  
الدليل على ارسال الاحتجاج للناقل - يكفى في هذا  
المقام توقيع الناقل على استلام الأصل .

( الطعن رقم ٤٨ سنة ٤٥ ق - جلسة ٣ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ٩٠ - ٢٨٨

\*\*\*

- التزام الناقل البحرى التزام بتحقيق غاية لا يرتفع الا  
بثبوت السبب الأجنبى أو القوة القاهرة يقع عليه  
عبء الاثبات متى قام صاحب البضاعة بتقديم  
الاحتجاج في الميعاد .

( الطعن رقم ٤١٨ سنة ٤٤ ق - جلسة ٣ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ٩١ - ٢٩٩

\*\*\*

- عقد النقل ابحرى الكتابة ليست شرطا لانعقاده أو  
صحته بل هى شرط لاثباته والمرسل اليه طرف  
هو شأن فى سند الشحن فيتكافأ مركزه ومركز  
الشاحن .

( الطعن رقم ١٧٧ - سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٦ يريية سنة ١٩٧٨ ) ١٩٩ - ٧٧٨

\*\*\*

## القاعدة الصفحة

- اذا تضمن القانون النص على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فينتج اثره من تاريخ النشر ولا يعتد بعدم توزيع الجريدة الرسمية يوم النشر الا اذا ثبت ذلك على وجه اليقين .

( الطعن رقم ٣٤٧ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ يونية سنة ١٩٧٨ ) ٢٠٣ - ٨٠٠

\*\*\*

- اثبات عكس بيانات سند الشحن الخاصة بالبضاعة جائز في العلاقة بين الناقل والشاحن الا انه يجوز ازاء ما عداها كالمرسل اليه اذ لسند الشحن حجية مطلقة في الاثبات لصالح المرسل اليه .

( الطعن رقم ٢٣٥ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٧١ - ١٠٥٤

\*\*\*

## قرارات ادارية

---

- يفقد القرار الاداري حصانته اذا صدر مشوبا بمخالفة صارخة للقانون ويكون من حق جهة القضاء العادي ان تتدخل لحماية مصالح الأفراد مما قد يترتب عليه من آثار .



القاعدة (١) .. مؤتمرة

» الطعن رقم ٤٧٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٧٨ ( ٥٠ - ١٦٥

\*\*\*

- قرارات الاستيلاء على وسائل النقل والرفع والجر اعمالا  
لقانون التعبئة العامة تختص بنظر التعويض عنه  
اللجان الادارية المنصوص عليها في ذلك القانون . اما  
التعويض عن التشغيل المؤقت لمدة معينة فتختص به  
المحاكم .

» الطعن رقم ٨٨٨ سنة ٤٥ ق - جلسة ٥ ايار سنة ١٩٧٨ - ١٤٢ - ٤٦١

\*\*\*

- القرار الاداري متى استوفى الشكك القانوني ولم يكن  
يشوبه في ظاهره عيب يجرده من صفته الادارية وينحدر  
به الى درجة العم فالتعن عليه يخرج عن ولاية جهة  
القضاء العادي .

» الطعن رقم ٤٠٦ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٧٨ ( ٢١٠ - ٨٢٦

\*\*\*

محسامة

- استئناف قرارات مجالس النقابات الفرعية للمحامين

القاعدة الصفحة

الخاصة بتقدير اتعاب المحامي يجب أن يتم اعلان صحيفة الاستئناف فيها خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان الخصوم بالقرار .

( الطعن رقم ٩١٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٢٧ - ٨٤

\*\*\*

- قلم قضايا الحكومة لا يجوز له الحضور عن شركات القطاع العام ولا ينوب عنها في الاعلان او التقاضى وتسليم صورة صحيفة الدعوى لها لا تنعقد به الخصومة ويعتبر الحكم الصادر فيها معدوما .

( الطعن رقم ٨٣٣ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٢٠ - ٣٨١

\*\*\*

- قواعد تسوية اقدمية السادة المحامين المعينين في القضاء .

( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٧ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٢٨ - ٤٠٦

\*\*\*

- موافقة مجلس النقابة العامة للمحاميين على النظام الداخلى للنقابة الفرعية وتصديق الجمعية العمومية

## القاعدة الصفحة

عليه • أثره • اسباب صفة التشريع عليه • صدور قرار  
تقدير الأتعاب من مجلس النقابة الفرعية مكونة من  
ثلاثة أعضاء طبقاً للنظام الداخلي • لا خطأ

- انقضاء مدة عضوية مجلس نقابة المحامين استمرار  
صلاحياته حتى يتم انتخاب المجلس الجديد - القرار  
الصادر من المجلس بتقدير الأتعاب خلال تلك الفترة •  
صحيح •

- تقدير أتعاب المحامي عند عدم الاتفاق عليها • كفيته •  
مباشرة بعض القضايا التي لا يجوز له الحضور فيها  
لعدم قيده أمام محاكم الاستئناف لا يحول دون  
تقدير أتعابه عنها علة ذلك •

( الطعن رقم ٦٦٥ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٤٧ - ٤٧٣

\*\*\*

## مدارس خاصة

- اعانة الايجار المتصون عليها في القانون رقم ١٦ لسنة  
١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص ولائحته التنفيذية  
ليست لها صفة الزامية وانما هي منحة من جهة  
الادارة •

## القاعدة الصفحة

(الطعن رقم ٥٣٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ٤ ٢ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٥٤ - ٥٠٣

\*\*\*

## مرافعات

---

- لا يجوز للمحكمة في فترة حيز الدعوى للحكم ان تصرح  
للخصوم بمذكرات تتم بالايداع بل يتعين اعلان المذكرة  
للخصم والا كان حكمها باطلا .

(الطعن رقم ٢٣ سنة ٤٦ ق - جلسة ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١١٤ - ٣٦٥

\*\*\*

- مواعيد مرافعات - اذا صادف اخر ميعاد تقديم المذكرات  
يوم عطلة رسمية امتد الميعاد الى اول يوم عمل بعدها .

(الطعن رقم ٣٤٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ٧ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٦٧ - ٦٤٥

\*\*\*

- وفقا لنص المادة ١٣ مرافعات يصح الاعلان بالنسبة  
للشركات التجارية بتسليم الصورة في مركز ادارة  
الشركة لأحد الشركاء المتضامنين او رئيس مجلس



القاعدة الصفحة

الادارة أو المدير أو من يقوم مقامهم دون حاجة لارسال  
خطاب مسجل بعلم وصول

( الصن رقم ٨٩٠ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٩٠ - ٧٣٧

\*\*\*

- تحقيق صفات الخصوم ليس من النظام العام وليس  
للمحكمة من تلقاء نفسها أن تتعرض لتحقيق الصنة  
طالما ان الخصوم لم ينازعوا فيها .

( الطعن رقم ١٠٤٩ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٦ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٩٨ - ٧٧٤

\*\*\*

- اذا كان الالتزام غير قابل للتجزئة وفوت أحد المحكوم  
عليهم ميعاد الطعن وصار الحكم نهائيا فذلك لا يؤثر  
في شكل الطعن الذي أقيم من باقى المحكوم عليهم  
صحبحا في الميعاد .

( الطعن رقم ٩٨٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٠٥ ض ٨٠٧

\*\*\*

( م ٣٧ - ج ٤ )

القاعدة الصفحة

- الفرق بين التدخل الهجومي والتدخل الانضمامي .

( الطعن رقم ٣٢٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧٨ - ٢١٥ - ٨٥١

\*\*\*

- تعديل الطلبات أثناء سير الدعوى بالزيادة دون التنازل

عن الطلبات الأولى يجعل الدعوى بمنأى عن السقوط .

( الطعن رقم ٣٢٢ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٣٠ - ٩١٤

\*\*\*

- محكمة الموضوع - تقدير مدى الجد في طلب إعادة

الدعوى للمرافعة . من اطلاقات محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٤٥ ق - جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٤٧ - ٩٧٧

\*\*\*

- مواعيد اعتبار الدعوى كأن لم تكن طبقا للمادة ٧٠

مرافعات اذا لم يتم يكليف المدعى عليه الحضور

خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب

يدل على ان حساب هذا الميعاد يكون بالأشهر وليس

بالأيام ولا يصح حساب اليوم الأول .

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ١٥٤ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٧٠ - ١٠٥٠

\*\*\*

### مسؤولية تقصيرية

---

١ - تقدير الخطأ الموجب للمسؤولية من سلطة محكمة الموضوع التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

٢ - ربان السفينة يلتزم بعدم القاء الوقود والقاذورات في الماء أو على الأرض .

( الطعن رقم ٥٨٢ سنة ٤٣ ق - جلسة ٦ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٦٥ - ٢٢٩

\*\*\*

- مسؤولية حارس الشيء - أساسها - قيامها على خطأ مفترض يقبل اثبات العكس جواز نفيها بإثبات وقوع الضرر بسبب أجنبي . وجود عيب في الشيء ولو داخليا لا يعد سببا أجنبيا .

( الطعن رقم ١٤٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٢٣ - ٣٨٨

\*\*\*

القاعدة النصفية

- مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه هي مسؤولية مقررة  
بحكم القانون لمصلحة الضرور تقوم على فكرة الضمان  
القانونى فالمتبوع فى حكم الكفيل المتضامن مصدرها  
القانون وليس العقد وله حق الرجوع على تابعه لأنه  
مسؤول عنه وليس مسؤولا معه .

( الطعن رقم ٦٥٧ سنة ٤٢ ق - جلسة ٨ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٣٥ - ٤٣٦

\*\*\*

- مسؤولية حارس الأشياء والمسؤولية التقصيرية .  
المقاول الذى يقوم بتشديد البناء أو باصلاحه يعتبر  
فى حكم المادة ١٧٧ مدنى حارسا له حتى يسلمه لمالكه وان  
يتعين على المقاول اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع  
الضرر عن الجيران .

( الطعن رقم ٤٩٩ سنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٩٣ - ٧٥٥

\*\*\*

- مسؤولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه  
شروطها .

( الطعن رقم ٥٨٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٠٩ - ٨٢١

\*\*\*



## القاعدة الصفحة

- مسؤولية - تحقق مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع • مناطه •

الطعن رقم ٤٨١ سنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ( ٣٢٩ - ٩١٢

\*\*\*

## مصروفات الدعوى

---

- مصروفات الدعوى تقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبها أحد من الخصوم وتلزم بها من نازع في الطلبات •

( الطعن رقم ٧٧٦ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٧٨ ) ٢١ - ٦٣

\*\*\*

## مقاصة

---

- لاجراء المقاصة يجب تمسك صاحب الشان بها •  
القضاء بها دون طلب خطأ في القانون •

القاعدة الصفحة

( الطعن رقم ١٨٠ ، ٢٧ سنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥ مارس ١٩٧٨ ) ٨٥ - ٢٦٩

\*\*\*

- يشترط لطلب المقاصة القضائية رفع دعوى أصلية أو  
إبدائها في صورة طلب عارض يقدمه المدين ردا على  
دعوى الدائن الأصلية باتباع إجراءات الطلبات العارضة  
وفقا لنص المادة ١٢٣ مرافعات • إجراءاتها عن غير  
أحد هذين الطريقتين لا يعتد به •

( الطعن رقم ٤٨٠ سنة ٤٦ ق - جلسة ٣ إبريل سنة ١٩٧٨ ) ٩٢ - ٢٩٤

### ملكية نزعها للمنفعة العامة

---

- نزع ملكية للمنفعة العامة - حكم المحكمة الابتدائية  
لا يكون نهائيا وغير قابل للاستئناف الا اذا صدر في  
حدود النطاق الذي رسمه القانون لها بوصفها جهة  
طعن بالنسبة لقرار لجنة الفصل في المعارضات  
الخاصة عن نزع الملكية للمنفعة العامة ويكون قابلا  
للاستئناف بالنسبة للطلبات التي لم يسبق عرضها  
على اللجنة المذكورة •

( الطعن رقم ٥٠٨ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٦ يناير سنة ١٩٧٨ ) ١٥ - ٤٨

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- نزع الملكية للمنفعة العامة - الأحكام الصادرة من  
المحاكم الابتدائية تطبيقاً للقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٤  
بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة عدم جواز  
الطعن فيها بطريق الاستئناف بحجة أنها أحكام  
باطلة . عدم جواز اعمال حكم المادة ٢٢١ مرافعات  
في هذه الحالة . علة ذلك .

( الطعن رقم ١٥٥ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٨ ) ٢١١ - ٨٣٠

\*\*\*

- نزع الملكية للمنفعة العامة - حكم المحكمة الابتدائية  
بشأن الطعن في قرار لجنة المعارضات عن نزع الملكية  
المنفعة العامة . عدم جواز استئنافه سواء بشأن  
تقدير قيمة العقار أو تقدير مقابل عدم الانقاع به .

( الطعن رقم ١٥٥ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٨ ) ٢١١ - ٨٣٠

\*\*\*

## منازعات

---

- منازعات التنفيذ تكيفها المحكمة طبقاً لما هو مطلوب  
في الدعوى ولا تعد بتكليف الخصوم لها فان كان

القاعدة الصفحة

المطلوب فيها حسما لأصل الحق كانت المنازعة  
موضوعية والعبارة في ذلك بالطلبات في الدعوى .

( الطعن رقم ٨١ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٣ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٠٢ - ٣٣٠

\*\*\*

- منازعات زراعية - القرارات التي تصدرها لجان  
الفصل في المنازعات الزراعية قبل الغائها بالقانون ٦٧  
لسنة ١٩٧٥ وفي حدود اختصاصها لها حجية  
الأحكام .

( الطعن رقم ٧٩٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١٠٥ - ٣٣٦

\*\*\*

## مؤسسات عامة

---

- تأميم الشركة وتبعيةها لمؤسسة عامة . بقضاء  
شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل . التوصيات  
الصادرة من المؤسسة . غير ملزمة للشركة .

( الطعن رقم ١٥٨ سنة ٤٣ ق - جلسة أول ابريل سنة ١٩٧٨ ) ٨٨ - ٢٧٩

\*\*\*



القاعدة الصفحة

- بنك بورسعيد قبل تحويله الى شركة مساهمة بالقرار  
الجمهورى ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ . اعتباره مؤسسة عامة  
ذات طابع اقتصادى عدم سريان نظم اعانة غلاء المعيشة  
على العاملين به اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

( الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٧٨ ) ١٥٨ - ٥١٧

\*\*\*

### نظرية الظروف الطارئة

- نظرية الظروف الطارئة - معيارها أن يكون الحادث  
استثنائيا وغير متوقع الحصول وقت انعقاد العقد وهو  
معيار مجرد مناطه الا يكون في مقدور الشخص أن  
يتوقع حصولها في ذات الظروف عند التعاقد دون اعتداد  
بما وقر في ذهن هذا المدين بالذات من توقع الحصول او  
عدم توقعه .

( الطعن رقم ٤٤٨ سنة ٤٣ ق - جلسة ١١ يناير سنة ١٩٧٨ ) ١٢ - ٣٧

\*\*\*

### نقض

- لا يقبل امام محكمة النقض أى نعى على الحكم المطعون

القاعدة الصفحة

فيه لم يرد بصحيفة الطعن حتى ولو أبدى بالذاكرة  
الشارحة أو شفويا بالجلسة .

( الطعن رقم ٤٤٨ سنة ٤٤٨ سنة ٤٣ ق - جلسة ١١ يناير ١٩٧٨ ) ١٢ - ٣٧

\*\*\*

- لا يترتب البطلان على عدم ايداع صورة من الحكم  
الابتدائي اذا لم يكن الحكم المطعون عليه قد أحال اليه  
في أسبابه .

- يترتب البطلان على عدم ايداع صورة رسمية من الحكم  
الابتدائي اذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال اليه في  
أسبابه .

( الطعن رقم ٤ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٢٤ - ٢٤٢

\*\*\*

- لا يجوز أمام محكمة النقض التعرض لبطلان إجراءات  
شابت الحكم الابتدائي .

( الطعن رقم ٥٣٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٧٨ ) ٨٣ - ٢٦٤

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- نقض الحكم مع الاحالة • وجوب اتباع محكمة الاستئناف لحكم النقض في المسألة القانونية التي فصل فيها •

( الطعن رقم ٤١٣ ، ٥٣٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ٥ ابريل ١٩٧٨ ) ٩٣ - ٣٠٢

\*\*\*

- شرط الطعن بالنقض وفقا لنص المادة ٢٤٩ مرافعات بالنسبة للاحكام الصادرة من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية أن يكون الحكم قد فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق ان صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى - مشروط أن يكون الحكمان صادران من جهتين لهما ولاية القضاء •

( الطعن رقم ٧ سنة ٤٣ ق - جلسة ١٨ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١١٠ - ٣٥٤

\*\*\*

- التوقيع على أصل صحيفة الطعن بالنقض من محام مقبول أمام محكمة النقض • لا ضرورة لاشتغال الصورة المعلقة من الصحيفة على اسم المحامي الموقع على الأصل •

( الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٤٢ ق - جلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٧٨ ) ١١٧ - ٣٧١

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- نقض الحكم في خصوص احد أسباب الطعن يزيل  
الحكم المنقوض في خصوص ما نقض من أجله ولمحكمة  
الاحالة الحرية في الفصل بما تراه على أن تتبع في  
قضائها الحكم الناقض في المسألة القانونية التي فصل  
فيها .

( الطعن رقم ٥٩٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٧٦ - ٦٨٠

\*\*\*

- التوكيل بالنقض الذي يودع بملف الطعن يجب أن يكون  
صادرا للمحامى من الطاعن شخصيا ولا يغنى عن ذلك  
صدوره من وكيل للطاعن .

( الطعن رقم ٢٥٦ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٥ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٧٨ - ٦٨٨

\*\*\*

- الطعن بالنقض - خلو صحيفة الطعن من بيان تاريخ  
الحكم المطعون فيه . ٧ بطلان .

( الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٤٥ ق - جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٤٧ - ٩٧٧

\*\*\*

- النعى بأن الحكم الجنائى أساس الدعوى المدنية غير



القاعدة الصفحة

نهائي • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة  
النقض •

( الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٤٥ق - جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٤٧ - ٩٧٧

\*\*\*

- نقض « غرفة المشورة »

القرار الصادر من محكمة النقض في غرفة مشورة •  
عدم جواز الطعن فيه بأي طريق ادعاء الطاعن بانعدام  
القرار لتجاوز المحكمة سلطتها باستبعادها بعض أوجه  
النعي • هو طعن غير جائز على القرار •

( الطعن رقم ١٤٥٠ سنة ٤٧ق - جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٤٨ - ٩٨٠

\*\*\*

- تصحيح المستأنف شكل الاستئناف بقصره على  
المطعون عليهما الثالث والرابع - اثره عدم قبول الطعن  
قبل المطعون عليهما الأولين •

( الطعن رقم ١٠٤٤ سنة ٤٥ق - جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٦٢ - ١٠٣٠

\*\*\*

القاعدة الصفحة

- الطعن بالنقض في الحكم الجنائي • شرطه • استنفاد  
جميع طرق الطعن العادية و صدور حكم منه الخصومة  
في موضوع الدعوى الجنائية • الاستثناء م ٣١ ق ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ •

( الطعن رقم ٦٧٥ سنة ٤٠ ق - جلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٧٥ - ١٠٧٠

\*\*\*

## وصية

- وصية •• شهر عقارى •• ارث

اشهار الورثة للوصية في العقارات • خضوعها للرسم  
النسبى بواقع ٧٪ من قيمة العقار لا يغير من ذلك أن  
يكون مضمونها مطابقا لأحكام الارث من عدمه •

( الطعن رقم ١٤٩ سنة ٤٣ ق - جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٥٠ - ٩٩٠

\*\*\*

القاعدة الصفحة

## وقف

- الوقف على الخيرات يعتبر منتهيا بصور المرسوم  
بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ويجوز تملكه بالتقادم  
المكسب .

( الطعن رقم ٢ سنة ٤٥ ق - جلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ) ٢٢٤ - ٨٨٥

### \*\*\*

- الاوقاف الأهلية المنتهية بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .  
عدم تقديم المستحقين فيها المقيمين اقامة عادية  
بالخارج ما يثبت حقوقهم خلال الميعاد القانوني .  
اعتبارهم في حكم المنقرضين واولولة الاستحقاق لجهة  
- الوقف على الخيرات يعتبر منتهيا بصور المرسوم  
بعد ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ .

( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٣٦٥ - ١٠٣٨

### \*\*\*

- الاوقاف الأهلية التي لها مستحقون غير معلومين .  
عدم تقديمهم ما يثبت حقوقهم خلال الميعاد القانوني .

القاعدة الصفحة

اثره • اعتبارها أوقافا خيرية • ق ٤٤ سنة ١٩٦٢ • اختلاف  
هذه الحالة عن الأوقاف الأهلية التي يقيم المستحقون  
فيها بالخارج عند انتهاء نظام الوقف •

( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٦٥ - ١٠٣٨

★★★

- الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها •  
معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع •  
مثال بشأن قرار صادر من لجنة الفحص بوزارة  
الأوقاف •

( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٧٨ ) ٢٦٥ - ١٠٣٨

★★★

## وكالة

- حق المستأجر حق شخصي وليس حقا عينيا فهو يعتبر مالا  
منقولا ولو كان محل الاجارة عقارا ويعد من أعمال  
الادارة لا من أعمال التصرف بالنسبة للوكيل •

( الطعن رقم ٥٩٨ سنة ٤٤ ق - جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٧٨ ) ١٨٨ - ٧٢٦

★★★



« تبويب »

فهرس الجزء الرابع من الموسوعة الشاملة  
لأحكام محكمة النقض

مستسل	البیان	الصفحة
١	اثباتات	١٠٧٦
٢	آثار	١٠٨٢
٣	أجانب	١٠٨٢
٤	اعارة	١٠٨٢
٥	أحوال مدنية	١٠٨٣
٦	أحوال شخصية	١٠٨٣
٧	اختصاص	١٠٨٦
٨	اصلاح زراعى	١٠٩٥
٩	اعلان	١٠٩٥
١٠	افلاس	١٠٩٩
١١	اقرار	١١٠١

الصفحة	البيان	مسلسل
١١٠١	التزام	١٢
١١٠٥	أوراق تجارية	١٣
١١٠٥	أمر تقدير	١٤
١١٠٥	إيجارات	١٥
١١٢٢	بطلان	١٦
١١٢٧	بنوك	١٧
١١٢٨	بيع	١٨
١١٣٠	تأمين	١٩
١١٣٣	تأمين	٢٠
١١٣٤	تأمينات اجتماعية	٢١
١١٣٩	تجنيد	٢٢
١١٤٠	تزوير	٢٣
١١٤٢	تسجيل	٢٤
١١٤٢	تعويض	٢٥
١١٤٤	تقادم	٢٦
١١٤٧	تنفيذ	٢٧
١١٤٩	تهجير	٢٨
١١٥٠	حجية الأحكام	٢٩

الصفحة	البيان	مسلسل
١١٥٤	..... حراسات	٣٠
١١٥٧	..... حكم	٣١
١١٦٢	..... حوالة	٣٢
١١٦٢	..... حيازة	٣٣
١١٦٣	..... خضومة	٣٤
١١٦٤	..... دعوى	٣٥
١١٧١	..... دفاع	٣٦
١١٧١	..... دفعوع	٣٧
١١٧٢	..... رد القضاء	٣٨
١١٧٢	..... شركات	٣٩
١١٧٥	..... شفعة	٤٠
١١٧٥	..... شيوخ	٤١
١١٧٦	..... صورية	٤٢
١١٧٧	..... ضرائب	٤٣
١١٧٩	..... طعن	٤٤
١١٨٠	..... عقد ادارى	٤٥
١١٨١	..... عقود الازعان	٤٦
١١٨١	..... عقود فتح الاعتماد	٤٧

الصفحة	البيان	مستند
١١٨١	... .. عمال	٤٨
١١٩٥	... .. قانون بحرى	٤٩
١١٩٦	... .. قرارات ادارية	٥٠
١١٩٧	... .. حمامة	٥١
١١٩٩	... .. مدارس خاصة	٥٢
١٢٠٠	... .. مرافعات	٥٣
١٢٠٢	... .. مسئولية تقصيرية	٥٤
١٢٠٥	... .. مصروفات الدعوى	٥٥
١٢٠٥	... .. مقاصة	٥٦
١٢٠٦	... .. ملكية	٥٧
١٢٠٧	... .. منازعات	٥٨
١٢٠٨	... .. مؤسسات عامة	٥٩
١٢٠٩	... .. نظرية الظروف الطارئة	٦٠
١٢٠٩	... .. نقض	٦١
١٢١٤	... .. وصية	٦٢
١٢١٥	... .. وقف	٦٣
١٢١٦	... .. وكالة	٦٤

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٠/٤٢٥٢

**القاهرة الحديثة للطباعة**

أحمد بهاء الدين الخروطة

٢ شارع الجيزة بالقاهرة

هاتف ١٢٣١٠ - ٥٠ - ١٢١٢٨





Bibliotheca Alexandrina



0447030

التمن ٧٠٠